



المملكة العربية السعودية  
وزارة التعليم العالي  
جامعة أم القرى

كلية اللغة العربية  
قسم الدراسات العليا العربية  
فرع اللغة

# توجيه الشاهد القرآني في مغني اللبيب تأصيل وتطبيق ومنهج

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في النحو والصرف

إعداد الطالبة :

زمزم بنت أحمد بن علي تقي

إشراف

الأستاذ الدكتور : محمد أحمد خاطر

الفصل الدراسي الأول

١٤٣٢هـ - ٢٠١١م

## ملخص الرسالة

الحمد لله وحده ، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده .  
أما بعد : فهذا بحث في « توجيه الشاهد القرآني في مغني اللبيب » ، تأصيل وتطبيق  
ومنهج ، وهو بحث يُعنى بالتوجيهات التي كان لابن هشام موقف فيها ، ومنهج في الرد  
والترجيح والموافقة .

واقترضت طبيعة هذا البحث أن يأتي في مقدمة تتضمن بيان الموضوع ، وسبب اختياره ،  
ومنهج البحث ، وتمهيدتناولت فيه اتجاهات المعربين في إعراب القرآن الكريم ، ثم جاءت  
الدراسة في ثلاثة أبواب :

أولها : الدراسة النظرية ، وتضمنت ثلاثة فصول ، وهي : السماع ، وآراء النحاة  
وأصولهم ، ومراعاة المعنى .

وثانيها : الدراسة التطبيقية ، وتضمنت ثلاثة فصول ، وهي : السماع ، وآراء النحاة  
وأصولهم ، ومراعاة المعنى .

وثالثها : منهج ابن هشام في التوجيه ، وتضمن ثلاثة فصول أيضاً ، هي : السماع ، وآراء  
النحاة ، والمعنى ، ذيلت البحث بخاتمة اتبعتها بفهارس فنية ، ووقف البحث على نتائج من  
أهمها :

١ - يحتج ابن هشام بالقراءات المتواترة أو الشاذة التي تعضد التوجيه الذي يختاره ، كما  
يحتج بالنظير ، ولا سيما ما اقتصر استعماله على القرآن الكريم .

٢ - يرفض ابن هشام التوجيه إن خالفه الرسم القرآني .

٣ - يفتقر ابن هشام التوجيهات التي تعضد الآراء النحوية إن بنيت تلك الآراء على  
استعمال لم يقع في القرآن الكريم إلا كذلك أو بنيت على قواعد أجمع عليها النحاة ، أو كانت  
تلك القواعد مشهورة مطردة عندهم .

٤ - يتخذ ابن هشام من المعنى معياراً يحدد به ما يختاره من توجيهات ، فالتوجيه الذي  
لا يوافق المعنى يعدّه خطأ وإن راعى ما تقتضيه الصناعة .

٥ - يعتمد ابن هشام في اختيار التوجيهات على القواعد الشائعة التي قررها النحاة أو  
الآراء النحوية التي تبطل التوجيهات عندما لا تحمل تلك التوجيهات التنزيل على الأشهر .

٦ - تابع ابن هشام غيره في أغلب التوجيهات التي اختارها ، وممن أكثر الأخذ عنهم أبو حيان .

٧ - كثيراً ما وفق ابن هشام في اختيار المعنى في توجيه الشاهد القرآني إذ كان غالباً ما يعتمد  
على السياق .

وغير ذلك من النتائج المذكورة في خاتمة البحث ، والحمد لله رب العالمين .

عميد كلية اللغة العربية  
أ.د. صالح الزهراني

المشرف  
أ.د. محمد أحمد خاطر

الطالبة  
زمزم أحمد على تقي

## Abstract

Praise be to Allah and peace and blessings upon His Prophet.

This research is entitled 'The Direction of the Quranic Evidence in "Mughni Al-Labeeb": Origin, Application and Methodology'. It is a research about the directions in which Ibn Hisham adopted a certain attitude and his methodology of response, preference and approval.

The nature of this research dictated that it should be prefaced by an introduction that includes clarification of the subject and the reasons behind its selection and its methodology, along with a preamble in which the researcher indicated the attitude of the construers of the Quran.

The research is made up of three chapters:

- The first of which is the theoretical study which in turn is made up of three sections: "The Hearing", "Grammarians Opinions and Origins" and "Observation of the Meaning".
- The second chapter which is the applied study is also made up of three sections, namely: "The Hearing", "Grammarians Opinions and Origins" and "Observation of the Meaning".
- The third chapter which is Ibn Hisham's methodology likewise is made up of three sections, namely: "The Hearing", "Grammarians Opinions and Origins" and "Observation of the Meaning".
- The research ends up with a conclusion followed by technical indexes.

The research came up with the following findings:

١. Ibn Hisham supports the direction that he chooses by means of the recurrent or unusual readings, and supports his arguments by the counterpart, especially when its use is confined to the Quran.
٢. Ibn Hisham rejects the direction when it is contrary to the Quranic form.
٣. Ibn Hisham chooses the directions that are supported by grammatical opinions when such opinions are based on a usage not embodied in the Holy Quran except in that manner, or based on rules agreed upon by the grammarians or the rules were famous according to them.
٤. Ibn Hisham uses the meaning as a criterion by which to determine the directions that he chooses. Thus the direction that does not conform to the meaning he regards as wrong, even when it observes the artistry.
٥. Ibn Hisham, in his selection of the directions, relies on the popular opinions that were decided by the Grammarians or the grammatical opinions that annul the directions that do not agree with the most famous.
٦. Ibn Hisham followed the track of others in most the directions he chose, and the most he copied from was Ibn Hayyan.
٧. Ibn Hisham was often successful in choosing the meaning to direct the Quranic evidence and in most cases he relied on the context. The conclusion also included other findings.
٨. Praise be to Allah the Lord of the Two Worlds.
- ٩.

**Student**

**Supervisor**

**Dean of the College of Arabic  
Language**

Zamzam Ahmed Ali Taqi

Prof. Dr. Mohammed Ahmed  
Khatir

Prof. Dr. Salih Al-Zahrani

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## المقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين ، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، أما بعد :

فإنه يطيب لي أن أعرض هنا موضوع البحث ، ودوافع اختياري له ، ومنهجي الذي سرتُ عليه فيه .

أما الموضوع فهو : (توجيه الشاهد القرآني في (مغني اللبيب) ، تأصيل وتطبيق (ومنهج) ، وهو بحث يُعنى بالتوجيهات التي كان لابن هشام موقف فيها ، ومنهجه في الردِّ والترجيح والموافقة ، وما قد يكون في ذلك من جديد غير سابق عند غيره . ومما دفعني إلى اختيار هذا الموضوع في (مغني اللبيب) :

١ - يتجه كتاب (مغني اللبيب) لخدمة القرآن الكريم ؛ إذ يُعنى بتوضيح ما يشكل إعرابه من أي الذكر الحكيم يتجنب ما لا يختصُّ بالإعراب ، وإعراب الواضحات فهو كتاب مهمٌّ في التفسير والعربية ؛ إذ يقول صاحبه : « وضعت الكتاب لإفادة متعاطي التفسير والعربية »<sup>(١)</sup> ، إضافة لما يمتاز به من كثرة الشواهد القرآنية وتنوع توجيهه فيه .

٢ - وضوح شخصية ابن هشام في مناقشة الآراء وتقويمها ، والاختيار منها والردُّ عليها ، فأفاد من (المغني) كل مبتدئ في تعلم الإعراب وكلٌّ مستمسك منه بأوثق الأسباب ، لذا فإن دراسة هذه التوجيهات في (مغني اللبيب) مفيدة للبحث العلمي .

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، تحقيق : الفاخوري ، دار الجيل ، بيروت ، ط٢ ، ١٤١٧هـ ،

## خطة البحث :

اقتضت طبيعة هذا البحث أن يأتي في ثلاثة أبواب ، تسبقها مقدمة وتمهيد ، وتتلوها خاتمة ، تتبعها فهارس فنية . وتفصيل ذلك كالآتي :

١- المقدمة : تضمنت نبذة عن الموضوع ، ودوافع اختياري له ، وخطة البحث ومنهجي الذي سرتُ عليه .

٢- التمهيد : تناولت فيه اتجاهات المعربين في إعراب القرآن الكريم .

٣- الدراسة : وجاءت في ثلاثة أبواب :

الباب الأول : الدراسة النظرية (الأصول والأسس) ، وفيه ثلاثة فصول :

الفصل الأول : السماع .

الفصل الثاني : آراء النحاة وأصولهم .

الفصل الثالث : مراعاة المعنى .

يتناول البحث قيمة كلِّ فصل من هذه الفصول في صناعة النحو وتأسيس قواعده وأهمَّ آراء النحاة فيه بإيجاز .

الباب الثاني : الدراسة التطبيقية ، وفيه ثلاثة فصول :

الفصل الأول : التوجيه على أساس السماع ، وفيه مبحثان :

المبحث الأول : القراءات ورسم المصحف .

المبحث الثاني : مراعاة النظر .

الفصل الثاني : التوجيه على أساس آراء النحاة ، وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : أ - رأي الجمهور .

ب - جمهور البصريين .

المبحث الثاني : القواعد والأصول النحوية .

المبحث الثالث : قواعد الترجيح .

الفصل الثالث : التوجيه على أساس المعنى .

الباب الثالث : منهج ابن هشام في التوجيه ، وفيه ثلاثة فصول :

الفصل الأول : موقفه من السماع .

الفصل الثاني : موقفه من آراء النحاة .

الفصل الثالث : موقفه من المعنى .

الخاتمة : وفيها ذكرت أهم النتائج وبعض التوصيات .

الفهارس : وضمت سبع فهارس فنية هي : ١ - فهرس الآيات القرآنية ،  
٢ - فهرس القراءات القرآنية ، ٣ - فهرس الأحاديث النبوية ، ٤ - فهرس  
الأشعار ، ٥ - فهرس الأرجاز ، ٦ - فهرس المصادر والمراجع ، ٧ - فهرس  
الموضوعات .

### منهج البحث الذي سرت عليه :

أما منهجي في تناول هذه المسائل فكان على النحو الآتي :

- ١ - تناولت المسائل التي كان لابن هشام توجيه صريح فيها ، أو عضد فيها توجيه عالم آخر ، أو خالف فيها رأياً آخر .
- ٢ - أصنف المسائل التي كان لابن هشام توجيه فيها تبعاً للأصل : السماع أولاً ، ثم آراء النحاة ، ثم المعنى .
- ٣ - يعتمد ابن هشام في توجيه كثير من المسائل على أساس فأكثر لذلك يتم طرح المسألة بالتفصيل عند عرضها في الأساس الأول الذي اعتمده في الاختيار فحسب .
- ٤ - أضع للمسألة عنواناً يعبر عن رأي ابن هشام ، أو ما خرج عن القاعدة المطردة عند النحاة أو أذكر موضع الشاهد في الآية مع ذكرها .
- ٥ - أفصّل القول في المسألة ، فأورد التوجيهات التي ذكرها ابن هشام وأهم آراء النحاة فيها ، وأدلتهم ، والردود عليها إن وجدت ، وقد أورد توجيهات لم يذكرها ابن هشام في بعض المسائل إذا كان لذكرها فائدة .
- ٦ - أذكر التوجيه الذي اختاره ابن هشام في تفصيل المسألة ، وما اعتمد عليه من دليل ، وغالباً ما أبين وجه القوة أو الضعف في التوجيه الذي اختاره ، وذلك بمقارنته بالتوجيهات الأخرى .

٧ - قد يكون في بعض المسائل خلط من المتأخرين في نسبة الآراء لقائلها ، لذا عنيت - في الأغلب - بتحقيق نسبتها إلى أصحابها ، وبيّنت وجه الخلط فيها ، معتمدة في ذلك على كتبهم .

٨ - في نهاية المسألة غالباً ما أوضح رأيي فيما أتمت مناقشته ، وأعتمد في اختياري على ما قرّره جمهور النُّحاة من القواعد النُّحوية المطردة .  
وقد أختار توجيهها يخالف توجيه الجمهور إن كان هناك ما يدعمه ، كأن قوي معنى وصحَّ صناعة .

وبعد :

فإني أتوجه بجزيل الشكر والامتنان لله تعالى ، الوهاب المنان ، الذي أعانني ووفقني ، وسهّل لي الصعاب ، وفتح لي أبواب العلم ، وأسأله أن يرزقني الزيادة فيه ما حييت .

ثمّ الشُّكر كلّ الشكر لسعادة الدكتور المفضل : محمد أحمد خاطر ، الذي كابد معي مصاعب فهم النصوص وفكّ عويصها وكبح جماحها ، فعاش معي مراحل كتابتها بجدّ وصبر ولم يضمنّ عليّ بوقت أو جهد ، فجزاه الله عني خير الجزاء ، وجعل ذلك في موازين حسناته يوم لا ينفع مال ولا بنون .

وأودُّ أن أشكر سعادة الدكتور الفاضل المعطاء ، الذي غمرني بعلمه وفيض كرمه في بحث الماجستير ، وامتدّ عونه لي في الدكتوراه ؛ سعادة الأستاذ الدكتور : سعد بن حمدان الغامدي ، الذي كان صاحب الفضل في إيجاد فكرة هذا البحث ، ثم غمرني بكرمه لتكرمه بقبول مناقشة هذا البحث وتقويمه هو وسعادة الأستاذ الدكتور الفاضل : محمد بن عبدالعزيز الرفاعي ، فجزاهما الله عني خير الجزاء .

ثم أقدمّ خالص الشكر والامتنان مطعماً بأنوار البرّ والإحسان إلى والدي الحبيب - رحمه الله تعالى - ، ووالدي الحبيبة - أطال الله بقاءها - ، فطالما أمدّني بالدعاء المتواصل ، الذي كان له الأثر الكبير في توفيق الله لي لإتمام هذا البحث .

وأخصُّ بالشكر ذلك القلب الكبير الشاحذ لهمتي حين فتورها ، والذي تعجز كلماتي عن ذكر ما قام به من دور في مواصلة بحثي هذا... إلى الدكتور : محمد عمر

الشماع ، فهو المنارة حين يملك الظلام ، وهو الوقود حين تنفذ العزيمة .  
 كما أتوجّه بالشكر إلى جامعتي ؛ جامعة الملك عبدالعزيز ، ممثلة في عميد  
 الدراسات العليا العربية ، ومدير الابتعاث ، ووكيل كلية الآداب ، ورئيس قسم  
 اللغة العربية ، والمشرفة على قسم اللغة العربية ، وجميع القائمين عليها ، وذلك  
 لتمكيني من الابتعاث ، وتفريغي لإتمام هذا البحث .  
 كما أتوجّه بالشكر إلى جامعة أم القرى ، ممثلة في رئيس الدراسات العليا العربية ،  
 وعميد كلية اللغة العربية ، وجميع القائمين عليها .  
 ولا يفوتني أن أشكر كلَّ من ساهم في بناء هذا البحث العلمي بإفادة مَن  
 قامت به بقليل أو كثير..

وختاماً ، هذا بحثي أضعه بين أيديكم ، فما كان فيه من صواب فمن الله تعالى  
 وحده ، فضلاً منه ومنّةٍ وما كان فيه من نقصٍ أو خللٍ أو قصور ، فمن نفسي-  
 والشيطان ولكن عزائي في ذلك أنه ما من عملٍ إلا ويعتريه نقص ، ألني كتابٌ أن  
 يكون كاملاً إلا كتاب الله عز وجل .

والحمد لله ربِّ العالمين وهدى الله على سيدنا محمدٍ وعلى آله وصحبه وسلم .



## التمهيد :

### اتجاهات المعربين في إعراب القرآن الكريم

لقد اتجه المعربون في إعراب القرآن الكريم اتجاهات متعددة ، تميز كل اتجاه منها بمميزات ينفرد بها عن غيره من الاتجاهات الأخرى<sup>(١)</sup> ، وهي كالآتي :

#### الاتجاه الأول :

يمثل هذا الاتجاه (كتب المعاني) تعالج النص " القرآني من كل " الجوانب حتى تبرز المعنى وتوصل القواعد النحوية ، لذلك تناول تلك الكتب الكثير من الآيات القرآنية بالإعراب المجمل والتوجيه ، وعلماء هذا الاتجاه من أئمة النحو الأوائل ، وحنة كل محتج " ، والنواة التي بنى عليها المعربون الذين جاءوا بعدهم ؛ والذين اهتموا بالبحوث النحوية والاحتجاج للقراءات .

ومن أبرز تلك الكتب :

أ - معاني القرآن<sup>(٢)</sup> للفراء :

يعدُّ هذا المؤلف المرجع الأو في لنحو الكوفيين ، وإليه يكون الاحتكام في كثير من آرائهم .

ويمتاز هذا المؤلف بكثرة المباحث النحوية ، سواء كانت قواعد أم توجيهات أم أصولاً نحوية ، مع كثرة الشواهد وتنوعها في كل تلك المباحث .

وهي كثيرة لا تكاد صفحة من صفحات الكتاب تخلو منها .

ولا يعدُّ (معاني القرآن) كتاباً نحويّاً كما هو متعارف عليه في كتب النحو ، بل هو دراسة لغوية للقرآن الكريم ، يعنى بما أشكل فيه من اللغة والإعراب والاحتجاج لقراءاته ، والدراسة العامة لأسلوبه ومعانيه ، وذلك كما في قوله تعالى : ﴿فَمَا رِيحَتِ

(١) انظر : النحو وكتب التفسير ، للدكتور : إبراهيم رفيدة ، الدار الجماهيرية ، ليبيا ، ط٣ ، ١٣٩٩هـ -

١٩٩٠م ، ١/٥٦٣-٥٦٩ ، وفيه تلك الاتجاهات .

(٢) انظر : النحو وكتب التفسير ١/ ١٨١ .

تَجَرَّتُهُمْ ﴿١﴾ ، حيث أسند الربح إلى التجارة في الآيتين ٣ الفراء (٢) أن الربح والخسران إنما يكونان في التجارة ، لا لها ولا منها ، ثم مثل لهذا الأسلوب القرآني البليغ بما ورد من القرآن الكريم وكلام العرب .

وفي قوله تعالى : ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ (٣) حيث بين ٣ أن ضرب المثل للفعل ، لا لأعيان الرجال ، فهو مثل للنفاق ، لذلك قال : (الذي) ، ولم يقل : (الذين) ثم جاء بشواهد من القرآن الكريم تدل ٣ على ذلك .

ويستعين الفراء بالقراءات لصناعة النحو وتأصيل مذهبه النحوي ؛ إذ يعتمد على القراءات في بناء الحكم النحوي منطلقاً في ذلك من النص ٣ القرآني ، مدعماً إياه بالمروي عن العرب (٥) . ومثال ذلك ما يراه الفراء (٦) من نصب الفعل المضارع بعد الفاء في جواب الترجي ٣ ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿لَعَلِّي أَجْلُغُ الْأَسْبَابَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَبَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ ﴿٧﴾ - بنصب (فأطلع) - وهي قراءة بعض القراء ٣ .

وقوله تعالى : ﴿فَنَنْفَعُهُ الذِّكْرَى﴾ (٨) (تنفعه) بالرفع ولو نصب على جواب الفاء للعلل ٣ (لكان صواباً) (٩) ، ثم جاء بشاهد شعري .  
ب - معاني القرآن للأخفش :

لقد قامت الدراسة القرآنية في (معاني القرآن) على أسس علمية مكنت الدارس لهذا المؤلف من الإفادة منه ، حيث تناول الأخفش الأصوات اللغوية في كلامه عند عرضه كثيراً من الآيات ، يذكر مخارج بعض الحروف وصفاتها ، كما في قوله تعالى :

- 
- (١) سورة البقرة : الآية (١٦) .
  - (٢) معاني القرآن للفراء ، تحقيق : أحمد يوسف ومحمد النجار ، دار السرور ، ١٤ / ١ ، ١٥ .
  - (٣) سورة البقرة : الآية (١٧) .
  - (٤) معاني القرآن ١ / ١٥ .
  - (٥) النحو وكتب التفسير ١ / ٢٩٧ .
  - (٦) معاني القرآن ٣ / ٩ .
  - (٧) سورة غافر : الآيتان (٣٦-٣٧) .
  - (٨) سورة عبس : الآية (٤) .
  - (٩) معاني القرآن ٣ / ٢٣٥ .

﴿هَلْ ثُوِّبَ﴾<sup>(١)</sup> ؛ إذ ذكر<sup>(٢)</sup> أن اللام يمكن إدغامها في الثاء ، وعدم إدغامها فيه ؛ لأنّ مخرج اللام قريب من مخرج الثاء ، فاللام تخرج من طرف اللسان ، وهو قريب من أصول الثنايا ، والثاء تخرج من طرف اللسان وأطراف الثنايا ، وكما في قوله تعالى : ﴿وَأَذَكَّرَ بَعْدَ أُمَّةٍ﴾<sup>(٣)</sup> ؛ وصف<sup>(٤)</sup> إدغام الذال في الدال ؛ إذ الأصل : اذتكر ؛ لأنّ الذال حرف مجهور ، والثاء حرف مهموس ، لذلك أبدلت الثاء للاً وأدغمت فيها .

كما تناول القضايا الصرفية<sup>(٥)</sup> من بناء الكلمة وأوزان الأسماء ، وتوضيح المفرد والجمع ، والتذكير والتأنيث ، وتصغير الأسماء ، وغير ذلك .. وبين أبنية الأفعال وأوزانها ، ومعاني تلك الأوزان ، وتناول القضايا النحوية ، فجاءت كثيرة ومنوّعة ، كالحذف ، والزيادة ، والإعراب ..

والسماع عند الأخفش ، يمثل تغطية واسعة لمادته العلمية ، يسوق الشواهد المتنوعة التي تعضد رأيه ، ومن تلك الشواهد : الشواهد القرآنية ؛ إذ يستعمل تلك الشواهد بكثرة في جميع جوانب دراسته اللغوية ، ومثال ذلك : ما ذكره عند دراسته (ألف الوصل) في كلمة (اسم) من البسملة في سورة الفاتحة وغيرها<sup>(٦)</sup> . وما ذكره من مشتقات الفعل (آب) ، حيث يأتي بآيات مختلفة لبيان تصريفات ذلك الفعل للآية المراد تفسيرها<sup>(٧)</sup> .

وفي دراسته النحوية يكثر من الاستدلال بالآيات لتوضيح الحكم النحوي في

(١) سورة المطففين : الآية (٣٦) .

(٢) معاني القرآن ، لسعيد بن مسعدة الأخفش ، تحقيق : عبدالأمير الورد ، عالم الكتب ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ ، ٢ / ٧٣٥ .

(٣) سورة يوسف : الآية (٤٥) .

(٤) معاني القرآن ٢ / ٥٩١ .

(٥) معاني القرآن ، للأخفش ، تحقيق : الدكتور فائز فارس ، دار البشير ودار الأمل ، ط ٣ ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م ، ١ / ١٠٦ .

(٦) معاني القرآن ١ / ٣ .

(٧) المصدر السابق ١ / ١٩٧ .

الآية المراد تفسيرها ، ومثاله : قوله تعالى : ﴿أَنَّ لَهُمُ جَنَّتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا  
الْأَنْهَارُ﴾<sup>(١)</sup> ؛ نصبت (جنات) بـ(أن) ، وعلامة نصبها الكسرة ؛ لأنهم جمع مؤنث  
سالم ، ثم جاء بآيات متعددة لجمع المؤنث السالم في حالة النصب<sup>(٢)</sup> .  
أما موقفه من القراءات فهو يستدلّ بقراءات مختلفة تعضد رأيه الذي يذهب  
إليه في تفسيره اللغوي ؛ إذ يعلل لتلك القراءات ، ويقيم حولها الدراسات اللغوية ،  
ويفضل من القراءات ما كان أجود في العربية ، فلا تعجبه القراءة التي توافقها  
لغات رديئة .

ويكثر من الاستشهاد بالشعر ليعضد رأيه كما يهتم بتوضيح معنى الشاهد  
الشعري إذا احتاج إلى ذلك كما يهتم بأقوال العرب ولغات القبائل .  
ويعرض عن الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف وأمثال العرب .  
والخلاصة أنّ الأخص قد سلك في دراسة النصّ القرآني في (معاني القرآن)  
مسلكاً سليماً ثابتاً ؛ غطت دراسته القطاعات اللغوية من أول سورة الفاتحة وحتى  
آخر سورة الناس ، فجاء عمله منظماً ، وبصورة موحدة .

### الاتجاه الثاني :

يمتاز هذا الاتجاه بأصالة التفكير النحوي ، كما ينمي الاتجاه الأول ، ويأخذ منه  
ويبني عليه مباشرة ، ويمتاز علماء هذا الاتجاه بأصالة المنهج اللغوي ويعد كثير  
منهم من أئمة النحو الذين كان لأرائهم عظيم الأثر فيمن جاء بعدهم من أصحاب  
الاتجاهات التالية<sup>(٤)</sup> .

ومن ذلك :

كتاب (الكشاف) للزمخشري :

- 
- (١) سورة البقرة : الآية (٢٥) .  
(٢) معاني القرآن ، تحقيق : فائز فارس ١ / ٥١ .  
(٣) انظر : معاني القرآن ، تحقيق : فائز فارس ١ / ٧٢ - ١٠٨ .  
(٤) النحو وكتب التفسير ، ١ / ٦٨١ .

يمتاز (الكشاف) بالمنهج اللغوي الأصيل ، استوعب فكر أئمة النحو ومؤلفي كتب المعاني والدراسات البلاغية ، فهو يعبر عن ذلك مع الملاءمة بين الإعراب والنظم البلاغي<sup>(١)</sup> .

ويعتمد منهج الزمخشري النحوي في (الكشاف) على أصول المذهب البصري كثيراً فهو يجلبُ إمام النحاة (سيبويه) . ومن أمثلة اتباعه المذهب البصري : ما ذكره في قوله تعالى : ﴿إِنَّ أَمْرًا هَلَكًا﴾<sup>(٢)</sup> من أن (امرؤكوع بفعل مضمر يفسر هـ المذكور ، فلا يرتفع بالابتداء .

وفي قوله تعالى : ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ لَهُ عَبِيدُونَ﴾<sup>(٣)</sup> من أن (صبغة) مصدر مؤكد منصوب ، ﴿وَنَحْنُ لَهُ عَبِيدُونَ﴾ معطوف على : ﴿ءَامَنَّا بِاللَّهِ﴾<sup>(٤)</sup> ، ثم ذكر أن هذا الإعراب هو الذي ذكره سيبويه<sup>(٥)</sup> .

وكان من أهداف (الكشاف) الدفاع عن أفكار المعتزلة التي ينتمي إليها ، وهذا ما صرح به في مقدمة الكشاف<sup>(٦)</sup> . ومن ذلك ما ذكره<sup>(٧)</sup> في قوله تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ افْتَرَىٰ إِثْمًا عَظِيمًا﴾<sup>(٨)</sup> ؛ حيث يرى المعتزلة أن الشرك كغيره من الكبائر وما دونها وجميع الذنوب لا تُغفر إلا بالتوبة ، ومشية الله في المغفرة لا تكون إلا للتائبين . أما معتقد أهل السنة فهو : أن الشرك لا يغفره الله البتة ، أما ما دونه من الذنوب فهو داخل تحت

(١) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، للزمخشري ، تحقيق : محمد عبد السلام شاهين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٥ هـ ، ١ / ٥٨٦ .

(٢) سورة النساء : الآية (١٧٦) .

(٣) سورة البقرة : الآية (١٣٨) .

(٤) سورة البقرة : الآية (١٣٦) .

(٥) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ١ / ١٩٥ .

(٦) ٨ / ١ .

(٧) الكشاف ١ / ٥٠٩ .

(٨) سورة النساء : الآية (٤٨) .

مشيئة الله ؛ إن شاء غفر ، وإن شاء عذب ، هذا مع عدم التوبة أمّا إن تاب العبد من الشرك وغيره من الذنوب فالله يغفر له جميع ما كان منه<sup>(١)</sup> .  
ولما جاءت الآية مخالفة لمعتقد المعتزلة خراً جها الزمخشري على تسليط الفعلين (لا يغفر-يغفر) على (لمن يشاء) ، فيكون المراد من الأول :مَنْ لم يتب ، والمراد من الثاني :مَنْ تاب . وبهذا التوجيه تستوي جميع الذنوب في عدم المغفرة إلا بالتوبة .  
وذكر السّمين أنّ الفاعل في (يشاء) ضمير يعود على الله تعالى ، ولكن يفهم من كلام الزمخشري أنّ الضمير عنده يعود على (مَنْ) ؛ « لأن المعنى عنده : إن الله لا يغفر الشرك لمن لا يشاء أن يغفر له ، بكونه مات على الشرك غير تائب منه ، ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء أن يغفر له بكونه مات تائباً من الشرك »<sup>(٢)</sup> .

### الاتجاه الثالث :

تُعَدُّ المؤلفات في هذا الاتجاه أشبه بالبحوث النحوية ؛ إذ جاءت كتبهم خالصة في إعراب القرآن الكريم ، مبينة كثيراً من التوجيهات المحتملة في إعراب كلمات كثيرة من أي الذكر الحكيم ، ومؤلفوها من النحاة المتخصصين الذين لهم باع في علم النحو ، المهتمين بهذا العلم وآراء العلماء فيه ، وتوجيهاتهم وخلافاتهم ، مع اهتمامهم بالمعنى والاستشهاد والاحتجاج للآراء التي يختارونها .

ومن أمثلة هذا الاتجاه :

(البيان) لابن الأنباري :

كتاب (البيان) خالص في إعراب غريب القرآن الكريم ، فيعرب ابن الأنباري ما يحتاج إلى إعراب ، ويبين الكثير من التوجيهات النحوية المحتملة في كثير من

(١) الانتصاف ، للإمام أحمد بن المنير ، تحقيق : محمد عبدالسلام شاهين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م ، ١/٥٠٩ .

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، للسّمين الحلبي ، تحقيق : أحمد محمد الخراط ، دار القلم ، دمشق ، ط ٢ ، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م ، ٣/٧٠١ .

كلمات الآيات<sup>(١)</sup> ، ويذكر آراء العلماء وخلافاتهم النحوية ، فكثيراً ما يبين المذهب البصري والكوفي ، مع الانتصار - في الغالب - للمذهب البصري ، فهو بصري المذهب .

ومن أمثلة ذلك ما ذكره<sup>(٢)</sup> في قوله تعالى : ﴿ أَفَنظَمُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا بِالْكِتَابِ ﴾<sup>(٣)</sup> من أن موضع (أن يؤمنوا) النصب على نزع الخافض . ثم ذكر مذهب الكوفيين والخليل من البصريين ملأن موضع الخفض بتقدير حرف الجرّ (في) .

وما ذكره<sup>(٤)</sup> في قوله تعالى : ﴿ تَظَاهَرُونَ عَلَيْهِمْ ﴾<sup>(٥)</sup> من أن المحذوف في (تظاهرون) على القراءة بالتخفيف هو التاء الثانية على المذهب البصري لا الأولى ، كما ذهب إلى ذلك الكوفيون .

ويظهر ابن الأنباري في كتابه (البيان) اهتماماً واضحاً بالخلافات النحوية ، فيذكر الخلاف بإيجاز غير مغلّ ، ثم يحيل التفصيل على كتابه (الإنصاف) ، ومن ذلك في قوله تعالى : ﴿ فَأَلْوَالِكُنَّ جِئْتِ بِالْحَقِّ ﴾<sup>(٦)</sup> ؛ ذكر أن السلام في (الآن) زائدة وليست للتعريف ، وأن في ذلك مذاهب ، وذكر المذاهب في علة بناء (الآن)<sup>(٧)</sup> في الآية . وأحال شرح تلك المذاهب إلى كتابه (الإنصاف في مسائل الخلاف)<sup>(٨)</sup> .

وعلى الرغم من أن ابن الأنباري يهتمّ بالجانب النحوي الخالص في (البيان) ، لا يغفل المعنى ؛ فيوليه عناية كبيرة ، حتى يرفض الإعراب الذي لا يوافق ، ويقبل

(١) البيان في غريب إعراب القرآن ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق : طه عبد الحميد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٤٠٠هـ ، ١٩/١ .

(٢) المصدر السابق ، ٩٧/١ .

(٣) سورة البقرة : الآية (٧٥) .

(٤) البيان ، ١٠٤/١ .

(٥) سورة البقرة : الآية (٨٥) .

(٦) سورة البقرة : الآية (٧١) .

(٧) البيان ٩٥/١ .

(٨) تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا - بيروت ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م ، مسألة رقم (٧١) ، ٥٢٠ .

الإعراب الذي يوافقه ، ومن ذلك ما ذكره<sup>(١)</sup> في قوله تعالى : ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْرَى نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾<sup>(٢)</sup> ؛ فهى أن (يوماً) منصوب ؛ لأنه مفعول (اتقوا) ، ويرفض أن يكون ظرفاً ؛ لأنه يؤدي إلى فساد المعنى ؛ إذ يوجب تكليفهم يوم القيامة . ويعتمد في (البيان) على الاستشهاد والاحتجاج بالسمع كثيراً ؛ فيستشهد لتأييد رأيه بآيات الذكر الحكيم وشواهد الشعر ، وأما القراءات فيذكرها بالتفصيل ، مع توجيه كل قراءة التوجيه النحوي المشهور فيها ، كما في قوله تعالى تَطَّاهَرُوا رُؤُوسَكُمْ عَدَائِيهِمْ<sup>(٣)</sup> ؛ إذ قرئ بتشديد الظاء وتخفيفها ، ثم وجه كل قراءة التوجيه النحوي المعترف به<sup>(٤)</sup> .

#### (التبيان) للعكبري :

يُعدُّ (التبيان) كتاب إعراب لأغلب آيات القرآن الكريم ، ويركز العكبري في هذا الكتاب على الجانب النحوي الخالص ، ويذكر القواعد النحوية العامة التي يحتاج إليها في إعراب الآيات ، مع ذكره آراء النحاة السابقين لتدعيم رأيه ، من ذلك ما ذكره<sup>(٥)</sup> في قوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾<sup>(٦)</sup> ؛ إذ يعلق (بالآخرة) بـ(يؤمنون) ، ويميز بذلك عمل الخبر (يوقنون) فيما قبل المبتدأ ويستدلّ بذلك على جواز تقديم الخبر على المبتدأ ، وبنى قاعدة نحوية عامة على ما أجازته في الآية ، وهي : « لا يقع المعمول في موضع لا يقع فيه العامل » .

وما ذكره في قوله تعالى : ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ﴾<sup>(٧)</sup> من أن

(١) البيان ١ / ٨٠ .

(٢) سورة البقرة : الآية (٤٨) .

(٣) سورة البقرة : الآية (٨٥) .

(٤) البيان ١ / ١٠٤ .

(٥) التبيان في إعراب القرآن ، لأبي البقاء العكبري ، تحقيق : علي محمد البجاوي ، دار الجيل ، بيروت ،

ط ٢ ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م ، ١ / ١٩ .

(٦) سورة البقرة : الآية (٤) .

(٧) سورة البقرة : الآية (٣٨) .



إعراب (مَنْ) مبتدأ في محل رفع ، وخبره (تبع) ثم استدلَّ على صحة ذلك بقاعدة نحوية عامة ، وهي : أن كل اسم شرطت به وكان مبتدأً فخبره فعلٌ الشرط ، لا جواب الشرط «<sup>(١)</sup> .

وما ذكره<sup>(٢)</sup> في قوله تعالى : ﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصْبَعَهُمْ فِيْءِ آذَانِهِمْ ﴾<sup>(٣)</sup> من أنه يجوز أن يعرب (يجعلون) في موضع جرٍّ صفة لأصحاب<sup>(٤)</sup> (صَيِّبٍ) ويُبعَد رأي من يجوز أن يعرب حالاً من الهاء في (فيه) ، والعائد على الهاء محذوف ، التقدير (من صواعقه)؛ إذ إنَّ حذف العائد على صاحب الحال بعيد كما هو الحال في حذف العائد من خبر المبتدأ ، ويعده سبويه شذوذاً .

وعلى الرغم من اهتمام العكبري بالجانب النحوي الخالص ، لم يغفل المعنى ، فاهتمَّ به اهتماماً كبيراً ؛ إذ يقبل التوجيه النحوي الذي يؤدي إلى صحة المعنى ، ويرفض ما يخالفه ، كما في قوله تعالى : ﴿ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾<sup>(٥)</sup> ؛ إذ يعرب (خوف) مبتدأ ، و (عليهم) خبره ، ويرجح الرفع والتنوين في (خوف) على البناء على الفتح ؛ لأنَّ المعنى يؤيده فالبناء يدلُّ على الانتفاء المطلق للخوف عليهم ، وإنما المقصود نفيه عنهم في الآخرة<sup>(٦)</sup> .

وفي قوله تعالى : ﴿ مَن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضْعِفُهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾<sup>(٧)</sup> يرى أنه لا يصحُّ أن يعطف (يضاعفه) على المصدر (قرضاً) ؛ لأنَّ ذلك يوجب أن يكون (يضاعفه) معمولاً لـ (يقترض) ، وهذا فاسد من جهة المعنى ، فالمضاعفة ليست مقرضة ، بل هي من

(١) التبيان في إعراب القرآن ١ / ٥٥ .

(٢) المصدر السابق ١ / ٣٦ .

(٣) سورة البقرة : الآية (١٩) .

(٤) أصحاب مقدر هنا .

(٥) سورة البقرة : الآية (٣٨) .

(٦) التبيان ١ / ٥٥ .

(٧) سورة البقرة : الآية (٢٤٥) .

أفعال الله تعالى<sup>(١)</sup> .

ويعتمد العكبري في (التبيان) على الاستشهاد بآيات الذكر الحكيم والشعر كثيراً لتدعيم رأيه ، مع عنايته بالقراءات متواترها وشاذّها . ويستخلص مما سبق أنّ العكبري سار على نهج ابن الأنباري في إعراب القرآن الكريم ، إلا أنّ ابن الأنباري عني بغريب آيات الذكر الحكيم ، فينتقي من الآيات ما يحتاج إلى إعراب ، أما العكبري فيعرب أغلب آي الذكر الحكيم .

### الاتجاه الرابع :

تُعدُّ المؤلفات في هذا الاتجاه موسوعات علمية شاملة تتنوّع فيها المعارف الإسلامية والعربية والعقلية ، ولا تغلب عليها النزعة النحوية ، ولا يلزم أن يكون المؤلف فيها من أئمة النحو البارزين ، ولكن لهم من سعة العلم ما يجعلهم يناقشون آراء العلماء في الدراسة النحوية .

ومن أمثلة هذا الاتجاه :

(المحرر الوجيز) لابن عطية :

لقد مارس ابن عطية النحو من خلال التفسير ، فكان يخلط الإعراب بالتفسير ، وكان إلى جانب النحو لا يغفل الأحكام واللغة والقراءات ، فيتبعها بحسب ما يحتاج إليه في بيان هذه الجوانب دون أن يفصل بينها<sup>(٢)</sup> ، وأشار إلى ذلك قائلاً : « وسردت التفسير في هذا التعليق بحسب رتبة ألفاظ الآية : من حكم ، أو نحو ، أو لغة ، أو معنى ، أو قراءة »<sup>(٣)</sup> .

ومن ذلك : إعرابه قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يُظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَكُّوا رَبِّهِمْ ﴾<sup>(٤)</sup> ؛ إذ أعرب

(١) التبيان ١/ ١٩٥ .

(٢) النحو وكتب التفسير ٢/ ٧٥٦ .

(٣) المحرر الوجيز ، لابن عطية ، تحقيق : عبدالله الأنصاري ، والسيد عبدالعال ، دار الفكر العربي ودار الكتاب الإسلامي ، القاهرة ، ط ٢ ، ١١/ ١ .

(٤) سورة البقرة : الآية (٤٦) .

(لَوْهَا) دخلت عليه في محلّ نصب سدّت مسدّ مفعولي (ظنّ) ، والملاقاة للعقاب أو الثواب وضعّف رأي مَنْ قال إن الملاقاة من واحد تدلُّ على الانفراد مثل : عافاك الله ، وذكر أن لقي يتضمن معنى لاقى هنا في دلالته على الاشتراك<sup>(١)</sup> .

وكان يتبع المنهج البصري ويجله ، ويعتمد على آراء أتباعه فينقلها ، ويعرب ويوجّه بها ، ويذكر آراء أئمة الكوفة ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿يُخْرِجُ لَنَا مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ﴾<sup>(٢)</sup>؛ إذ ذكر أنّ مفعول (يخرج) مضمر ، والتقدير : مأكولاً مما تنبت الأرض ، وأن هذا مذهب سيبويه ، ثم ذكر أنّ الأخصش يرى أنه (ن) زائدة ، و(ما) هي المفعول ، وذكر أنّ سيبويه يأبى أن تلغى (ن) في غير النفي<sup>(٣)</sup> .

وقوله تعالى : ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كُنُوبٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ... فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ فَلَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾<sup>(٤)</sup>؛ إذ ذكر أنّ النحاة اختلفوا في جواب لكمّ (ل) الأولى ولكمّ (ل) الثانية ، فالمبرد يرى أنّ جوابها هو : (كفروا) ، والزجاج يرى أنّ (لمّ) الأولى لا جواب لها ، والفرّاء يرى أنّ جواب لكمّ (ل) الأولى الفاء وما بعدها ، وجواب لكمّ (ل) الثانية : (كفروا)<sup>(٥)</sup> .

وكان يرد بعض الآراء النحوية ، ومن ذلك ردّ الرأي الذي حكى عن المبرد<sup>(٦)</sup> وهو أن تكون (إذا) ظرف مكان في قولهم : خرجت فإذا زيد ، ويرى ابن عطية أنه ظرف زمان<sup>(٧)</sup> .

وكان يستدلّ بالحديث النبوي الشريف والشعر على إثبات حكم نحوي كما في قوله تعالى : ﴿فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ﴾<sup>(٨)</sup> ؛ إذ ذكر أنّ من العرب مَنْ

(١) المحرّر الوجيز ١/ ٢٧٩-٢٨٠ .

(٢) سورة البقرة : الآية (٦١) .

(٣) المحرّر الوجيز ١/ ٣١٤ .

(٤) سورة البقرة : الآية (٨٩) .

(٥) المحرّر الوجيز ١/ ٣٩٠ .

(٦) لم أقف عليه في المقتضب ، تحقيق : محمد عزيمة ، عالم الكتب ، بيروت ، ٣/ ١٧٨ .

(٧) المحرّر الوجيز ١/ ١٦٦ .

(٨) سورة البقرة : الآية (٢٤) .

يجزم بـ(لن) ، واستشهد على ذلك بيت من الشعر ، وحديث نبوي شريف ، إذ قال : « ومنه بيت النابغة على بعض الروايات :

فلن أعرض ° -أبيت اللعن بالصدنف

وفي الحديث... : فقليل لِين: تُرَعُ «<sup>(١)</sup>»

ويحتج للقراءة وينقل نقد النحويين لها ، ومن ذلك ما ذكره في قوله تعالى : ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ مِمَّا كُنْتُمْ عَلَيْهِمْ عِنْدَ بَارِئِكُمْ °<sup>(٢)</sup> من أن أبا عمرو قرأ بتسكين الهمزة في (بارئكم) . وحسن ما روي عن سيويه من أن أبا عمرو قرأ باختلاس الحركة ، وذكر أن المبرد لحّن قراءة أبي عمرو ، فالمراد لا يميز تسكين حرف الإعراب .

(الجامع لأحكام القرآن) للقرطبي :

اهتم القرطبي بالنحو ، فأكثر من الإعراب وذكر القراءات واللغات وذكر آراء النحاة ، وقد أشار إلى ذلك في مقدمته قائلاً : « فلما كان كتاب الله هو الكفيل بجميع علوم الشرع ، رأيت أن أشتغل به ، بأن أكتب فيه تعليقاً وجيزاً يتضمن نكتاً من التفسير واللغات والإعراب والقراءات... »<sup>(٣)</sup> .

ومارس النحو في تفسيره لكتاب الله حتى يبين المعاني والأحكام ، ويوجه القراءات ويحتج لها ، وعند عرضه الأحكام النحوية يتعد عن النقد ، ويعتمد على نقد النحاة بعضهم بعضاً ، ومن ذلك<sup>(٤)</sup> : ما جاء في قوله تعالى : ﴿يَدْعُوا لِمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ﴾<sup>(٥)</sup> ؛ إذ جمع كل ما علمه من آراء النحاة في إعراب (يدعو لمن) ، اختلفوا في إعرابها ؛ لأن اللام فصلت بين الفعل ومفعوله ، فذكر توجيهاتهم ونقد بعضهم بعضاً بعرض جميل وقدرة على التحليل والحياد .

ويحتج للقراءات ويبين جوهها ، ويعتمد على آراء النحويين في الاحتجاج لها ،

(١) المحرر الوجيز ١/٢٠٣ ، ٢٠٤ .

(٢) سورة البقرة : الآية (٥٤) .

(٣) الجامع لأحكام القرآن ، لأبي عبد الله القرطبي صححه : أحمد عبدالعليم البردوني ، ط ٢ ،

١٣٧٢ هـ ، ٢/١ ، ٣ . وانظر : النحو وكتب التفسير ٢/٨٤٥ .

(٤) الجامع لأحكام القرآن ١٢/١٩ ، ٢٠ .

(٥) سورة الحج : الآية (١٣) .

ومثال ذلك<sup>(١)</sup> قوله تعالى : ﴿أَمَّنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يَهْدَىٰ﴾<sup>(٢)</sup> ؛ ذكر في (سدي) سكت قراءاتوين آراء النحاة فيها .

### الاتجاه الخامس :

يُمثِّل أبو حيان هذا الاتجاه ، فهو إمام في النحو ، ويتميز بمنهجه الشامل في البحر المحيط ؛ إذ يعتمد فيه على المنهج اللغوي وجمع آراء أئمة النحاة ، فيختار منها ويرجح ما يراه صحيحاً ، ويُعنى بجمع القراءات ويحتج لها ويدافع عنها .  
وأما ما منهج أبي حيان<sup>(٣)</sup> فهو يبتدئ بمفردات الآية ويفسرها لفظة لفظة ، ويذكر ما تحتاج إليه كل لفظة من اللغة والأحكام النحوية مع ذكر معانيها ، ثم يشرع في تفسير الآية ، ويحشد القراءات التي وردت فيها شاذها ومتواترها ، ولا يغادر لفظة حتى يبين ما غمض فيها من إعراب ، ولطف فيها من آداب ، ولا يتعرض للقواعد وأصول المسائل إلا بحسب ما يحتاج إليه الإعراب ويحيل على كتب النحو من أراد أن يستدل لها أو يبحث عن وجوه الخلاف فيها ، وتجده في ذلك كله يمارس الإعراب من خلال تحليله المعاني وتوجيهه القراءات ، ويرجح ما يقتضيه ظاهر اللفظ والتركيب ويبعد عن الوجوه الضعيفة التي ينزّه عنها القرآن الكريم . وعند عرضه للحكم النحوي لا يعتمد إلى تكريره ، بل يحيل على السابق ، فلا يكرر إلا إذا دعت فائدة لذلك .

ويهتم بالمروي المسموع ، فيقدمه على القياس والتعليل ويحتج للقراءات ويستشهد بها ، ويبين وجوهها في علم العربية وطرقها من حيث الرواية ، فالقراءة عنده سنة متبعة يجب قبولها وعدم نقدها ، ويكثر من ذكر الآراء والأقوال في الإعراب ، ويهتم بتوجيه القراءات ، ويبين وجوه القوة والضعف ، واختيار ما

(١) الجامع لأحكام القرآن ، ٨ / ٣٤١-٣٤٢ .

(٢) سورة يونس : الآية (٣٥) .

(٣) البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي- ، تحقيق عادل عبدالموجود وعلي معوض وآخرين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٣هـ ، ١ / ١٠٣ . وانظر : النحو وكتب التفسير ١ / ٥٦٦ .

رجح وقوي منها وبيان وجهه .

وإلى جانب استشهاده بالقراءات يستشهد بالشعر وكثيراً ما يحتجُّ به في توضيح الآيات القرآنية ، ومن ذلك ما ذكره في قوله تعالى : ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾<sup>(١)</sup>؛ إذ ذكر أن في (تساءلون) تاء محذوفة وأن هناك خلافاً بين العلماء في التاء المحذوفة أهي الأولى أم الثانية؟ ثم أحال المسألة إلى كتب النحو<sup>(٢)</sup> .  
وذكر أن قراءة الجمهور بالنصب في قوله : (والأرحام)<sup>(٣)</sup> وقرأها حمزة بالجر ، ثم فسّر هذه القراءة على العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار ، وأيد هذه القراءة بقراءة عبدالله : (وبالأرحام) ، ويقول الشاعر :

فَمَا بَكَ وَالْأَيَّامَ مِنْ عَجَابِ

ثم ذكر أن رؤساء البصريين لا يجوزون هذه القراءة ، وذكر أقوالهم في ردّها ، ثم ردّ عليهم مدافعاً عنها ، حيث يقول : « ولسنا متعبدين بقول نحاة البصرة ، ولا غيرهم ممن خالفهم »<sup>(٤)</sup> .

وهكذا موقف أبي حيان من القراءات والدفاع عنها ، والاعتماد في ذلك على الحجج والأدلة اللغوية .

### الاتجاه السادس :

يتميز أصحاب هذا الاتجاه بجمال العرض وإشراقه الأسلوب وقوّته ، مع الرجوع لآراء العلماء السابقين ومناهجهم والاختيار منها .  
ومما يمثله :

(إعراب القرآن وبيانه) لمحيي الدين الدرويش<sup>(٥)</sup> :

(١) سورة النساء : الآية (١) .

(٢) البحر المحيط ٣ / ١٦٤ .

(٣) المصدر السابق ٣ / ١٦٥ .

(٤) المصدر السابق ٣ / ١٦٧ .

(٥) إعراب القرآن وبيانه ، لمحيي الدين الدرويش ، دار اليمامة ودار ابن كثير ، دمشق ، بيروت ، ط ٧ ،

يُعدُّ هذا الكتاب موسوعة لعلوم القرآن من كلِّ شيء ، ونحو و صرف و بيان و معان ... إلخ ، مع ما امتاز به من جمال العرض و رقي الأسلوب و سلاسة العبارة و روعتها .

و جمع فيه الشيخ - إلى جانب اهتمامه بالتفسير و آراء المفسرين - فوائد إعرابية ، و سجل آراء أئمة النحو الكبار ، كسيبويه ، و الفراء ، و الكسائي ، و الزمخشري .. و استقى تلك الفوائد من مظانها الأصلية ، و خاصة (الكشاف) للزمخشري ، و (مغني اللبيب عن كتب الأعراب) لابن هشام .

و كان الشيخ ينتقي من تراكم العربية ما هو أكثر مناسبة للمنطق و الذوق ، و يوجه تلك التراكم لما يتفق و المعنى القرآني للآية و يعتني بأصح التوجيهات و التقديرات للآية ، و يلخص آراء المعربين و المفسرين تلخيصاً يحقق المطلوب منه ، و قد استدعي بعض المسائل النحوية و الصرفية و البلاغية مزيداً من الشرح و التطويل ؛ مما يعين على فهمها ، فيحرص على شرحها و الإطالة فيها ، و يحقق الشرح لتلك المسائل أغراضاً عدة ، كأن يضطرب كلام العلماء فيها كثيراً ، أو أن بعض المراجع الحديثة قد تخلط في بيان مسألة ما ، أو أن تكون تلك الفائدة اللغوية سراً من أسرار القرآن الكريم ، فيكون فيها من الدقة و الحسن ما يجعلها تستحق البسط و التطويل . و قد يخصص الشيخ أبحاثاً مستقلة لتلك الفوائد النحوية ، و يوجه قواعد النحو و الصرف فيها ، و يفصل ببراءة بعض الشروح اللغوية ، و يذكر بعض الآراء التي لم يذكرها العلماء السابقون ، مع بيانه كثيراً من أسرار القرآن الكريم و تذوق لمعانيه .

و اهتمَّ الشيخ بالقراءات القرآنية و احتجَّ بها في كثير من المسائل اللغوية و النحوية ، يعرب القراءة و يوجهها ، و يذكر آراء النحاة فيها ، و كثيراً ما يستعين بالشواهد الشعرية ، سواء أكانت نحوية أم أدبية أم بلاغية ؛ إذ يستعملها لفهم الآيات .

ومن الأمثلة على الفوائد التي ذكرها وآراء النحاة فيها ما ذكره في قوله تعالى : ﴿يَجْعَلُونَ أَصْبِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾<sup>(١)</sup> إذ زعم ابن عقيل أن (من الصواعق) يتعلق بـ(حذر الموت) ، وفيه تقديم معمول المصدر ، وذكر تعليل ابن عقيل في ذلك ، وأن ابن هشام استدرك عليه في (مغني اللبيب) ، فأحال القارئ إليه ؛ ما فيه من المتعة والفائدة<sup>(٢)</sup> .

وفي قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ﴾<sup>(٣)</sup> بذكر أن كلام النحاة اضطرب في إعراب الاسم المعرف بالألف واللام بعد (يا أيها) ؛ يرى غالبيتهم أنه صفة ، وذكر حجتهم ورد عليها ، ثم ذكر رأيه ، وهو أن (أي) أو (آية) منادى ، و(ها) حرف تنبيه ، وما فيه (أل إن كان جامداً أعرب بدلاً ، وإلا فهو نعت)<sup>(٤)</sup> .  
حقاً يُعَدُّ هذا الكتاب مكتبة قرآنية كاملة ، مع ما امتاز به من تحقيق علمي وصفاء في الأسلوب .

(١) سورة البقرة : الآية (١٩) .

(٢) إعراب القرآن وبيانه ١/٦٣ .

(٣) سورة البقرة : الآية (٢٢) .

(٤) إعراب القرآن وبيانه ١/٦٥ .



## الباب الأول :

### الدراسة النظرية (الأصول والأسس) ،

ويشمل ثلاثة فصول :

الفصل الأول : السماع .

الفصل الثاني : آراء النحاة وأصولهم .

الفصل الثالث : مراعاة المعنى .

## الفصل الأول : السماع

لقد اعتمد ابن هشام في توجيه الشاهد القرآني في (مغني اللبيب) على أصول وأسس احتج بها في تدعيم آرائه والرد على مخالفيه ، وهي : السماع ، وآراء النحاة وأصولهم والمعنى أما السماع فقد اعتمد فيه على القراءات ومراعاة النظر وسيأتي الكلام فيها بالتفصيل ، وأما الأحاديث والشعر والأمثال فلم يكن لها نصيب من حيث الاحتجاج بها في توجيه الشاهد القرآني وإن كان قد أكثر منها في كتابه وجعلها في موضع التمثيل ، وأما آراء النحاة وأصولهم النحوية فكان كثيراً ما يعتمد عليها في الاحتجاج لآرائه أو مناقشة مخالفيه والرد عليهم ، وأما المعنى فكان كثيراً ما يختار التوجيه القائم عليه ، ويرفض التوجيهات التي تؤدي إلى فساده وسيأتي توضيح كل ذلك عند الحديث عن منهج ابن هشام في الفصل الثالث .

يُوعَفُ السيوطي السماع بأنه : (لما ثبت في كلام مَنْ يوثق بفصاحته) <sup>(١)</sup> .

وحدّد ذلك بأنه كلام الله ، وكلام نبيه الكريم ﷺ ، وكلام العرب .

وتفاوت موقف النحاة من الاحتجاج بمصادر السماع السابق ذكرها كالآتي :

### أولاً : القرآن الكريم ، والقراءات القرآنية :

إنّ القرآن الكريم هو الحجة البالغة البرهان الدامغ لكلّ من أراد أن يحتجّ به لإثبات رأي ، أو البرهنة على حكم ، وقد تكفّل المولى بحفظه ، فلم يصبه تغيير أو تبديل .

فهللو النصّ العربي الصحيح المتواتر ، المجمع على تلاوته بالطرق التي وصل إليناها في الأداء والحركات والسكنات <sup>(٢)</sup> .

ولصحة القراءة ثلاثة أركان ذكرها ابن الجزري <sup>(٣)</sup> ، وهي :

(١) الاقتراح في أصول النحو وجدله ، للسيوطي ، ت. د. ، محمود فجال ، ط ١ ، مطبعة الثغر ،

١٤٠٩ هـ ، ص ١٥٢ .

(٢) في أصول النحو ، لسعيد الأفغاني ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٤٠٧ هـ ، ص ٢٨ .

(٣) النشر في القراءات العشر ، لابن الجزري ، تحقيق : علي الضبيّاع ، دار الفكر ، ٩/١ .

١ - صحة السند إلى الرسول ﷺ .

٢ - موافقتها أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً .

٣ - موافقتها العربية ولو بوجه .

فمتى توفرت الأركان الثلاثة في القراءة فإنه لا يجوز ردها بل يجب قبولها ، أما القراءة التي تفقد أي ركن من تلك الأركان السابقة تُعدُّ شاذةً أو ضعيفةً أو باطلة ، و«أئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفسى في اللغة والأقيس في العربية بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل ، والرواية إذا ثبتت عنهم لم يردها قياس عربية ولا فشو لغة ؛ لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها»<sup>(١)</sup> وبعض النحاة المتقدمين هاجموا القراءات التي اصطدمت بقواعدهم النحوية ، وطعنوا في أصحابها ، فكانوا يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة في العربية - أي : في الصناعة النحوية - ، ويخطئونهم وينسبونهم إلى اللحن<sup>(٢)</sup> . ويرى سعيد الأفغاني<sup>(٣)</sup> أن جميع قراءات القرآن الكريم حجة في العربية ، سواء المتواتر منها أو الشاذ ، وكان ينبغي على النحاة استيعابها والاحتجاج بها .

(١) المصدر السابق ، ١٠/١ ، ١١ .

(٢) في أصول النحو ، لسعيد الأفغاني ، ص ٣٩ .

(٣) المصدر السابق ، ٤٥ .

## ثانياً : الحديث الشريف :

يراد به ما أضيف إلى النبي ﷺ قول أو فعل أو تقرير أو صفة ، حتى ما يكون منه من حركات وسكنات في يقظته ومنامه<sup>(١)</sup> .

وانقسم النحاة في الاحتجاج بالحديث الشريف في اللغة وتأصيل القواعد إلى قسمين : قسم أجاز الاحتجاج به ؛ لأنه غلب على ظنه أنه بلفظ الرسول ﷺ ، وقسم<sup>٢</sup> منع الاحتجاج به ؛ لأنه غلب على ظنه أنه روي بالمعنى لا باللفظ ، وأنه قد وقع اللحن في الكثير مما روي من الحديث ولا سيما أن الرواة كانوا من الأعاجم وأنه لم يحتج أئمة النحاة بشيء منه .  
ورد العلماء على من منع بما يأتي :

١ - أن النقل بالمعنى كان في الصدر الأول ، وذلك قبل التدوين وقبل فساد اللغة فيصح الاحتجاج به ، وإنما<sup>(٢)</sup> هو تبديل لفظ بلفظ فمجرد الظن فيه يكفي ولا يشترط اليقين ، هذا وعلماء الحديث قد بذلوا جهوداً كبيرة في تحري وضبط ألفاظ الحديث<sup>(٣)</sup> .

٢ - أن اللحن في الأحاديث وإن وقع فهو قليل جداً ، وقد تنبه له العلماء فلم يحتج أحد بما وقع فيه اللحن ولا يصح عدم الاحتجاج بهذا الفيض الزاخر من الأحاديث بسبب هذا النزر القليل<sup>(٤)</sup> .

٣ - أن عدم استدلال أئمة النحو الأوائل بالحديث لا يلزم منه عدم صحة

(١) فتح المغيث شرح ألفية الحديث للعراقي ، تأليف الإمام : شمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي (ت ٩٠٢هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م ، ١٠/١ .

(٢) في أصول النحو ، ص ٤٧ .

(٣) الاقتراح ، ص ١٥٧-١٥٩ ، وخزانة الأدب ، ولب لباب لسان العرب ، تحقيق : د. محمد طريفي ، إشراف : د. إميل يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٨هـ ، ٣٢/١ ، في أصول النحو ، ص ٥٠ .

(٤) في أصول النحو ، ص ٥٢ .

الاستدلال به ، فاحتجاج النحاة به هو الصواب<sup>(١)</sup> .

وذكر الأفغاني أن الشيخ محمد الخضر حسين قد عالج قضية الاستشهاد بالحديث الشريف خير معالجة فخرج من بحثه<sup>(٢)</sup> بما ارتضاه من الأحاديث التي يحتج بها وهي ستة أنواع كالآتي :

١ - الأحاديث التي تروى بقصد الاستدلال بها على كمال فصاحة النبي ﷺ مأكقوله **خَئِفَ أَنْفَهُ** « ونحوه .

٢ - الأحاديث التي تروى بقصد التعبد بها كألفاظ القنوت والتحيات ، والأدعية... إلخ .

٣ - الأحاديث التي كانت تروى وفيها أن النبي ﷺ كان يخاطب كل قوم بلغتهم .

٤ - الأحاديث التي تروى من طرق متعددة وتتحد ألفاظها ؛ لأن اتحاد الألفاظ مع تعدد الطرق يدل على عدم تصرف الرواة في ألفاظها .

٥ - الأحاديث التي دونها العلماء الذين نشؤوا في بيئة عربية سلمت من فساد اللغة كمالك بن أنس والشافعي وابن جريج وغيرهم .

٦ - الأحاديث التي عُوِّفَ عن حال روايتها أنهم منعوا رواية الحديث بالمعنى كابن سيرين والقاسم بن محمد ورجاء بن حيوة وغيرهم .

### ثالثاً : كلام العرب شعراً ونثراً :

وهو ما ثبت عن الفصحاء الذين يوثق بهم ويطمأن إليهم<sup>(٣)</sup> .  
واختلفت الآراء في العرب الذين تصحُّ محاكاتهم والاحتجاج بكلامهم .  
واعتمد النحاة في الاحتجاج على القبائل التي كانت تقطن وسط الجزيرة العربية ، كأسد وقيس وتميم وهذيل ، وتركوا الاحتجاج بالقبائل التي تسكن

(١) في أصول النحو ، ص ٥٥ ، ٥٦ .

(٢) نظرة في النحو (مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق) ١٤ / ٣٢٥ ، ٣٢٧ .

(٣) الاقتراح ، ص ١٦٢ .

السواحل لأنهم أقربية من الأعاجم ، « وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري قط ، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم ؛ فإنه لم يؤخذ لا من لحم ، ولا من جذام ؛ فإنهم كانوا مجاورين لأهل مصر والقط ، ولا من قضاة ، ولا من غسان ، ولا من إياد ؛ فإنهم كانوا مجاورين لأهل الشام ، وأكثرهم نصارى يقرؤون في صلاتهم بغير العربية ، ولا من تغلب والنمر ؛ فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية ، ولا من بكر لأنهم كانوا مجاورين للنبط والفرس ، ولا من عبدالقيس لأنهم كانوا سكان البحرين مخالطين للهند والفرس ، ولا من أزد عمان ؛ لمخالطتهم للهند والفرس ، ولا من أهل اليمن أصلاً ؛ لمخالطتهم للهند والحبشة ، ولولادة الحبشة فيهم ، ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة ، ولا من ثقيف وسكان الطائف ؛ لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم ، ولا من حاضرة الحجاز ؛ لأن الذين نقلوا اللغة صادفهم حين ابتدؤوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم ، وفسدت ألسنتهم »<sup>(١)</sup> .

ومما افتخر به البصريون على الكوفيين أنهم أخذوا اللغة عن الأعراب أصحاب الشيخ والقيصوم وحرشة الضباب ، وأكلة اليرابيع ، وعابوا على الكوفيين أخذهم عن أكلة الشواريز وباعة الكواميخ<sup>(٢)</sup> .

وقسم العلماء الشعراء في الاحتجاج بهم إلى أربع طبقات :

جاهليين لم يدركوا الإسلام ، ومخضرمين أدركوا الجاهلية والإسلام ، وإسلاميين عاشوا في صدر الإسلام ، ومولدين أو محدثين .

قال البغدادي : « فالطبقتان الأوليان يستشهد بشعرهما إجماعاً ، وأما الثالثة فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامها »<sup>(٣)</sup> .

وقال السيوطي : « أول الشعراء المحدثين : بشار بن برد ، ... ونقل ثعلب عن

(١) الاقتراح ، ص ١٦٢ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٣٥٩ .

(٣) الخزانة ١ / ٣٠ .

الأصمعي قال : ختم الشعر بإبراهيم بن هرمة ، وهو آخر الحجج «<sup>(١)</sup> .  
وبذلك يُعدّ ابن هرمة آخر الإسلاميين المحتجّ بأقوالهم ، وبشار (ت ١٦٧هـ) هو  
رأس المحدثين غير المحتجّ بأقوالهم .  
ولا يجوز أن يجتجعر أو نثر لا يعرف قائله إلا إذا رواه عربي ممن يحتجّ بكلامه ؛  
لئلا يكون لمولد أو ممن لا يوثق بفصاحته<sup>(٢)</sup> .

---

(١) الاقتراح ، ص ١٨١ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٨٢ .



## الفصل الثاني: آراء النحاة وأصولهم

لقد تعددت الآراء النحوية تبعاً لتعدد المدارس النحوية ، والمدرسة البصرية هي التي أسست النحو : الأصول والقواعد ، ثم جاءت المدرسة الكوفية بعد ذلك بمميزات خاصة ، كالاتساع في الرواية<sup>(١)</sup> فنشأ خلاف<sup>(٢)</sup> بين المدرستين في أمر السماع والقياس ، فكان نحاة البصريّ تحرّون في الأخذ عن الأعراب الذين يردون البصرة دائماً لشؤون معاشهم ، أو الذين يتصلون بهم مباشرة عن طريق الترحال إلى البوادي ، فيتحرّون في العربي سلامة اللغة والسليقة ، وفي الراوي الصدق والضبط ، ولا يعتلون بالشاهد ما لم يعرف قائله أو لم يروه عربي موثوق بلغته ، وبعد استقراء المادة المأخوذة عن العرب أخذوا في وضع قواعد النحو على الأعم الأغلب ، فجاءت محكمة ، واستطاعوا بذلك حفظ اللغة وتيسير تعليمها ، وتناثرت شواهد قليلة لم تشملها تلك القواعد فكانوا إما يتأولونها حتى تتفق مع قواعدهم ، أو يهملونها ، فتُحفظ ولا يُقاس عليها . أما نحاة الكوفة فلم يتحرّوا في الأخذ عن الأعراب الفصحاء ؛ إذ إنّ الكوفة أدخل في العراق ، قريبة من الأعاجم ، أكثر قبائلها من اليمن وقليل من القبائل الأخرى - ومعروف اختلاط اليمن بالفرس والحبشة - ، فكانت لغة أعراب الكوفة أقلّ سلامة من لغة أعراب البصرة .

وأكثر نحاة الكوفة من رواية الشعر ، ولم يتحرّوا غالباً في الراوي الصدق والضبط ، فكثُر المصنوع والموضوع في أكثر رواياتهم ، وقد تسلط راويتهم حماد على الشعر فأفسده بكذبه ووضع .

وهكذا سمع الكوفيون الشاذّ واللحن والخطأ ، وأدخلوا في قواعدهم كل شاذّ وافر فكانوا يبوّون ويؤصّدون لو اعتمدوا على شاهد واحد فقط ، حتى كثرت عليهم القواعد ولم يعد لها نظام يمسكها ، وضاع الهدف من وضع النحو ، وهو تيسير تعليم العربية .

(١) المدارس النحوية ، للدكتور : شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة ، ط ٧ ، ص ٥-٦ .

(٢) في أصول النحو ، لسعيد الأفغاني ، ص ١٩٧-٢٠٧ .

إذن ؛ فالقواعد والأصول النحوية هي الضوابط الكلية المستنبطة من كلام العرب ، فكان النحاير فضون التوجيه الذي لا يصحّ من جانب الصناعة النحوية حتى وإن صحّ معنى . ومن الأمثلة على ذلك : ما جاء في قوله تعالى : ﴿لَا تَثْرِيْبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ﴾<sup>(١)</sup> ؛ إذ أجاز الزمخشري<sup>(٢)</sup> أن يتعلق الظرف (اليوم) باسم لا (تثريب) ، وفي ذلك مخالفة للأصل النحوي ، وهو : أن اسم (لا) إذا كان مضافاً أو شبيهاً بالمضاف وجب نصبه وتنوينه وهذا الأصل قرّره جمهور النحاة<sup>(٣)</sup> .

وردّ العلماء توجيه الزمخشري مراعاة لهذا الأصل ، كمكي<sup>(٤)</sup> ، والأنباري<sup>(٥)</sup> ، والعكبري<sup>(٦)</sup> ، وأبي حيان<sup>(٧)</sup> ، وابن هشام<sup>(٨)</sup> ، والسمين<sup>(٩)</sup> .

وفي قوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنَادُونَ لِمَقَّتِ اللَّهُ أَكْبَرُ مِنْ مَقَّتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى الْإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ﴾<sup>(١٠)</sup> رأى الزمخشري<sup>(١١)</sup> أن (إذ تدعون) متعلق بمقت (الأولى) ، فهي ظرف منصوب به وصحّ ذلك لكون المعمول ظرفاً ، وفي هذا التوجيه مخالفة للأصل النحوي ، وهو الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي ، وهو (أكبر) ، فهو خبر للمصدر (مقت الله) ، وردّ العلماء توجيه

(١) سورة يوسف : الآية (٩٢) .

(٢) الكشف / ٢ / ٤٨٣ .

(٣) ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان ، تحقيق : د. رجب عثمان ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤١٨ هـ ، ٣ / ١٣٠٤ ، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، للسيوطي ، تحقيق : عبدالسلام هارون ، و د. عبدالعال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، الكويت ، ط ٢ ، ١٤٠٧ هـ ، ١٩٤ / ٢ .

(٤) مشكل إعراب القرآن ، لمكي القيسي ، تحقيق : د. حاتم صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة ، ط ٤ ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م ، ١ / ٣٩٤ .

(٥) البيان / ٢ / ٤٥ .

(٦) التبيان / ٢ / ٧٤٥ .

(٧) البحر المحيط / ٥ / ٣٣٨ .

(٨) مغني اللبيب / ٢ / ٢٣٨ .

(٩) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، ٥٥٤ / ٦ .

(١٠) سورة غافر : الآية (١٠) .

(١١) الكشف / ٤ / ١٤٩ .

الزنجشري مراعاة لهذا الأصل ، كمكي<sup>(١)</sup> ، والأنباري<sup>(٢)</sup> ، والعكبري<sup>(٣)</sup> ، وأبي حيان<sup>(٤)</sup> ، وابن هشام<sup>(٥)</sup> .

وفي قوله تعالى : ﴿فَنَاطِرَةٌ يَمِيزُ الْمُرْسَلُونَ﴾<sup>(٦)</sup> ؛ إذ نُسب إلى الحوفي<sup>(٧)</sup> أنه يرى أن تتعلّق الباء بـ(ناطرة) ، ومنع ذلك ابن هشام<sup>(٨)</sup> ، وأبو حيان<sup>(٩)</sup> ، والسّمين<sup>(١٠)</sup> ؛ لأنّ اسم الاستفهام له صدر الكلام .

ومن الأصول والقواعد التي أسّسها النحاة : ما كان في جرح حكم على آخر ، كأن يكون الوجه الراجح قريباً قوياً في العربية ، كما في قوله تعالى : ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا﴾<sup>(١١)</sup> ؛ إذ أجاز الزنجشري<sup>(١٢)</sup> أن ينصب (تجعلوا) بإضمار (أن) في جواب الترجي ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾<sup>(١٣)</sup> ، وتكون (لا) نافية ، وهذا التوجيه لا يبيّنه البصريون<sup>(١٤)</sup> ، وقد أجازوه الكوفيون<sup>(١٥)</sup> .

والوجه القوي القريب<sup>(١٦)</sup> في الآية أن يكون (لا) أداة نهي ، وجزم (تجعلوا) بـ(لا) الناهية .

- 
- (١) المشكل ٢/٦٣٤ .  
(٢) البيان ٢/٣٢٨ .  
(٣) التبيان ٢/١١١٦ .  
(٤) البحر المحيط ٧/٤٣٥ .  
(٥) مغني اللبيب ٢/٢٣٥ .  
(٦) سورة النمل : الآية (٣٥) .  
(٧) انظر : البحر ٧/٧٠ ، مغني اللبيب ٢/٢٣٩ ، الدر المصون ٨/٦١١ .  
(٨) مغني اللبيب ٢/٢٣٩ .  
(٩) البحر المحيط ٧/٧٠ .  
(١٠) الدر المصون ٨/٦١١ .  
(١١) سورة البقرة : الآية (٢٢) .  
(١٢) الكشف ١/١٠١ .  
(١٣) سورة البقرة : الآية (٢١) .  
(١٤) انظر : البحر المحيط ١/٢٤٠ ، مغني اللبيب ٢/٢٤٨ ، الدر المصون ١/١٩٦ .  
(١٥) انظر : البحر المحيط ١/٢٤٠ .  
(١٦) انظر : مغني اللبيب ٢/٢٤٨ .

وفي قراءة يحيى بن يعمر وابن أبي إمدحاق: ﴿الَّذِي أَحْسَنُ﴾<sup>(١)</sup> برفع النون إذا نُسب إلى التبريزي<sup>(٢)</sup> أنه جعل (أحسن) فعلاً ماضياً حذفت منه واو الجماعة اجتزاءً عنها بالحركة ، والأصل : (أحسنوا) .

والوجه القريب القوي أن يكون (أحسن) اسماً ويعرب خبر مبتدأ محذوف ، والجمله صلة (الذي) ، أي : على الذي هو أحسن ، وهذا قول الجماعة<sup>(٣)</sup> .

وفي قوله تعالى : ﴿وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئاً﴾<sup>(٤)</sup> ؛ إذ نُسب إلى سبويه<sup>(٥)</sup> أنه يرى أن الفعل يضرَّ كم) في الآية مرفوع ، وليس بجواب الشرط بل دالٌّ على جواب الشرط المحذوف ، وهو على نية التقديم ، والتقدير : لا يضرُّكم إن تصبروا وتتقوا فلا يضركم ، وحذف جواب الشرط لدلالة ما قبله عليهم لآخر ما هو دليلٌ عليه .

والوجه القريب القوي أن يكون الفعل مجزوماً ، وعلامة جزمه السكون المقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة الإتياع فالضمّة للإتياع ، كما في قولك : لم يشدُّ ولم يردُّ ، والألبيّض: رُكْمٌ . وذهب إلى هذا التوجيه : مكّي<sup>(٦)</sup> ، والأنباري<sup>(٧)</sup> ، وابن هشام<sup>(٨)</sup> .

(١) سورة الأنعام : الآية (١٥٤) ، وانظر القراءة في البحر المحيط ، ٢٥٦/٤ ، والدر المصون ، ٢٢٨/٥ .

(٢) انظر : البحر المحيط ٢٥٦/٤ ، مغني اللبيب ٢٥٠/٢ للدر المصون ٢٢٨/٥ .

(٣) انظر : مغني اللبيب ٢٥٠/٢ .

(٤) سورة آل عمران : الآية (١٢٠) .

(٥) انظر : التبيان ٢٨٩/١ ، والدر المصون ٣٧٥/٣ .

(٦) المشكل ١٧٣/١ .

(٧) البيان ٢١٨/١ .

(٨) مغني اللبيب ٢٥١/٢ .

## الفصل الثالث :مراعاة المعنى

لقد اهتمَّ العربون بصحة المعنى ، فابتعدوا عن التوجيهات التي يؤدي ظاهر لفظها إلى فساد المعنى ، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى : ﴿أَصْلَوْتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ﴾<sup>(١)</sup> ، حيث عطف (أن نفعل) على مفعول (نترك) (ما) الموصولة ، والمعنى : (أصلواتك تأمرُك أن نترك ما يعبد آباؤنا) ، أو أَلْ نَتْرُكُ أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ هُوَ بِخَسُّ الكيل والوزن ، وممن قال بذلك أبو حيان والسمين ، وذكر ابن هشام والسمين أن لا يصحَّ أن يعطف (أن نفعل) على مفعول (تأمرُك) ؛ «لأنَّ المعنى يتغير ؛ إذ يصير التقدير : (أصلواتك) تأمرُك أن نفعل في أموالنا؟»<sup>(٣)</sup> .

وقوله تعالى : ﴿وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي﴾<sup>(٤)</sup> تتعلق (من) بمعنى الولاية في (الموالي) ، والمعنى : خفت الذين يلون الأمر بعدي ، أو بمحذوف ، أي : كائنين من ورائي ولا يصحُّ أن يتعلق (من) بـ(خفت) ؛ لفساد المعنى<sup>(٥)</sup> .

وقوله تعالى : ﴿وَلَا تَسْمُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰ أَجَلِهِ﴾<sup>(٦)</sup> لا تتعلق (إلى) بـ(تكتبوه) ؛ لفساد المعنى المترتب عليه ؛ إذ يصبح المعنى : تكتبوه كتابة مستمرة إلى أجله وهذا لا يصحُّ عند أبي حيان والسمين إذ لا تستمرُّ الكتابة إلى أجل الدَّين لأنَّهُ ما تنقضي في فترة يسيرة ، فلا تمتدُّ إلى الأجل الذي هو وقت حلول الدَّين ، فهي ليست كأن تقول نرتُّ إلى الكوفة ، فـ(إلى) تتعلق بمحذوف ، أي : أن تكتبوه مستقراً في الذمة إلى أجل حلوله<sup>(٧)</sup> .

(١) سورة هود : الآية (٨٧) .

(٢) انظر : البحر ٥ / ٢٥٤ ، والدر ٦ / ٣٧٣ .

(٣) الدر ٦ / ٣٧٣ .

(٤) سورة مريم : الآية (٥) .

(٥) انظر : الكشاف ٣ / ٤ ، والدر ٧ / ٥٦٦ .

(٦) سورة البقرة : الآية (٢٨٢) .

(٧) انظر : البحر المحيط ٢ / ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، والدر المصون ٢ / ٦٦٩ .

وقوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ ﴾<sup>(١)</sup> ، تعلق الظرف (مع) بمحذوف ، وهو بيان ما قبله ، فكأنه قيل مَنَعَ مَنْ بَلَغَ السَّعْيَ ؟ ، فقيل مَنَعَ أَبِيهِ .  
ولا يصحَّ أن يتعلق (مع) بـ(بلغ) لأنَّ ذلك يقتضي أنهما بلغا معاً حدَّ السعي ، وهذا فاسد من حيث المعنى ، قاله الزمخشري<sup>(٢)</sup> .

وقد يرتبط بفساد المعنى ضعف من جهة الصناعة كما في قوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾<sup>(٣)</sup> ، حيث لا يصحَّ أن يعرب (مَنْ) فاعلاً بالمصدر ، وهو (حجُّ) ، والتقدير والله على الناس أن يحجَّ من استطاع منهم سبيلاً البيت .

يقول أبو حيان : « هذا القول ضعيف من حيث اللفظ والمعنى ، أما من حيث اللفظ فإن إضافة المصدر للمفعول ورفع الفاعل به قليل في الكلام ولا يكاد يحفظ في كلام العرب إلا في الشعر ، حتى زعم بعضهم أنه لا يجوز إلا في الشعر ، وأما من حيث المعنى فإنه لا يصحَّ ؛ لأنه يكون المعنى : إن الله أوجب على الناس مستطيعهم وغير مستطيعهم ، أن يحج المستطيع ، ومتعلق الوجوب إنما هو المستطيع لا الناس على العموم »<sup>(٤)</sup> .

وفي (من) غير هذا الإعراب عدَّة إعرابات ، كأن تكون بدلاً من (الناس) ، والعائد محذوف تقديره مَنْ استطاع منهم ، أو خبراً لمبتدأ محذوف تقديره هو مَنْ استطاع ، أو مصدرية بإضمار فعل ، أي أعني مَنْ استطاع ، أو شرطية ، والجزاء محذوف مدلول عليه بما تقدّم ، وفيه ضمير من جملة الشرط عائد على الناس ، والتقدير مَنْ استطاع منهم إليه سبيلاً فله عليه أن يحجَّ<sup>(٥)</sup> .

(١) سورة الصافات : الآية (١٠٢) .

(٢) الكشف ٤ / ٥١ ، وانظر : الدر المصون ٩ / ٣٢٢ .

(٣) سورة آل عمران : الآية (٩٧) .

(٤) البحر المحيط ٣ / ١٣ .

(٥) انظر : الدر المصون ٣ / ٣٢١-٣٢٣ .



وقد يلجأ بعض المعربين إلى التضمين عند فساد المعنى كما في قوله تعالى : ﴿ فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِائَةً عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُ ﴾<sup>(١)</sup> ، حيث لم يجز العكبري<sup>(٢)</sup> أن يكون (مائة عام) ظرفاً لـ(أَمَاتَهُ) على الظاهر ؛ لأنَّ الفعل (مات) أو (أَمَات) لا يصحُّ أن يتعلّق به ظرف الزمان هنا ، فالإماتة لا تمتدُّ مائة عام ، بل تكون في أدنى زمان ، فيكون مائة متعلقاً بـ(أَمَاتَهُ) على تضمين (أَمَاتَهُ) معنى (أَلْبَثَهُ) ، وذكر السمين أنه لا حاجة إلى ما ذكره أبوالبقاء ؛ لأن المعنى : « جعله ميتاً مئة عام »<sup>(٣)</sup> .

(١) سورة البقرة : الآية (٢٥٩) .

(٢) التبيان ١ / ٢٠٩ .

(٣) الدر المصون ٢ / ٥٦٠ .

## الباب الثاني : الدراسة التطبيقية ،

ويشمل ثلاثة فصول :

الفصل الأول : التوجيه على أساس السماع :

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : القراءات - رسم المصحف .

المبحث الثاني : مراعاة النظر .

الفصل الثاني : التوجيه على أساس آراء النحاة ، وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول :

أ - رأي الجمهور .

ب - رأي جمهور البصريين .

المبحث الثاني : القواعد والأصول النحوية .

المبحث الثالث : قواعد الترجيح .

الفصل الثالث : التوجيه على أساس المعنى .

## الفصل الأول : التوجيه على أساس السماع ،

وفيه مبحثان:

المبحث الأول : القراءات - رسم المصحف .

المبحث الثاني : مراعاة النظر .

## المبحث الأول : القراءات - رسم المصحف .

لقد اهتم ابن هشام بالسمع في كتابه (مغني اللبيب) اهتماماً بالغاً وتنوع الاستشهاد به عنده، ولكن الشواهد القرآنية كانت أكثرها استعمالاً، إذ قاربت الآيات ألفاً وستمائة وخمسين آية أو جزءاً منها، والذي يهم البحث هو تلك الآيات القرآنية التي كان له توجيه صريح فيها، أو عضد فيها توجيهاً آخر، وما اعتمد عليه من أدلة تعضد ما ذهب إليه، أو ما رفضه من توجيهات تخالف الرسم القرآني، أو ما راعاه من النظر في اختيار توجيهاته والرد على مخالفه، واستبعدت الدراسة الآيات التي جاءت في معرض التمثيل، أو ذكرها دليلاً للعلماء دون أن يبدي فيها توجيهه وما اعتمد عليه من أدلة تعضد ذلك التوجيه .

وهي تلك القراءات التي اعتمد عليها ابن هشام في اختيار التوجيه الذي يختاره في الآيات القرآنية، وهي كما يلي :

### أ - القراءات .

#### ١ - (حاشي) بين الفعلية والاسمية :

يرى ابن هشام<sup>(١)</sup> أن (حاشي) إذا جاءت للتنزيه تكون اسماً كما في قوله تعالى : ﴿حَشَّ لِلَّهِ﴾<sup>(٢)(٣)</sup> .

واعتمد في توجيهه على السماع؛ إذ قرأ أبو السمال العدوي<sup>(٤)</sup> : (حاشاً لله) بالتنوين، وقرأ ابن مسعود<sup>(٥)</sup> : (حاشى الله) بالإضافة، وفي (حاشي) آراء، هي :

- (١) مغني اللبيب ١ / ٢٠٤ .
- (٢) سورة يوسف : الآية (٣١) .
- (٣) هذه قراءة الجماعة (السبعة) عدا أبي عمرو فقد قرأ (حاشا لله) بألف . انظر : الكشاف ٢ / ٤٤٨ ، المحرر الوجيز ٧ / ٤٩٦ ، البحر المحيط ٥ / ٣٠٣ .
- (٤) انظر : القراءة في الكشاف ٢ / ٤٤٧ ، البحر ٥ / ٣٠٣ ، والدر ٦ / ٤٨٤ .
- (٥) انظر القراءة في : المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني ، تحقيق : محمد عبدالقادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٩ هـ ، ٢ / ١١ ، الكشاف ٢ / ٤٤٧ ،

أ - يرى الكوفيون<sup>(١)</sup> والمبرد<sup>(٢)</sup> والفراسي<sup>(٣)</sup> وابن جني<sup>(٤)</sup> وابن عطية<sup>(٥)</sup> أن<sup>(٦)</sup> (حاشى) في قوله تعالى : ﴿حَشَّ لِلَّهِ﴾ فعل والفاعل ضمير ، والمعنى جانب يوسف المعصية لأجل الله إذ لم يد لها لام يقدرون حرف جر بعدها ، فيقولون في (حاشى الله) : حاشى لله<sup>(٦)</sup> .  
ودليلهم<sup>(٧)</sup> :

١ - دخول (حاشا) على لام الجر المتصلة بلفظ الجلالة ، والحرف لا يدخل على الحرف .

٢ - التصرف بالحذف في (حاش) ، فقد قرئت : (حش - الله) بحذف الألف الثانية ، وهي قراءة الجماعة السابقة ، وقرئت أيضاً : (حشى لله)<sup>(٨)</sup> بحذف الألف الأولى ، والحذف في الحروف قليل .  
ورد ابن هشام<sup>(٩)</sup> هذين الدليلين بأنهما وإن نفي الحرفية عن (حاشى) فإنهما لا ينفيان

- 
- المحرر الوجيز ٧/٤٩٦ ، البحر ٥/٣٠٣ ، الدر المصون ٦/٤٨٦ .
- (١) انظر رأيهم في : الإنصاف ١/٢٧٨ ، مسألة (٣٧) ، الجنى الداني في حروف المعاني ، للمرادي ، تحقيق : د. فخر قباوة ، وأحمد فاضل ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٣ هـ ، ص ٥٥٩ ، ومغني اللبيب ١/٢٠٤ .
- (٢) انظر هامش المقتضب ، للمبرد ، ٤/٣٩٢ ، وشرح الرضى على الكافية ، تحقيق : يوسف حسن عمر ، الجامعة الليبية ، ٢/١٢٣ .
- (٣) الحجة للقراء السبعة ، أمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق : بدر الدين قهوجي ، وأحمد الدقاق ، راجعه ودققه : عبدالعزيز رباح ، وبشير مويجاتي ، دار المأمون للتراث ، ط ١ ، ١٤٠٤ هـ ، ٤/٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ .
- (٤) المحتسب ٢/١٣ .
- (٥) المحرر الوجيز ٧/٤٩٧ .
- (٦) انظر : شرح الرضى على الكافية ، ٢/١٢٣ ، والجنى الداني ، ص ٥٦٠ .
- (٧) الحجة ٤/٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، المحرر الوجيز ٧/٤٩٧ ، البحر المحيط ٥/٣٠٣ ، الجنى الداني ص ٥٥٩ .
- (٨) هي قراءة الأعمش . انظر القراءة في : الكشف ٢/٤٤٨ ، المحرر ٧/٤٩٦ ، البحر ٥/٣٠٣ .
- (٩) مغني اللبيب ١/٢٠٤ .

عنها الاسمية ؛ إذ يشترك فيهما الاسم والفعل .  
وقد سبق المرادي<sup>(١)</sup> ابن هشام إلى هذا الرد .

ب - ترى جماعة من النحاة أنّ (حاشى) في قراءة الجماعة « اسم مصدر بدل من اللفظ بفعله ، كأنه قيل تنزيهاً لله وبراءةً له »<sup>(٢)</sup> . وترك التنوين في (حاشى) في هذه القراءة وهي غير مضافة ؛ لأنّها مبنية ؛ لشبهها بالحرف (حاشا) لفظاً ومعنى<sup>(٣)</sup> . وهو ظاهر قول الزجاج<sup>(٤)</sup> ، وصحّحه ابن مالك<sup>(٥)</sup> ، والرضي<sup>(٦)</sup> ، والمرادي<sup>(٧)</sup> ، وأبو حيان<sup>(٨)</sup> ، وابن هشام<sup>(٩)</sup> ، والسمين<sup>(١٠)</sup> .  
واستدلّوا بقراءتي أبي السمال العدوي وابن مسعود ، وفيهما التنوين والإضافة ، وهما من خصائص الأسماء .

ج - أنّ (حاشى الله) في قراءة ابن مسعود جارٌّ ومجرور ، فهو حرف من حروف الجرّ ، وهو حرف استثناء .

وذهب إلى هذا التوجيه : ابن عطية<sup>(١١)</sup> .  
ودليله قول الشاعر :

(١) الجنى الداني ، ص ٥٥٩-٥٦٠ .

(٢) الدر المصون ٦/٤٨٣ .

(٣) انظر : الجنى الداني ، ص ٥٦١ ، والدر المصون ٦/٤٨٣ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ، تحقيق : د. عبد الجليل شلبي ، عالم الكتب ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٨ هـ ، ٣/١٠٧ .

(٥) شرح التسهيل ، لابن مالك ، تحقيق : د. عبد الرحمن السيد ، ود. محمد بدوي المختون ، هجر ، ط ١ ، ١٤١٠ هـ ، ٢/٣٠٨ .

(٦) شرح الرضي ٢/١٢٣ .

(٧) الجنى الداني ٥/٣٠٣ .

(٨) البحر المحيط ٥/٣٠٣ .

(٩) مغني اللبيب ١/٢٠٤ .

(١٠) الدر المصون ٦/٤٨٤ .

(١١) المحرر الوجيز ٧/٤٩٨ .

حاشى أبي ثوبان إنَّ به ضِناً عن المَلْحَاة والشَّتَمِ<sup>(١)</sup>  
حيث جُرَّ (أبي) بحرف الجرِّ (حاشى).

وردَّ العلماء هذا التوجيه بما يلي :

١ - أن (حاشى إنما تجرُّ في الاستثناء وهي في الآية للتَّنْزِيهِ لا للاستثناء ، ذكره ابن هشام<sup>(٢)</sup> .

٢ - أن (حاشى) منونة في قراءة أبي السمال العدوي : (حاشاً لله) ، ذكره ابن هشام .

٣ - دخول اللام الجارِّة على (حاشى) في قراءة الجماعة (حاشى لله) والجارِّ لا يدخل على الجار ، ذكره ابن هشام .

د - أن (حاشى) اسم فعل ماضٍ بمعنى تَبَزَّأْتُ ، أُبْرِئْتُ ، ودخلت اللام في فاعله كما دخلت في فاعل (هيهات) من قوله تعالى : ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾<sup>(٣)</sup> .

وقال بهذا : ابن الحاجب<sup>(٤)</sup> .

ونسب ابن هشام هذا التوجيه إلى بعضهم ، وذكر الدماميني<sup>(٥)</sup> أنه قد يقصد بهذا البعض ابن الحاجب .

وذكر ابن هشام<sup>(٦)</sup> دليل من قال بهذا التوجيه ، وهو بناء (حاشى) ، وردَّه بأن (حاشى) تعرب في بعض اللغات .

وذكر الدماميني أن المصنِّف لعلَّه أراد ببعض اللغات القراءة التي أعربت فيها

(١) انظر الشاهد في : المحتسب ١٢/٢ ، الكشاف ٤٤٧/٢ ، المحرر الوجيز ٤٩٨/٧ ، الدرر ٤٨١/٦ .

(٢) مغني اللبيب ١/٢٠٤ .

(٣) سورة المؤمنون : الآية (٣٦) .

(٤) الإيضاح في شرح المفصل ، لابن الحاجب تحقيق : د. موسى العليبي ، إحياء التراث الإسلامي ، الجمهورية العراقية ، ١٥٩/٢ .

(٥) شرح الدماميني على متن مغني اللبيب ، للإمام محمد بن أبي بكر الدماميني ، المطبعة البهية ، مصر ٢٥٢/١ .

(٦) مغني اللبيب ١/٢٠٤ .

(حاشا) -وهي قراءة أبي السمال -حاشاً لله- بالتنوين<sup>(١)</sup> .  
وردّه الدماميني<sup>(٢)</sup> بأنه لا يلزم من بناء الكلمة أن تكون اسم فعل .  
وترجّح الباحثة أن تكون (حاشى) التي للتنزيلهم مصدر ؛ لما يلي :  
١ - أن القول بحرفية (حاشى) تبين ضعفه بما رده العلماء على من قال بحرفيتها إذ  
إن الحرف لا يدخل على الحرف ولا يتصرف فيه بالحذف .  
٢ - أن دليل من قال بوجوب فعليتها إنما ينفي أن تكون حرفاً ، ولا ينفي أن  
تكون اسماً .

(١) انظر : شرح الدماميني ، ٢٥٢ / ١ ، وحاشية الدسوقي على مغني اللبيب ، تحقيق : عبدالسلام  
هارون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م ، ٣٣٣ / ١ .  
(٢) شرح الدماميني ٢٥٢ / ١ وبُحِث في مراجع المسألة ولم يعثر على من قال بهذا التوجيه غير ابن  
الحاجب .



## ٢- لا يُصار إلى ضمير الشأن إلا إذا تعين :

يرى ابن هشام<sup>(١)</sup> أنه لا ينبغي أن يصار إلى ضمير الشأن إذا أمكن الحمل على غيره مما لا يخالف القياس ، وذلك كما في قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ دَرَبَكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ ﴾<sup>(٢)</sup> ، فد(الهاء) في (إنه) ضمير الشيطان ؛ وذلك لأنّ ضمير الشأن مخالف للقياس من وجوه ، وهي : عوده على ما بعده لزوماً ، وأن مفسره لا يكون إلا جملة ، وأنه لا يُتبع بتابع ، وأنه لا يعمل فيه إلا الابتداء أو أحد نواسخه ، وأنه ملازم للإفراد .

ومن قال بأنّ الضمير للشيطان : الزمخشري<sup>(٣)</sup> وأبو حيان<sup>(٤)</sup> .

واعتمد ابن هشام في توجيهه على أنه لا يحمل على ضمير الشأن إلا إذا تعين ، وهذا أصل قرّره ، ولم يُعثر<sup>(٥)</sup> على مَنْ قال به غيره .

وذهب الزمخشري<sup>(٦)</sup> في أحد رأيه إلى أن الضمير في (إنه) للشأن والحديث ، وضعّف رأيه ابن هشام بما يلي :

١ - ما قرره من الحمل على غير ضمير الشأن إذا أمكن ذلك .

٢ - أنه قرئ<sup>(٧)</sup> بالنصب في (قبيلته) : فقَبِلَهُ (معطوف على الضمير في (إنه) ، فيكون (الهاء) ضمير الشيطان ، وقد ذكر هذه القراءة أيضاً

(١) مغني اللبيب ٢/ ١٦٨ .

وضمير الشأن هو من الضمائر التي تعود على متأخوتأتي بعده جملة تخبر عنه وتفسر<sup>ه</sup> .

(٢) سورة الأعراف : الآية (٢٧) .

(٣) الكشف ٢/ ٩٥ .

(٤) البحر المحيط ٤/ ٢٨٥ .

(٥) انظر : مشكل إعراب القرآن ، لمكي ١/ ٢٨٧ ، الكشف ٢/ ٩٥ ، البيان ، للأنباري ١/ ٣٥٨ ،

التيان ، للعكبري ١/ ٥٦٣ ، شرح التسهيل ١/ ١٦٢ ، البحر ٤/ ٢٨٥ ، الدر ٥/ ٢٩٢ .

(٦) الكشف ٢/ ٩٥ .

(٧) انظر القراءة في : الكشف ٢/ ٩٥ ، والبحر ٤/ ٢٨٥ .

قبل ابن هشام : الزمخشري<sup>(١)</sup> وأبو حيان<sup>(٢)</sup> .  
والرأي ما ذهب إليه ابن هشام من أنّ الضمير في الآية الأولى فيه أن يكون  
للشيطان وضمير الشأن ؛ لأنّ الأصل في الضمير أن يحلّ محلّ الظاهر ،  
وضمير الشأن ليس له مرجع في الكلام ، بل يقدر بالشأن أو القصة ، أما في الآية  
فله مرجع مذكور في اللفظ والمعنى ؛ إذ إنّ الآية تتكلم عن الشيطان .

---

(١) الكشف ٢ / ٩٥ .

(٢) البحر المحيط ٤ / ٢٨٥ .

٣ - إعراب (جنات) في قوله تعالى : ﴿ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ﴾ (٣٣) جَنَّتٌ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا ﴿١﴾ :

اعترض ابن هشام<sup>(٢)</sup> على مكي وغيره عندما أعربوا (جنات) بدلاً من الفضل ، « وفي ذلك الموضع ما يدفعه »<sup>(٣)</sup> .

وقد ذكر ابن هشام في (جنات) وجهين :

الأول : أن تُعرب بدلاً من الفضل ، وتكون الإشارة بـ(ذلك) إلى السبق بالخيرات .

وذهب إلى هذا التوجيه مكي<sup>(٤)</sup> ، والزمخشري<sup>(٥)</sup> ، وابن عطية<sup>(٦)</sup> ، وأجازه العكبري<sup>(٧)</sup> ، والسمين<sup>(٨)</sup> .

وذكر الزمخشري<sup>(٩)</sup> أنه إنما جاز إبدال (جنات) من (الفضل)؛ لأن السبب نُزِّل منزلة المسبب ، فالسبق بالخيرات هو سبب دخول الجنة الذي هو المسبب ، ف(ذلك) يشير إلى السبق بالخيرات ، فلذلك جاز إبدال المسبب (دخول الجنة) من السبب (الفضل الذي هو السبق بالخيرات) .

الثاني : أن يعرب (جنات) مبتدأ ، وجملة (يدخلونها) هي الخبر ، وتكون الإشارة بـ(ذلك) إلى إيرات الكتاب .

(١) تمام الآيتين قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ . وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ يُذِنُ اللَّهُ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ ﴾ (٣٣) جَنَّتٌ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا يُحَلَوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ ﴿ فاطر : ٣٢-٣٣ .

(٢) مغني اللبيب ٢/٣١٦ .

(٣) المصدر السابق ٢/٣١٥ .

(٤) المشكل ٢/٥٩٥ .

(٥) الكشف ٣/٥٩٥ .

(٦) المحرر الوجيز ١٢/٢٥٢ .

(٧) التبيان ٢/١٠٧٥ .

(٨) الدر المصون ٩/٢٣٢ .

(٩) الكشف ٣/٥٩٤-٥٩٥ .

وذهب إلى ذلك أبو حيان<sup>(١)</sup> ، وابن هشام<sup>(٢)</sup> ، والسمين<sup>(٣)</sup> .  
ويرى ابن هشام أن هذا التوجيه هو الأولى ؛ لأن هناك ما يؤيده ، وهي قراءة  
الجحدري وهارون عن عاصم<sup>(٤)</sup> (جنات) بالنصب على الاشتغال ، أي : يدخلون  
جنات عدن يدخلونها ، وسبقه إلى هذا الدليل أبو حيان<sup>(٥)</sup> .  
وعندما اختار ابن هشام هذا التوجيه جمع ووفق بين القراءتين في (جنات) :  
القراءة بالرفع ، وهي قراءة الجمهور ، والقراءة بالنصب ، وهي قراءة شاذة ،  
فلو رفعت (جنات) على القراءة الأولى لأُعربت مبتدأ ، ولو نُصبت على القراءة الثانية  
لأُعربت مفعولاً به لفعل محذوف يفسره المذكور فكل ما جاز أن يعرب بالنصب على  
الاشتغال يجوز رفعه على الابتداء . ومثال ذلك أيضاً : قراءة : ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ  
بِقَدَرٍ ﴾<sup>(٦)</sup> بنصب كل ( ) على القراءة المشهورة ، ورفعها ، وهي قراءة أبي السمال<sup>(٧)</sup> .  
وترجح الباحثة التوجيه الثاني وهو أن (جنات) مبتدأ ، والجملة بعدها خبر ؛ لأن  
هذا التوجيه مؤيد بالسمع وهي قراءة (جنات) بالنصب وما أيده السماع أولى  
بالاتباع .

(١) البحر المحيط ٢٩٩/٧ .

(٢) مغني اللبيب ٣١٦/٢ .

(٣) الدرّ المصون ٢٣٢/٩ .

(٤) وهي قراءة شاذة . انظر القراءة في : الكشف ٥٩٥/٣ ، المحرر الوجيز ٢٥٢/١٢ ، البحر  
المحيط ٢٩٩/٧ للدرّ المصون ٢٣٢/٩ .

(٥) البحر المحيط ٢٩٩/٧ .

(٦) سورة القمر : الآية (٤٩) .

(٧) انظر القراءة في : الكشف ٤٣٠/٤ ، والبحر المحيط ١٨١/٨ ، والدرّ المصون ١٤٦/١٠ ، ومعجم  
القراءات القرآنية ، للدكتور : أحمد مختار عمر ، والدكتور : عبدالعال سالم مكرم ، عالم الكتب ،  
ط ٣ ، ١٩٩٧ م ، ١٧/٥ .

## ب - رسم المصحف :

لقد راعى ابن هشام الرسم القرآني فدفع به التوجيهات التي خالفته ، وذلك فيما يلي :

١ - إعراب (الذين) في قوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ﴾<sup>(١)</sup>

للعلماء في إعراب : ﴿وَالَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ﴾ قولان :

الأول : أن يعرب (الذيمعطلوفاً في محل جرّ ، و(لا) نافية ، والمعطوف عليه : ﴿لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ﴾<sup>(٢)</sup> ، والمعنى : ليست التوبة للذين يعملون السيئات ، ولا للذين يموتون وهم كفار فسوّى الله بين من مات كافراً ، وبين من لم يتب ، إلا عند معاينة الموت في عدم قبول توبته .

وذهب إلى هذا التوجيه : الفراء<sup>(٣)</sup> ، والطبري<sup>(٤)</sup> ، والنحاس<sup>(٥)</sup> ، والزنجشيري<sup>(٦)</sup> ، والأنباري<sup>(٧)</sup> ، والعكبري<sup>(٨)</sup> ، وأبوحيان<sup>(٩)</sup> ، وابن هشام<sup>(١٠)</sup> ، والسمين<sup>(١١)</sup> .

(١) وذلك من قوله تعالى : ﴿وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّى إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ الْفَنَ وَالَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ أُولَئِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [النساء: ١٨] .

(٢) سورة النساء : الآية (١٨) .

(٣) معاني القرآن ١/ ٢٥٩ .

(٤) جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، المعروف بتفسير الطبري ، تحقيق : محمود شاكر ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط ١ ، ٤/ ٣٧٦ .

(٥) إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ، تحقيق : د.زهير عائد ، عالم الكتب ، بيروت ، ط ٣ ، ١٤٠٩ هـ ، ١/ ٤٤٢ .

(٦) الكشف ١/ ٤٧٩ .

(٧) البيان ١/ ٢٤٧ .

(٨) التبيان ١/ ٣٤٠ .

(٩) البحر المحيط ٣/ ٢١٠ .

(١٠) مغني اللبيب ٢/ ٣١٥ .

(١١) الدر المصون ٣/ ٦٢٦ .

الثاني : أن يعرب (الذين) مبتدأ في محل رفع ، واللام من (ولا) لام ابتداء ، وجملة (أولئك أمتدنا لهم عذاباً أليماً) هي الخبر .

ونسب ابن هشام هذا الوجه إلى الأخفش ، ولم تقف الباحثة عليه في كتابه (معاني القرآن) <sup>(١)</sup> ، وأجازه العكبري <sup>(٢)</sup> .

وذكر الأنباري <sup>(٣)</sup> أن هذا التوجيه يقول به من قرأ : (وللَّذِينَ يموتون وهم كفار) . واعترض ابن هشام <sup>(٤)</sup> على هذا التوجيه - وهو أن تعرب اللام للابتداء ، و(الذين) مبتدأ - بأن رسم المصحف يخالفه ، واعترض السمين <sup>(٥)</sup> أيضاً بهذا الاعتراض ، وذكر أن المرسوم إنما هو لام وألف - وهي النافية - ، وألف ولام التعريف التي دخلت على الموصول وصورته : ولا الذين .

ولا يصحّ التوجيه على إعراب (الذين) مبتدأ إلا أن يكون قدرُ سَم في المصحف لام تدخل على (الذين) ، وصورته : (للذين) ، وهو ليس كذلك .

وذكر ابن هشام <sup>(٦)</sup> أنه ممكن أن يُجْتز هذا التوجيه بأن الألف فيه زائدة كما في : ﴿لَا أُدْبِحُنَّهُ﴾ <sup>(٧)</sup> ، وفي : (ولا أوضعوا) <sup>(٨)</sup> .

وذكر ابن هشام أن الذي حمل الأخفش والعكبري <sup>(٩)</sup> على الخروج على إعراب الجر على العطف في (الذين) أن الذي يموت على الكفر لا توبة له ؛ لأن زمن التكليف قد فات .

(١) ٤٣٩ / ١ .

(٢) التبيان ١ / ٣٤٠ .

(٣) البيان ١ / ٢٤٧ .

(٤) مغني اللبيب ٢ / ٣١٥ .

(٥) الدر المصون ٣ / ٦٢٦ .

(٦) مغني اللبيب ٢ / ٣١٥ ، ٣١٦ .

(٧) سورة النمل : الآية (٢١) .

(٨) سورة التوبة : الآية (٤٧) .

(٩) العكبري لم يخرج عن هذا الإعراب بل قال به وأجاز التوجيه الثاني في الآية وهو إعراب (الذين) مبتدأ .

وأجاب ابن هشام عن هذا بأن جملة : ﴿وَالَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ﴾<sup>(١)</sup> لم تذكر ليفاد منها المعنى مجرداً ، فالذي يموت على الكفر لا تكون منه توبة حتى تنفي عنه وإنما ذكرت تلك الجملة ليسوي بينها وبين ما قبلها ، فلا فرق في عدم الانتفاع بالتوبة بين الذي يؤخرها إلى حضور الموت وبين من يموت على الكفر ، وذلك كما نفي الإثم عن المتأخر في قوله : ﴿فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾<sup>(٢)</sup> فكل من المتعجل والمتأخر يستوي في عدم الإثم .  
وترجّح الباحثة التوجيه الأول ؛ لما يلي :

- ١- أن المرسوم في المصحف ﴿وَالَّذِينَ﴾ بلام وألف ، فهي لا النافية .
- ٢- أن المعنى يصح على هذا التوجيه ، فالمعنى<sup>(٣)</sup> على عدم الانتفاع بالتوبة ممن أخرها حتى حضر الموت وممن مات على الكفر ، فجملة : ﴿وَالَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ﴾<sup>(٤)</sup> مرتبطة بما قبلها ، وقد ذكر ابن هشام أنها ما ذكرت إلا ليسوى بينها وبين ما قبلها .

(١) سورة النساء : الآية (١٨) .

(٢) سورة البقرة : الآية (٢٠٣) .

(٣) انظر هذا المعنى في : تفسير الطبري ٤/ ٣٧٤ ، والبحر المحيط ٣/ ٢١٠ .

(٤) سورة النساء : الآية (١٨) .

٢ - إعراب (هم) في قوله تعالى : ﴿وَبَلِّغْ لِلْمُطَفِّينَ ۝١ الَّذِينَ إِذَا أَكَلُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ۝٢﴾ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴿١﴾ :

للعلماء في إعراب (هم) في الآية قولان :

الأول : أنه ضمير نصب متصل ، فيعرب مفعولاً به ، ويعود على الناس ، أي : وإذا كالوا الناس أو وزنوا الناس ، وعلى هذا التوجيه لا يكتب (كالوا) و(وزنوا) بالألف (٢) .

وقال بهذا التوجيه معظم النحاة (٣) ، ونسب إلى أبي عمرو بن العلاء والكسائي (٤) ، وذهب إليه الفراء (٥) ، والأخفش (٦) ، والطبري ، واختاره الزجاج (٧) ، وصوبه النحاس (٨) ، وأجازه مكي (٩) ، وذهب إليه الزمخشري (١٠) ، والباقولي (١١) ، وأبو حيان (١٢) ، وابن هشام (١٣) .

الثاني : أنه ضمير رفع منفصل ، فيعرب توكيداً للواو ، ويعود الضمير على (المطففين) ، ويحذف على هذا التوجيه : المكيل والمكيل له ، والموزون والموزون له ،

(١) سورة المطففين : الآيات (١-٣) .

(٢) البيان ٢/٥٠٠ ، التبيان ٢/١٢٧٦ .

(٣) انظر : إعراب القرآن ، للنحاس ٥/١٢١ ، ١٧٤ .

(٤) انظر رأيها في : إعراب القرآن ، للنحاس ٥/١٧٤ .

(٥) معاني القرآن ٣/٢٤٥ .

(٦) معاني القرآن ٢/٧٣٤ .

(٧) تفسير الطبري ٣٠/١١٤ .

(٨) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ، ٥/٢٩٨ .

(٩) المشكل ٢/٨٠٥ .

(١٠) الكشف ٤/٧٠٦ .

(١١) كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات ، للباقولي ، تحقيق :

عبدالقادر السعدي ، دار عمار ، عمان ، ط ١ ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م ، ٢/٤١٠ .

(١٢) البحر المحيط ٨/٤٣١ .

(١٣) مغني اللبيب ٢/٣١٦ .



وعلى هذا التوجيه يكتب (كالوا) و(وزنوا) بالألف ، وهو في المصحف غير مكتوب بالألف<sup>(١)</sup> .

ونسب النحاس<sup>(٢)</sup> والزمخشري<sup>(٣)</sup> وابن عطية<sup>(٤)</sup> وأبو حيان<sup>(٥)</sup> هذا التوجيه إلى عيسى بن عمر ، ونسبه الزمخشري وأبو حيان إلى حمزة ، وذكر أن عيسى بن عمر وحمزة كانا يقفان على الواوين وقفة لبيان ما يريدان ، وأجاز هذا التوجيه مكي<sup>(٦)</sup> ، وسكت الأنباري<sup>(٧)</sup> والعكبري<sup>(٨)</sup> عن ترجيح أيّ من التوجيهين .

واعترض ابن هشام على هذا التوجيه بأمرين :

الأول : رسم المصحف ، حيث رسم الواو في (كالوهم) و(وزنوهم) من غير ألف بعدها ؛ مما يدلّ على اتصال الضمير ، أي : على أن (هم) مفعول به ، وليس توكيداً . وهذا الدليل سبقه إليه الطبري<sup>(٩)</sup> والزجاج<sup>(١٠)</sup> والنحاس<sup>(١١)</sup> .

وذكر الزمخشري أنّ من الضعف إبطال هذا التوجيه برسم المصحف بخطّ المصحف كثير منه لم يراع ما صطلح عليه في علم الخط ، هذا مع العلم أن الأئمة المتقنين في كتبهم المخطوطة يرفضون هذه الألف ؛ لأنهم لم تثبت في اللفظ والمعنى جميعاً ؛ لأنّ الواو بمفردها تعطي معنى الجمع ، وقد كتبت هذه الألف للفرقة بين واو الجمع وغيرها<sup>(١٢)</sup> .

(١) البيان ٢/ ٥٠٠ ، والبيان ٢/ ١٢٧٦ .

(٢) إعراب القرآن ٥/ ١٧٤ .

(٣) الكشف ٤/ ٧٠٧ .

(٤) المحرر الوجيز ١٥/ ٣٥٤ .

(٥) البحر المحيط ٨/ ٤٣١ .

(٦) المشكل ٢/ ٨٠٥ .

(٧) البيان ٢/ ٥٠٠ .

(٨) التبيان ٢/ ١٢٧٦ .

(٩) تفسير الطبري ٣/ ١١٤ .

(١٠) معاني القرآن وإعرابه ٥/ ٢٩٨ .

(١١) إعراب القرآن ٥/ ١٧٤ .

(١٢) الكشف ٤/ ٧٠٦-٧٠٧ .

الثاني : ما ذكره ابن هشام من « أن الحديث في الفعل لا في الفاعل »<sup>(١)</sup> ، وذكر الزمخشري أن التوجيه الثاني يخرج بالكلام إلى فساد النظم ؛ إذ يؤدي إلى تنافر المعنى ؛ فالمعنى : إن المطففين إذا أخذوا من الناس استوفوا ، وإذا أعطوهم أخسروا ، وهذا يصحّ على التوجيه الأول . أما إن جعل الضمير للمطففين فيصبح المعنى : إنهم إذا أخذوا من الناس استوفوا وإذا تولّوا الكيلَ أو الوزن - هم - على الخصوص أخسروا ، فهذا كلام متنافر ؛ لأنّ الحديث في قوله (إذا اكتالوا ، وإذا كالوهم) - أي : في الأخذ والإعطاء - وليس الحديث في المباشر .

وقد تنبه النحاس<sup>(٢)</sup> والباقولي<sup>(٣)</sup> إلى أن نسق الكلام يؤيّد التوجيه الأول ؛ لأنّ قبله (اكتالوا على الناس) ، فذلك يوجب أن يكون ما بعده : وإذا كالوا لهم .

وترجح الباحثة التوجيه الأول على أن الضمير (هم) مفعول به ؛ لما يأتي :

١ - أن المعنى على التوجيه الثاني يؤدي إلى التنافر كما بينه الزمخشري فمعنى كال في لسان العرب<sup>(٤)</sup> : أعطي ، واكتال : أخذ ، فالكلام في الأخذ والإعطاء وهو ما يوافق التوجيه الأول ، ف(كال) متعدّ يحتاج إلى مفعول به وليس هناك ما يقتضي حذفه ولو لم يكن هناك مفعول به وفاعل لحصل التنافر ؛ إذ صار معنى (كال واكتال) : أخذ ، وليس هناك ما هو بمعنى العطاء .

٢ - أن المرسوم في المصحف : « كالوهم » ، و« وزنوهم » ، دون ألف مما يدل على اتصال الضمير « هم » ، فيعرب مفعولاً به .

(١) مغني اللبيب ٣١٦/٢ .

(٢) إعراب القرآن ١٧٤/٥ .

(٣) كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ٤١٠/٢ .

(٤) لسان العرب ، لابن منظور الإفريقي المصري ، دار صادر ، بيروت ، ط ٣ ، ١٤١٤ هـ ،

٦٠٤/١١ ، مادة (ك.ل.ل) .

## المبحث الثاني : مراعاة النظير .

يختار ابن هشام توجيهاً معيناً مراعاة لنظير يشابهه من جهة ما في موضع آخر ، ولقد اتخذ ابن هشام مراعاة النظير دليلاً اعتمد عليه في اختيار توجيهاته في بعض الآيات القرآنية ، وتلك هي :

### ١ - (إذا) بعد القسم :

للعلماء في ( إذا ) بعد القسم في قوله تعالى : ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ۗ وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ۗ﴾<sup>(١)</sup> ، وقوله تعالى : ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ۗ﴾<sup>(٢)</sup> قولان :

الأول : أن تكون ( إذا ) ظرفاً لما يستقبل من الزمان ، وهي خالية من معنى الشرط إذ ما بعدها لا يصلح أن يكون جواباً لعدم تمام المعنى به ، ويكون ( إذا ) ظرف زمان منصوباً بفعل القسم المحذوف ، والتقدير : أقسم بالنجم وقت هُويّه ، وأقسم بالليل وقت غشيانه .

وممن ذهب إلى هذا : العكبري<sup>(٣)</sup> ، وأبو حيان<sup>(٤)</sup> ، والمرادي<sup>(٥)</sup> ، وابن هشام<sup>(٦)</sup> ، وابن عقيل<sup>(٧)</sup> ، والسيوطي<sup>(٨)</sup> .

والثاني : أن ( إذا ) يراد بها الحال ، والعامل في ( إذا ) مقدّر قبله ، وذلك العامل في موضع الحال ، أي : والنجم كائناً إذا هوى ، والليل كائناً إذا يغشى ، والنهار

(١) سورة الليل ، آية ( ١ - ٢ ) .

(٢) سورة النجم ، آية ( ١ ) .

(٤) الارتشاف ٤ / ١٨٦٥ ، والبحر المحيط ٨ / ٤٧٤ .

(٥) الجنى الداني ، ص ٣٧٠ .

(٦) مغني اللبيب ١ / ١٦٤ .

(٧) المساعد على تسهيل الفوائد ، تحقيق : د. محمد بركات ، دار الفكر ، دمشق ، ١٤٠٠ هـ ، ١ / ٥٠٥ .

(٨) الهمع ٣ / ١٧٨ .

(٨) الهمع ٣ / ١٧٨ .

كائناً إذا تجلى ، وذهب إلى هذا الزركشي<sup>(١)</sup> .

ويشكل<sup>(٢)</sup> على كلا التوجيهين تقدير العامل في ( إذا ) بعد القسم ؛ لأنّ ( إذا ) للاستقبال ، وفعل القسم إنشاء ، والإنشاء حال ، فيؤدي إلى تنافي الزمانين ، أو يكون العامل في ( إذا ) في موضع الحال ، فيؤدي إلى تنافي الزمانين أيضاً .  
 وذكر ابن هشام أنه لا يجوز التعليق بفعل القسم ، لأن قسم الله قديم ، والقديم لا زمان له ولا يمتنع التعليق بالحال الصناعية ، (كائناً) مع بقاء (إذا) مراداً بها الزمن المستقبل<sup>(٣)</sup> ؛ لأن الحال المقدره حال مستقبلة ، و(إذا) للاستقبال فلا تنافي ، كما في قولهم : «مررت برجل معه صقرٌ صائداً به غداً»<sup>(٤)</sup> ، أي : مقدراً الصيد به غداً .

إذن اعتمد ابن هشام في توجيهه على مراعاة النظر ؛ إذ نظراً لصحة بقاء (إذا) على الاستقبال مع صحة تعليقها بـ(كائناً) المقدره بصحة مجيء الحال مستقبلة في قولهم :  
 مررت برجل معه صقر صائداً به غداً .

والرأي أن تبقى (إذا) طرفاً للاستقبال بعد القسم لما يلي :

- ١ - أن الأصل<sup>(٥)</sup> في ( إذا ) أن تأتي للاستقبال وهو المعوّل عليه عند العلماء ، فلا خروج عن الأصل إلا بدليل قاطع .
- ٢ - أن الإشكال قائم في عامل (إذا) بعد القسم سواء أكانت للحال أو للاستقبال ، فالأخذ بالتوجيه الذي لا يخالف الأصل مع وجود الإشكال أولى من الأخذ بالتوجيه الذي يخالف الأصل مع وجود الإشكال أيضاً .

(١) البرهان في علوم القرآن ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعرفة ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩١ / ٤ .

(٢) انظر الكشاف ٧٤٦ / ٤ ، والإيضاح في شرح المفصل ٥١٢ / ١ ، البحر المحيط ٤٧٤ / ٨ ، ٤٧٥ .

(٣) وانظر حاشية الدسوقي ٢٥٨ / ١ .

(٤) مغني اللبيب ١٦٤ / ١ .

(٥) انظر : الكتاب ، لأبي بشر عمرو الشهير بسيبويه ، تحقيق : عبد السلام هارون ، دار الجيل ،

بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٤١١ هـ ، ٢٣٢ / ٤ ، حروف المعاني ، للزجاجي ، تحقيق : د. علي توفيق

الحمد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م ، ص ٦٣ ، شرح الرضي

١٨٥ / ٣ ، المساعد ٥٠٥ / ١ ، الهمع ١٧٨ / ٥ .

٢ - (لولا) في قوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَنُهَا إِلَّا قَوْمٌ يُؤَسُّ ﴾<sup>(١)</sup> .

ذكر ابن هشام<sup>(٢)</sup> أن الهروي يرى أن (لولا) الآفة نافية بمنزلة (لم) ، ويرى ابن هشام أنها ما تحضيضية ، وفي الآية رأيان :

الأول : أن « لولا لآفة بمنزلة (لم) ، والمعنى : « لم تكن قرية آمنت عند نزول العذاب فنفعها إيمانها إلا قوم يونس »<sup>(٣)</sup> .

وذهب إلى هذا الهروي<sup>(٤)</sup> ، ونسبه المرادي<sup>(٥)</sup> إلى علي بن عيسى والنحاس<sup>(٦)</sup> .

الثاني : أنها تحضيضية ، وفيها معنى التوبيخ ، والمعنى : « فهلا كانت قرية واحدة من القرى المهلكة تابت عن الكفر قبل مجيء العذاب فنفعها ذلك »<sup>(٧)</sup> .

نسب النحاس<sup>(٨)</sup> هذا إلى الأخفش الأوسط<sup>(٩)</sup> والكسائي ، ونسبه إليهما ابن هشام ، ونسبه أيضاً إلى الفراء<sup>(١٠)</sup> وعلي بن عيسى والنحاس ، وذهب إلى هذا التوجيه أبو حيان<sup>(١١)</sup> وابن هشام<sup>(١٢)</sup> والسمين<sup>(١٣)</sup> .

(١) سورة يونس ، آية (٩٨) .

(٢) مغني اللبيب ١/٤٥٢ .

(٣) الأزهية في علم الحروف ، لعلي الهروي ، تحقيق : عبدالمعين الملوحي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ط ٢ ، ١٤٠١هـ ، ص ١٦٩ .

(٤) المصدر السابق ، ص ١٦٩ .

(٥) الجنى الداني ، ص ٦٠٨ .

(٦) لم يصرح برأيه في إعراب القرآن للنحاس ، ٢/٢٦٨ .

(٧) مغني اللبيب ١/٤٥٢ .

(٨) لم يصرح برأيه في إعراب القرآن للنحاس ، ٢/٢٦٨ .

(٩) لم أقف عليه في معاني القرآن ٢/٥٧٤ .

(١٠) لم يصرح برأيه في معاني القرآن ١/٤٧٩ .

(١١) البحر المحيط ٥/١٩٢ .

(١٢) مغني اللبيب ١/٤٥٢ .

(١٣) الدر المصون ٦/٢٦٨ .

ويؤيد<sup>(١)</sup> التوجيه الثاني - وهو أن تكون لولا تحضيضية - قراءة<sup>(٢)</sup> أبي وعبدالله :  
(فهلّا كانت ..).

وفي تحرير رأي ابن هشام في المسألة تجد أنه فرّق<sup>(٣)</sup> بين (لولا) الدالة على التحضيض والدالة على التوبيخ ، ف(لولا) التحضيضية تختص بالمضارع أو ما في تأويله ، و(لولا) التوبيخية تختص بالماضي ، و(لولا) في ﴿لَا يَتَوَلَّاهُ كَانَتْ قَرْيَةً...﴾ تحضيضية وفيها معنى التوبيخ ، قال : « والظاهر أن المعنى على التوبيخ ، أي : فهلا كانت قرية واحدة من القرى المهلكة تابت عن الكفر قبل مجيء العذاب فنفعها ذلك.. ويؤيده قراءة أبي وعبدالله : « فهلا كانت »<sup>(٤)</sup> .

وفي الجني الداني للمراذي<sup>(٥)</sup> ، ووصف المباني للمالقي<sup>(٦)</sup> : أن لولا إذا وليها الماضي يكون فيها معنى التوبيخ .

ويلحظ أن ابن هشام راعى النظر ؛ إذ نظر (لولا) في الآية بـ(هلا) في القراءة وهذا التنظير يخرج (لولا) عن أن تدل على امتناع لوجود .

هذا وقد أورد ابن هشام احتجاجاً<sup>(٧)</sup> يؤيد توجيه الهروي وهو قراءة (لوم)<sup>(٨)</sup> بالنصب على أصل الاستثناء ، وبالرفع على البدل من (قرية) ، فالقراءة بالرفع

(١) انظر : مغني اللبيب ١/٤٥٢ ، والدر المصون ٦/٢٦٨ ، والهمع ٤/٣٥٤ .

(٢) انظر القراءة في : معاني القرآن ، للفرّاء ١/٤٧٩ ، والبحر المحيط ٥/١٩٢ ، والدر المصون ٦/٢٦٨ .

(٣) انظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، تحقيق : د.إميل يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٩ هـ ، ٣/٣٠٣ ، فقد ذكر فيه هذا التفريق .

(٤) مغني اللبيب ١/٤٥٢ .

(٥) ص ٦٠٦ .

(٦) رصف المباني للمالقي ، تحقيق : أحمد الخراط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ص ٢٩٢ .

(٧) مغني اللبيب ١/٤٥٣ ، ولم أجد الاحتجاج في : الأزهية ص ١٦٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ، عالم الكتب ، بيروت ، ٨/١٤٥ ، وشرح التسهيل ، لابن مالك ، ٤/١١٢ ، وشرح الرضى ٤/٤٤٢ ، والارتشاف ٤/١٩٠٤ ، شرح الأشموني ٣/٣٠٠ ، الهمع للسيوطي ، ٤/٣٥٤ .

(٨) قراءة الجماعة بالنصب وقرأ الجرمي والكسائي بالرفع . انظر : التبيان ٢/٦٨٦ ، البحر المحيط ٥/١٩٢ ، الدر المصون ٦/٢٦٩ ، ٢٧٠ .

حجة ؛ لأن الرفع على البدل لا يكون إلا في التام المنفي من الاستثناء فثبت بذلك أن (لولا) تفيد النفي .

ورد ابن هشام هذا الاحتجاج بأن الإبدال يمكن أن يقع بعدما فيه رائحة النفي كقول الشاعر :

وبالصريمة منها منزلٌ خَلَقَ عافٌ تغيرٌ الأنثويُّ والوتدُ<sup>(١)</sup>  
 إذ رُفِعَ النَّوْيُ وإن كان الكلام مثبتاً ؛ لأن تغير بمعنى : لم يبق على حاله .  
 وأدق منه قراءة بعضهم<sup>(٢)</sup> : فشرّبوا منه إلا قليلٌ منهم<sup>[البقرة: ٢٤٩]</sup> ؛ لأن سياق  
 الكلام فيه رائحة النفي ، فالمعنى : فلم يكونوا منه ، ويدل على ذلك : ﴿فَمَنْ شَرِبَ  
 مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي﴾<sup>[البقرة: ٢٤٥]</sup> ؛ فوجود النفي الصريح هنا يدل على رائحة النفي فيما  
 تقدم .

والرأي أن (لولا) ليست نافية بمعنى (لم) فهي للتوبيخ ؛ لما يلي :

١ - أن المعنى على جعل (لولا) للتوبيخ أبلغ من أن تكون نافية بمنزلة (لم) ؛ لأن  
 جعل (لولا) للتوبيخ فيه زيادة معنى وهو التوبيخ على عدم الإيمان بالله والتوبة إليه قبل  
 مجيء العذاب لتلك القرى المهلكة إلا قوم يونس ، أما على جعل (لولا) نافية بمنزلة (لم)  
 فإن المعنى لا يعدو نفي الإيمان عن تلك القرى المهلكة التي لم تؤمن عند نزول العذاب  
 إلا قوم يونس .

٢ - أن القول بأن (لولا) نافية بمنزلة (لم) لم يذكره أكثر النحاة ، كما ذكر ذلك  
 السيوطي<sup>(٣)</sup> .

(١) مغني اللبيب ١/٤٥٣ .

(٢) هي قراءة ابن مسعود وأبي والأعمش ، وقرأ الجمهور «إلا قليلاً» بالنصب على الاستثناء والمستثنى  
 منه هو الواو في «فشرّبوا» . انظر : التبيان ١/١٩٩ ، البحر المحيط ٢/٢٧٥ ، الدر المصون ٢/٥٢٨ .

(٣) الهمع ٤/٣٥٤ .

### ٣ - واو القسم لا تتكرر :

اعترض ابن هشام<sup>(١)</sup> على من يجعل الواو الثانية واو قسم بعد واو القسم ، كما في قوله تعالى : ﴿وَالضُّحَىٰ ۝ وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ ۝﴾<sup>(٢)</sup> .

ويرى سيبويه<sup>(٣)</sup> ، والخليل ، والزخشي<sup>(٤)</sup> ، وابن يعيش<sup>(٥)</sup> ، والرضي<sup>(٦)</sup> ، وابن هشام<sup>(٧)</sup> ، أنه إذا تكررت الواو بعد واو القسم ، كما في قوله تعالى : ﴿وَالضُّحَىٰ ۝ وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ ۝﴾<sup>(٨)</sup> ، وقوله تعالى : ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ۝ وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ۝ وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَىٰ ۝ إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّىٰ ۝﴾<sup>(٩)</sup> ، فإن الواو الثانية والثالثة واو العطف لا واو القسم .

وذهب بعضهم<sup>(١٠)</sup> إلى أنها واو القسم .

واستدل<sup>(١١)</sup> من قال بأنها واو العطف لا القسم بما يأتي :

١- أنها لو كانت للقسم لكانت بدلاً من الباء فيكون التقدير : أقسم بالليل ، أقسم بالنهار أقسم بما خلق فيحصل بذلك ثلاثة أيان مستقلة يتطلب كلٌّ منها جواباً مستقلاً .

٢- أن القول بأن هذه الواو الثانية واو عطف له نظائر في كلام العرب وهو مجيء

(١) مغني اللبيب ٢/ ٢٧٤ .

(٢) سورة الضحى ، الآيتان (١-٢) .

(٣) الكتاب ٣/ ٥٠١ .

(٤) المفصل في علم العربية للزخشي ، دار الجيل بيروت ، ص ٣٤٩ .

(٥) شرح المفصل ٩/ ١٠٦ .

(٦) شرح الرضي ٤/ ٣٠٦ .

(٧) مغني اللبيب ٢/ ٢٧٤ .

(٨) سورة الضحى الآيتان (١-٢) .

(٩) سورة الليل الآيتان (١-٤) .

(١٠) انظر : شرح الرضي ٤/ ٣٠٦ .

(١١) انظر : الكتاب ٣/ ٥٠١ ، وشرح المفصل ٩/ ١٠٦ ، وشرح الرضي ٤/ ٣٠٦ ، ومغني اللبيب



حروف العطف الأخرى في الموضع الذي جاءت فيه الواو كالفاء في قوله تعالى : ﴿وَالْمُرْسَلَاتِ عُرْفًا﴾<sup>(١)</sup> ، وقوله تعالى : ﴿وَالْمُرْسَلَاتِ عُرْفًا﴾<sup>(٢)</sup> ، وأساس التوجيه عند ابن هشام مراعاة النظير في الآيتين السابقتين ، وترجح الباحثة أن تكون الواو التي تجيء بعد القسم للعطف ؛ لأن القول : إن هذه الواو للعطف له نظائر في آيات قرآنية أخرى كما مرَّ .

(١) سورة النازعات الآيتان (١-٢) .

(٢) سورة المرسلات الآيتان (١-٢) .

#### ٤ - عطف الاسم على الفعل :

للعلماء في إعراب نحو رج الميت من الحي) من قوله تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى يُخْرِجُ الْحَى مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَى ذَلِكُمْ اللَّهُ فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ﴾<sup>(١)</sup> ، توجيهاً<sup>(٢)</sup> :  
 الأول : أنه معطوف على (فالق) ، ويكون من قبيل عطف الاسم على الاسم ،  
 و(يخرج) كما جملة مستأنفة لا محل لها من الإعراب لما خبر ثان في محل رفع .  
 وممن ذهب إلى هذا التوجيه : الزمخشري<sup>(٣)</sup> وأبو حيان<sup>(٤)</sup> والدماميني<sup>(٥)</sup> ، وذكر  
 الشمني<sup>(٦)</sup> أن التفتازاني ذهب إليه .  
 والثاني : أنه معطوف على (يخرج) .  
 وذهب إلى هذا التوجيه ابن المنير<sup>(٧)</sup> ، وابن مالك<sup>(٨)</sup> ، وأجازه أبو حيان<sup>(٩)</sup> ،  
 وذهب إليه ابن عقيل<sup>(١٠)</sup> وابن هشام<sup>(١١)</sup> .  
 وعطف الاسم على الفعل موضع خلاف ، فمنهم من أجازه كابن عصفور<sup>(١٢)</sup> ،

(١) سورة الأنعام : الآية (٩٥) .

(٢) انظر الدرر المصون ٥٧/٥ .

(٣) الكشف ٤٥-٤٦/٢ .

(٤) البحر المحيط ١٨٩/٤ .

(٥) شرح الدماميني ٢٣٩/٢ .

(٦) حاشية الشَّهْهَني المسماة بالمصنف من الكلام على مغني ابن هشام للإمام تقي الدين أحمد بن محمد الشَّهْهَني ، المطبعة البهية ، مصر ، ٢٣٩/٢ .

(٧) الانتصاف ٤٥-٤٦/٢ .

(٨) شرح التسهيل ٣٨٣/٣ .

(٩) البحر المحيط ١٨٩/٤ ، الارتشاف ٢٠٢٢/٤ .

(١٠) المساعد ٤٧٧/٢ .

(١١) مغني اللبيب ٣١١/٢ .

(١٢) شرح الجمل للزجاجي ، لابن هشام ، تحقيق : د. علي محسن عيسى ، عالم الكتب ، ط ٢ ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م ، ٢١١-٢١٢ .

وابن مالك<sup>(١)</sup>، والرضي<sup>(٢)</sup>، وابن عقيل<sup>(٣)</sup>، وابن هشام<sup>(٤)</sup>، والأشموني<sup>(٥)</sup>، والسيوطي<sup>(٦)</sup>، ومنهم مَنْ منعه، ونسب السيوطي<sup>(٧)</sup> المنع إلى المازني، والمبرد، والزجاج. أما مَنْ أجاز عطف الاسم على الفعل فقد اشترط أن يتأول ذلك الفعل باسم يشبهه في المعنى، وقد استدلّوا على ذلك بما يأتي:

١ - قول الشاعر:

فألْفَيْتُهُ يَوْمًا يُبِيرُ عِدْوَهُ وَبَحَرَ عَطَاءٍ يَسْتَخْفُ الْمَعَابِرَا<sup>(٨)</sup>  
أي: مبراً.

٢ - قول الشاعر:

يَارُبَّ بِيضَاءَ مِنَ الْعَوَاهِجِ أُمَّ صَبِيٍّ قَدْ حَبَا أَوْ دَارِجِ<sup>(٩)</sup>  
أي أم صبي حاب.

٣ - قول الشاعر:

بَاتٍ يُغَشِّيهَا بَعْضُ بٍ يَلْقُرُصِدُ فِي أَسْوَقٍ مَهَا وَجَائِرِ<sup>(١٠)</sup>  
أي قاصد.

(١) شرح التسهيل ٣/٣٨٣.

(٢) شرح الرضي ٢/٣٥٤.

(٣) المساعد على تسهيل الفوائد، ٢/٤٧٧.

(٤) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م، ١/٤٨٥.

(٥) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ٢/٤٠٣.

(٦) الهمع ٥/٢٧٢.

(٧) المصدر نفسه ٥/٢٧٢.

(٨) شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: فواز الشعار، إشراف: د. إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ، ١/٢١١ للدر المصون ٥/٥٨.

(٩) شرح التسهيل ٣/٣٨٣، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ١/٤٨٥، الدر المصون ٥/٥٨، شرح الأشموني ٢/٤٠٣.

(١٠) شرح الجمل، لابن عصفور ١/٢١٢، شرح الرضي ٢/٣٥٤، شرح التسهيل ٣/٣٨٣، البحر ٤/١٨٩، المساعد ٢/٤٧٧، الدر المصون ٥/٥٨، شرح الأشموني ٢/٤٠٣.

وأما مَنْ منع عطف الاسم على الفعل فقد استدلَّ<sup>(١)</sup> بأنَّ العطف أخو التثنية ، فكما لا يضم في التثنية فعل إلى اسم ، فكذلك لا يمكن أن يعطف أحدهما على الآخر .

أما عطف الاسم على الاسم فجائز<sup>(٢)</sup> .

وبالرجوع إلى الآية - موطن النقاش تجد أنَّ مَنْ ذهب إلى جواز عطف مُخْرَجٍ على يَخْرُجُ<sup>(٣)</sup> بالمشاهدة الشعرية السابقة ؛ لأنَّ الفعل في الآية في تأويل اسم الفاعل ومعناه فلذلك صحَّ عطفه عليه وقد استدلَّ ابن هشام بالشاهد الثاني في أوضح المسالك<sup>(٤)</sup> .

خالف ابن المنير<sup>(٥)</sup> وابن هشام<sup>(٦)</sup> الزمخشري عندما عطف (مخرج) على (فالق) بأنَّه قد ورد اقتران (يخرج الحي من الميت) ويخرج الميت من الحي<sup>(٧)</sup> في آيات أخرى ، وذلك كقوله تعالى : ﴿ قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴾<sup>(٨)</sup> .

وقوله تعالى : ﴿ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَيُحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَكَذَلِكَ تُخْرَجُونَ ﴾<sup>(٨)</sup> .

فذكر ابن المنير أنَّ (يخرج الحي من الميت) ومخرج الميت من الحي<sup>(٧)</sup> توأمان مقترنان ، وكان الظاهر أن يرد المعطوف عليه (يخرج) في الآية - موطن النقاش -

(١) انظر : الهمع ٥ / ٢٧٢ .

(٢) انظر : شرح الجمل ، لابن عصفور ١ / ١٩٩ ، الارتشاف ٤ / ٢٠١٢ .

(٣) انظر : الانتصاف لابن المنير ٢ / ٤٥-٤٦ ، شرح التسهيل ٣ / ٣٨٣ ، البحر ٤ / ١٨٩ ، الدر ٥ / ٥٨ .

(٤) ٤٨٥ / ١ .

(٥) الانتصاف ٢ / ٤٥-٤٦ .

(٦) مغني اللبيب ٢ / ٣١١ .

(٧) سورة يونس : الآية (٣١) .

(٨) سورة الروم : الآية (١٩) .

بصيغة اسم الفاعل ؛ تأسياً بأمثاله من الصفات المذكورة في الآية (فالق الحب ) و(فالق الإصباح) و(جاعل الليل) ومخرج الحي من الميت) ، ولكن عدل عن اسم الفاعل إلى الفعل المضارع هنا إرادةً لتصوير إخراج الحي من الميت واستحضاره في ذهن السامع ، وهناك كثير من الشواهد ورد فيها استعمال الفعل المضارع لهذا المعنى .

وذكر الدماميني<sup>(١)</sup> أن يخرج الحي من الميت) على توجيه الزمخشري تقع موقع الجملة المبينة لقوله : ﴿فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى﴾<sup>(٢)</sup> لأن فلق الحب والنوى بالنبات والشجر النابتين من جنس إخراج الحي من الميت ؛ لأن النامي في حكم الحيوان<sup>(٣)</sup> .

وقبل ترجيح أحد الإعرابين لا بد من موازنة بين ما راعاه ابن هشام وما راعاه لزامخشري في كلا التوجيهين ، فالزمخشري حين عطف مخرج على (فالق) راعى عطف الاسم على الاسم ، وهو الأولى ، والمعنى عنده أن جملة (يخرج) كالبيان لـ(فالق) كما مر شرحه .

أما ابن هشام فقد عضد عطف (مخرج) على (يخرج) باستعمال آخر وجد فيه عطف (يخرج الحي من الميت) ويخرج الميت من الحي ) . وبناءً على تلك الموازنة ترجح الباحثة ما ذهب إليه ابن هشام من أن (مخرج الميت من الحي ) معطوف على يخرج الحي من الميت ؛ لما يلي :

- ١ - أن القول بعطف (مخرج) على (فالق) يؤدي إلى الفصل بين المعطوف عليه والمعطوف بفاصل ولا شك أن عدم الفصل بينهما هو الأولى .
- ٢ - أنه يصح عطف الاسم على الفعل وقد ورد السماع به .
- ٣ - أنه ورد استعمال آخر يعضد ما ذهب إليه ابن هشام .

(١) شرح الدماميني ٢/ ٢٣٩ .

(٢) سورة الأنعام : الآية (٩٥) .

(٣) الكشاف ٢/ ٤٥-٤٦ .

## ٥ - احتمال وقوع الجملة صفة أو مستأنفة :

للعلماء في إعراب جملة **يُضِلُّ** ( ) من قوله تعالى : ﴿ مَا ذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا ﴾<sup>(١)</sup> أقوال ، ذكر منها ابن هشام قولين :  
الأول : أن **جملة يُضِلُّ** مستأنفة لا محل لها من الإعراب ، وتكون جملة **يُضِلُّ** ( )  
و(يهدي) من غير قول الذين كفروا ، والمعنى قل يضل الله به كثيراً ويهدي به كثيراً ، أي : يخذل ويوفق<sup>(٢)</sup> .

ومن ذهب إلى هذا التوجيه : الطبري<sup>(٣)</sup> ، وأبو حيان<sup>(٤)</sup> ، وابن هشام<sup>(٥)</sup> ،  
والشمي<sup>(٦)</sup> .

الثاني : أن **جملة يُضِلُّ** ( ) يجوز أن تقع صفة لـ(مثلاً) ، و« يهدي به » معطوفة  
عليها ، وللمعنى : الله بهذا المثل الذي يُفِرُّ قِ النَّاسَ به إلى ضد لال ومُهْتَدِينَ<sup>(٧)</sup> ،  
والجملتان **يُضِلُّ** ( ) و(يهدي) على هذا المعنى من كلام الكفار<sup>(٨)</sup> .

(١) سورة البقرة : الآية (٢٦) . وتام الآية : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَا ذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفٰسِقِينَ ﴾ .

(٢) انظر : تفسير الطبري ، ٢٠٨/١-٢٠٩ ، والمحزر الوجيز ٢١٦/١ ، والجامع لأحكام القرآن  
٢٤٤/١ .

(٣) تفسير الطبري ٢٠٨/١ .

(٤) البحر المحيط ٢٦٩/١ .

(٥) مغني اللبيب ٣١١/٢ .

(٦) حاشية الشمي ، ٢٣٩/٢-٢٤٠ .

(٧) انظر : تفسير الطبري ٢٠٨/١-٢٠٩ ، والمحزر الوجيز ٢١٦/١ ، والجامع لأحكام القرآن  
٢٤٤/١ .

(٨) انظر : الجامع لأحكام القرآن ٢٤٤/١ ، والبحر المحيط ٢٧٠/١ ، والدر المصون ٢٣٢/١ .

وعزا ابن هشام هذا التوجيه إلى مكّي ، وليس في « مشكل إعراب القرآن »<sup>(١)</sup> .  
 وذهب إلى هذا التوجيه العكبري<sup>(٢)</sup> .

وذكر الطبري<sup>(٣)</sup> وابن هشام<sup>(٤)</sup> أن الصواب أن تعرب *يُضِلُّ* ( مستأنفة فقط : ﴿ مَا ذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا ﴾<sup>(٥)</sup> ؛ لأنّه يتعين استثنائها في قوله تعالى : ﴿ مَا ذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا كَذَلِكَ يُضِلُّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ ﴾<sup>(٦)</sup> .  
 وتنظير هذه الآية بالآية التي في سورة المدثر في لزوم الاستئناف لا يصح ؛ إذ إن كل جملة في سياقها لها أحكامها الخاصة المرتبطة بها ، وإلا فهل يُشترط في الجملة التي تقع صفة في موضع أن تكون كذلك في كل المواضع ، بحيث لا يمكن أن تقع خبراً أو حالاً أو استئنافاً؟! .

وخير ما يمثل الردّ على هذا التنظير ما ذكره الدماميني<sup>(٧)</sup> - وهو من أصحاب التوجيه الثاني - ؛ إذ ذكر أن المعنى يستقيم ، سواء أعربت *يُضِلُّ* ( من سورة البقرة صفة أو مستأنفة ، أما آية المدثر فيتعين فيها أن تكون « يضل » للاستئناف ، وإذا وجد ما يقتضي التعيين في سورة المدثر لا يلزم أن يقتضي التعيين في موضع آخر يجوز معه غيره .

وترجّح الباحثة الاستئناف في ( يضل ) ؛ لأنّ السياق يقتضي ذلك ، فجملة « ولا يضل به إلا الفاسقين » ليست من كلام الكفار .

(١) ٨٤ / ١ .

(٢) التبيان ٤٤ / ١ .

(٣) تفسير الطبري ٢٠٩ / ١ .

(٤) مغني اللبيب ٣١١ / ٢ .

(٥) سورة البقرة : الآية (٢٦) .

(٦) سورة المدثر : الآية (٣١) .

(٧) شرح الدماميني ٢٣٩ / ٢ .

## ٦ - مفعولا (زعم) :

للعلماء في تقدير مفعولي (زعم) في قوله تعالى : ﴿أَيْنَ شُرَكَائِي الَّذِينَ كُفِّرُوا بِيَوْمِهِمْ أَن يَدْعُوا بِهِمْ وَيَقُولَ صَرِفٌ عَلَيْنَا عَمَلُهُمْ﴾ (١) قولان :

الأول أنهم صريحان محذوفان ، وتقديرهما : تزعمونهم شركاء . ومن ذهب إلى ذلك : الزمخشري (٢) ، وابن الأنباري (٣) ، وأبو حيان (٤) ، والسمين (٥) .  
الثاني أنهم صريحان وقد سدّت مسدّهما أن مع اسمها وخبرها ، والتقدير : تزعمون أنهم شركاء . وقال بهذا : ابن هشام (٦) .

ولتلسل ابن هشام على هذا بما يأتي :

أولاً : مراعاة النظير ، فما ورد في التنزيل بعد (زعم) سدّت فيه (أن) وما دخلت عليه مسدّ مفعولها ، كما في قوله تعالى : ﴿وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَاءَ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ﴾ (٧) .

واستدلّ المرزوقي (٨) بهذا الدليل أيضاً ، وذكر قوله تعالى : ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَن لَّنْ يُبْعَثُوا﴾ (٩) ، وقوله تعالى : ﴿بَلْ زَعَمْتُمْ لَنَ تَجْعَلَ لَكُم مَّوْعِدًا﴾ (١٠) .

ثانياً : مراعاة الغالب في الاستعمال (١١) ؛ إذ يغلب على مفعولي (زعم) أن تسدّ

(١) سورة القصص : الآية (٦٢) .

(٢) الكشاف ٤١٢/٣ .

(٣) البيان ٢٣٥/٢ .

(٤) البحر المحيط ١٢٥/٧ .

(٥) الدر المصون ٦٨٨/٨ .

(٦) مغني اللبيب ٣١٢/٢ .

(٧) سورة الأنعام : الآية (٩٤) .

(٨) انظر رأيه في : خزنة الأدب ٢٦٥/١١ .

(٩) سورة التغابن : الآية (٧) .

(١٠) سورة الكهف : الآية (٤٨) .

(١١) انظر : مغني اللبيب ٣١٢/٢ ، وشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، لابن هشام ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الباز ، مكة المكرمة ، ص ٣٥٩ ، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن



مسدّهما (أن) وصلتها ، ولم يقع في القرآن الكريم إلا كذلك ، وذكر الخليل<sup>(١)</sup> أن الغالب في استعمال مفعولي (زعم) أن تسدّ ( أن ) وصلتها مسدّهما .  
 ومن استدلّ بمراعاة الغالب في استعمال مفعولي (زعم) : الأشموني<sup>(٢)</sup> ، والشيخ خالد الأزهري<sup>(٣)</sup> ، والمرزوقي<sup>(٤)</sup> .  
 والرأي ما ذهب إليه ابن هشام لما يلي :  
 ١ - أن هذا التوجيه وهو أن مفعولي زعم محذوفان سدت مسدّهما أن واسمها وخبرها فيه مراعاة الغالب في الاستعمال .  
 ٢ - أن هذا الاستعمال - وهو أن وصلتها تسد مفعولي زعم - لم يقع في القرآن الكريم إلا كذلك .

---

مالك ، لابن هشام ٢١٢/١ .

(١) العين ، للخليل بن أحمد الفراهيدي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤٢٦هـ -

٢٠٠٥م ، ص ٣٩١ .

(٢) شرح الأشموني ١/٣٥٥ .

(٣) شرح التصريح على التوضيح ، لخالد الأزهري ، دار الفكر ، ١/٢٤٨ .

(٤) خزانة الأدب ١١/٢٦٥ .

## ٧ - بين الخبر والاستئناف :

للعلماء في إعراب (لا يؤمنون) من قوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ  
ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾<sup>(١)</sup> أقوال ، ذكر منها ابن هشام قولين ، هما :

١ - أن تعرب (لا يؤمنون) مستأنفة ، و(الذين) اسم (إن) ، و(كفروا) جملة  
الصلة ، و (سواء) خبر مقدم ، و (أنذرتهم أم لم تنذرهم) مبتدأ مؤخر ، ويكون  
المعنى : الإنذار وعدمه سواء وتكون الجملة في محلّ رفع خبر (إن) .  
وممن أجاز هذا التوجيه : مكّي<sup>(٢)</sup> ، والزمخشري<sup>(٣)</sup> ، وابن عطية<sup>(٤)</sup> ،  
والعكبري<sup>(٥)</sup> ، والسّمين<sup>(٦)</sup> .

٢ - أن تعرب (لا يؤمنون) خبر (إن) ، وتكون (الذين) اسمها ، وما بينها  
اعتراض .

وممن أجاز هذا التوجيه : مكّي<sup>(٧)</sup> ، والزمخشري<sup>(٨)</sup> ، وابن عطية<sup>(٩)</sup> ،  
والعكبري<sup>(١٠)</sup> ، والسّمين<sup>(١١)</sup> .

وذكر ابن هشام<sup>(١٢)</sup> أن التوجيه الأول هو الأولى مراعاة لنظيره في قوله تعالى :

(١) سورة البقرة : الآية (٦) .

(٢) المشكل ٧٦/١ .

(٣) الكشف ٥٦/١ .

(٤) المحرر الوجيز ١٥٣/١ .

(٥) التبيان ٢١/١ .

(٦) الدر المصون ١٠٥/١ .

(٧) المشكل ٧٦/١ .

(٨) الكشف ٥٧/١ .

(٩) المحرر الوجيز ١٥٣/١ .

(١٠) التبيان ٢١/١ .

(١١) الدر المصون ١٠٥/١ .

(١٢) مغني اللبيب ٣١٤/٢ .

﴿ وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾<sup>(١)</sup> ف(لا يؤمنون) هنا مستأنفة ،  
فكذلك الأولى في سورة البقرة .

وتجيز الباحثة كلا التوجيهين ، وترى أنّ التوجيه الأول هو الأولى ؛ لأن الجملة الثانية تفيد عدم الإيمان ، والجملة الأولى يستوي فيها الإنذار وعدمه عند الكفار ، أي : إنهم لم يستفيدوا من الإنذار ويؤمنوا بالله فكأنها جاءت الجملة الثانية المستأنفة تكراراً للجملة الأولى وهذا أبلغ ، ولذلك عندما ذكر الزمخشري<sup>(٢)</sup> هذا التوجيه وهو أن تكون « لا يؤمنون » مستأنفة ذكر أن « لا يؤمنون » يفيد توكيد الجملة التي قبله ، أما التوجيه على أن « لا يؤمنون » خبر (إن) فلا توكيد فيه من حيث المعنى .

(١) سورة يس ، آية (١٠) .

(٢) انظر : الكشاف ١/ ٥٧ .

٨ - إعراب الجارّ والمجرور في قوله تعالى : ﴿ أَفَمَنْ أَتَسَّ بِئِنَّهٗ عَلَيَّ تَقَوَّى ﴾<sup>(١)</sup> :

للعلماء في إعراب الجارّ والمجرور في قوله تعالى : ﴿ أَفَمَنْ أَتَسَّ بِئِنَّهٗ عَلَيَّ تَقَوَّى ﴾ قولان ذكرهما ابن هشام<sup>(٢)</sup> ، وهما :

١ - أن يتعلق الجارّ والمجرور بمحذوف في موضع الحال من الضمير في (تَسَّ) ، والتقدير : قاصداً ببنائه التقوى .

٢ - أن يتعلق الجارّ والمجرور بـ(تَسَّ) ، فهو مفعوله في المعنى .

وأجاز هذين التوجيهين : العكبري<sup>(٣)</sup> ، والسمين<sup>(٤)</sup> .

وسكت كثيرٌ من العلماء (عن إعراب الجارّ والمجرور ، وهذا التوجيه - وهو أن يعرب الجارّ والمجرور مفعولاً لـ(تَسَّ) -) في المعنى هو المعتمد عند ابن هشام ، وذلك مراعاةً للنظير ، وهو أن (على تقوى) تعين فيه هذا التوجيه في قوله تعالى : ﴿ لَمَسَّجِدُ أُتَسَّسَ عَلَيَّ التَّقَوَّى ﴾<sup>(٥)</sup> ، ف(على تقوى) هنا مفعول به .

وتجيز الباحثة كلا التوجيهين ، وترى أن التوجيه الثاني هو الأولى - وهو تعلق الجارّ والمجرور بـ«أسس» - ؛ لأن تعلق الجارّ والمجرور على هذا التوجيه يكون بمذكور بخلاف التوجيه الأول وهو أن يتعلق الجارّ والمجرور بمحذوف في موضع الحال من الضمير في (أسس) فالتعلق بمذكور أولى من التعلق بمحذوف .

(١) سورة التوبة : الآية (١٠٩) .

(٢) مغني اللبيب ٢ / ٣١٤ .

(٣) التبيان ٢ / ٦٦١ .

(٤) الدر المصون ٦ / ١٢٤ .

(٥) معاني القرآن ، للفراء ١ / ٤٥٢ ، معاني القرآن ، للأخفش ٢ / ٥٦٠ ، تفسير الطبري ١١ / ٣٩ ، إعراب القرآن ، للنحاس ٢ / ٢٣٦ ، المشكل ، لمكي ١ / ٣٣٦ ، الكشاف ٢ / ٣٠١ ، المحرر الوجيز ، ٤٢ / ٧ ،

البيان ١ / ٤٠٦ ، البحر المحيط ٥ / ١٠٤ .

(٦) سورة التوبة : الآية (١٠٨) .

## ٩ - (لَ مَا) التي تدخل في خبرها الباء تميمية وحجازية :

ذكر ابن هشام<sup>(١)</sup> أن (ما) النافية التي يدخل الباء في خبرها يحتمل أن تكون حجازية ومجرورها في موضع نصب وتميمية ومجرورها في موضع رفع ، وذلك في قوله تعالى : ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾<sup>(٢)</sup> ، وقوله تعالى : ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾<sup>(٣)</sup> ، وقوله تعالى : ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾<sup>(٤)</sup> ، واختار الرأي الأول وهو أن تكون (ما) النافية التي يدخل الباء في خبرها حجازية ومجرورها في موضع نصب مراعاة للنظير إذ لم يرد في التنزيل مجيء خبر (ما) مجرداً من الباء إلا وهو منصوب ، وذلك كقوله تعالى : ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾<sup>(٥)</sup> ، وقوله تعالى : ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾<sup>(٦)</sup> .

وأجاز كثير<sup>٧</sup> من النحاة في (ما) النافية التي يدخل الباء في خبرها أن تكون حجازية ومجرورها في موضع نصب وتميمية ومجرورها في موضع رفع .  
وممن ذهب إلى ذلك : سيبويه<sup>(٧)</sup> ، والفراء<sup>(٨)</sup> ، والأخفش<sup>(٩)</sup> ، وابن يعيش<sup>(١٠)</sup> ، وابن مالك<sup>(١١)</sup> ، والرضي<sup>(١٢)</sup> ،

(١) مغني اللبيب ٢ / ٢٦١ ، ٣١٤ .

(٢) سورة فصلت : الآية (٤٦) .

(٣) سورة البقرة : الآية (٧٤) .

(٤) سورة الأنعام : الآية (١٣٢) .

(٥) سورة المجادلة : الآية (٢) .

(٦) سورة يوسف : الآية (٣١) .

(٧) الكتاب ٢ / ٣١٦ .

(٨) معاني القرآن ٢ / ٤٢ .

(٩) انظر رأيه في : شرح الرضي ٢ / ١٨٩ .

(١٠) شرح المفصل ، لابن يعيش ، ٢ / ١١٦ .

(١١) انظر : شرح التسهيل ١ / ٣٨٣ ، وشرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، تحقيق : د.عبدالمنعم

هريدي ، دار المأمون للتراث ، ط ١ ، ١٤٠٢هـ ، ١ / ٤٣٥-٤٣٦ .

(١٢) شرح الرضي ٢ / ١٨٨ .

وأبو حيان<sup>(١)</sup> ، والمرادي<sup>(٢)</sup> ، وابن هشام<sup>(٣)</sup> ، والأشموني<sup>(٤)</sup> .  
ويوجب بعض النحاة في (ما) النافية التي يدخل الباء في خبرها ان تكون  
حجازية ، ونسب ابن يعيش ذلك إلى الكوفيين<sup>(٥)</sup> ، وممن ذهب إلى ذلك : ابن  
السراج<sup>(٦)</sup> ، وأبو علي الفارسي<sup>(٧)</sup> ، والزمخشري<sup>(٨)</sup> .  
أما الذين أوجبوا أن تكون (ما) النافية حجازية فقد استدلّوا بأن دخول الباء  
في خبرها فيه إشارة إلى نصبه ، وفي ذلك دلالة على أن (ما) هنا حجازية عاملة ، أما  
(ما) التميمية فهي مهملة ، فلم يطرّد دخول الباء في خبرها ، كما لم يطرّد دخولها في  
خبر المبتدأ<sup>(٩)</sup> .

وردّ العلماء على هذا الاستدلال بما يأتي :

١- أنّ المسوغ لدخول الباء على الخبر إنما هو النفي لا النصب ، فلا فرق في  
إعراب ذلك المنفي ، سواء نصب محلاً أم رفع .  
ويلدُّ على ذلك دخول الباء في النفي ، كقولك : (لم أكن بقائم) ، وكقول  
الشاعر :

وكن لي شفيعاً يوم لا ذو شفاعه بمغنٍ فتيلاً عن سواد بن قارب<sup>(١٠)</sup>

وكقول الشاعر :

- 
- (١) الارتشاف ٣/ ١٢٢٠ .
  - (٢) الجنى الداني ، ص ٥٤ .
  - (٣) مغني اللبيب ٢/ ٢٦١ .
  - (٤) شرح الأشموني ١/ ٢٦٣ .
  - (٥) شرح المفصل ٢/ ١١٦ .
  - (٦) الأصول في النحو لأبي بكر السراج ، تحقيق : د. عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٣ ، ١٤٠٨ هـ ، ٩٣/١ .
  - (٧) المسائل المشكّلة المعروفة بالبغداديات ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق : صلاح الدين السنكاوي ، مطبعة القاني ، بغداد ، ص ٢٨٤ .
  - (٨) المفصل في علم العربية ، للزمخشري ، ص ٨٢ .
  - (٩) البغداديات ، ص ٢٨٤ ، والمفصل ، ص ٨٢ .
  - (١٠) الجنى الداني ، ص ٥٤ .

مُدْوَيْنَ الأيدي إلى الزَّادِ لم أَبْكَعْجَلْ بِهِمْ إِذَا أَشْجَعُ الْقَوْمَ أَعْجَلُ<sup>(١)</sup>  
 ذكره ابن يعيش<sup>(٢)</sup> وابن مالك<sup>(٣)</sup> وابن هشام<sup>(٤)</sup>.

٢ - أنه ورد السماع بدخول الباء على خبر (ما) في نظم بني تميم ونثرهم كثيراً ،  
 ومنه قول الفرزدق :

لَعَمْرُكَ مَا مَعَنَ بَتَارِكٌ ~~وَلَمَّا نَسِيَ~~ مَعَنٌ وَلَا مُتَيْسِرٌ<sup>(٥)</sup>

ذكره ابن مالك<sup>(٦)</sup> ، وأبو حيان<sup>(٧)</sup> ، والمرادي<sup>(٨)</sup> ، والأشموني<sup>(٩)</sup>.

والرأي ما ذهب إليه ابن هشام إذ أجاز في (ما) النافية التي يدخل الباء في خبرها  
 أن تكون حجازية وتميمية مع ترجيح الحجازية فيها ؛ لأنه لم يرد في التنزيل العزيز  
 مجيء خبر (ما) مجرداً من الباء إلا وهو منصوب .

(١) انظر: الجنى الداني ، ص ٥٤ ، ومغني اللبيب ٢ / ٢٦١ .

(٢) شرح المفصل ٢ / ١١٦ .

(٣) شرح الكافية الشافية ١ / ٤٣٦ - ٤٣٧ .

(٤) مغني اللبيب ٢ / ٢٦١ .

(٥) انظر الشاهد في : الكتاب ١ / ٦٣ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ٤٣٦ .

(٦) شرح الكافية الشافية ١ / ٤٣٦ .

(٧) الارتشاف ٣ / ١٢٢٠ .

(٨) الجنى الداني ، ص ٥٤ .

(٩) شرح الأشموني ١ / ٢٦٣ .

## الفصل الثاني : التوجيه على أساس آراء النحاة ،

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : أ - رأي الجمهور .

ب - رأي جمهور البصريين .

المبحث الثاني : القواعد والأصول النحوية .

المبحث الثالث : قواعد الترجيح .



لقد عني ابن هشام في كتابه (مغني اللبيب) بآراء النحاة وتوجيهاتهم وأصولهم وقواعدهم ، واستعملها في مناقشاته وبناء آرائه والرد على مخالفه .  
 وكان كثيراً ما يرجح رأي الجمهور ولا يخرج عن رأيهم إلا بدليل قاطع .  
 هذا وقد كان ابن هشام يُعنى بالصناعة فقد أفرد جهة كاملة في الباب الخامس ، وهي الجهة الثانية التي يعترض على المعرب فيها لمراعاته المعنى وعدم النظر في صحة الصناعة ، وكان ابن هشام لا يرجح أي توجيه إلا إذا كثر استعماله في كلام العرب ، فلا يحمل كلام الله إلا على ما كثر استعماله في كلامهم ، وكان يأخذ بالوجه القريب الوجه ويترك الوجه البعيد ؛ فالصناعة لا تقل أهمية عن المعنى ، ولولاها لخرج المعرب على ما لم يثبت في العربية أو خرج على الأمور البعيدة والأوجه الضعيفة ، أو يخرج القراءة المتواترة على ما لا يجوز إلا في الضرورة الشعرية .

### المبحث الأول : أ - التوجيه على أساس رأي الجمهور

اهتم ابن هشام في (مغني اللبيب) بآراء النحاة وخصوصاً رأي الجمهور أو جمهور البصريين فكان يختار التوجيهات التي يذهبون إليها في الآيات القرآنية في كثيرٍ من المسائل :

#### ١ - تقديم همزة الاستفهام على حروف العطف :

جاء في القرآن الكريم تقديم همزة الاستفهام على واو العطف ، والفاء ، وثم ، في كثير من المواضع ، وفي توجيه ذلك مذهبان :

الأول : أن الهمزة لما كان لها صدر الكلام ، قدمت على العاطف ، وهي في نية التأخير عن حرف العطف ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَنْظُرُوا ﴾<sup>(١)</sup> ، ﴿ أَفَلَمْ

(١) سورة الأعراف : الآية (١٨٥) .

يَسِيرُوا<sup>(١)</sup> ،

وقوله تعالى : ﴿ أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنُكُمْ بِهِ ﴾<sup>(٢)</sup> ، فالأصل : وألم ينظروا ، فآلم يسيروا ، وثم أئذا ما وقع ..

وهو مذهب الجمهور<sup>(٣)</sup> .

ومن قال بهذا العكبري<sup>(٤)</sup> ، وابن مالك<sup>(٥)</sup> ، وأبو حيان<sup>(٦)</sup> ، والمرادي<sup>(٧)</sup> ، وابن هشام<sup>(٨)</sup> .

إذن تابع ابن هشام رأي الجمهور وأيد رأيهم بالقاعدة وهي : إن همزة الاستفهام مما له الصدارة في الكلام .

والثاني : أن الواو والفاء وثم في موضعها الأصلي ، وليس في الأمر تقديم ولا تأخير ، ويكون بين الهمزة والعاطف جملة مقدّرة بما يتلاءم وسياق الكلام ، يصحّ عطف ما بعد العاطف عليها ، فيكون التقدير : مكثوا فلم يسيروا ونحو ذلك .

ونسب العكبري<sup>(٩)</sup> هذا التوجيه إلى يونس ، ونسبه ابن هشام إلى جماعة ، منهم : الزمخشري ، وسبقه المرادي إلى نسبة هذا إلى الزمخشري .

وضعّف المرادي<sup>(١٠)</sup> وابن هشام الرأي الثاني بأمرين :

أحدهما : ما فيه من التكلف ؛ إذ فيه حذف للجملة ، ولم يوضح ابن هشام متى

يكون حذف الجملة تكلفاً .

(١) سورة يوسف : الآية (١٠٩) .

(٢) سورة يونس : الآية (٥١) .

(٣) انظر : الجنى ، ص ٣١ ، مغني اللبيب ٢٨/١ ، الدر المصون ٢١٧/٦ .

(٤) التبيان ٩٧/١ ، ٢٩٦ .

(٥) شرح التسهيل ١٠٩/٤ - ١١١ .

(٦) الارتشاف ١٨٦١/٤ ، البحر المحيط ٧/٨ .

(٧) الجنى ، ص ٣١ .

(٨) مغني اللبيب ٢٨/١ .

(٩) التبيان ٢٩٦/١ .

(١٠) مغني اللبيب ٢٨/١ .



وفي سورة آل عمران في قوله تعالى : ﴿ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ (٨٤) أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْغُونَ ﴿١﴾ ؛ إذ ذكر الزمخشري (٢) أن همزة الإنكار قد دخلت على الفاء التي تعطف جملة على جملة ، أي : فأولئك هم الفاسقون ، فغير دين الله يبغيون . ثم توسطت الهمزة بين المعطوف والمعطوف عليه ، وأجاز في هذه الآية أيضاً ما ذهب إليه من تقديرٍ محذوفٍ يصحُّ أن يعطف عليه ، والتقدير : أيتولون فغير دين الله يبغيون .

ولكن ليس معنى أن يميز العالم قولين في المسألة أنه يلغي أحدهما الآخر ، وقد أجاز الرأيين في آية آل عمران السابقة .

وترجح الباحثة التوجيه الثاني وهو أن يكون العاطف (الواو والفاء وثم) في موضعه الأصلي وليس في الأمر تقديم ولا تأخير ؛ لأنَّ الحذف كثير في كلام العرب حروفاً ومفردات وجملاً ، وذكر ابن هشام (٣) حذف المعطوف عليه وهو جملة ومثَّل بقوله تعالى : « فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت » (٤) أي : فضرِبْ فانفجرت ، والدليل على الحذف في هذه المواضع أن المعطوف يقتضي - معطوفاً عليه .

(١) الآيتان (٨٢-٨٣) .

(٢) الكشف ١/ ٣٧٢ .

(٣) مغني اللبيب ٢/ ٣٦١ .

(٤) سورة البقرة ، آية رقم (٦٠) .

## ٢ - إعراب (إلا الله) في قوله تعالى : ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾<sup>(١)</sup> :

ذهب سيبويه<sup>(٢)</sup> والجمهور<sup>(٣)</sup> إلى أن (إلا الله) في الآية الكريمة صفة للجمع المنكر الذي قبلها ، وهو (آلهة) ، فـ(إلا) عندهم بمعنى (غير) ، و(الله) مضاف إليه نقلت إليه علامة إعراب المضاف فرفع وصحّ أن يوصف بها وبتاليها ؛ لأنّ مجموعهما يؤدي معنى الوصف ، وهو المغايرة ، وتبع ابن هشام<sup>(٤)</sup> مذهب سيبويه والجمهور في إعراب (إلا الله) في الآية السابقة ، ونسب ابن السراج<sup>(٥)</sup> للمبرد رأياً مخالفاً ؛ إذ يرى أن (إلا) للاستثناء ورُفِعَ لفظ الجلالة (الله) على البدل من (آلهة) ، ولا يجوز خروج الشيء عن موضعه إلا بدليل ، فالأصل في (إلا) الاستثناء ، كما أن الأصل في غير الوصف .

وقد نسب ابن خروف<sup>(٦)</sup> والرضي<sup>(٧)</sup> وأبوحيان<sup>(٨)</sup> وابن هشام<sup>(٩)</sup> هذا الرأي للمبرد ، ولكن كلامه في المقتضب<sup>(١٠)</sup> مثل كلام سيبويه ، وذكر ذلك ابن مالك<sup>(١١)</sup> .  
والذي يظهر للباحثة -والله أعلم- أن للمبرد رأين في المسألة :  
أحدهما : ما ذكره العلماء عنه -وأولهم ابن السراج- من أنه يرفع لفظ الجلالة في الآية على البدل .

(١) سورة الأنبياء : الآية (٢٢) .

(٢) الكتاب ٢/ ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ .

(٣) شرح الدماميني ١/ ١٥٣ ، حاشية الدسوقي ١/ ١٩٤ .

(٤) مغني اللبيب ١/ ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ٢/ ٢٣٢ .

(٥) الأصول في النحو ١/ ٣٠١ ، ٣٠٢ .

(٦) شرح جمل الزجاجي ، لابن خروف ، تحقيق : د. سلوى عرب ، معهد البحوث العلمية وإحياء

التراث الإسلامي ، مكة ، ١٤١٩ هـ ، ٢/ ٩٦١ .

(٧) شرح الرضي ٢/ ١٣٠ .

(٨) البحر المحيط ٦/ ٢٨٣ .

(٩) مغني اللبيب ١/ ١٢٩ .

(١٠) ٤/ ٤٠٨ - ٤٠٩ .

(١١) شرح التسهيل ٢/ ٢٩٩ .

والآخر : اتباعه مذهب سيويه والجمهور رجوعاً عن رأيه السابق ، وهو ما ذكره في المقتضب .

استدلَّ الجمهور على أنه لا يجوز أن تكون (إلا) في الآية للاستثناء بأن (آلهة) جمع منكر في الإثبات ، فلا عموم له فلا يصحَّ الاستثناء منه ؛ إذ إن شرط العموم أن تكون النكرة في سياق النفي ولا نفي هنا ، و(لو) شرط فيما مضى - بمنزلة (إن) في المستقبل فلا يصحَّ أن تقول : إن أتاني إلا زيد ؛ فالشرط في حكم الموجب ، ولا يسوغ البدل إلا في كلام غير موجب ، كقوله تعالى : ﴿وَلَا يَلْنَفْتُ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرًا نَكَ﴾<sup>(١)</sup> فأعمَّ العام يصحَّ النفي فيه ولا يصحَّ الإثبات ، هذا من جهة اللفظ<sup>(٢)</sup> .

أما من جهة المعنى فإن رفع لفظ الجلالة (الله) على البدل من (آلهة) يؤدي إلى فساد المعنى ؛ إذ إن من شرط البدل في الاستثناء صحة الاستغناء به عن الأول ، وهذا ممتنع بعد (لو) ، فالكلام معها موجب ؛ لذا قال سيويه : « لو قلت : لو كان معنا إلا زيد له لَكُنَّا ، وأنت تريد الاستثناء ، لكنك قد أحلت »<sup>(٣)</sup> .

فالمعنى على البدل في الآية يصير إلى قولك : لو كان فيهما الله لفسدتا ، وهذا فاسد ، وهناك فساد للمعنى من وجه آخر وهو أن التقدير على الاستثناء يصبح : لو كان فيهما آلهة ليس فيهما الله لفسدتا ، واقتضى هذا التقدير أن يكون المعنى : لو كان فيهما آلهة فيهما الله لم تفسدا وهذا فاسد لأنه يؤدي إلى تعدد الآلهة<sup>(٤)</sup> .

ولكن لو رُفِع في الآية على الوصف لم يؤدي ذلك إلى فساد المعنى ؛ إذ يكون المعنى : لو كان فيهما غير الله لفسدتا .

أما ما نُسِب إلى المبرد من أنه أجاز رفع لفظ الجلالة (الله) في الآية على البدل من (آلهة) ، و(إلا) للاستثناء ، ذُكِرَ أنه استدلَّ على ذلك بأن (لو) فيها معنى

(١) سورة هود : الآية (٨١) .

(٢) انظر : الكشاف ٣/١٠٧ ، البحر المحيط ٦/٢٨٣ ، مغني اللبيب ١/١٢٨ .

(٣) الكتاب ٢/٣٣١ .

(٤) انظر : التبيان ٢/٩١٤ . شرح الرضي ٢/١٣٠ ، البحر المحيط ٦/٢٨٣ ، مغني اللبيب ١/١٢٨ .

النفي إذ تدلّ على الامتناع ، وامتناع الشيء يعني انتفائه ، فكأنه قيل في الآية : ما فيها آلهة إلا الله<sup>(١)</sup> .

ورد ابن هشام<sup>(٢)</sup> على المبرد في أن (لو) حرف امتناع ، فتفيد النفي ، بأنه لو كانت (لو) تفيد النفي لصحّ أن يقع ما لازم النفي بعدها ، مثل : ديار ، وأحد مسبوقه بمن ، ولم يسمع عن العرب لو جاءني ديارٌ أكرمتُهُ ، لو: جاءني من أحدٍ أكرمته ، كما سمع : ما فيها ديار ، و : ما جاءني من أحد ، فلما لم يجوز أن يقع ملازم النفي بعد (لو) ، امتنع كون (لو) للنفي ، وامتنع أيضاً كون ما بعدها بدلاً ، فشرط البدل تقدم النفي عليه ، وكذلك شرط التفرغ تقدم النفي عليه أيضاً ، فإذا بطل البدل تعين الوصف في (إلا) وتاليها ، وتكون (إلا) بمعنى (غير) .

وترجّح الباحثة رأي الجمهور ، وهو أن تكون (إلا) في الآية صفة؛ ما يلي :

١ أنّ القول بأنها للاستثناء في الآية يؤدي إلى فساد اللفظ والمعنى كما مرّ .

٢ أنّ الدليل المنسوب إلى المبرد تمّ رده كما تقدّم .

(١) انظر : شرح الرضي ٢/ ١٣٠ ، البحر المحيط ٦/ ٢٨٣ ، مغني اللبيب ١/ ١٢٩ .

(٢) مغني اللبيب ١/ ١٢٩ .

### ٣ - (حتى بين الجرّ والابتداء :

يرى ابن هشام<sup>(١)</sup> أنّ (حتى) عندما تدخل على الماضي تكون حرف ابتداء ، وهو رأي الجمهور<sup>(٢)</sup> ، ويرى ابن مالك<sup>(٣)</sup> أنّها حرف جرّ بمعنى : إلى في الآيتين :

١ - قال تعالى : ﴿ ثُمَّ بَدَلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ حَتَّىٰ عَفَوْا وَقَالُوا ﴾<sup>(٤)</sup> ، ومعنى (عفوا) : كثروا ونموا .

٢ - وقال تعالى : ﴿ وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ إِذْ تَحُسُّونَهُم بِإِذْنِهِ ۗ حَتَّىٰ إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَزَّعْتُمْ ﴾<sup>(٥)</sup> .

أما الآية الأولى عند ابن هشام ، والجمهور فالجملة بعد (حتى) ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب ، وأما عند ابن مالك فالمصدر المؤول من (أن) والفعل بعد (حتى) في موضع جرّ بها ، و(أن) تلزم الإضمار ، والتقدير : إلى أن عفوا وقالوا .

وأما الآية الثانية عند ابن هشام والجمهور فـ(إذا) في موضع نصب بشرطها أو جوابها ، ويرى ابن هشام أن جواب (إذا) محذوف يقدره بـ : امتحنتم أو انقسمتم قسمين ، بدليل قوله تعالى : ﴿ مِنْكُمْ مَّنْ يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنْكُمْ مَّنْ يُرِيدُ الْآخِرَةَ ﴾<sup>(٦)</sup> .

أمّا الأخفش<sup>(٧)</sup> وابن مالك فإنهما يريان أن (حتى) في الآية جارة ، و(إذا) في موضع جرّ بها ، وتتعلق (حتى) بـ(تحسونهم) أي تقتلونهم إلى هذا الوقت ، و(إذا)

(١) مغني اللبيب ١ / ٢١٤ .

(٢) انظر : شرح الدماميني ١ / ٢٦٤ .

(٣) شرح التسهيل ٣ / ١٦٦ .

(٤) سورة الأعراف : الآية (٩٥) .

(٥) سورة آل عمران : الآية (١٥٢) .

(٦) سورة آل عمران : الآية (١٥٢) .

(٧) انظر رأيه في : مغني اللبيب ١ / ٢١٤ ، والهمع ٤ / ١٧٠ . ولم أجد شيئاً عن الآية في (معاني القرآن) .



في معنى (إذ)؛ لأنَّ الأمر قد مضى ، وعلى هذا لا تحتاج (إذا) إلى جواب<sup>(١)</sup> .  
ويقوم التوجيه عند ابن هشام على متابعة الجمهور وعدم تكلف الحذف دون  
ضرورة ، ذلك<sup>(٢)</sup> أنه لا يقال بإضمار (أن) وتأويلها مع الفعل الذي بعدها بمصدر  
بعد (حتى) ، إلا إذا دعت ضرورة إلى ذلك ، كأن يقع المضارع بعدها منصوباً ،  
فتحتاج إلى تقدير (أن) لتعمل فيه ، أما الماضي فلا يحتاج إلى هذا التقدير ، فتكون  
(حتى) ابتدائية تدخل على الجملة الفعلية كما تدخل على الجمل الاسمية .  
وذكر الدماميني<sup>(٣)</sup> والسيوطي<sup>(٤)</sup> أن هذا هو ردُّ أبي حيان<sup>(٥)</sup> على ابن مالك ، وأنه  
وهم عندما قال بأن (حتى) في الآية جارة ، وقال : إن القول بإضمار (أن) بعد  
(حتى) التي تدخل على الماضي ظاهر التكلف .  
وترجِّح الباحثة أن (حتى) ابتدائية في الآيتين كما ذهب إلى ذلك ابن هشام تبعاً  
للجمهور ؛ لأن القول : إن (حتى) جارة يؤدي إلى تكلف إضمار (أن) دون ضرورة  
فالتوجيه الذي لا حذف فيه أولى بالأخذ من التوجيه الذي فيه حذف .

(١) المحرر الوجيز ، لابن عطية ٣ / ٣٧٠ .

(٢) انظر : شرح الدماميني ١ / ٢٦٤ .

(٣) المصدر نفسه ١ / ٢٦٤ .

(٤) الهمع ٤ / ١٧٠ .

(٥) لم يوجد هذا الكلام في البحر ٣ / ٨٥ ، ٤ / ٣٤٩ ، وانظر رأيه عن (حتى) وأنها حرف ابتداء في  
الآية في : الارتشاف ٤ / ١٧٥٦ .

#### ٤ - معنى السين :

يرى ابن هشام<sup>(١)</sup> أنَّ السينَّ حرفٌ يختصُّ بالدخول على المضارع ، ويخلصه للاستقبال ، ولا تفيد الاستمرار مطلقاً كما في قوله تعالى : ﴿سَتَجِدُونَ ءآخِرِينَ﴾<sup>(٢)</sup> ، وقوله تعالى : ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّيْتَهُمْ عَن قِبَلِنَاهُمْ﴾<sup>(٣)</sup> ، وتابع في ذلك جمهور النحاة<sup>(٤)</sup> ، وعنده أن القول بأنَّ السين تفيد الاستمرار لا يعرفه النحاة .

ونقل أن السين تفيد الاستمرار في الآية من سورة النساء السابقة أبو حيان<sup>(٥)</sup> وابن هشام عن بعضهم ، وكذلك نقله السمين ، وقال : « وليس بظاهر »<sup>(٦)</sup> ، ونقله السيوطي<sup>(٧)</sup> أيضاً ولم يصريح أحد منهم بمن قال بهذا التوجيه ، وهو أنَّ السين تفيد الاستمرار .

وذكر الدكتور عبد اللطيف الخطيب أنه رجع إلى كتب التفسير ولم يجد تصریحاً بمن قال بأن السين تفيد الاستمرار<sup>(٨)</sup> .

ولكن ابن عطية<sup>(٩)</sup> والقرطبي<sup>(١٠)</sup> ذكرا أن (سيقول) بمعنى (قال) ، وأنَّ في ذلك دليلاً على استدامة القول ، وأنهم يستمرون عليه .

(١) مغني اللبيب ١ / ٢٣١-٢٣٢ .

(٢) سورة النساء : الآية (٩١) .

(٣) سورة البقرة : الآية (١٤٢) .

(٤) انظر : شرح المفصل ٨ / ١٤٨ ، الجنى الداني ، ص ٥٩ ، والهمع ٤ / ٣٧٥ .

(٥) البحر المحيط ٣ / ٣٣١-٣٣٢ .

(٦) الدر المصون ٤ / ٦٩ .

(٧) الهمع ٤ / ٣٧٦ .

(٨) مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، لابن هشام ، تحقيق وشرح : د. عبد اللطيف الخطيب ،

السلسلة التراثية ، الكويت ، ط ١ ، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م ، ٢ / ٣٤٢ .

(٩) المحرر الوجيز ٢ / ٢ .

(١٠) الجامع لأحكام القرآن ٢ / ١٤٧ .

قال ابن عطية : « وجعل المستقبل موضع الماضي في قوله : (سيقول) دلالة على استدامة ذلك ، وأنهم يستمرون على ذلك القول »<sup>(١)</sup> .

وقال القرطبي : « (سيقول) بمعنى (قال) ، جعل المستقبل موضع الماضي دلالة على استدامة ذلك ، وأنهم يستمرون على ذلك القول »<sup>(٢)</sup> .

ولم يتضح من كلامهما أن السين تفيد الاستمرار ، والفرق بين الاستقبال والاستمرار هو أن الاستقبال : استمرار الحدث الواقع من فاعله بعد زمن التكلم ، بينما الاستمرار يعني : استمرار الحدث الواقع من فاعله قبل زمن التكلم (الماضي) أو بعد زمن التكلم (المستقبل) ولا تنافي بينهما<sup>(٣)</sup> .

ويرى ابن هشام أنه لو سلم بوجود الاستمرار في الآيتين موطن النقاش فإن الاستمرار إنما يستفاد من الفعل المضارع ، كما تقول فلان يُقْرِئ الضَّيْفَ ، ويصنع الجميل ، وتكون السين للاستقبال حينئذ .

ومبنى من قال : إن السين تفيد الاستمرار ما يلي :

١- « أَنْ سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ »<sup>(٤)</sup> تقدَّمت في التلاوة ، ولكنها متأخرة في النزول ، فقد نزلت : « قَدْ زَرَى تَقَلُّبُ... »<sup>(٥)</sup> « شَمَ نِيَقُلُوتُنُ السُّفَهَاءُ مِ نَ النَّاسِ » ، ويصحح التأخر في النزول حديث البراء ، -وهو سبب نزول الآية- قال : « لما قدم رسول الله ﷺ المدينة ، فصلى نحو بيت المقدس ستة عشر - شهراً أو سبعة عشر شهراً ، وكان رسول الله ﷺ يجب أن يتوجه نحو الكعبة ، فأنزل الله تعالى : « قَدْ زَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ »<sup>(٦)</sup> ، فقال السفهاء من

(١) المحرر الوجيز ٢ / ٢ .

(٢) الجامع لأحكام القرآن ٢ / ١٤٧-١٤٨ .

(٣) البحر المحيط ١ / ٥٩٣ .

(٤) سورة البقرة : الآية (١٤٢) .

(٥) سورة البقرة : الآية (١٤٤) .

(٦) سورة البقرة : الآية (١٤٤) .

اليهود : ﴿ مَا وَلَّهُمْ مِنْ قَبْلِهِمْ آلَاتٍ كَانُوا عَلَيْهَا ﴾<sup>(١)</sup> ﴿؟﴾<sup>(٢)</sup> .

ولكن من يرى أن السين تفيد الاستقبال يرى أن : ﴿ سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ ﴾<sup>(٣)</sup> نزلت قبل : ﴿ قَدْ نَزَى... ﴾<sup>(٤)</sup> ، وفي الإخبار بالشيء قبل وقوعه إعجاز ، فهو إخبار بالغيب ، وحتى تستعد النفس وتتوطن على ما يرد من العدو فيكون أقل تأثيراً من الإخبار المفاجئ الذي لم يتقدم به علم وحتى يُستعدَّ بالجواب لمن ينكر ذلك ، ذكره<sup>(٥)</sup> الزمخشري وأبو حيان وابن هشام .

٢- أن من قال إنَّ السين تفيد الاستمرار في قوله تعالى : ﴿ سَتَجِدُونَ ءآخِرِينَ ﴾<sup>(٦)</sup> جعل هذه الجملة مؤكدة لمعنى الأولى : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ ﴾<sup>(٧)</sup> ، فالقوم الذين نزلت فيهم : ﴿ سَتَجِدُونَ ءآخِرِينَ ﴾ هم أنفسهم الذين نزلت فيهم : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ ﴾ والسين تدلُّ على استمرار ذلك الفعل في الزمن المستقبل ، فأشعرت السين بالاستمرار حينئذ .

وترى الباحثة أن السين في الآيتين للاستمرار ؛ لأن القول : إن السين تفيد الاستمرار في قوله تعالى : ﴿ سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ ﴾ ، معضد بما روي عن البراء بن عازب وهو سبب النزول في الآية ، فالقول : إن السين تفيد الاستمرار يعضده المعنى ؛ لأن السفهاء قد حصل منهم فعل القول ، وكذلك الفعل في الآية الثانية (ستجدون) فهم وجدوا فلما حدث الفعل في الماضي دلَّت السين على الاستمرار .

(١) سورة البقرة : الآية (١٤٢) .

(٢) البحر المحيط ١/ ٥٩٣ .

(٣) سورة البقرة : الآية (١٤٢) .

(٤) سورة البقرة : الآية (١٤٤) .

(٥) انظر : الكشاف ١/ ١٩٦ ، والبحر المحيط ١/ ٥٩٣ ، مغني اللبيب ١/ ٢٣٢ .

(٦) سورة النساء : الآية (٩١) .

(٧) سورة النساء : الآية (٩٠) .

٥ - نوع (أحسن) **قِيَّ قَوْلُهُمَا تَعَالَى: ﴿لَذِي أَحْسَنُ﴾** <sup>(١)</sup> بالرفع .  
 اعترض ابن هشام <sup>(٢)</sup> على التبريزي <sup>(٣)</sup> عندما جعل أصل (أحسن) : أحسنوا ، في  
 القراءة السابقة .

وفي القراءة توجيهاً :

الأول : أن (أحسن) خبر مبتدأ محذوف ، والجملة صلة (الذي) ، والتقدير : على  
 الذي هو أحسن ، والمعنى : على الدين الذي هو أحسن دين وأرضاه .  
 وهذا هو قول الجماعة ، ومنهم : مكّي <sup>(٤)</sup> ، والزنجشري <sup>(٥)</sup> ، والأنباري <sup>(٦)</sup> ،  
 والعكبري <sup>(٧)</sup> ، وأبوحيان <sup>(٨)</sup> ، وابن هشام <sup>(٩)</sup> ، والسمين <sup>(١٠)</sup> .  
 ورجحه ابن هشام ؛ لأنه قول الجماعة ، ولأنَّ التنزيل لا يخرج « إلا على ما يغلب

(١) سورة الأنعام ، الآية (١٥٤) .

وهذه قراءة يحيى بن يعمر ، وابن أبي إسحاق . انظر القراءة في : المشكل ٢٧٨/١ ، والكشاف  
 ٧٨/٢ ، والبيان ٣٥٠/١ ، والتبيان ٥٥٠/١ ، والبحر ٢٥٦/٤ ، والدر المصون ٢٢٨/٥ .

(٢) مغني اللبيب ٢٥٠/٢ .

(٣) هذا الرأي منسوب للتبريزي . انظر : البحر المحيط ، ٢٥٦/٤ ، ومغني اللبيب ، ٢٥٠/٢ ، والدر  
 المصون ، ٢٢٨/٥ .

والتبريزي : هو أبوزكريا يحيى بن علي بن الحسن الشيباني اللغوي ، إمام اللغة والنحو ، ثقة ، من  
 مصنفاته : تفسير القرآن ، والإعراب وشرح لمع ابن جني ، توفي عام اثنين وخمسمائة . انظر : تذكرة  
 الأديب في نحاة مغني اللبيب ، للسيوطي ، تحقيق : د.حسن الملخ ، ود.سهى نعمة ، عالم الكتب  
 الحديث ، الأردن ، ط ١ ، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م ، ١١٩/١ .

(٤) المشكل ٢٢٨/١ .

(٥) الكشاف ٧٨/٢ .

(٦) البيان ٣٥٠/١ .

(٧) التبيان ٥٥٠/١ .

(٨) البحر المحيط ٢٥٦/٤ .

(٩) مغني اللبيب ٢٥٠/٢ .

(١٠) الدر المصون ٢٢٨/٥ .

على الظن إرادته»<sup>(١)</sup>، وذكر ابن هشام أن حذف المبتدأ الواقع في جملة هو صدر صلتها له نظائر؛ مما جعل أهل الكوفة يقيسونه، ولكن الاتفاق على أنه قياس مع أي فقط، كقول الشاعر:

إذا مالته بيت بني مالك      فسلم على أيهم أم أفضل<sup>(٢)</sup>  
أي أيهم أم هو أفضل .

الثاني: أن أصل (أحسن): أحسنوا وهو فعل ماضٍ، ثم حذفت واو الجماعة اجتزاء عنها بالحركة التي قبلها، ويكون (الذي) واقعاً موقع (الذين)، والأصل: تماماً على الذين أحسنوا .

وهذا التوجيه منسوب للتبريزي كما سبق، ورفضه ابن هشام؛ لأنه ليس على قول الجماعة .

والاجتزاء بالحركة عن الحرف له نظائر، كقول الشاعر:

إذا ما ثلثت<sup>٣</sup>      وا من أرادوا لا يألوهم<sup>٤</sup> أحد<sup>٥</sup> ضر<sup>(٣)</sup>  
وأصله: شأوا، فحذفت الواو اجتزاء عنها بالضممة التي قبلها .  
وكقول الشاعر:

فلو أن الأطباء كان حوي      وكان مع الأطباء الأُساة<sup>(٤)</sup>  
والأصل: كانوا .  
وكقول الشاعر:

شوا عبل<sup>٥</sup> المجد      وشابوا واكتهل<sup>(٥)</sup>  
والأصل: واكتهلوا، حذف الواو وسد كُن الحرف قبلها .  
وقد أطلق لفظ (الذي) على الجماعة، كقول الشاعر:

- 
- (١) مغني اللبيب ٢/ ٢٤٥ .  
(٢) انظر الشاهد في: المصدر السابق ٢/ ٢٥٠ .  
(٣) انظر الشاهد في: البحر ٤/ ٢٥٦، ومغني اللبيب ٢/ ٢٥٦، والدر المصون ٥/ ٢٢٨ .  
(٤) انظر الشاهد في: البحر المحيط ٤/ ٢٥٦، ومغني اللبيب ٢/ ٢٥٠، والدر المصون ٥/ ٢٢٨، وخزانة الأدب، ٥/ ٢٢٨ .  
(٥) انظر الشاهد في: المصادر السابقة عدا الأخير .

وإنَّ الذي حانتْ ° بفَدَجٍ دماؤُهُمُ هُمُ القومُ كُلُّ القوياءِ أمَّ خالدٍ<sup>(١)</sup>  
والأصل : الذين .

وذكر أبو حيان<sup>(٢)</sup> أنَّ هذا يخصه البصريون بالضرورة الشعرية ، فلا يمكن أن  
يُحْمَلُ كتاب الله عليه .

وترجَّح الباحثة التوجيه الذي ذهب إليه ابن هشام ، وهو أن يكون (أحسن)  
خبراً مبتدأً محذوف ، والجملة صلة (الذي) ؛ لأن هذا الوجه هو قول الجماعة ، فمن  
الأولى الأخذ به ، ولم يعارضه وجه قوي .

(١) انظر الشاهد في : مغني اللبيب ٢/ ٢٥٠ .

(٢) البحر المحيط ٤/ ٢٥٦ .

## المبحث الأول :

### ب - التوجيه على أساس رأي جمهور البصريين

١ - الكاف في (أرأيتك) بمعنى (أخبرني) حرف خطاب لا ضمير :  
يرى ابن هشام<sup>(١)</sup> أن الكاف في قوله تعالى : ﴿أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ﴾ (حرف خطاب لا محلّ له من الإعراب ، والتاء فاعل ؛ اتباعاً لمذهب سيبويه<sup>(٢)</sup> وجمهور البصريين<sup>(٣)</sup> ، و(أرأيت) بمعنى : أخبرني . وفي الآية ثلاثة مذاهب :

الأول : أن الكاف في (أرأيتك) حرف خطاب لا محلّ له من الإعراب ، والتاء فاعل ، و(هذا) هو المفعول الأول ، والمفعول الثاني محذوف ، أي لم : كرّمته عليّ وأنا خير منه؟ والمعنى : أخبرني عن هذا الذي كرّمته عليّ - أي فضّلته - كرّمته عليّ وأنا خير منه<sup>(٤)</sup> . وهو قول سيبويه وجمهور البصريين .

ومن قال بذلك : الزجاج<sup>(٥)</sup> ، وأبو علي الفارسي<sup>(٦)</sup> ، وابن جني<sup>(٧)</sup> ، وأبو البقاء العكبري<sup>(٨)</sup> ، والمـالقي<sup>(٩)</sup> ، وأبو حـيـان<sup>(١٠)</sup> ،

(١) مغني اللبيب ١ / ٣٠٧-٣٠٨ .

(٢) سورة الإسراء : الآية (٦٢) .

(٣) الكتاب ١ / ٢٣٩-٢٤٠ .

(٤) انظر رأيهم في : المشكل ، ١ / ٢٥١ ، والدر ٧ / ٦١٩ .

(٥) انظر : الكشف ٢ / ٦٥٠ .

(٦) معاني القرآن ٢ / ٢٤٦ .

(٧) الحجة ٢ / ١٦٢ .

(٨) سرّ صناعة الإعراب ، لابن جني ، تحقيق : د. حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ ، ١ / ٣١١-٣١٢ .

(٩) التبيان ١ / ٤٩٥ .

(١٠) رصف المباني ، ص ٢٠٧-٢٠٨ .

(١١) البحر المحيط ٦ / ٥٥ .



والمرادي<sup>(١)</sup> ، وصححه ابن هشام<sup>(٢)</sup> .

ودليل<sup>(٣)</sup> أصحاب ههلتوا جيه هو أنه لو كانت الكاف اسماً فإما أن تكون في محل جرّ أو نصب أو رفع ولا يصحُّ أن تقع في محل جرّ إذ لا جارّ قبلها، ولا في محل رفع ؛ لأمرين ؛ الأول : أنه لا رافع لها ، فد(رأى) عملت الرفع في التاء فلا يصحُّ أن تعمل الرفع في الكاف أيضاً ؛ لإدخال<sup>(٤)</sup> أن يكون فاعلان لفعل واحد ، والثاني : أن الكاف من الضمائر الخاصة بالنصب والجرّ فقط ، فلا تكون من ضمائر الرفع . ولا يصحُّ أن تكون في موضع نصب كما يلي :

١- أن الفعل (رأى) يتعدى إلى مفعولين ، كقولك : رأيت زيداً ما فعل ، فلو أعرب الكاف مفعولاً لكان ثالثاً .

٢- لو كان الكاف مفعولاً به لاقتضى أن يكون هو الفاعل في المعنى ، والمعنى ليس كذلك ؛ إذ المعنى : رأيت غيرك ، لا : رأيت نفسك . ولذلك تقول : رأيتك زيداً ، فزيد شيء ، والمخاطب شيء آخر .

٣- لو كانت الكاف هي المفعول لظهرت علامة التشبيه والجمع والتأنيث في التاء ، فتقول : رأيتكما ، وأرأيتموكم وأرأيتكن .

الثاني : وهو عكس المذهب الأول ، أن التاء في (أرأيتك) حرف خطاب ، والكاف هي الفاعل في موضع رفع وفُسِّدَ ب هذا التوجيه إلى الفراء ، وممن نسبه إليه : ثعلب<sup>(٤)</sup> ، والزجاج<sup>(٥)</sup> ، وأبو حيان<sup>(٦)</sup> ، وابن هشام<sup>(٧)</sup> ، والسمين<sup>(٨)</sup> .

والذي في (معاني القرآن) : « وموضع الكاف نصب ، وتأويله رفع ، كما أنك إذا

(١) الجنى الداني ، ص ١٤٠ .

(٢) مغني اللبيب ١/٣٠٧-٣٠٨ .

(٣) انظر : التبيان ١/٤٩٥ ، الدر المصون ٤/٦٢٠ .

(٤) مجالس ثعلب ، تحقيق : عبد السلام هارون ، دار المعارف ، ط ٤ ، ١٤٠٠هـ ، ١/٢١٦ .

(٥) معاني القرآن ٢/٢٤٦ .

(٦) البحر المحيط ٦/٥٥ .

(٧) مغني اللبيب ١/٣٠٨ .

(٨) الدر المصون ٣/٥٧ .

قلت للرجل :دونك زيدا ،وجدت الكاف في اللفظ خفضاً ، وفي المعنى رفعاً <sup>(١)</sup> .

ودليل هذا التوجيه <sup>(٢)</sup> هو مطابقة الكاف للمسند إليه ، الذي هو المنقول إليه في المعنى ، وهو (أخبرني) ، فتقول : رأيتك ، وأرأيتكما ، وأرأيتكم ، كما تقول : أخبرني ، وأخبراني ، وأخبروني لا يصح أن تكون التاء فاعلاً ؛ لأنها ما تلزم حالة واحدة ، وهي الفتح ، بخلاف الكاف ، فهي تتغير بحسب حال المسند إليه .  
ورُدَّ هكذا الرأي ؛ لما يلي :

١ - أنه يحكم للتاء بأنها فاعل في غير هذا الفعل بإجماع ، بخلاف الكاف .  
٢ - أنه يصحُّ أن يستغنى عن هذه الكاف ويصحُّ المعنى كقوله تعالى : ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَى ﴿١﴾ عَبْدًا إِذَا صَلَّى ﴿٢﴾ أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ عَلَى الْهُدَى ﴿٣﴾ أَوْ أَمَرَ بِالْقَوَى ﴿٤﴾ أَرَأَيْتَ إِنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّى ﴿٥﴾﴾ ، بخلاف التاء فإنه لا يصحُّ الاستغناء عنها .

٣ - أن الكاف لم ترد مرفوعة قط .  
وسبق ابن هشام المرادي <sup>(٥)</sup> إلى هذا الرد .  
الثالث : أن التاء في (أرأيتك) فاعل ، والكاف مفعول به في محل نصب .  
ونسب هذا التوجيه إلى الكسائي ثعلب <sup>(٦)</sup> ، وابن هشام <sup>(٧)</sup> ، والسمين <sup>(٨)</sup> .  
وردَّ ابن هشام هذا التوجيه بأن القول : إن الكاف مفعول في الآية يُلْزَم منه أن يصحَّ الاقتصار على المنصوب بعد الكاف في مثل : رأيتك زيدا ما صنع - إذ إن

(١) ٣٣٣/١ .

(٢) انظر : الجنى الداني ، ص ١٤١ ، ومغني اللبيب ١/٣٠٨ ، والدر المصون ٤/٦٢٠-٦٢١ ، وحاشية الشمني ٢/١٥ ، وحاشية الدسوقي ١/٤٩٥-٤٩٦ .

(٣) انظر : الجنى الداني ، ص ٩٣ ، مغني اللبيب ١/٣٠٨ .

(٤) سورة العلق : الآيات (٩-١٣) .

(٥) الجنى الداني ، ص ٩٣ .

(٦) مجالس ثعلب ١/٢١٦ .

(٧) مغني اللبيب ١/٣٠٨ .

(٨) الدر المصون ٤/٦٢٠ .

رأى لا تتعدى إلا إلى مفعولين فقط - وهو ليس كذلك ؛ لأن المعنى لا يتم به فلا فائدة من قولك : أرأيتك زيداً ، أما الآية فلم يقع الاقتصار على المنصوب بعد الكاف فيها ؛ فالكاف حرف خطاب لا محل له من الإعراب ، والمفعول الثاني محذوف تقديره كرمته عليّ وأنا خير منه؟  
واعتمد ابن هشام في ردّ التوجيه هنا على القاعدة وهي : أن رأى لا تتعدى إلا إلى مفعولين .

وترجح الباحثة التوجيه الأول الذي ذهب إليه ابن هشام ، وهو أن يكون الكاف حرف خطاب والتاء فاعل ؛ لأن القول : إن التاء حرف خطاب والكاف فاعل يخالف الصناعة إذ لم تأت الكاف فاعلة قط ، ولأن القول : إن التاء فاعل والكاف مفعول به رده ابن هشام كما سبق .

## ٢ - (كم) تلزم التصدير :

يرى ابن هشام<sup>(١)</sup> أن (كم) لها الصدارة في الكلام ، لذلك يرفض كل توجيه يخالف ذلك ، كما قيل في قوله تعالى : ﴿ الْمَيْرَواتِ كَمَ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾<sup>(٢)</sup> ، وقوله تعالى : ﴿ أَوْلَمَ يَهْدِهِمْ كَمَ أَهْلَكْنَا ﴾<sup>(٣)</sup> .  
واختلف العلماء<sup>(٤)</sup> في لزوم (كم) التصدير ؛ إذ أعرب الكوفيون (كم) في الآية الثانية فاعلاً ، والبصريون لا يجيزون ذلك ؛ لأنَّ (كم) لها صدر الكلام .  
وهذا تفصيل المسألة :

١ - في الآية الأولى ذكر ابن هشام توجيهاً وردّه ، وهو :

أن (كم) خبرية وهي وما بعدها في موضع نصب بـ(يرى) ، أو تعرب في موضع نصب بـ(أهلكنا) ، و(أنهم إليهم لا يرجعون) بدل من (كم) .

وممن قال بهذا التوجيه : مكي<sup>(٥)</sup> ، وابن عطية<sup>(٦)</sup> ، وابن الأنباري<sup>(٧)</sup> ، والرضي<sup>(٨)</sup> .  
وردَّ ابن هشام هذا التوجيه بأنه لا يبقى في الآية عامل يصلح للعمل في : ﴿ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾ ؛ لأنَّ العامل في البدل هو نفسه العامل في المبدل منه ، فلو كانت (أن) وصلتها معمولة لـ (يروا) لكانت (كم) معمولة أيضاً لـ (يروا) ، وهذا لا يجوز ؛ لأنَّ (كم) لها الصدارة في الكلام ، فلا يتقدّم العامل عليها .  
ولو قدّر العامل (أهلكنا) لـ (يروا) لكانت (كم) يتسلط على البدل في المعنى ؛ إذ يكون

(١) مغني اللبيب ١/٣١٣ .

(٢) سورة يس : الآية (٣١) .

(٣) سورة السجدة : الآية (٢٦) .

(٤) المحرر الوجيز ١٠/١١٠ .

(٥) المشكل ٢/٦٠٢ .

(٦) المحرر الوجيز ١٢/٢٩٤ .

(٧) البيان ٢/٢٩٤ .

(٨) شرح الرضي ٤/٣٦٤ .

المعنى : أهلكننا عدم رجوعهم<sup>(١)</sup> .

ورأى ابن هشام أن (كم) في الآية مفعول به لـ (أهلكننا) ، وجملة (كم أهلكننا) تعرب على وجهين :

الأول : مفعول به لـ (يروا) ، و(يروا) مُعَلَّقٌ في اللفظ عن العمل ، و (أن) وصلة لمتها في محل نصب مفعول لأجله .

الثاني : معترضة بين (يروا) وما سدّ مسدّ مفعوليه ، وهو (أنفك) لمتها .  
وسبق أبو حيان<sup>(٢)</sup> ابن هشام إلى هذا الردّ وهذا التوجيه .  
٢ - وفي الآية الثانية :

ذكر ابن هشام<sup>(٣)</sup> رأي مَنْ قال : إن (كم) فاعل (هد) ، في قوله تعالى : ﴿ أَوْلَمْ يَهْدِهِمْ كَمْ أَهْلَكْنَا ﴾<sup>(٤)</sup> ، والمعنى : أولم تهدم القرون الهالكة .  
ومن قال بهذا : الفراء ، قال : « (كم) في موضع رفع يهد » ، كأنك قلت أو لم تهدم القرون الهالكة<sup>(٥)</sup> .

ورد ابن عصفور هذا التوجيه ؛ لأنه جاء على لغة رديئة حكاها الأخفش في قول بعضهم : (ملكتم كم عبيد) ، وأنه يُلْزَم (كم) الصدارة في الكلام ، خبرية كانت أو إنشائية ، وأن العرب لم يُسْمَع منها إلا صدارة (كم) بنوعها خبرية وإنشائية<sup>(٦)</sup> .  
ورفض ابن هشام هذا التوجيه ؛ لأنّ (كم) تلزم الصدارة ، فـ (كم) في موضع نصب بـ (أهلكننا) .

(١) انظر : حاشية الدسوقي ١ / ٥٠١ .

(٢) البحر المحيط ٦ / ٢٦٧ .

(٣) مغني اللبيب ١ / ٣١٣ .

(٤) سورة السجدة : الآية (٢٦) .

(٥) معاني القرآن ٢ / ٣٣٣ .

(٦) انظر : شرح جمل الزجاجي ٢ / ١٤٨ ، المقرب ، لابن عصفور الإشبيلي ، تحقيق : عادل عبدالموجود وعلي معوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٨ هـ ، ص ٣٩١ مُثَلّ المقرب ، لابن عصفور الإشبيلي ، تحقيق : عادل أحمد عبدالموجود وعلي محمد معوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٨ هـ ، ص ٣٩١ .

وذكر أبو حيان<sup>(١)</sup> أن الحوفي أورد هذا التوجيه وأنكر على مَنْ قال به ؛ لأنَّ (كم) استفهام لا يعمل فيها ما قبلها .

ومن رفض هذا التوجيه : الزمخشري<sup>(٢)</sup> .

وهناك آراء أخرى في فاعله ( ذكرها ابن هشام ، وهي :

١- أنَّ فاعله ( ضمير اسم الله تعالى ، ومعنى (يهدي) : يبين ، ومفعوله محذوف ، والتقلُّو لم يهد اللهم العبروف عُدَّه بالأُمم المكذبة<sup>(٣)</sup> .

وأجاز هذا التوجيه : الزجاج<sup>(٤)</sup> ، والزمخشري<sup>(٥)</sup> ، وأبو البقاء<sup>(٦)</sup> ، وبه قال أبو حيان<sup>(٧)</sup> ، وأجازه ابن هشام<sup>(٨)</sup> .

واستدلَّ مَنْ قال بهذا التوجيه بقرئته ( بالنون .

٢- أنَّ فاعله ( ضمير يعود على المصدر المفهوم من الفعل السابق ، التقدير : أو لم يهد الهدى لهم ، ونسب ابن الأنباري<sup>(٩)</sup> وأبو حيان<sup>(١٠)</sup> هذا التوجيه إلى المبرد ، واختاره ابن عطية<sup>(١١)</sup> ، وأجازه ابن هشام<sup>(١٢)</sup> .

وضعّفه أبو حيان<sup>(١)</sup> ؛ لأنَّ فيه حذف الفاعل ، وذلك لا يجوز على المذهب

(١) البحر المحيط ٦/٢٦٧ .

(٢) الكشف ٣/٥٠١ .

(٣) انظر : الدر المصون ٨/١١٧ .

(٤) معاني القرآن ٤/٢٨٥ .

(٥) الكشف ٣/٥٠١ .

(٦) التبيان ٢/٩٠٧ .

(٧) البحر المحيط ٦/٢٦٧ .

(٨) مغني اللبيب ١/٣١٣ .

(٩) انظر : الكشف ٣/٥٠١ ، والبحر ٦/٢٦٧ .

(١٠) البيان ٢/٢٦١ .

(١١) البحر المحيط ٦/٢٦٧ .

(١٢) المحرر الوجيز ١٠/١١٠ .

(١٣) مغني اللبيب ١/٣١٣ .

(١) البحر المحيط ٦/٢٦٧ .

البصري ، ثم ذكر تحسينه بأن يقال : الفاعل مضمّر تقديره : يهد هو : أي الهدى .  
 ٣- أن فاعله (جمله (أهلكننا) على قول مَن يرى أن الفاعل يكون جملة إما  
 مطلقاً ، أو بشرط أن تقترن تلك الجملة بما يعلق عن العمل ، والفعل قلبي .  
 وقال بهذا : الزمخشري<sup>(١)</sup> ، وذكر أبو حيان<sup>(٢)</sup> أن وقوع الجملة فاعلاً مذهب كوفي .  
 واختلف<sup>(٣)</sup> العلماء في جعل الفاعل جملة بمنهم مَن منع ذلك ، وذكر السيوطي  
 نله الأصحّ هو منهم مَن أجازه بدليل : ﴿ ثُمَّ بَدَأَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا آيَاتِ  
 لَيْسَ جُنَّتَهُ ﴾<sup>(٤)</sup> .

وأجيب<sup>(٥)</sup> بأن الفاعل في الآية ضمير البداء المفهوم من (بدا) ، أو ضمير  
 (السجن) المفهوم من الفعل ومنهم مَن أجازه بالشرط السابق .  
 ٤- أن فاعله (ضمير الإهلاك الذي يدل عليه (أهلكننا) ، أي : إهلاكنا ،  
 والجملة مفسرة له ، التقدير أفلم يتبين لهم هلاك من أهلكننا من القرون ومحو  
 آثارهم ، فيتعظوا بذلك .

وقال بهذا : أبو البقاء<sup>(٦)</sup> ، ونسبه أبو حيان<sup>(٧)</sup> إلى الحوفي .  
 ورفض ابن هشام<sup>(٨)</sup> هذا التوجيه ؛ لأنه ليس من المواطن التي يعود فيها الضمير  
 على متأخر<sup>(٩)</sup> .

والرأي ما ذهب إليه ابن هشام والبصريون من أن (كم) تلزم التصدير ؛ لما يلي :  
 ١- أن (كم) تلزم التصدير ، سواء كانت خبرية أو استفهامية ، فلا يعمل فيها ما

(١) الكشف ٣/ ٥٠١ .

(٢) البحر المحيط ٦/ ٢٦٧ .

(٣) الهمع ٢/ ٢٧٢ .

(٤) سورة يوسف : الآية (٣٥) .

(٥) انظر : شرح التسهيل ٢/ ١٢١ ، والهمع ٢/ ٢٧٢ .

(٦) التبيان ٢/ ٩٠٧ .

(٧) البحر ٦/ ٢٦٧ .

(٨) مغني اللبيب ١/ ٣١٣ .

(٩) انظر : الهمع ١/ ٢٢٩ .

قبلها ، إلا إن كان مضافاً أو حرف جر<sup>(١)</sup> ، وسبب لزوم (كم) الاستفهامية التصدير هو : أن الاستفهام له صدر الكلام ، أما سبب لزوم (كم) الخبرية التصدير ؛ فلأنَّ (كم) الخبرية نقيضةُ (ب ) التي للتقليل ، والتقليل يضارع النفي ، والنفي له الصدارة في الكلام<sup>(٢)</sup> .

٢- أن ابن هشام اعتمد على أصل نحوي وهو لزوم (كم) التصدير فينبغي الأخذ بهذا الأصل في اختيار التوجيهات أو رفضها .

٣- أن القول بأن (كم) فاعل لـ(يهد) في الآية الثانية يجيء على لغة حكاها الأحنف يخرَّج عليها كلام الله عز وجل<sup>(٣)</sup> ، لذلك طأ ابن هشام من يخرج (كم) عن الصدارة لأنه يخرَّج كلام الله على هذه اللغة .

(١) انظر : شرح الأشموني ٣/٣٣٨ .

(٢) انظر : أسرار العربية ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق : عبدالمعين الملوحي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ص ٢١٤ ، شرح التسهيل ٢/٤٢١-٤٢٢ ، شرح الرضي ٣/١٥٩ ، مغني اللبيب ١/٣١٣ ، شرح الأشموني ٣/٣٣٨ ، شرح التصريح ٢/٢٧٩ .



### ٣ - التمييز لا يكون معرفة :

لم يقبل ابن هشام<sup>(١)</sup> التوجيه الذي نسبه إلى مكّي وهو إعراب (قلبه) تمييزاً في قراءة ابن أبي عبلة<sup>(٢)</sup> : ﴿فَإِنَّهُ ءَأَيْمٌ قَلْبُهُ﴾<sup>(٣)</sup> ، بنصب (قلبه) .  
وقد ذهب البصريون<sup>(٤)</sup> إلى أن التمييز لا يكون إلا نكرة .  
وممن ذهب إلى ذلك : ابن يعيش<sup>(٥)</sup> ، وابن عصفور<sup>(٦)</sup> ، وابن مالك<sup>(٧)</sup> ،  
وأبو حيان<sup>(٨)</sup> ، وابن هشام<sup>(٩)</sup> ، والسمين<sup>(١٠)</sup> .  
وذهب الكوفيون<sup>(١١)</sup> ، وابن الطراوة<sup>(١٢)</sup> إلى جواز أن يكون التمييز معرفة .  
وليس ما نسبه ابن هشام إلى مكّي<sup>(١٣)</sup> صحيحاً ، فإن مكّي ذكر هذا التوجيه  
واستبعده ؛ لأنه معرفة .

وأجاز ابن هشام توجيهين في القراءة ، وهما :

١ - أن يكون (قلبه) بدلاً من اسم (إن) ، ولا يضر الفصل بين البدل والمبدل منه

- 
- (١) مغني اللبيب ٢/٢٧٩ ، وانظر : أوضح المسالك ٢/٢٧٩ .  
(٢) انظر : المحرر الوجيز ٢/٥٢٩ ، والبحر المحيط ٢/٣٧٣ ، والدر المصون ٢/٦٨٥ .  
(٣) سورة البقرة : الآية (٢٨٣) .  
(٤) انظر : الارتشاف ٤/١٦٣٣ ، البحر المحيط ٢/٧٠ ، الدر المصون ٢/٦٨٦ ، شرح  
الدماميني ٢/٢٢٩ ، الهمع ٤/٧٢ .  
(٥) شرح المفصل ٢/٧٠ .  
(٦) شرح جمل الزجاجي ، ٢/٤٢٣ .  
(٧) شرح التسهيل ٢/٣٧٩ ، ٣٨٥ .  
(٨) البحر المحيط ٢/٣٧٣ ، والارتشاف ٤/١٦٣٣ .  
(٩) مغني اللبيب ٢/٢٧٩ .  
(١٠) الدر المصون ٢/٦٨٦ .  
(١١) انظر : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، تحقيق : محمد كامل بركات ، دار الكاتب العربي  
للطباعة والنشر ، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م ، ص ١١٥ ، والبحر المحيط ٢/٣٧٣ ، والارتشاف  
٤/١٦٣٣ ، وشرح الدماميني ٢/٢٢٩ ، والهمع ٤/٧٢ ، وحاشية الدسوقي ٣/٢٧٦ .  
(١٢) انظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٤٢٣ ، والارتشاف ٤/٦٣٣ ، والهمع ٤/٧٢ .  
(١٣) المشكل ١/١٤٦ .

بالخبر .

٢ - أن ينصب (قلبه) على التشبيه بالمفعول به ، كما تقولونزتُ برجل حسن وجهه . وفي هذا التوجيه خلاف مشهور<sup>(١)</sup> ، فهو جائز على مذهب الكوفيين ، وممنوع على مذهب المبرد ، وجائز في الشعر ، خاصة على مذهب سيويه . وما ذكره ابن هشام في التوجيهين السابقين سبقه إليهما أبوحيّان ، فقد أجاز التوجيه الأول وهو عنده بدل بعض من كل ، أما التوجيه الثاني فقد ذكر أن بعضهم قد خرجوه كما سبق ذكره .

أما مَنْ منع أن يأتي التمييز معرفة فقد استدلّ بالسماع الكثير الذي ورد التمييز فيه نكرة ببناءً على هذا السماع ر النحاة قواعدهم وأصولهم النحوية .

وأما مَنْ أجاز أن يأتي التمييز معرفة فقد استدلّ بالسماع ، وذلك فيما يأتي :

١ - ﴿وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ﴾<sup>(٢)</sup> على قراءة ابن أبي عبلة بنصب قلبه ، وقوله تعالى : ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرِيْبٍمِ بَطَرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾<sup>(٣)</sup> ، وقوله تعالى : ﴿وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾<sup>(٤)</sup> .

٢ - قول الشاعر :

وما قومي بثعلبة بن سعلولا بفزارة الشُّعْرِ الرِّقَابَا<sup>(٥)</sup>

حيث جاء التمييز (الرقابا) معرفة .

٣ - قول الشاعر :

رَأَيْتُكَ لَنْهَ عَرَفْتَ وَجُوهَنَا صَدَدَتْ وَطَبَتِ النَّفْسُ يَا قَيْسَ عَمْرُو<sup>(١)</sup>

(١) انظر : البحر المحيط ٢/ ٣٧٣ ، والدر المصون ٢/ ٦٨٥ .

(٢) سورة البقرة : الآية (٢٨٣) .

(٣) سورة القصص : الآية (٥٨) .

(٤) سورة البقرة : الآية (١٣٠) .

(٥) انظر : الكتاب ١/ ٢٠١ ، وفي الشاهد رواية أخرى للشُّعْرِ رِ قَابَا ، وانظر الشاهد أيضاً

في : شرح التسهيل ٢/ ٣٨٧ .

(١) انظر : شرح التسهيل ٢/ ٣٨٦ .

حيث جاء التمييز (النفس) معرفة .

٤ - قول الشاعر :

على مَهْ مَدَّت الرعبَ والحربَ لم تَلْقَاهَا ولم تُسْتعمل البيضُ والسُّمُّ رُءُ (١)

حيث جاء التمييز (الرعب) معرفة .

٥ - قول الشاعر :

له داعٍ تَهْمِكُشْمَعٌ لِيُؤَاخِرُ فَوْقَ رَابِيَةٍ يُنَادِي (٢)  
إِلَى رُدْحٍ مِّنَ الشَّيْزِيِّ مَلَأَ بَابَ الْبِرِّ يُدْبِكُ بِالْهَلْدِ  
حيث جاء التمييز (لباب البر) معرفة .

٦ - قول العرب ما فعلت الخمسة عشرَ الدرهمَ والعشرونَ الدرهمَ (٣) .

وقولهم غُيِبَ بِنِ فُلَانٍ رَأْيُ وَاوٍ جَمَعَ بِطِفْلَةٍ ، رَأْسُهُ عَفْهٌ زَيْدٌ نَفْسُهُ (٤) .  
وقد تأوَّل البصريون ما جاء من تلك الشواهد ، وظاهره أنه تمييز معرفة ، فما ورد  
منه معرفةً بأل تأوَّلوه على زيادة الألف واللام ، وما ورد منه معرفةً بالإضافة ،  
تأولوه بما يأتي من التوجيهات (٥) :

١ - أن تكون الإضافة فيه على نية الانفصال فيحكم بتكثير المضاف .

٢ - أن يكون مفعولاً به ، والعامل فيه الفعل الذي قبله على أن يُضمَّ نَ معنى  
فعل متعدِّ ، أي هِنَا وَرَأْيُهُ ، وشكا بطنه ورأسه .

٣ - أن ينصب بإسقاط حرف الجرِّ ، والتقدير : نَجِبُ فِي رَأْيِ وَاوٍ جَمَعَ فِي بَطْنِ وَاوٍ ، لم

(١) انظر : شرح التسهيل ٣٨٦/٢ ، واللفظ (على مه) كذا فيه ، وهي : علام ملئت الرعب؟ .

(٢) انظر : شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور ٤٢٣/٢ .

والمشعمل : الرجل الخفيف الظريف . والردح : جمع رداح ، وهي الجفنة العظيمة . الشيزي :  
خشب أسود للقصاع . لباب البر : قلب الحنطة أو القمح . يلبك : يخلط . الشهاد : جمع  
الشهد ، وهو العسل .

(٣) انظر : شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور ٤٢٤/٢ .

(٤) انظر : شرح التسهيل ٣٨٦/٢ .

(٥) شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور ٤٢٤/٢ ، شرح التسهيل ٣٨٦/٢ ، الارتشاف

في رأسه فنه في نفسه بظرت في معيشتها فلما أسقط الجار تعدى الفعل  
فعمل النصب .

٤- أن ينصب على الشبيه بالمفعول به ، وفيه حمل الفعل اللازم على الفعل  
المتعدّي ، كما في قولهم فوعين رأيه والرأي ووجع بطنه والبطن .  
وترجّح الباحثة رأي ابن هشام عندما منع أن يعرب (قلبه) تمييزاً في القراءة ؛ لأن  
الغالب الشائع أن يجيء التمييز نكرة فينبغي أن يبنى الحكم النحوي على الشائع  
المطرد .

#### ٤ - (ل) بعد الكاف :

يرى ابن هشام<sup>(١)</sup> أن الأظهر في (ما) أن تكون مصدرية لا كافة في قوله تعالى : ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ ﴾<sup>(٢)</sup> ، وقوله تعالى : ﴿ وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَدَيْنَاكُمْ ﴾<sup>(٣)</sup> . واعتمد في هذا على الأصل النحوي : أن العامل لا يكف عن عمله دون مقتضى ، فالكاف لا يبطل عملها ، وهي جارة تفيد التعليل ، و(ما) وما بعدها يؤول بمصدر في محل جر ، وابن هشام تابع لأبي حيان<sup>(٤)</sup> في الرأي والأصل الذي اعتمده .

ومن قال بأن (ما) كافة ، أبطل عمل الكاف ، فالجملة بعده لا محل لها من الإعراب .

وجوز الزمخشري<sup>(٥)</sup> وابن عطية<sup>(٦)</sup> أن تكون (ما) مصدرية أو كافة ، والمعنى على أنها مصدرية في الآية الأولى : لأجل إرسالي فيكم رسولا منكم فاذكروني ، وفي الآية الثانية : واذكروه ذكراً حسناً كما هداكم هداية حسنة ، أو : واذكروه كما علمكم كيف تذكرونه وتعبدونه ، ومن قال بمصدرية (ما) العكبري<sup>(٧)</sup> ، وذكر أبو حيان<sup>(٨)</sup> أن صاحب المستوفي<sup>(٩)</sup> منع أن تجيء (ما) كافة .

(١) مغني اللبيب ١/ ٣٠٠ ، ٢/ ٣٦٢ .

(٢) سورة البقرة : الآية (١٥١) .

(٣) سورة البقرة : الآية (١٩٨) .

(٤) البحر المحيط ١/ ٦١٧ ، ٢/ ١٠٦ .

(٥) الكشف ١/ ٣٤٩ .

(٦) المحرر الوجيز ٢/ ١٧٥ .

(٧) التبيان ١/ ١٢٨ .

(٨) البحر المحيط ١/ ٦١٧ ، ٢/ ١٠٦ .

(٩) هو علي بن مسعود بن محمود بن الحكم الفرُّخاني ، وقد أكثر أبو حيان من النقل عنه . انظر بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للحافظ جلال الدين السيوطي ، ت . محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، ٢/ ٢٠٦ .

وعَدَلَّ أبو حيان<sup>(١)</sup> كون (ما) مصدرية بأنه يصحَّ أن ينسبك منها مع ما بعدها مصدر ؛ لذا كان الأولى أن تكون مصدرية ، أما إن تعذر أن ينسبك منها مع ما بعدها مصدر فتكون حينئذٍ كافة ، كما في قول الشاعر :

لَعَمْرُكَ إِنِّي وَأَبَا حَيْدٍ      كما النشوانُ وُلَّانُ الحليم<sup>(٢)</sup>

وقول الشاعر :

ونصر مولانا ونعلم أنه      كما الناس مجروم عليه وجارم<sup>(٣)</sup>

فلا يمكن هنا أن ينسبك من (ما) مع ما بعدها مصدر ؛ لمجيء الجملة الاسمية بعدها .

وفي الشاهدين السابقين ردُّ على من أنكر مجيء (ما) كافة .  
والرأي ما ذهب إليه أبو حيان وابن هشام وهو أن الأظهر في الآيتين أن تكون (ما) مصدرية ؛ لأنه :

يصحُّ أن ينسبك منها مع ما بعدها مصافلاً ، تجرُّ عمل حينئذٍ كافة .

(١) البحر المحيط ٢/١٠٦ ، ١٠٧ ، وانظر الدرر ٢/٣٣٣ .

(٢) البحر المحيط ٢/١٠٦ .

(٣) المصدر السابق ١/١٠٦ .

## ٥ - زيادة الكاف للتوكيد :

يرى ابن هشام<sup>(١)</sup> أن الكاف في قوله تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾<sup>(٢)</sup> زائدة لتوكيد نفي المثل ؛ إذ المعنى يقتضي زيادة الكاف أو مثل ، وكلاهما بمعنى واحد ، وإن اختلف لفظهما وحيث لا يصح أن يشبه بالمشبه وجب زيادة أحدهما ، فاختار ابن هشام أن تكون الكاف هي الزائدة ، والأصل في الزيادة أن تكون في الحروف ، أما الأسماء فلا تتراد وإذا لم تُقدّر الكاف زائدة فإن المعنى يصبح : ليس مثل مثله شيء ، وذلك محال ؛ لأن نفي المماثلة عن مثله تثبت له مثلاً لا مثل له تعالى سبحانه وتقدّس عن ذلك<sup>(٣)</sup> .

وهو في هذا معتمد على الأصل النحوي والمعنى .

وفي المسألة آراء :

الأول : القول بزيادة الكاف في خبر (ليس) ، والتقدير ليس شيءٌ مثله ، وهذا هو المشهور عند المعريين ، وممن قال بذلك : ابن جني<sup>(٤)</sup> ، والزنجشيري<sup>(٥)</sup> ، والعكبري<sup>(٦)</sup> ، وابن مالك<sup>(٧)</sup> ، والرضي<sup>(٨)</sup> ، وأبوحيان<sup>(٩)</sup> ، وابن هشام<sup>(١٠)</sup> ، والأشموني<sup>(١١)</sup> ، والسيوطي<sup>(١٢)</sup> .

(١) مغني اللبيب ١/٣٠٣-٣٠٤ .

(٢) سورة الشورى : الآية (١١) .

(٣) انظر : البحر ٧/٤٨٩ ، الجنى ، ص ٨٧ ، مغني اللبيب ١/٣٠٤ ، والدر المصون ٩/٥٤٤ .

(٤) سرّ صناعة الإعراب ١/٣٠١ .

(٥) الكشف ٣/٣٩٩ .

(٦) التبيان ٢/١١٣١ .

(٧) شرح التسهيل ٣/٣٩ .

(٨) شرح الرضي ٤/٣٣٨ .

(٩) البحر المحيط ٧/٤٨٩ .

(١٠) مغني اللبيب ١/٣٠٣-٣٠٤ .

(١١) شرح الأشموني ٢/٩٧ .

(١٢) الهمع ٢/٣٦٣ .

ودليل هذا أن الأصل في الزيادة أن تكون في الحرف ، ولم تثبت زيادة الاسم ، ومن هنا لزم القول بأن الكاف هي الزائدة لا (مثل)<sup>(١)</sup> والقول بعدم زيادة الكاف يمنع منه مانع عقدي وقد سبق شرحه .

والثاني : القول بزيادة (مثل) ، والتقدير : ليس كهو شيء .  
ونسب هذا القول إلى ثعلب<sup>(٢)</sup> ، وأورده الطبري<sup>(٣)</sup> دون ترجيح .  
ورُدَّ بأنَّ (مثلاً) اسم ، والأسماء لا تزداد ، أما الكاف فهي حرف تصلح للزيادة ، وبأن الكاف ستدخل حينئذٍ على الضمير ، ولا يجوز أن تدخل الكاف على الضمير إلا في الشعر<sup>(٤)</sup> .

والثالث : لا زيادة في الآية ، لا في (مثل) ولا الكاف ، ونسبه المرادي إلى قوم<sup>(٥)</sup> ، وفي ذلك أقوال :

أ - أن (مثل) جاءت كناية عن الذات فيمن لا مثل له ، أي : ليس كذاته شيء .  
ب - أن (مثل) بمعنى الصفة ، أي : ليس كصفته شيء ، وقد اعتمدوا على المعنى ؛ لأنَّ المثل والمثيل بمعنى الشبه والشبيه<sup>(٦)</sup> .

ج - أن الكاف اسم بمعنى (مثل)<sup>(٧)</sup> ، وذلك كما في قول الشاعر :

وصاليات ككمايؤُ ثَفَّين °

وقال بهذا الزمخشري<sup>(٨)</sup> ، ولا يمكن قبول هذا الرأي ، وهو أن الكاف اسم بمعنى مثل ؛ لأنه يؤدي إلى القول بعدم الزيادة ، وهو مردود ؛ لأنَّ (مثل) والكاف بمعنى واحد ، وإن اختلفتا في اللفظ ، فلا بد من زيادة أحدهما .

(١) انظر سرّ صناعة الإعراب ١/٣٠١ ، والبحر المحيط ٧/٤٨٩ ، ومغني اللبيب ١/٣٠٤ .

(٢) انظر : الجامع لأحكام القرآن ، للقرطبي ١٨/٤٤٩ .

(٣) تفسير الطبري ٢١/٥٠٨ ، ٥٠٩ ، ٥١٠ .

(٤) انظر : البحر المحيط ٧/٤٨٩ ، والجنى الداني ، ص ٨٩ ، والدر المصون ٩/٥٤٥ .

(٥) انظر الجنى ، ص ٨٩ ، ولم تقف الباحثة على من قال بهذا الرأي .

(٦) انظر : المصدر السابق ، ص ٨٩ .

(٧) انظر : الكشف ٢/٢٠٧ .

(٨) انظر : الكشف ٢/٢٠٨ .



هذا وهناك مانع عقدي يمنع من قبول هذا الرأي ، وقد سبق ؛ إذ يصبح المعنى :  
ليس مثل مثله شيء ، وهذا محال ؛ لأنّ فيه إثبات المثل لله الذي لا مثل له ، تبارك الله  
جلّ وعلا - عن ذلك .

والرأي ما ذهب إليه ابن هشام وجمهور المعريين من أنّ الكاف في الآية هي الزائدة ؛  
لما يأتي :

١ - أن هذا القول المشهور عند المعريين فلا يمكن الخروج عليه إلا بدليل قوي .  
أنّ القول بذلك موافق للمعنى ولما قرره النحاة من أنّ الزيادة في الحرف أولى  
من الزيادة في الاسم .

## المبحث الثاني : القواعد والأصول النحوية

اهتم ابن هشام في (مغني اللبيب) بالقواعد والأصول النحوية فكان كثيراً ما يختار التوجيهات التي تعضدها تلك الأصول والقواعد وإليك المسائل التي استعمل فيها ابن هشام تلك القواعد :

١ - نوع (أن) وإعرابها هي وما بعدها في قوله تعالى : ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ آعْبُدُوا اللَّهَ ﴾<sup>(١)</sup> .

ذكر ابن هشام<sup>(٢)</sup> في نوع (أن) وإعرابها هي وما بعدها في الآية أوجهاً :  
أ - أجاز ابن هشام أن تكون (لَمْ يَكُنْ) لـ (قلت) على تأويل القول بالأمر ، أي : ما أمرتهم إلا بما أمرتني به أن (اعبدوا الله) ، (وأن) وما دخلت عليه لا محل لها من الإعراب ، وابن هشام يميز أن تأتي (لَمْ يَكُنْ) لـ (سواء في الآية أو غيرها - بشرط أن تسبق بجملة فيها معنى القول دون حروفه ، فإن وجد لفظ القول كما في الآية مع خروج هذا اللفظ عن معناه الأصلي إلى معنى آخر فهو حسن وقد أشار ابن هشام إلى ذلك ، حيث قال : « وعلى هذا - أي : على تأويل القول بالأمر - فيقال في هذا الضابط : أن لا يكون فيها حروف القول إلا والقول مؤول بغيره »<sup>(٣)</sup> .

وقد سبق الزمخشري<sup>(٤)</sup> ، ابن هشام في جواز هذا التوجيه بهذا الضابط .  
ومن ذهب إلى جواز أن تكون (أن) تفسيرية الترتيب<sup>(٥)</sup> ، وابن عطية<sup>(٦)</sup> ،

(١) سورة المائدة : الآية (١١٧) .

(٢) مغني اللبيب ، ١ / ٦٠ .

(٣) المصدر السابق ١ / ٦١ - ٦٢ .

(٤) الكشف ١ / ٦٨١ .

(٥) معاني القرآن ٢ / ٢٢٣ .

(٦) المحرر الوجيز ٥ / ١١٣ .

ومكي<sup>(١)</sup> .

ب - لم يجوز ابن هشام أن تكون (أن) مفسرة لـ (أمرتني) إذ لا يصح أن يكون الله قد قال لهم : (اعبدوا الله ربي وربكم) للمفسر<sup>٢</sup> هو عين تفسيره ، وفي جواز ذلك مخالفة للمعنى .

وقد سبق الزمخشري<sup>(٢)</sup> ابن هشام في عدم جواز هذا التوجيه .  
واعترض أبو حيان<sup>(٣)</sup> على الزمخشري في عدم إجازته أن تكون (أن) مفسرة لـ (أمرتني) لأن الزمخشري قد ضم الجملة (اعبدوا الله) وما بعدها (ربي وربكم) إلى فعل الأمر ، وهي ليست كذلك ، ف(ربي وربكم) من كلام عيسى ، على أن تضم (أعني) ، أي : أعني ربي ربكلمن المفسر<sup>٤</sup> - عند أبي حيان : (اعبدوا الله) وحدها المفسر<sup>٤</sup> (أمرتني) ، ورد السمين الحلبي<sup>(٤)</sup> على أبي حيان كلامه ؛ لأن المعنى والسياق يقودان إلى أن (ربي) يتبع لفظ الجلالة .

ج - لم يجوز ابن هشام أن تكون (أن) في الآية مصدرية والمصدر المؤول في محل جر عطف بيان على الهاء في (به) ، أي : إلا بما أمرتني به عبادة الله .

ومن أجاز ذلك : الزجاج<sup>(٥)</sup> ، والزمخشري<sup>(٦)</sup> ، وابن عطية<sup>(٧)</sup> ، والقرطبي<sup>(٨)</sup> .  
والقول بذلك يؤدي إلى مخالفة الأصل النحوي محطف البيان في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات ، فكما أن الضمير لا ينعت ، فكذلك لا يعطف عليه عطف بيان ، وقد ذكر ابن هشام أن البطليوسي وابن مالك<sup>(٩)</sup> قد نصا على هذه القاعدة ، وأن

(١) مشكل إعراب القرآن ، ص ٢٤٤ .

(٢) الكشف ١ / ٦٨١ .

(٣) البحر المحيط ٤ / ٦٥ .

(٤) الدر المصون ٤ / ٥١٧ .

(٥) معاني القرآن ٢ / ٢٢٣ .

(٦) الكشف ١ / ٦٨١ .

(٧) المحرر الوجيز ٥ / ١١٣ .

(٨) الجامع لأحكام القرآن ٦ / ٣٧٦ .

(٩) شرح التسهيل ٣ / ٣٢٥ .

القياس معها ، وأنّ الزمخشري ذهل عن هذه النكتة حينما أجاز أن تكون (أن) وما دخلت عليه عطف بيان على الهاء في (به) .

وسبق أبو حيان ابن هشام في رفض هذا التوجيه بناءً على هذه القاعدة لأن : « عطف البيان أكثره بالجوامد الأعلام »<sup>(١)</sup> .

د - أن تكون (أن) مصدرية والمصدر المؤول في محلّ نصب بدلاً من (ما) نفسها .

وممن أجاز ذلك : الزجاج<sup>(٢)</sup> ، ومكي<sup>(٣)</sup> ، والزمخشري<sup>(٤)</sup> .

ولم يجز ابن هشام ذلك ؛ لمخالفة الأصل النحوي : البدل على نية تكرار العامل ، والعامل في (ما) : قلت ، والعبادة لا يعمل فيها فعل القول ، فلا يقال : قلت لهم عبادة الله فالعبادة لا تقال إلا إذا أُوّل القول بالأمر ، فإنّ ابن هشام يميز ذلك ، ويكون المعنى : ما أمرتهم إلا بعبادة الله ، وحذف حرف الجر مطّرد مع (أن) عند أمن اللبس ، وصحّح أبو حيان<sup>(٥)</sup> هذا القول اعتماداً على حذف موصوف مضاف ، أي قلت لهم إلا القول الذي أمرتني به قول عبادة الله ، أي : القول المتضمن عبادة الله .

هـ - أجاز ابن هشام أن تكون (أن) مصدرية ، والمصدر المؤول بدلاً من الهاء في به ، والمعنى : إلا ما أمرتني به بأن يعبدوا الله .

ومنع الزمخشري<sup>(٦)</sup> ؛ لأن البدل يقوم مقام المبدل منه وهذا يؤدي إلى بقاء الموصول بغير عائد ، إذ لا مانع من ذلك .

وردّ عليه ابن هشام بأنه واهم ، إذ لا مانع من هذا التوجيه ؛ لأن العائد موجود .

(١) البحر المحيط ٤/٦٥ .

(٢) معاني القرآن ٢/٢٢٣ .

(٣) مشكل إعراب القرآن ، ص ٢٤٤ .

(٤) الكشف ١/٦٨١ .

(٥) البحر المحيط ٤/٦٥ .

(٦) الكشف ١/٦٨٠ .

وترى الباحثة ما رآه ابن هشام في جواز أن تكون (ألف) لـ (قلت) على  
تأويل القول بالأمر أو مصدرية ويقدر المصدر المؤول بدلاً من الهاء في به لما يلي :

١ - أن القول بأن (أن) مفسرة لـ (أمرتني يؤدي إلى مخالفة المعنى كما مرَّ .

٢ - أن القول بأن (أن) مصدرية والمصدر المؤول إما في محل جر عطف بيان على  
الهاء في به ، أو في محل نصب بدلاً من (ما) نفسها يؤدي إلى مخالفة الأصول النحوية  
المجمع عليها .

## ٢ - (أن) بين المصدرية والزائدة :

ذهب ابن هشام<sup>(١)</sup> إلى أن الصواب في إعراب (أن) في قوله تعالى : ﴿ وَمَا لَنَا أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى اللَّهِ ﴾<sup>(٢)</sup> ، وقوله تعالى : ﴿ وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾<sup>(٣)</sup> ، أن تكون مصدرية ، وقبل المصدر المؤول منها ومن الفعل المنفي حرف جرّ محذوف ، هو (في) ، وخطأ رأي الأخفش<sup>(٤)</sup> الذي ذهب إلى أنها زائدة عاملة في الفعل كما يعمل حرف الجرّ الزائد في الأسماء ، نحو : ﴿ هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ ﴾<sup>(٥)</sup> ، و﴿ أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَدِيرٍ عَلَىٰ أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى ﴾<sup>(٦)</sup> ، و﴿ كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾<sup>(٧)</sup> ، ويكون المعنى : ما لنا لا نقاتل ، وما لنا لا نتوكل ، والجمله المنفية بعد (أن) في محل نصب حال ، أي : وما لنا غير مقاتلين ، كما خطأ رأي من ذهب إلى أن (أن) وما دخلت عليه في موضع نصب مفعول به ، والعامل فيه (مالنا) بعد تضمّنها معنى : (ما منعنا) وهذا ما قال به الفرّاء<sup>(٨)</sup> .

ونقض رأي الأخفش بما يلي :

١ - ورود توجيهات أخرى في الآيتين تفيد أن (أن) تكون مصدرية ، وهذا يخرجها عن أن تكون زائدة .

٢ - أن من شرط عمل الحرف الاختصاص ، فما يختص بعمل ، وما لا يفتح لا يعمل عليه فإن حرف الجرّ الزائد الذي يعمل في الأسماء يختصّ بالأسماء

(١) مغني اللبيب ١/ ٦٥-٦٦ .

(٢) سورة إبراهيم : الآية (١٢) .

(٣) سورة البقرة : الآية (٢٤٦) .

(٤) معاني القرآن ١/ ١٨٠ .

(٥) سورة فاطر : الآية (٤٠) .

(٦) سورة القيامة : الآية (٤٠) .

(٧) سورة الإسراء : الآية (٩٦) .

(٨) معاني القرآن ١/ ١٦٣ .

فعمل بها ، بخلاف (أن) الزائدة ، فهي غير مختصة ، فقد تدخل على الحرف<sup>(١)</sup> ،  
نحو قول الشاعر :

أما والله أن كُنْتُ حُرّاً وما بالحر أنت ولا العتيق<sup>(٢)</sup>

وقول الشاعر :

فأَمْ هَلَدَهُ حَتَّى إِذَا أَفِي عَكَلَطَهُ يِي يَدٍ فِي لَجَّةٍ الْمَاءِ غَامِرٌ<sup>(٣)</sup>

وقد تدخل على الاسم ، نحو قول الشاعر :

ويوماً توافينا بوجه مُقْسَمٍ كَأَنَّ ظِيْبَةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلْمِ

وقد سبق ابن هشام إلى هذا النقض بدرُّ الدين بن مالك<sup>(٤)</sup> .

ونقض أن يكون ظمدر المؤول في محلّ نصب مفعولاً به عمل فيه (لنا) ؛ لتضمنها

- الجار والمجرور - معنى (منعنا) بأمرين :

الأول : عدم ثبوت إعمال الجار والمجرور في المفعول به .

والثاني : أن الأصل عدم زيادة (لا) ، فلو قيل بهذا لكان المعنى : أي شيء منعنا

التوكل ، ومنعنا القتال ، وكانت (لا) زائدة ، وهو خلاف الأصل .

إذن اعتمد ابن هشام على نقض التوجيهين السابقين بأصلين نحويين هما :

١- أصل إعمال الحرف إذا كان مختصاً .

٢- الأصل عدم الزيادة .

أما ما رآه صواباً ، فقد سبقه إليه الكسائي<sup>(٥)</sup> ، والنحاس<sup>(٦)</sup> ، ومكي<sup>(٧)</sup> ،

والزنجشيري<sup>(٨)</sup> ،

(١) انظر : الجنى الداني ، للمراذي ، ص ٢٢٣ .

(٢) مغني اللبيب ١ / ٦٤ .

(٣) المصدر نفسه ١ / ٦٥ .

(٤) شرح التسهيل ٤ / ١٢ .

(٥) انظر رأيه في : معاني القرآن ، للفراء ١ / ١٦٥ .

(٦) إعراب القرآن ١ / ٣٢٥ .

(٧) مشكل إعراب القرآن ، ص ١٣٤ ، ٤٠١ .

(٨) الكشف ١ / ٢٨٧ ، ٢ / ٥٢٣ .

والعكبري<sup>(١)</sup> ، والقرطبي<sup>(٢)</sup> ، وبدر الدين بن مالك<sup>(٣)</sup> ، وأبو حيان<sup>(٤)</sup> ، والسمين الحلبي<sup>(٥)</sup> ، وغيرهم .

والتوجيه عنده قائم على الأصل النحوي الذي يقرر اطراد حذف حرف الجرّ مع (أن) المصدرية إن أمن اللبس .

وترجّح الباحثة ما ذهب إليه ابن هشام ؛ للأسباب الآتية :

١ - أن في توجيه الأخفش ضعفاً ، حيث اعتمد على الزيادة ، والزيادة على خلاف الأصل ، فلا يلجأ إليها إلا لضرورة ، ولا ضرورة هنا فالمعنى يصحّ دون زيادة<sup>(٦)</sup> .

٢ - أن توجيه الأخفش والفراء ردهما ابن هشام بما اعتمده من الأصول النحوية .

٣ - أن توجيه ابن هشام موافق لأصل نحوي هو اطراد حذف حرف الجرّ مع (أن) المصدرية إن أمن اللبس ، وما عضده السماع أولى بالاتّباع .

(١) التبيان ١/١٩٦ .

(٢) الجامع لأحكام القرآن ٩/٣٤٨ .

(٣) شرح التسهيل ٤/١٢ .

(٤) البحر المحيط ٥/٤٠٠ .

(٥) الدرّ المصون ٢/٥١٧ .

(٦) انظر: البحر المحيط ، لأبي حيان ٢/٢٦٥ .



### ٣ - حذف معطوف (أم) المتصلة دونها

يرى ابن هشام<sup>(١)</sup> أن معطوف (أم) في قوله تعالى ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ (٥١) أمراً خيراً<sup>(٢)</sup> هو جملة (أنا خير) ، ووجه المعادلة بين جملة (أنا خير) وما عطف عليه (تبصرون) هو أنها نزلت منزلة (تبصرون) إذ المعنى : أفلا تبصرون أم تبصرون ؛ لأنهم إذا قالوا له أنت خير كانوا عنده بصراء ، وذكر ابن هشام أن هذا معنى كلام سيبويه .

ونسب إلى الفراء<sup>(٣)</sup> أنه يرى أن معطوف (أم) محذوف قد ره بـ «تبصرون» ، ثم ابتداء بـ «أنا خير» ، ويكون الوقف على (أم) .  
وأبطل ابن هشام هذا الوقف ورفض أن يكون معطوف (أم) محذوفاً دونها لعدم ورود السماع به .

ويلحظ أن ابن هشام اعتمد في رد توجيه الفراء على القاعدة النحوية<sup>(٤)</sup> ، وهي : لا يحذف معطوف (أم) المتصلة دونها .

وحرر الدماميني<sup>(٥)</sup> رأي ابن هشام وسيبويه في نوع (أم) في الآية ، إذ ذكر أن كلام ابن هشام ومعادلته بين المعطوف عليه «تبصرون» ، وجملة «أنا خير» ، إنما أخذه عن الزمخشري<sup>(٦)</sup> دون الإحالة إليه ، وإنما الفرق بينهما أن الظاهر في كلام ابن هشام أن (أم) متصلة بينما ينص الزمخشري على ذلك ، ثم ذكر الدماميني أن كلامهما يخالف كلام سيبويه ؛ إذ ينص سيبويه على أن (أم) في الآية منقطعة فكيف يذكر ابن

(١) مغني اللبيب ، ٨٢/١ .

(٢) سورة الزخارف : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ سُبْحَانَ اللَّهِ عَلَيْهِ اسْتَوَى السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ وَالْأَرْضُ تَحْتُ تَحْتِي أَفَلَا تُبْصِرُونَ أَمْ لَكُمْ نَارٌ خَيْرٌ مِنْ نَارِ اللَّهِ... ﴿٥١﴾ .

(٣) انظر : منار الهدى في بيان الوقف والابتداء ، لأحمد الأشموني ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ط ٢ ، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م ، ص ٣٥١ .

(٤) انظر : الهمع ٥/٢٤١ .

(٥) شرح الدماميني ١/٩٤ ، ٩٥ .

(٦) الكشف ٤/٢٥١ .

هشام أن ما قاله « هو معنى كلام سيبويه مع القول بأن (أم) متصلة »<sup>(١)</sup> .  
 هذا وذكر الدماميني أن السيرافي عندما قرر كلام سيبويه ذكر أن (أم) في الآية  
 منقطعة عنده ، ونص سيبويه : « هذا باب (أم) منقطعة وذلك قولك : أعمرؤٌ  
 عندك أم عندك زيد ، فهذا ليس بمنزلة أيهاً بما عندك ، ألا ترى أنك لو قلت : أيهما  
 عندك عندك ، لم يستقم إلا على التكرير والتوكيد... ، ومثل ذلك : ﴿ أَلَيْسَ لِي  
 مُلْكُ مِصْرَ وَهَذِهِ الْأَنْهَارُ تَجْرِي مِن تَحْتِي أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴾<sup>(٥١)</sup> أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِّنْ هَذَا  
 الَّذِي هُوَ مَهِينٌ<sup>(٢)</sup> ، كأن فرعون قال : أفلا تبصرون أم أنتم بصراء ، فقوله : أم أنا  
 خيرٌ من هذا بمنزلة أم أنتم بصراء ؛ لأنهم لو قالوا : أنت خيرٌ منه كان بمنزلة  
 قولهم : نحن بصراء عنده وكذلك : أم أنا خير بمنزلته لو قال : أم أنتم بصراء<sup>(٣)</sup> .  
 هذا وقد قرر الأعلام الشنتمري<sup>(٤)</sup> كلام سيبويه أيضاً ، إذ ذكر أن (أم) في الآية  
 منقطعة عنده .

إذن يرى سيبويه أن (أم) منقطعة في الآية وإذا كانت كذلك كانت بمعنى (بل) ،  
 و(الهمزة) ، أي : بل أنا خير ، والمعنى : أثبت عندكم ولتقر أني أنا خيرٌ وهذه  
 حالي ، وأجاز الزمخشري<sup>(٥)</sup> أن تكون (أم) منقطعة ، وقال به الأنباري<sup>(٦)</sup> ، وابن  
 عصفور<sup>(٧)</sup> ، وأبوحيان<sup>(٨)</sup> ، والأشموني<sup>(٩)</sup> .

(١) شرح الدماميني ١/ ٩٥ .

(٢) سورة الزخرف : الآيتان (٥١ ، ٥٢) .

(٣) الكتاب ٣/ ١٧٢ ، ١٧٣ .

(٤) النكت في تفسير كتاب سيبويه ، للأعلام الشنتمري ، تحقيق : زهير عبدالمحسن سلطان ، ط ١ ،  
 الكويت ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م ، ٢/ ٧٩٨-٧٩٩ .

(٥) الكشف ٤/ ٢٥١ .

(٦) البيان ٢/ ٣٥٤ .

(٧) ضرائر الشعر ، لابن عصفور الإشبيلي ، تحقيق : السيد إبراهيم محمد ، ط ٢ ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م ،  
 ص ٧٥ .

(٨) البحر المحيط ٨/ ٢٢ .

(٩) منار الهدى في بيان الوقف والابتداء ، ص ٣٥١ .

وترجّحُ الباحثة أن تكون (أم) في الآية منقطعة ؛ لأن (أم) المتصلة لا بدَّ لها من معادل ، وهو غير موجود في الآية ، والقول بأنه محذوف يؤدي إلى حذف معطوف (أم) دونها .

#### ٤ - (إذ يمين لزوم الظرفية والتصريف :

يرى ابن هشام أن (إذ) تخرج عن الظرفية ، فتقع مفعولاً به ، كما في قوله تعالى : ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ ﴿١﴾ ، وقوله تعالى : ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ ﴿٢﴾ ، وقوله تعالى : ﴿وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ الْبَحْرَ ﴿٣﴾ ، فلإذ هنا مفعول به لفعل تقديره : اذكر ، وتقع (إذ) بدل اشتغال من المفعول به للفعل المذكور ، نحو قوله تعالى : ﴿وَأَذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انْتَبَذَتْ ﴿٤﴾ ، وتقع مفعولاً به للفعل المذكور نحو قوله تعالى : ﴿وَأَذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا ﴿٥﴾ .

ومن ذهب إلى خروج (إذ) عن الظرفية : الأخفش ، والزجاج<sup>(٦)</sup> ، وأبو البقاء العكبري<sup>(٧)</sup> ، والنخشي<sup>(٨)</sup> ، وغيرهم ..

أما الجمهور<sup>(٩)</sup> فيرون أن (إذ) إما أن تلازم الظرفية ، أو أن تكون مضافاً إليه . وهي في قوله تعالى ﴿وَأَذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ لِقَائِ﴾ ظرف لمفعول محذوف تقديره : واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم قليلاً ، وفي نحو قوله تعالى : (واذكر في الكتاب مريم إذ انتبذت) ظرف لمضاف إلى مفعول محذوف ، والتقدير : واذكر قصة مريم .

ومن قال برأي الجمهور أبو حيان<sup>(١٠)</sup> ، والسمين الحلبي<sup>(١١)</sup> .

- (١) سورة البقرة : الآية (٣٠) .
- (٢) سورة البقرة : الآية (٣٤) .
- (٣) سورة البقرة : الآية (٥٠) .
- (٤) سورة مريم : الآية (١٦) .
- (٥) سورة الأعراف : الآية (٨٦) .
- (٦) انظر : الجنى الداني ، ص ١٨٧ .
- (٧) التبيان ٤٦/١ .
- (٨) الكشف ١٢٨/١ ، ١٢٤/٢ .
- (٩) انظر : المحرر الوجيز ١/٢٢٥-٢٢٦ ، مغني اللبيب ١/١٤٣ .
- (١٠) البحر المحيط ١/٢٨٤ .
- (١١) الدر المصون ١/٢٤٧ .

واستدلَّ ابن هشام على أنَّ (إِذْ) تُعرب مفعولاً به كما في الآيات الثلاث الأولى لفعل مقدر (اذكر) ولا تكون ظرفاً لـ (اذكر) محذوفاً بأنه لا يمكن الجمع بين المضي- والاستقبال، وذلك عند القول بأنَّ (إِذْ ظرف ؛ لـ (اذكر) محذوفاً ، فـ (إِذْ تكدلَّ على المضي ، و(اذكر) أمر يدلُّ على الاستقبال ، فلا يمكن الجمع بينهما ؛ إذ إنَّ الاستقبال لا يمكن أن يقع في الماضي ، فالمراد ذكر الوقت نفسه ، لا الذكر فيه ، أي أن يكون مفعولاً به ، لا مفعولاً فيه<sup>(١)</sup> .

إذن التوجيه عند ابن هشام يقوم على عدم الجمع بين المضي والاستقبال كما سبق آنفاً .

واعترُض على الدليل الذي ذكره ابن هشام بعدم وجود القرينة على تقدير الفعل (اذكر) ، وأجيب عن ذلك بكثرة وروده في القرآن الكريم منصوباً به فهذا يُعدُّ قرينة<sup>(٢)</sup> .

ورد الأمير على ابن هشام - عندما قال : بأن إعراب (إِذْ) ظرفاً لـ (اذكر) محذوفاً لا يمكن ، إذ يكون فيه جمع بين المضي والاستقبال - بأنه يمكن تصحيح هذا ، وذلك بجعل الظرف مجازياً والمعنى : « تذكر في هذا الوقت وتأمل في شأنه »<sup>(٣)</sup> . وعليه فلا تناقض بين الماضي والمستقبل .

وأما مَنْ قال: لِنَّ (إِذْ) ظرف فقد استدلَّ بالآتي :

١ - عدم التصرف ، فلا تخرج (إِذْ) عن الظرفية إلا بإضافة ظرف زمان إليها ، نحو: **وَمِنْذُ وَحِينَئِذٍ** ، ذكره أبو حيان<sup>(٤)</sup> .

٢ - التصريح بالمفعول به في قوله تعالى : ﴿ **وَأَذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً** ﴾<sup>(٥)</sup> ، وهذا يؤيد قولهم في أنَّ (إِذْ) من قوله تعالى : ﴿ **وَأَذْكُرُوا إِذْ** ﴾

(١) انظر: البحر المحيط ٦/١٦٩ ، ومغني اللبيب ١/١٤٢ .

(٢) انظر: شرح الدماميني ١/١٧٢ ، وحاشية الدسوقي ١/٢١٩ .

(٣) حاشية الأمير على مغني اللبيب للشيخ محمد الأمير ، دار إحياء الكتب العربية ، مطبعة عيسى البابي وشركائه بمصر ١/٧٤ .

(٤) البحر المحيط ١/٢٨٦ .

(٥) سورة آل عمران : الآية (١٠٣) .

كُنْتُمْ قَلِيلًا ﴿١﴾ ظرف لمفعول محذوف ، أي : واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم قليلاً<sup>(٢)</sup> .

وترى الباحثة أنّ (إذ) يمكن أن تخرج عن الظرفية ، فتقع مفعولاً به ، وقد أجاز تصرف (إذ) ابن هشام والدماميني<sup>(٣)</sup> باعتبار أن الجمهور يجيزون خروجها عن الظرفية عند إضافة ظرف الزمان إليها ، ويجيز غيرهم خروجها عن الظرفية عندما تقع مفعولاً به أو بدلاً .

(١) سورة الأعراف : الآية (٨٦) .

(٢) انظر : مغني اللبيب ١ / ١٤٣ .

(٣) شرح الدماميني ١ / ١٧٤ .

## ٥ - وقوع (إذ) مبتدأ :

ذكر ابن هشام<sup>(١)</sup> توجيهين في قراءة مَنْ قرألاً: ﴿مَنْ اللهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا﴾<sup>(٢)(٣)</sup> :

الأول : أن يرألن مَنْ اللهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ مِنْهُ أَوْ بَعَثَهُ ؛ إذ بعث فيهم ، فتكون (إذ) ظرفيؤحذُ ف المبتدأ يوهو مِنْهُ أَوْ بَعَثَهُ ، والظرف متعلق به ، وهن مَنْ اللهُ الخبر .

أجازه الزمخشري<sup>(٤)</sup> ، وذهب إليه أبوحيان<sup>(٥)</sup> وابن هشام<sup>(٦)</sup> .

والثاني : أن تكون (إذ) محلّ رفع على أنها مبتدأ بمعنى : وقت والخبر الجار والمجرور قبلها ، والتقدير يورن اللهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ وقتُ بَعَثَهُ ، ولا حذف في هذا الوجه .

أجازه الزمخشري<sup>(٧)</sup> ، والسمين<sup>(٨)</sup> ، والدماميني<sup>(٩)</sup> ، والدسوقي<sup>(١٠)</sup> .

واستغرب ابن هشام توجيه الزمخشري للقراءة ، حيث قال في الوجه الثاني : « فمقتضى هذا الوجه أن (إذ) مبتدأ ، ولا نعلم بذلك قائلاً »<sup>(١١)</sup> ، أي : من النحاة . وأساس التوجيه عند ابن هشام يقوم على الأصل الذي يقول : إن الغالب في (إذ)

(١) مغني اللبيب ١/١٤٣ .

(٢) سورة آل عمران : الآية (١٦٤) .

(٣) هذه قراءة شاذة ، ولم تنسب لأحد ، انظر القراءة في : الكشاف ١/٤٢٧ ، والبحر المحيط ٣/١٠٩ ، والدر المصون ٣/٤٧١ .

(٤) الكشاف ١/٤٢٧ .

(٥) البحر المحيط ٣/١٠٩ .

(٦) مغني اللبيب ١/١٤٣ .

(٧) الكشاف ١/٤٢٧ .

(٨) الدر المصون ٣/٤٧١ .

(٩) شرح الدماميني ١/١٧٤ .

(١٠) حاشية الدسوقي ١/٢٢١ .

(١١) مغني اللبيب ١/١٤٣ .

أن تكون ظرفاً لما مضى من الزمان<sup>(١)</sup> .

وهذا ردُّ أبي حيان<sup>(٢)</sup> ، فقد ذكر أنَّ (إذ) غير متصرفة ، ولا تكون إلا ظرفاً أو يضاف إليها اسم زمان ، أو تقع مفعولاً به لا ذكر على قول ، ولا تعرب فاعلاً ولا مفعولاً ولا مبتدأ ، ولم يثبت في لسان العرب وقوعها مبتدأ ، فلا تقول : إذ قام زيد طویل ، وأنت تريد : وقت قيام زيد طویل .

وترجَّح الباحثة ما ذهب إليه أبو حيان وابن هشام من أنَّ (إظرفية ؛ لما يلي :

١ - أنَّ (إذ) تكون ظرفاً لما مضى من الزمان عند جمهور النحاة .

٢ - أنه لم يثبت في لسان العرب أن تستعمل (إذ) مبتدأ ، ولم يقل به أحد من

النحاة .

(١) انظر: الجنى الداني ، ص ١٨٥ ، ومغني اللبيب ١/١٤٢ ، والهمع ٣/١٧٢ .

(٢) البحر المحيط ٣/١٠٩ .



## ٦ - خروج (إذا) عن الشرطية :

يرى ابن هشام<sup>(١)</sup> أنَّ (إذا) خرجت عن الشرطية في قوله : ﴿ وَالَّذِينَ يَحْتَبُونَ كِبْرَ الْأَيْمِ وَالْفَوَاحِشَ وَإِذَا مَا عَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ ﴾<sup>(٢)</sup> ، وقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ ﴾<sup>(٣)</sup> ، فتكون (إذا) عنده ظرفاً لخبر المبتدأ بعدها ؛ إذ تنتصب (إذا) بـ(يغفرون) ، وجملة (هم يغفرون) معطوفة على (يحتبون) ، وكذلك في الآية الثانية ؛ إذ تنتصب (إذا) بـ(ينتصرون) ، وجملة (هم ينتصرون) صلة لـ (الذين)<sup>(٤)</sup> .

وذهب أبو حيان إلى أنَّ (إذا) ظرفية .

واعتمد ابن هشام في رفض أن تكون (إذا) شرطية في الآيتين على الأصل النحوي : أن الجملة الاسمية إذا وقعت جواباً للشرط اقترنت بالفاء وهي لم تقترن به في الآيتين الأنفتي الذكر .

ورد<sup>(٥)</sup> ثلاثة توجيهات وردت في الآيتين ، تجعل (إذا) شرطية ، وهي :

١ - أن يكون جواب (إذا) الشرطية الجملة الاسمية التي بعدها .

واختار العكبري<sup>(٦)</sup> هذا التوجيه ، وأجازه الرضي<sup>(٧)</sup> والدماميني<sup>(٨)</sup> ، وحجته من أجازه هي : عدم عراقة (إذا) وتمكنها في باب الشرط ، لذا انحطت درجة عن بقية أدوات الشرط ، فجاء جزاؤها جملة اسمية بغير الفاء<sup>(٩)</sup> .

(١) مغني اللبيب ١/ ١٧١ .

(٢) سورة الشورى : الآية (٣٧) .

(٣) سورة الشورى : الآية (٣٩) .

(٤) البحر المحيط ٧/ ٤٩٩ .

(٥) مغني اللبيب ١/ ١٧١ .

(٦) التبيان ٢/ ١١٣٥ .

(٧) شرح الرضي ٣/ ١٩١ .

(٨) شرح الدماميني ١/ ٢١٠ .

(٩) انظر : شرح الرضي ٣/ ١٩١ ، شرح الدماميني ١/ ٢١٠ .

وردَّ ابن هشام هذا التوجيه بأنَّ الجملة الاسمية إذا وقعت جواباً للشرط ، يجب أن تقترن بالفاء ، ولا تحذف الفاء إلا في الضرورة الشعرية .

وسبق ابن هشام إلى هذا الرد : أبوحيان<sup>(١)</sup> .

٢- أنَّ الضمير (هم) في الآيتين توكيد للفاعل في (غضبوا) في الآية الأولى ، وللمفعول في (أصابهم) في الآية الثانية ، لا مبتدأً فيهما ، والجواب الجملة الفعلية بعده .

ونقل أبوحيان<sup>(٢)</sup> عن الحوفي أنه قال بهذا ، وأجازه أبوحيان في الآية الأولى ، أما الآية الثانية فقد ردَّه لأنَّ فيه فصلاً بين التوكيد والمؤكد بالفاعل (البغي) .

وردَّ ابن هشام<sup>(٣)</sup> هذا التوجيه بأن فيه تعسفاً ، ولعله نظر إليه من جهة المعنى ؛ إذ لا حاجة إلى التوكيد هنا ، فإذا قلت : وإذا ما غضبوا يغفرون ، فهل يتبادر إلى الذهن أن الذي يغفر غيرهم ، حتى يستحق أن يؤكَّد (هم) لا غيرهم !؟

وكذلك إذا قلت : إذا أصابهم البغي ينتصرون ، فهل يتبادر إلى الذهن أن الذي ينتصر غيرهم حتى يستحق أن يؤكَّد (هم) لا غيرهم !؟

وتخالفه الباحثة في استبعاده التوكيد ؛ لأنه قد أجاز<sup>(٤)</sup> التوكيد في قوله تعالى : **كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ**<sup>(٥)</sup> ، وقوله تعالى : **إِنْ كُنَّا نَحْنُ الْغَالِبِينَ**<sup>(٦)</sup> ، فقد احتمل الضمير المنفصل فيهما الفصلية والتوكيد ، فما الحاجة إلى التوكيد في هاتين الآيتين حتى يحتمله فيهما ويمنع احتمالهما في الآيتين موطن النقاش؟

٣ أن الجواب محذوف تدلُّ عليه الجملة التي بعده ، فالضمير (هم) في الآية مرفوع بفعل محذوف يدلُّ عليه المذكور ، فالتقدير في الآية : وإذا ما غضبوا غفروا يغفرون ، فلما حذف الفعل (غفروا) انفصل الضمير الذي فيه .

(١) البحر المحيط ٧/ ٤٩٩ .

(٢) المصدر السابق ٧/ ٤٩٩ .

(٣) مغني اللبيب ١/ ١٧١ .

(٤) المصدر نفسه ٢/ ١٧٥ .

(٥) سورة المائدة : الآية (١١٧) .

(٦) سورة الشعراء : الآية (٤١) .

واختار هذا التوجيه : الأنباري<sup>(١)</sup> ، وأجازه أبو حيان<sup>(٢)</sup> .  
وردّه ابن هشام<sup>(٣)</sup> بأن فيه تكلفاً من غير ضرورة .  
وترجّح الباحثة مجيء (إذا) في الآيتين شرطية ، ويكون الضمير للتوكيد فيهما ،  
ويكون الجواب بعده جملة فعلية ؛ لما يأتي :

١ - مراعاة الغالب في (إذا) ؛ إذ إنها في غالب أحوالها شرطية<sup>(٤)</sup> .  
٢ - أن القول بشرطية (إذا) مع جعل (هم) توكيداً ، لا يؤدي إلى مخالفة القاعدة  
أوالمعنى .

ألاّ ابن هشام لم يبين لمَ ردّ أن يكون الضمير للتوكيد، كلّ ما ذكره أنّ  
فيه تعسّفاً ، وقد أجاز في مواضع من كتابه التوكيد مع احتمال الفصل ، ولم يجر  
في الآيتين - موطن النقاش - التوكيد ، مع احتمالها فيهما .

(١) البيان ٢/٣٥٠ .

(٢) البحر المحيط ٧/٤٩٩ .

(٣) مغني اللبيب ١/١٧١ .

(٤) انظر : شرح الرضي ٣/١٨٤ ، شرح الدماميني ١/٢١٠ ، الهمع ٣/١٧٧ .

## ٧ - مجيء الباء للمقابلة :

قدّر ابن هشام<sup>(١)</sup> الباء في قوله تعالى : ﴿ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾<sup>(٢)</sup> للمقابلة أو العوض ، ولم يقدرها للسببية كما قال المعتزلة<sup>(٣)</sup> ؛ إذ ذكروا أن العمل الصالح يوجب لصاحبه دخول الجنة ، فيكون دخول الجنة مترتباً على العمل . وفرّق ابن هشام بين المعنيين (العوض والسببية) فمما يُعطى بعوض قد يُعطى دون مقابل ، أما المسبب فلا يحدث دون سبب ، فلو أن دخول الجنة مترتب على العمل في الآية لاقتضى ألا يدخل الجنة مؤمن عاص ، وهو ممنوع . إذن اعتمد ابن هشام في توجيهه على أن «المعطي بعوض قد يعطى مجاناً ، وأما المسبب فلا يوجد بدون السبب»<sup>(٤)</sup> .

فإنه يدخل الناس الجنة برحمته تفضلاً منه ومنته ، والعمل مهما بلغت نهايته لا يوجب بمفرده دخول الجنة .

وفي معنى هذا حديث رسول الله ﷺ : «لن يدخل أحدكم الجنة بعمله»<sup>(٥)</sup> ؛ إذ الباء في الحديث تعني السببية .

وقد سبق ابن هشام إلى القول بأنّ الباء للمقابلة والعوض : ابن القيم في كتابه (مفتاح دار السعادة) ، كما نقله عنه ابن حجر<sup>(٦)</sup> .

وتقدّر الباحثة الباء في الآية للسببية ؛ لأن العمل سبب في دخول الجنة ، قال تعالى : ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾<sup>(٧)</sup> وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ

(١) مغني اللبيب ١/١٧٧ .

(٢) سورة النحل : الآية (٣٢) .

(٣) مغني اللبيب ١/١٧٧ ، وشرح الدماميني ١/٢١٩ ، وحاشية الدسوقي ١/٢٨١ .

(٤) مغني اللبيب ١/١٧٧ .

(٥) فتح الباري شرح صحيح البخاري ، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٧٧٣هـ - ٨٥٢هـ) ،

تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، كتاب الرقاق ، باب القصد

والمداومة على العمل ، المجلد ١١ ، ص ٢٩٤-٢٩٧ .

(٦) فتح الباري ١١/٢٩٦ .

شَرًّا يَرُهُ<sup>(١)</sup> ، ولا تعارض بين دخول الجنة بالعمل ودخولها برحمة الله إذ إن رحمة الله قريب من المحسنين ، كما قال تعالى : ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾<sup>(٢)</sup>

---

(١) سورة الزلزلة : الآيتان (٧ ، ٨) .  
(٢) سورة الأعراف : الآية (٥٦) .

## ٨ - مجيء الباء للمجازة :

اختار ابن هشام<sup>(١)</sup> أن الباء للمجازة في نحو قوله تعالى : ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ الرَّحْمَنُ فَسَأَلَ بِهِ خَيْرًا﴾<sup>(٢)</sup> ، أي : فاسأل عنه خيراً ، فيتعلق الجار والمجرور (به) بـ(اسأل) ، فيكون (خيراً) ليس من صفات الله ، كأنه قيل : اسأل عن الرحمن الخبراء ؛ جبريل والعلماء وأهل الكتب المنزلة<sup>(٣)</sup> . ومجيء الباء بمعنى (عن) منقول عن الكوفيين<sup>(٤)</sup> بعد السؤال ، ونقل أبو حيان<sup>(٥)</sup> عن الأخفش أنه ذهب إليه ، وذهب إليه الزجاج<sup>(٦)</sup> ، وابن مالك<sup>(٧)</sup> ، وأجازة الزمخشري<sup>(٨)</sup> وأبو حيان<sup>(٩)</sup> . ونسب<sup>(١٠)</sup> ابن هشام والسيوطي إلى البصريين أنهم منعوا أن تكون الباء للمجازة ، وتأولوا الباء على السببية فيها ، والمعنى : فاسأل بسببه الخبير . وذهب إلى هذا التوجيه : الأستاذ أبو علي الشلوبين ، نقله عنه أبو حيان<sup>(١١)</sup> والمرادي<sup>(١٢)</sup> . واستبعد ابن هشام معنى السببية في هذه الآية ؛ لأن المجرور بالباء يقتضي - أن يكون هو المسؤول عنه ، والقول بالسببية لا يقتضي ذلك . وأساس التوجيه عند ابن هشام هو أن الباء تفيد المجازة ، والمعنى : اسأل عن

(١) مغني اللبيب ١/١٧٧ .

(٢) سورة الفرقان : الآية (٥٩) .

(٣) انظر : البحر ٦/٤٦٦ .

(٤) انظر : ارتشاف الضرب ٤/١٦٩٨ ، والجنى الداني ، ص ٤٢ ، والهمع ٤/١٦١ .

(٥) ارتشاف الضرب ٤/١٦٩٨ ، والبحر المحيط ٦/٤٦٦ ، ولم تجد الباحثة رأيه في معاني القرآن له . ٦٤٦/٢ .

(٦) معاني القرآن ٤/٧٣ .

(٧) شرح التسهيل ٣/١٥١-١٥٢ .

(٨) الكشف ٣/٢٨١ .

(٩) البحر المحيط ٦/٤٦٦ .

(١٠) انظر : مغني اللبيب ١/١٧٧ ، والهمع ٤/١٦٢ .

(١١) ارتشاف الضرب ٤/١٦٩٩ .

(١٢) الجنى الداني ، ص ٤٢ .

الرحمن الخبير به ، فعلى معنى المجاوزة يكون المجرور بالباء هو المسؤول عنه ، ولكن على معنى السببية لا يكون المجرور بالباء هو المسؤول عنه ؛ إذ يكون المعنى : اسأل بسببه خبيراً ، فيكون الضمير سبباً أو وسيلة يتضرع بها للخبير الذي هو المسؤول .

وترى الباحثة أن الباء في الآية تفيد معنى آخر ألا وهو التجريد<sup>(١)</sup> فيصبح المعنى : فاسأل الله عن كل أمر كما لو قلت : لو لقيت فلاناً للقيت به البحر كرمياً ، أي : لقيت منه ذكره ابن عطية<sup>(٢)</sup> ، وذلك لما يأتي :

- ١ - أن المعنى على التجريد أفاد المبالغة في ادعاء كمال الصفة لله سبحانه وتعالى ، فهو الرحمن الخبير الذي يُسأل عن كل أمر ، فهذا المعنى أليق به سبحانه وتعالى .
- ٢ - أن المعنى على السببية فيه بعد ؛ لأن المجرور بالباء الهاء في (به) يقتضي - أن يكون هو المسؤول عنه في الآية ، والقول بالسببية لا يقتضي ذلك .
- ٣ - أن المعنى على المجاوزة فيه بعد ؛ لأنه يستبعد أن يكون النبي ﷺ قد سأل عن الله (الرحمن) ملكاً أو بشراً ، أو سأل أهل الكتاب ، وكتبهم محرقة .

(١) التجريد : هو أن يُنتزع من أمر ذي صفة أو أكثر أمر آخر أو أكثر مثله فيها لإفادة المبالغة ، وذلك بادعاء كمال الصفة في ذلك الأمر ، حتى كأنه بلغ من الاتصاف بتلك الصفة مبلغاً يصح أن يُنتزع منه موصوف آخر متصف بتلك الصفة ، فهي فيه كأنها تفيض بمثيلاتها لقوتها كما يفيض الماء في البحر ، انظر : البديع في ضوء أساليب القرآن ، د. عبدالفتاح لاشين ، ط ٣ ، مكتبة أنجلو المصرية ، ١٩٨٦ م ، ص ١١٩ .

(٢) المحرر الوجيز ١١ / ٦٠ .

## ٩ - جواب (لَمَّا) مقرون بالفاء :

يرى ابن هشام<sup>(١)</sup> أنَّ جواب لَمَّا إذا كانت حرف وجود لوجود ليس مقروناً بالفاء في قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا نَجَّيْنَاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُّقْنَصِدٌ ﴾<sup>(٢)</sup> ؛ إذ إنه لم يثبت أن يقترن جواب لَمَّا بالفاء .

ويرى أن جواب لَمَّا فعل ماض كما هو متفق<sup>(٣)</sup> عليه ، وقد ره بـ (انقسموا قسمين ، فمهم مقتصد ، ومنهم غير ذلك) ، وحكى أبو حيان<sup>(٤)</sup> هذا التقدير . ورد ابن هشام توجيه ابن مالك<sup>(٥)</sup> ؛ الذي يرى أنَّ جواب لَمَّا يصح أن يكون مقروناً بالفاء .

وذهب الرضي<sup>(٦)</sup> إلى ما ذهب إليه ابن مالك أيضاً وهو أن جواب لَمَّا يصح أن يكون مقروناً بالفاء .

واستدلَّ ابن مالك على وقوع جواب لَمَّا مقروناً بالفاء بالآية السابقة<sup>(٧)</sup> . واعترض أبو حيان وابن هشام على ابن مالك .

أما أبو حيان<sup>(٨)</sup> فقد ذكر أنه لم يقم دليل قوي على ما ادَّعاه .

وأما ابن هشام<sup>(٩)</sup> فقد ذكر أنه لم يثبت مجيء جواب لَمَّا مقروناً بالفاء .

وقد خرجت<sup>(١٠)</sup> الآية على أن جواب لَمَّا جملة فعلية محذوفة ، فيكون التقدير

(١) مغني اللبيب ١ / ٢١٤ .

(٢) سورة لقمان : الآية (٣٢) .

(٣) انظر : شرح التسهيل ، لابن مالك ص ٢٤١ ، مغني اللبيب ١ / ٤٦٠ ، الهمع ٣ / ٢٢١ .

(٤) البحر المحيط ٧ / ١٨٩ .

(٥) تسهيل الفوائد ، ص ٢٤١ .

(٦) شرح الرضي ٣ / ٢٣١ .

(٧) شرح الكافية الشافية ٣ / ١٦٤٦ .

(٨) الارتشاف ٤ / ١٨٩٧ .

(٩) مغني اللبيب ١ / ٢١٤ .

(١٠) انظر : المساعد ٣ / ٢٠١ ، مغني اللبيب ٢ / ٢٩٧ ، الهمع ٣ / ٢٢٠ .



في الآية : انقسموا قسمين ؛ فمنهم مقتصد ، ومنهم غير ذلك .  
والرأي ما ذهب إليه ابن هشام ، وهو أن يكون جواب (لَمَّا) جملة فعلية  
محدوفة لا يلي :  
١- أنَّ القول بأن جواب (لَمَّا) : « فمنهم مقتصد » يؤدي إلى مجيء جواب لَمَّا  
مقروناً بالفاء .  
٢- أن ما استدل به ابن مالك من السماع قد تمَّ تأويله ، ومن المعلوم أن ما تطرق  
إليه الاحتمال سقط به الاستدلال .

١٠ - جواب (إذا) في قوله تعالى : ﴿حَتَّىٰ إِذَا فَسِلْتُمْ وَتَنَزَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَعَصَيْتُمْ مِمَّا بَعَدَ مَا أَرْبَبْتُمْ مِمَّا تَحِبُّونَ مِنْكُمْ مَن يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنْكُمْ مَن يُرِيدُ الْآخِرَةَ ثُمَّ صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ لِيَبْتَلِيَكُمْ﴾<sup>(١)</sup> .

يرى ابن هشام<sup>(٢)</sup> أن جواب (إذا) محذوف ، وفي جواب (إذا) أقوال ذكرها ابن هشام كالآتي :

١ - أنه محذوف ، واختلف العلماء في تقديره ، فقد ره الزمخشري<sup>(٣)</sup> بـ(منعكم نصره) ، وقد ره أبوالبقاء<sup>(٤)</sup> بـ(بان لكم أمركم) ، وقد ره ابن عطية<sup>(٥)</sup> بـ(انهزمتهم) ، وقد ره أبوحيان<sup>(٦)</sup> بـ(انقسمتم قسمين) ، والدليل ما بعكهم<sup>(٧)</sup> من يرد يد الدنيا وممنكم من يرد يد الآخرة<sup>(٧)</sup> ، وأخذ ابن هشام هذا التقدير عن أبي حيان .  
وتكون الواوات عاطفة ، و(ثم) عاطفة أيضاً ، وصرفكم معطوف على الجواب المحذوف .

ونسب ابن عطية<sup>(٨)</sup> هذا التوجيه إلى سيبويه والخليل وفرسان الصناعة .

٢ - أنه مذكور وهو (عصيتهم) ، ذكر ابن هشام هذا التوجيه ونسبه إلى بعضهم ، وليس ما قاله في كتب التفسير والمعاني<sup>(٩)</sup> ، وذكر ابن هشام أن هذا التوجيه مبني على زيادة الواو في (وعصيتهم) ورده بعدم ثبوت زيادة الواو .

(١) سورة آل عمران ، الآية (١٥٢) .

(٢) مغني اللبيب ، ٢١٤ / ١ .

(٣) الكشف ، ١٨ / ١ .

(٤) التبيان ، ٣٠١ / ١ .

(٥) المحرر الوجيز ٣ / ٣٧١ .

(٦) البحر المحيط ٣ / ٨٥ .

(٧) سورة آل عمران ، الآية (١٥٢) .

(٨) المحرر الوجيز ٣ / ٣٧١ .

(٩) انظر : معاني القرآن للزجاج ١ / ٤٧٨ ، تفسير الطبري ٤ / ١٦٣ ، إعراب القرآن للنحاس ١ / ٤١١ ،

المشكل ١ / ١٧٧ ، الكشف ١ / ٤١٨ ، البيان ١ / ٢٢٤ ، البحر المحيط ٣ / ٨٥ ، الدر

المصون ٣ / ٤٣٧ .

٣ - أنه مذکور وهو (صرفكم) وتكون الواوات السابقة عاطفة ، وذكر ابن عطية<sup>(١)</sup> أن المهدي حكي هذا التوجيه عن أبي علي<sup>(٢)</sup> وضعف أبو حيان<sup>(٣)</sup> ، والسمين<sup>(٤)</sup> هذا التوجيه ، وذكر ابن هشام<sup>(٥)</sup> أن هذا التوجيه مبني على زيادة (ثم) ، ورده بأنه لم يثبت زيادة (ثم) .

وترجح الباحثة التوجيه الأول الذي ذهب إليه ابن هشام ، وهو أن يكون الجواب محذوفاً ، والواو وثم عاطفتين ؛ لأن هذا التوجيه هو الأقوى من جهة المعنى ، إذ على التوجيه الأول يكون المعنى : حتى إذا فشلتم وتنازعتم في الأمر وعصيتم انقسمتم إلى قسمين .

أو حتى إذا فشلتم وتنازعتم في الأمر وعصيتم منعكم نصره ، أي : إن الانقسام أو منع النصر كان نتيجة للفشل والتنازع في الأمر والعصيان .

وعلى التوجيه الثاني (الجواب عصيتم) والواو في (وعصيتم) زائدة وباقي الواوات عاطفة ، وكذلك (ثم) يكون المعنى : حتى إذا فشلتم وتنازعتم في الأمر عصيتم ثم صرفكم عنهم ، أي : إن العصيان كان نتيجة للفشل والتنازع .

وعلى التوجيه الثالث (الجواب صرفكم) و(ثم) زائدة ، والواوات عاطفة يكون المعنى : حتى إذا فشلتم وتنازعتم في الأمر وعصيتم صرفكم عنهم ، أي : إن صرف المؤمنين عن الكفار كان نتيجة للفشل والتنازع في الأمر والعصيان .

تجد أن ابن هشام عندما رد التوجيهين الثاني والثالث اعتمد على عدم ثبوت زيادة الواو وثم ، وزيادة الواو وثم مسألة مختلف<sup>(٦)</sup> فيها عند النحاة : أما

(١) المحرر الوجيز ٣/٣٧١ .

(٢) لم يوجد له رأي في الحجة ٣/٨٨ .

(٣) البحر المحيط ٣/٨٥ .

(٤) الدر المصون ٣/٤٣٧ .

(٥) مغني اللبيب ١/٢١٤ .

(٦) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٤٥٦ ، ورفض المباني ٤٢٥ ، والخزانة ١١/٤٥ ، ٤٤ .

(٢) لم أجده في معاني القرآن له ١/٤٢٤ ، وانظر رأيه في الإنصاف ٢/٤٥٧ ، وشرح التسهيل ٣/٣٥١ .

(٣) انظر رأيه في: الإنصاف ٢/٤٥٧ ، وفي المقتضب ذكر المبرد رأي البصريين والكوفيين من غير ترجيح

زيادة الواو فقد أجازها الكوفيون ، وذهب إلى ذلك الأخفش (٢) ،  
والمبرد (٣) ، وابن برهان<sup>(٤)</sup> من البصريين ، واختاره ابن مالك<sup>(٥)</sup> ، وخصه ابن  
عصفور<sup>(٦)</sup> بالضرورة ، ولم يجز ذلك البصريون .

واحتج الكوفيون على زيادة الواو بشواهد منها قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءَوهَا  
وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾<sup>(٧)</sup> ، أي : فتحت أبوابها ، وقول الشاعر :

فلما أجزنا ساحة الحي وانتحي بنا بطنٌ ح قف ي قفاف عقتل<sup>(٨)</sup>

أي : انتحي .

وتأول البصريون جواباً مقدرأً وتكون الواو عاطفة ، والتقدير في الآية : حتى إذا  
جاءوها وفتحت أبوابها فازوا ونعموا ، وفي البيت : فلما أجزنا ساحة الحي  
بناوِطتحي قف ذي قفاف عقتل خلونا ونعمنا .

وأما زيادة (ثم) فقد أجازها الأخفش<sup>(٩)</sup> والكوفيون<sup>(١٠)</sup> ، وحملوا على زيادتها  
بعض الشواهد كقوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ  
عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ ﴾<sup>(١١)</sup> .  
وقول الشاعر :

أَرَانِي إِذَا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ ذَاهِي فُتْمٌ إِذَا أَمْسَيْتُ أَمْسَيْتُ غَادِيَا<sup>(١٢)</sup>

لأحدهما .

(٤) انظر رأيه في: الإنصاف ٢/٤٥٧ ، وخزانة الأدب ٣/٥٨٨ .

(٥) شرح التسهيل ٣/٣٥٥ .

(٦) ضرائر الشعر ، ص ٧٠ ، ١٧ .

(٧) سورة الزمر آية رقم (٧١) .

(٨) انظر الشاهد في الإنصاف ٢/٤٥٧ ، وشرح التسهيل ٣/٣٥١ ، ورصف المباني ، ص ٤٢٥ .

(٩) انظر رأيه في شرح الرضي ٤/٣٩٤ ، ومغني اللبيب ١/١٩٧ .

(١٠) انظر رأيهم في شرح المفصل ٨/٩٦ ، ومغني اللبيب ١/١٩٧ .

(١١) سورة التوبة ، الآية: ١١٨ .

(١) انظر الشاهد في شرح المفصل لابن يعيش ٨/٩٦ ، وشرح الرضي ٤/٣٩٣ ، ومغني  
اللبيب ١/١٩٧ ، وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ، تحقيق : عبد العزيز رباح ، وأحمد يوسف

وتؤولت الآية على أن الجواب محذوف<sup>(١)</sup> تقديره : تاب عليهم والبيت على زيادة الفاء .

وقد ردَّ أبوحيان<sup>(٢)</sup> على الكوفيين دعوى زيادة (ثم) بأنه لم يثبت في لسان العرب زيادتها .

ويلحظ أن ابن هشام ردَّ زيادة الواو وثم في التوجيهين الثاني والثالث ؛ لأن زيادتهما لم تثبت .

---

دقاق ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، ط ٢ ، ١٤٠٧هـ - ١٩٩٨م ، ٣ / ٣٦ .

(١) انظر البحر ١١٣ / ٥ .

(٢) انظر البحر ١١٣ / ٥ .

## ١١ - إعراب قراءة في قوله تعالى : ﴿إِنَّا كُلُّ فِيهَا﴾<sup>(١)</sup> :

اختار ابن هشام<sup>(٢)</sup> في قراءة ابن السمين وعيسى بن عمر قوله تعالى : ﴿إِنَّا كُلُّ فِيهَا﴾<sup>(٣)</sup> - بنصب (كل) - أن تكون بدلاً من اسم (إن)<sup>(٤)</sup> ، وفي المسألة ثلاثة آراء : الأول : أن (كلاً) توكيد لاسم (إن) في الآية ، فيكون التنوين عوضاً من المضاف إليه ، أي : إنا كلنا فيها<sup>(٥)</sup> .

ومن قال بهذا : الفراء<sup>(٦)</sup> ، والزمخشري<sup>(٧)</sup> ، وابن عطية<sup>(٨)</sup> .  
وذكر أبو حيان<sup>(٩)</sup> ، والسمين<sup>(١٠)</sup> أن هذا منقول عن الكوفيين .  
ورد ابن مالك<sup>(١١)</sup> هذا الإعراب بأن ألفاظ التوكيد على نوعين : مضاف ، ومفرد ؛ فالمفرد كأجمع وجمعاء والمضاف كالنفس والعين وكل<sup>(١٢)</sup> ، ولا يجوز إفراد (كل) بإجماع .

وكذلك رد ابن هشام<sup>(١٣)</sup> هذا الإعراب للسبب نفسه ، وهو عدم اتصال (كل)

(١) سورة غافر : الآية (٤٨) .

(٢) مغني اللبيب ١/٣٢٧ .

(٣) سورة غافر : الآية (٤٨) .

(٤) انظر القراءة في : معاني القرآن ٣/١٠ ، إعراب القرآن ، للنحاس ٤/٣٦ ، مشكل إعراب القرآن ، ص ٦٣٧ ، الكشف ٤/١٦٦ ، المحرر الوجيز ١٣/٥٢ ، البيان ٢/٣٣٢ ، شرح التسهيل ٣/٢٤٤ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، البحر المحيط ٧/٤٤٨-٤٤٩ .

(٥) الكشف ٤/١٦٦ .

(٦) معاني القرآن ٣/١٠ .

(٧) الكشف ٤/١٦٦ .

(٨) المحرر الوجيز ١٣/٥٢ .

(٩) البحر المحيط ٧/٤٤٩ .

(١٠) الدر المصون ٩/٤٨٧ .

(١١) شرح التسهيل ٣/٢٤٤ ، ٢٩٢ .

(١٢) مغني اللبيب ١/٣٢٧ ، ٢/١٩٢ ، أوضح المسالك ١/٤٥٩ ، شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام ، تحقيق : د. محمد علي أبو حمدة ، دار عمار ، عمان ، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م ، ص ٣٢٠ .

بضمير المؤكّد ، أي : أنكلاً ) جاءت مفردة وهذا لا يجوز .  
 إذن اعتمد ابن هشام في رد التوجيه على أصل نحوي وهو : أن (كلا) في التأكيد  
 يلزم إضافتها إلى ضمير المؤكّد .

الثاني : أن (كلاً) في الآية حال من ضمير الظرف (فيها) ، أي : إنا مستون حال  
 كوننا كلاً ، أي : جميعاً<sup>(١)</sup> .

ونسب أبو حيان<sup>(٢)</sup> والسمين<sup>(٣)</sup> هذا الرأي إلى الأخفش ، وليس في معاني  
 القرآن<sup>(٤)</sup> ، وأخذ ابن مالك<sup>(٥)</sup> بهذا الإعراب ، وضعفه ابن هشام<sup>(٦)</sup> .

واستدلّ ابن مالك بأنّ هناك شواهد تقدم فيها الحال على عامله الظرفي - مع عدم  
 تصرفه - كما في قراءة مَنْ قرأوا السماوات مطويات بيمينه<sup>(٧)</sup> .

وقول النابغة :

رَهْطُ ابْنِ كَوْزٍ مُحْتَمٍ بِي أَدْرَاعِهِمْ فِيهِمْ وَرَهْطُ رَبِيعَةَ بْنِ حُذَارٍ<sup>(٨)</sup>  
 وقول بعض الطائيين :

دَعَا فَاَجْبُنَا وَهُوَ بَادِي ذَلَّةٍ لَدَيْكُمْ فَكَانَ النَّصْرُ غَيْرَ بَعِيدٍ<sup>(٩)</sup>  
 وضعف ابن هشام هذا الرأي<sup>(١٠)</sup> لوجهين هما :

١ - أن (كل) تقطع عن الإضافة في اللفظ والتقدير فتصير نكرة وتنصب على

(١) انظر : حاشية الدسوقي ١/ ٥٢٨ .

(٢) البحر المحيط ٧/ ٤٤٩ .

(٣) الدر المصون ٩/ ٤٨٨ .

(٤) ٦٧٨/٢ .

(٥) شرح التسهيل ٣/ ٢٤٤ ، ٢٩٢ .

(٦) انظر : مغني اللبيب ١/ ٣٢٧ ، أوضح المسالك ٣/ ٢٩٣ .

(٧) سورة الزمر : الآية (٦٧) ، وهي قراءة عيسى والجحدري . انظر : البحر المحيط ٧/ ٤٢٢ .  
 والشاهد : (مطويات بيمينه) .

(٨) انظر : شرح التسهيل ٣/ ٢٤٥ ، ٢٩٣ ، والشاهد : (محبتي أدراعهم فيهم) .

(٩) انظر : المصدر نفسه ٣/ ٢٩٣ ، والشاهد في ذلّة لديكم) .

(١٠) ٣٢٧/١ .

الحال ، وسبقه إليه أبوحيان<sup>(١)</sup> .

٢- تقديم الحال على العامل الظرفي ، وسبقه إليه الزمخشري<sup>(٢)</sup> ، وأجازه ابن هشام في (أوضح المسالك)<sup>(٣)</sup> .

الثالث : أن (كلاً) في الآية بدل كل من اسم (إن) ، واختار هذا : أبوحيان<sup>(٤)</sup> ، وابن هشام<sup>(٥)</sup> .

وذكر أبوحيان أنهما صحَّ أن تتصرف كلَّ ( بالابتداء ونواسخه ، فأنت مبتدأ ، واسم إن ، واسم كان صحَّ فيها أن تأتي بدلاً .

وقد نقل النحاس<sup>(٦)</sup> ، والسمين<sup>(٧)</sup> المبرد أنه نصَّ على أن البدل في هذه الآية لا يجوز ، وليس في (المقتضب)<sup>(٨)</sup> وممن نصَّ على عدم الجواز : مكِّي<sup>(٩)</sup> ، والأنباري<sup>(١٠)</sup> .

وحجَّة مَنْ منع البدل هنا : أن ضمير المتكلم لا لبس ولا إشكال فيه حتى يوضح .

وأجيب<sup>(١١)</sup> بأن بدل الكلَّ من الكل من ضمير المتكلم أجازه الكوفيون والأخفش ، وإن ضعفه البصريون ، هذا وإن كان البدل يفيد الإحاطة جاز أن يبدل من ضمير المتكلم وضمير المخاطب بلا خلاف<sup>(١٢)</sup> ، كقوله تعالى : ﴿تَكُونُ

(١) البحر المحيط ٧/٤٤٩ .

(٢) الكشف ٤/١٦٦ .

(٣) ٤٥٩/١ .

(٤) البحر المحيط ٧/٤٤٩ .

(٥) مغني اللبيب ١/٣٢٧ ، وأوضح المسالك ١/٤٥٩ .

(٦) إعراب القرآن ٤/٣٦ .

(٧) الدر المصون ٩/٤٩٠ .

(٨) ٢٩٨/٢ .

(٩) المشكل ، ص ٦٣٧ .

(١٠) البيان ٢/٣٣٢ .

(١١) انظر : البحر المحيط ٧/٤٤٩ ، مغني اللبيب ١/٣٢٧ .

(١٢) انظر : الهمع ٥/٢١٧ .



لِنَا عِيدًا لِأَوْلَانَا وَءَاخِرِنَا ﴿١﴾ ، وكقولك فررتُ بكم صغيركم وكبيركم ،  
 المعنى فررتُ بكم كلِّكم ، وتكون لنا عيداً كلِّنا .  
 فأساس التوجيه عند ابن هشام هو أنه يجوز « إبدال الظاهر من ضمير الحاضر  
 بدل كل لأنه مفيد للإحاطة مثل : قمتم ثلاثتكم »<sup>(٢)</sup> .  
 والرأي ما رجحه ابن هشام ، وهو أن تعرب (كلاً) بدلاً من اسم (إن)؛ لأنَّ هذا  
 الإعراب لا يخالف الصناعة والمعنى ، بخلاف القول بأن (كلا) توكيد أو حال ،  
 فإن فيه مخالفة للصناعة ، فالقول بالتوكيد رده ابن مالك وابن هشام بأن (كلا) لا يجوز  
 التوكيد بها إن أفردت بإجماع ، والقول بأن (كلا) حال رُدُّه بأنَّ (كلا) مقطوعة عن  
 الإضافة ، فهي معرفة ، ونصبها على الحال يجعلها نكرة .

(١) سورة المائدة : الآية (١١٤) .

(٢) مغني اللبيب ١/٣٢٧ .

## ١٢ - لام الجحود:

ردّ ابن هشام<sup>(١)</sup> رأياً مَن قال: «إِنَّ (إِنْ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ مَكْرَهُمْ لِنَزُولِ مِنْهُ الْجِبَالِ﴾<sup>(٢)</sup> فِي قِرَاءَةِ الْجُمْهُورِ<sup>(٣)</sup> - بِكَسْرِ اللَّامِ الْأُولَى مِنْ (لِنَزُولِ) وَفَتْحِ الْأَخِيرَةِ - نَافِيَةٌ ، وَأَنَّ اللَّامَ بَعْدَهَا لَامُ الْجَحُودِ ، جَاءَتْ لِتَأْكِيدِ النَّفْيِ ، وَاسْتَظْهَرَ أَنَّ هَذِهِ اللَّامُ هِيَ لَامُ التَّعْلِيلِ ، وَأَنَّ (لِنْ) قَبْلَهَا شَرْطِيَّةٌ ، وَرَفَضَ الرَّأْيَ الْأَوَّلَ ، وَأَسَاسُ هَذَا عِنْدَهُ أَنَّهُ يَشْتَرِطُ لِكُونَ اللَّامِ لِلْجَحُودِ :

١ - أَنْ يَكُونَ النَّافِي (مَا) وَ (لَمْ) فَقَط .

٢ - أَنْ يَكُونَ الْمُنْفِي (كَانَ) أَوْ (يَكُنْ) نَاقِصَتَيْنِ .

٣ - أَنْ تُسْنَدَ (كَالِ) أَوْ تُسْنَدَ إِلَيْهِ الْفِعْلُ الَّذِي دَخَلَتْ عَلَيْهِ اللَّامُ ، وَفِي الْآيَةِ يَتَخَلَفُ الشَّرْطَانِ : الْأَوَّلُ وَالثَّلَاثُ .

وما ذكره ابن هشام هو ما اشترطه النحاة<sup>(٤)</sup> في لام الجحود والأحكام التي وردت فيها .

وذكر أبو حيان<sup>(٥)</sup> أنّ هذه الشروط تمثل فروقاً تميز لام الجحود عن لام التعليل ، وذكر فروقاً أخرى ، منها :

١ - ألا يتقيد الفعل المنفي بظرف ، فلا تقول: ما كان زيدٌ أمس ليضربَ عمراً .

٢ - ألا يكون الفعل مع (كان) موجباً ، فلا تقول: ما كان زيدٌ إلا ليضربَ عمراً .

٣ - ألا يكون المنصوب بعدها سبباً فيما قبلها .

(١) مغني اللبيب ١/٣٥٣-٣٥٤ .

(٢) سورة إبراهيم : الآية (٤٦) .

(٣) هي قراءة السبعة عدا الكسائي . انظر : القراءة في معاني القرآن ، للفراء ٢/٧٩ ، معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج ٣/١٦٦ ، المشكل ، لمكي ، ص ٤٠٧ ، الكشاف ٢/٥٤٤ ، المحرر الوجيز ٨/٢٦٤ ، البيان ٢/٦١ ، البحر المحيط ٥/٤٢٦ ، الدر المصون ٧/١٢٦ .

(٤) انظر : شرح الرضي ٤/٦١-٦٢ ، ارتشاف الضرب ٤/١٦٦١ ، الجنى الداني ، ص ١١٦ ، شرح الأشموني ٣/١٩٧-١٩٩ ، الهمع ٤/١٠٨-١١٠ .

(٥) ارتشاف الضرب ٤/١٦٦١ .

وفي الآية توجيهات<sup>(١)</sup> مذكر منها ابن هشام :

أولاً : أن تكون (إن) نافية بمعنى (ما) واللام لام الجحود ؛ لأنهم لما جاءت بعد كون منفي ، والفعل بعدها منصوب بـ(أن) المضمرة وجوباً . والمعنى : (تحقير مكرهم وأنه ما كان لتزول منه الشرائع والنبوات وأقدار الله بها التي هي كالجبال في ثبوتها وقوتها)<sup>(٢)</sup> .

ونسب ابن عطية<sup>(٣)</sup> وأبو حيان<sup>(٤)</sup> هذا التوجيه إلى الحسن البصري وجماعة المفسرين ، وذهب إلى هذا : الفراء<sup>(٥)</sup> ، والزجاج<sup>(٦)</sup> ، والنحاس<sup>(٧)</sup> ، ومكي<sup>(٨)</sup> ، وابن الأنباري<sup>(٩)</sup> .

وذكر الزمخشري<sup>(١٠)</sup> ، وأبو حيان<sup>(١١)</sup> أن هذا التوجيه مؤيد بقراءة ابن مسعود<sup>(١٢)</sup> : (وما كان مكرهم) .

ثانياً : أن تكون (إن) شرطية ، واللام للتعليل ، ويكون الجواب محذوفاً ، « أي : وعند الله جزاء مكرهم وهو مكر أعظم منه ، وإن كان مكرهم لشدته معداً لأجل زوال الأمور العظام المشبهة في عظمها بالجبال فعند الله جزاء مكرهم وهو مكر أعظم منه ، كما تقول : أنا أشجع من فلان ، وإن كان معداً للنوازل فأنا أشجع

(١) انظر : البحر ٥/٤٢٥-٤٢٦ ، الدر المصون ٧/١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٧ .

(٢) المحرر الوجيز ٨/٢٦٤ .

(٣) المصدر السابق ٨/٢٦٤ .

(٤) البحر المحيط ٥/٤٢٦ .

(٥) معاني القرآن ٢/٧٩ .

(٦) معاني القرآن ٣/١٦٦-١٦٧ .

(٧) إعراب القرآن ٢/٣٧٢ .

(٨) المشكل ١/٤٠٧ .

(٩) البيان ٢/٦١ .

(١٠) الكشف ٢/٥٤٤ .

(١١) البحر المحيط ٥/٤٢٦ .

(١٢) انظر : القراءة في معاني القرآن ، للفراء ٢/٧٩ .

منه «<sup>(١)</sup> .

وجاز حذف الجواب هنا ؛ لأنه وجد قبله دليل يدل عليه ، وهو قوله تعالى :  
﴿وَعِنْدَ اللَّهِ مَكْرَهُمْ﴾<sup>(٢)</sup> .

وذهب إلى هذا التوجيه ابن هشام<sup>(٣)</sup> ، وتبعه الأشموني<sup>(٤)</sup> ، وأورده السمين<sup>(٥)</sup> ،  
ولم ينسبه إلى أحد .

وذكر الدماميني<sup>(٦)</sup> أن ما ذهب إليه ابن هشام ليس من مخترعاته ؛ إنما  
هو للزخشي .

وتعقب الشَّهَّ نبي<sup>(٧)</sup> الدماميني ، فذكر أنه تحامل على ابن هشام وذكر أن أباحيان<sup>(٨)</sup>  
بعد أن نقل نصَّ الزخشي بين أنَّه على هذا التوجيه الثاني تكون (إن) مخففة من  
الثقيلة نصَّ الزخشي : « ﴿وَإِنْ كَانَتْ مَكْرَهُمْ لَتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ﴾ وإن  
عظم مكرهم وتبالغ في الشدة ، فضرب زوال الجبال منه مثلاً لتفاقمه وشدته ، أي :  
وإن كان مكرهم مسوى لإزالة الجبال معداً لذلك «<sup>(٩)</sup> .

ويلمح في النص أن ما نسبه الدماميني إلى الزخشي صحيح وهو القول : إن  
(إن) شرطية في الآية واللام للتعليل .

والرأي أن تكون (إن) شرطية في الآية ، واللام للتعليل ويكون الجواب محذوفاً ؛ لأن  
جعل اللام للجحود مخالف للأصول التي وضعها النحاة في لام الجحود ،  
والتوجيه على أن (أن) شرطية يوافق الصناعة والمعنى .

(١) مغني اللبيب ١/٣٥٤ .

(٢) سورة إبراهيم : الآية (٤٦) .

(٣) مغني اللبيب ١/٣٥٤ .

(٤) شرح الأشموني ٣/١٩٩ .

(٥) الدر المصون ٧/١٢٦ .

(٦) شرح الدماميني ٢/٣١ .

(٧) حاشية الشمني ٢/٣١ .

(٨) البحر المحيط ٥/٤٢٦ .

(٩) الكشف ٢/٥٤٤ .

### ١٣ - جازم الفعل المضارع في جواب الأمر :

يرى ابن هشام<sup>(١)</sup> أنَّ الفعل الواقع في جواب الطلب في قوله تعالى : ﴿ قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾<sup>(٢)</sup> مجزوم بلام الطلب المحذوفة ، وفي جازم (يقيموا) آراء ذكر منها ابن هشام ما يأتي :

١ - أنه لام أمر محذوفة ، أي : قل لعبادي الذين آمنوا ليقموا الصلاة ، ونُسب هذا الرأي إلى الكسائي<sup>(٣)</sup> ، بشرط تقدم (قل) ، ونسبه الرضي<sup>(٤)</sup> إلى الفراء ، وهو وجه عند الزجاج<sup>(٥)</sup> ، وأجازه الزمخشري<sup>(٦)</sup> ، وقال به ابن مالك<sup>(٧)</sup> . وجوز أصحاب هذا الرأي حذف لام الأمر ؛ إذ إن هناك عوضاً منها دل عليها ، وهو قل .

والجمهور<sup>(٩)</sup> لا يميزون حذف لام الطلب وإبقاء عملها إلا في الضرورة ، فلا يؤخذ به في فصيح الكلام .

٢ - أنه الأمر ؛ لتضمنه معنى (إن) ، وهذا رأي الخليل<sup>(١٠)</sup> ، ونسبه ابن هشام<sup>(١)</sup> إلى سيبويه .

(١) مغني اللبيب ١/ ٣٧٦ .

(٢) سورة إبراهيم : الآية (٣١) .

(٣) انظر : المسائل المثورة ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق : مصطفى الحدري ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ص ١٥٩ ، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٧٠ ، وارتشاف الضرب ، لأبي حيان ٤/ ١٨٥٦ ، والجنى الداني ، ص ١١٣ .

(٤) شرح الرضي ٤/ ٨٥ .

(٥) معاني القرآن ٣/ ١٦٢ .

(٦) الكشف ٢/ ٥٣٥ .

(٧) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٦٩ .

(٨) انظر : الكشف ٢/ ٥٣٥ ، والتبيان ٢/ ٧٧٠ ، والدر المصون ٧/ ١٠٤ .

(٩) انظر : الجنى ، ص ١١٢ .

(١٠) الكتاب ٣/ ٩٤ .

(١) مغني اللبيب ١/ ٣٧٦ .

وذكر سيبويه أن الخليل يرى أن جواب الأمر جازمه الأمر إذا تضمن ذلك الأمر معنى (إن) ، ويرى سيبويه أن جواب الأمر جازولم إلا ينزولم، جزم؟ أَلِ تتضمن الأمر معنى (إن) ، أو لنيابة الأمر مناب الجازم الذي هو الشرط المقدر ، قال : « هذا باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل إذا كان جواباً لأمر أو نهي أو استفهام أو تمدن أو عرّض ، فأما ما انجزم بالأمر فقولك اتتني آت ك... وزعم الخليل أن هذه الأوائل كلها فيها معنى (إن) ، فلذلك انجزم الجواب ؛ لأنه إذا قال اتتني آت ك ، فإن معنى كلامه إن يكن منك إتيان آت ك... هو تقول يجره رهاق له يقبل ذلك . وقال الله زع وجل : ﴿ قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ ﴾ (١) (٢) .

ورفض ابن هشام لهذا التوجيه ؛ لما يأتي :

- ١ - أن التضمن فيه تغيير لمعنى الأصل .
- ٢ - أن تضمين الفعل معنى الحرف إما غير واقع ، أو غير كثير .
- ٣ - أنه الأمر ؛ لنيابته مناب الجازم الذي هو الشرط المقدر ، ونسب ابن هشام<sup>(٤)</sup> هذا الرأي إلى السيرافي والفراسي<sup>(٥)</sup> ، ونسبه غيره إلى الأخفش<sup>(٦)</sup> .
- ورفض ابن هشام<sup>(٧)</sup> هذا التوجيه ؛ لأنّ النائب يؤدي معنى المنوب عنه ، والطلب لا يؤدي معنى الشرط ؛ لأنّ الشرط تعليق ، والطلب إما أمر أو نهي .
- ٤ - أنه شرط مقدر بعد الأمر ، وعلى الرغم من أن ابن هشام لم يختار هذا

(١) سورة إبراهيم : الآية (٣١) .

(٢) الكتاب ، ص ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٩ .

(٣) مغني اللبيب ١/٣٧٦-٣٧٧ .

(٤) مغني اللبيب ١/٣٧٦ .

(٥) انظر : المسائل المثورة ، ص ١٥٩-١٦٠ ، إذ ذكر هذا الرأي .

(٦) نسبه إليه مكي في مشكله ، ص ٤٠٦ ، وأمالى ابن الشجري ، تحقيق : د. محمود الطناحي ، مكتبة

الخانجي ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤١٣ هـ ، ١٩٢/٢ ، والسمين في دره ٧/١٠٥ ، والشمي في حاشيته

. ٣٩/٢

(٧) مغني اللبيب ١/٣٧٦-٣٧٧ .

التوجيه<sup>(١)</sup> إلا أنه ذكر أن هذا التوجيه أرجح من التوجيهين : الثاني والثالث ؛ لأن الحذف لا يتغير<sup>٢</sup> فيه معنى الأصل كالتضمين ، ولأن الشرط لا يؤدي الطلب معناه كما مر<sup>٣</sup> .

وذكر ابن هشام أنه مذهب الجمهور ، وتبعه في ذلك الدسوقي<sup>(٢)</sup> .  
واعترض ابن مالك<sup>(٣)</sup> على هذا التوجيه ؛ لأنه يستلزم ألا يتخلف أحد<sup>٤</sup> عن الإقامة ، ولكن الواقع عكس ذلك ، فالتخلف حاصل .  
وأجيب<sup>(٤)</sup> عن ذلك بأن الخطاب إنما وجب<sup>٥</sup>ه إلى فئة خاصة ، وهم المخلصون من المؤمنين ، لا المؤمنون عامة ، فلعل الأصل : يقيم أكثرهم ، ثم حذف المضاف (أكثر) ، وأنيب المضاف إليه (هم) منابه ، فارتفع واتصل بالفعل .  
٥ - أنه أمر محذوف مناسب له ، والتقدير : قل لعبادي الذين آمنوا أقيموا يقيموا .

وهذا مذهب المبرد<sup>(٥)</sup> ، وابن الشجري<sup>(٦)</sup> .

ورُد<sup>(٧)</sup> هذا التوجيه بما يأتي :

١ - أن الجواب يجب أن يخالف المجاب ، في الفعل والفاعل ، كقولك : ائتني أكرمك ، أو في الفعل ، كقولك : أسلم تدخل الجنة ، أو في الفاعل ، كقولك : قم أقم ، وعلى هذا التوجيه لم يخالف الجواب المجاب .

٢ - أن الأمر المقدر يخالف الظاهر ، فالأول للمواجهة ، والثاني للغيبة .

٦ - أن (يقيموا) ليس مجزوماً ، بل هو فعل مبني على حذف النون ، فهو مضارع ، ولكنه في معنى الأمر ؛ إذ المقصود : أقيموا ، وبُنِي ؛

(١) المصدر السابق ١/٣٧٦ .

(٢) حاشية الدسوقي ٣/٥٠ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٣/١٥٦٩ ، وانظر : مغني اللبيب ١/٣٧٧ .

(٤) مغني اللبيب ١/٣٧٧ .

(٥) المقتضب ٢/٨٤ .

(٦) أمالي ابن الشجري ٢/٤٧٧-٤٧٨ .

(٧) انظر : التبيان ١/٧٧٠ ، والبحر المحيط ٥/٤١٥ ، ومغني اللبيب ١/٣٧٧ .

لأنه حلّ محلّ المبني ، وهو (أقيموا) . وممن قال بهذا التوجيه : الزجاج<sup>(١)</sup> ،  
والفارسي<sup>(٢)</sup> .

وحجة<sup>(٣)</sup> من قال بهذا التوجيه أن هناك مواضع وتراكيب مفيدة بُنيت فيها الكلمة  
وإن كانت معربة في الأصل ، كقولك في النداء : يا زيدُ ، وبُنِي لشبهه بقبْلُ  
وبعدُ .

قال ابن هشام<sup>(٤)</sup> : قولهم : (ليس بشيء) فمسرّ الدماميني<sup>(٥)</sup> والدسوقي<sup>(٦)</sup> معنى  
قوله : (ليس بشيء) بأنه ليس من أسباب البناء أيجلّ (يقيموا) محلّ المبني .  
٧- أنه لام الطلب المحذوفة حذفاً مستمراً ، مثل : نَهْمُ ، واقعدُ والأصل لتقم ،  
ولتقعد ، إذ حذفت اللام تخفيفاً وتبعها حرف المضارعة في الحذف .

ونسب ابن هشام<sup>(٧)</sup> هذا التوجيه إلى الكوفيين<sup>(٨)</sup> والأخفش وما في كتاب (معاني  
القرآن) له خلاف ما نسبه إليه ابن هشام ، إذ قال الأخفش : « وقال بعضهم :  
(فلتفرحوا) وهي لغة العرب ردية ؛ لأن هذه اللام إنما تدخل في الموضع الذي  
لا يقدر فيه على « فَعَلْ » ، يقولون : « ليقل زيد ؛ لأنك لا تقدر على « فَعَلْ »  
ولا تدخل اللام إذا كلمت الرجل فقلت : قُلْ » ولم تحتج إلى اللام<sup>(٩)</sup> .

وذهب ابن هشام إلى هذا التوجيه وأيده بما يلي :

١- حق الأمر أن يُؤدَى بالحرف ؛ لأنه معنى ولأنه أخو النهي والنهي لا يُلَى  
عليه إلا بالحرف .

(١) معاني القرآن وإعرابه ١٦٢/٣ .

(٢) المسائل المنثورة ، ص ١٥٩ .

(٣) المصدر السابق ، ص ١٥٩ .

(٤) مغني اللبيب ٣٧٧/١ .

(٥) شرح الدماميني ٤٠/٢ .

(٦) حاشية الدسوقي ٥١/٢ .

(٧) مغني اللبيب ٣٧٧/١ .

(٨) انظر رأيهم في الإنصاف ٢/٥٢٥م ٧٢ ، وانظر معاني القرآن للفراء ١/٤٦٩ .

(٩) ٥٧٠/٢ .



٢ - أن الفعل لم يوضع إلا ليُقيّد الحدث المقترن بالزمان الحاصل سواء أكان ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً ، فأن يكون الفعل أمراً أو خبراً فهو يخرج عن مراد الوضع .

٣ - أن العرب قد نطقت بهذا الأصل ، أي : وجود اللام مع الطلب في صورة الخطاب كقول الشاعر :

لَتَقُمْ أَنْتَ يَا ابْنَ خَيْرٍ قَرَيْشٍ حَفِيَّةً جِجَ الْمُسَدِّمِ يِنَا<sup>(١)</sup>  
فَوَلَقَرَاءَةً فَدَلْتَفَرَحُوا<sup>(٢)</sup> ، وكحديث : «لَتَأْخُذُوا مَصَافِكُمْ»<sup>(٣)</sup> .

٤ - أن علامة البناء كعلامة الإعراب ، وهي الحذف ، فكما تقوالنغز : واخش وارم ، تقولنغز : ولتخش ولترم .

٥ - أن المعهود في علامة البناء السكون أو حذف حركة ولم يُعهد حذف الحرف .

٦ - أن أفعال الإنشاء مجردة عن الزمان كبت وأقسمت وأقبلت كذا عند المحققين وأجابوا عن أنها باقية على فعليتها مع تجردها من الزمن بأن هذا التجرد عارض لها عندما نقلت عن الخبر إلى الإنشاء .

والرأي ما ذهب إليه الجمهور ، وهو أن جازم (يقيموا) إنما هو شرط مقدّر بعد الأمر ؛ لأن هذا رأي الجمهور وهو أرجح من التوجيهين الثاني والثالث كما ذكره ابن هشام .

(١) هذا البيت مجهول القائل ، وانظر الشاهد في مغني اللبيب ١/٣٧٨ ، وشرح أبيات مغني اللبيب لعبدالقادر البغدادي ، ٤/٣٤٤ .

(٢) سورة يونس ، آية رقم (٥٨) ، القراءة لزيد بن ثابت ، انظر : معاني القرآن للفراء ١/٤٦٩ ، والمححر الوجيز ، ٧/١٦٩ .

(٣) مغني اللبيب ١/٣٧٨ .

## ١٤ - زيادة اللام في مفعول (يدعو) :

اختلف العلماء<sup>(١)</sup> في اللام في قوله تعالى : ﴿يَدْعُوا لِمَنْ ضَرَّهُمْ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِمْ﴾<sup>(٢)</sup> .

ويرى ابن هشام<sup>(٣)</sup> أن اللام في الآية لام ابتداء ، وليست زائدة ؛ إذ إن القول بزيادة اللام في غاية الشذوذ ويخُرج القرآن الكريم على الشائع المشهور ، لا على النادر الشاذ .

وفي اللام بعد (يدعو) في الآية توجيهان ، ذكرهما ابن هشام :  
 أولاً : أنها لام زائدة في مفعول (يدعو) ، وهو (من) ضو (هـ) مبتدأ ،  
 و(أقرب) خبره ، والجملة صلة الموصول (من) ، والمعنى يدعو من ضره  
 أقرب من نفعه ، ونسب ابن عطية<sup>(٤)</sup> هذا القول إلى فرقة من الكوفيين ،  
 وضعفه أبو حيان<sup>(٥)</sup> .

ولهذا الوجه ما يقويه ، وهو قراءة عبدالله بن مسعود<sup>(٦)</sup> مَنْ ضَرَّ هُ عَلَى إسقاط اللام .

ثانياً : أنها لام الابتداء ، وفي موضعها قولان :

أ - أنها مقدّمة من تأخير ، فهي في غير موضعها ، والأصل : يدعو من  
 لضره أقرب من نفعه ، ف(من) اسم موصول في محل نصب مفعول به ،  
 واللام لام الابتداء ، و(هـ) مبتدأ ، و(أقرب) الخبر ، والجملة صلة

(١) التبيان في إعراب القرآن ، للعكبري ٢ / ٩٣٤ .

(٢) سورة الحج : الآية (١٣) .

(٣) مغني اللبيب ١ / ٣٨٧-٣٨٨ .

(٤) المحرر الوجيز ١ / ٢٣٥ .

(٥) البحر المحيط ٦ / ٣٣٢ .

(٦) انظر القراءة في : معاني القرآن ، للفراء ٢ / ٢١٧ ، والكشاف ٣ / ١٤٤ ، والمحرر الوجيز ١٠ / ٣٥ ،  
 والبحر المحيط ٦ / ٣٣٢ ، والدر المصون ٨ / ٢٤٠ .

(من) ، والمعنى يدعو إليها لضره أقرب<sup>١</sup> من نفعه ، وهذا القول للفراء<sup>(١)</sup> ، ونسبه مكّي<sup>(٢)</sup> إلى الكسائي ، ونسبه الأنباري إلى الكوفيين<sup>(٣)</sup> .  
 واستبعده العكبري<sup>(٤)</sup> وأبو حيان<sup>(٥)</sup> ؛ لأن « ما في صلة الموصول لا يتقدم على الموصول »<sup>(٦)</sup> ، وقد تقدمت اللام هنا .  
 واستبعد ابن هشام<sup>(٧)</sup> هذا القول ؛ إذ لم يُعهد في لام الابتداء أن تتقدم عن موضعها .

ب - أنها في موضعها ، وهـ (ن ) موصول مبتدأ ، ظهر هـ (هـ) مبتدأ ، و(أقرب) خبره ، والجملة صلة لـ(من) ، و(لبئس المولى) جواب قسم مقدر ، والقسم المقدر مع جوابه خبر المبتدأ (من) ، و(يدعو) الثانية توكيد لـ(يدعو) الأولى<sup>(٨)</sup> ، أي : يدعو يدعو من دون الله الذي لا يضره ولا ينفعه .  
 ونسب مكّي<sup>(٩)</sup> ، والأنباري<sup>(١٠)</sup> ، هذا التوجيه إلى المبرد ، وصححه ابن هشام<sup>(١١)</sup> .

وترجح الباحثة القول بزيادة اللام في الآية ؛ لما يأتي :

١ - أن القول بزيادة اللام في الآية تؤيده قراءة عبد الله بن مسعود بإسقاط اللام .

(١) معاني القرآن ٢/٢١٧ .

(٢) المشكل ٢/٤٨٧ .

(٣) البيان ٢/٢١٧ .

(٤) التبيان ٢/٩٣٥ .

(٥) البحر المحيط ٦/٣٣٢ .

(٦) البحر المحيط ٦/٣٣٢ .

(٧) مغني اللبيب ١/٣٨٧ .

﴿يَدْعُو م (٨) دُ وُوْتَلِكَ اِلٰهِي قَوْلَهُ لَاجِلِ الضَّرِّ هُ وَا مَا لَا يَنْفَعُهُ ذَلِكَ هُوَ الضَّرُّ لَلْ اِلٰهِي يَدْعُو م (٩) اَقْرَبُ مِّنْ نَّفْعِهِ لِبَيْئَسَ الْمَوْلَى وَكَلْبَيْئَسَ الْعَشِيرِ﴾ [الحج: ١٢، ١٣] .

(٩) المشكل ٢/٤٨٨ .

(١٠) البيان ٢/١٧٠ .

(١١) مغني اللبيب ١/٣٨٧ ، وانظر : الدرر ٨/٢٤٠ .

٢- عدّ ابن هشام من معاني اللام التوكيد ، وهي اللام الزائدة ، ومن أنواعها اللام المعارضة بين الفعل المتعدي ومفعوله ، وحكى الخلاف في قوله تعالى : ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ ﴾<sup>(١)</sup> ، وقوله تعالى : ﴿ وَأْمُرْنَا لِنُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾<sup>(٢)</sup> ، فالقول بزيادتها ليس في هذه الآية وحدها .

(١) سورة النساء : الآية (٢٦) .

(٢) سورة الأنعام : الآية (٧١) .

## ١٥ - وقوع (لو) مصدرية :

ذهب ابن هشام<sup>(١)</sup> إلى أنّ (لويصحّ) أن تأتي مصدرية بعدما يفيد تمنياً ، كما في قوله تعالى : ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُزَحَّزِحٍ مِنْ أَلْعَابِ أَنْ يُعَمَّرَ﴾<sup>(٢)(٣)</sup> .

وقد اختلف العلماء في كون (لو) مصدرية في مثل هذه الآية ، فنسب أبو حيان<sup>(٤)</sup> والسمين<sup>(٥)</sup> المنع إلى البصريين ، وذكر أن بعض الكوفيين أجاز ذلك .  
ونُسب<sup>(٦)</sup> جواز ورود (لو) مصدرية إلى الفراء وأبي علي الفارسي ، والتبريزي<sup>(٧)</sup> ، وأجازه أبو البقاء<sup>(٨)</sup> ، وابن مالك<sup>(٩)</sup> ، والرضي<sup>(١٠)</sup> ، وابن هشام<sup>(١١)</sup> .  
ونسب ابن هشام هذا الرأي لمن سبق ذكرهم ، عدا الرضي .  
وتأتي (لو) المصدرية كثيراً بعدما يفهم التمني ويقلّ ورودها بعد غيره ،  
وعلامتها أن يصحّ أن تقع (أن) موقعها ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ

(١) مغني اللبيب ١/٤٣٦-٤٣٧ .

(٢) سورة البقرة : الآية (٩٦) .

(٣) مغني اللبيب ١/٤٣٦-٤٣٧ .

(٤) البحر المحيط ١/٤٨٢ ، وتذكرة النحاة ، لأبي حيان الأندلسي- ، تحقيق : د. عفيف عبدالرحمن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط١ ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م ، ص٣٨ .

(٥) الدر المصون ٢/١٣ .

(٦) بحث في معاني القرآن ١/٦٣ ، والحجة ٢/١٦٢ ، فلم يُعثر لهما على رأي . وانظر النسبة في : الجنى الداني ، ص٢٨٨ ، ومغني اللبيب ١/٤٣٧ ، وشرح الأشموني ٣/٢٨٢ ، وخزانة الأدب ١١/٢٥٣ .

(٧) انظر رأيه في مغني اللبيب ١/٤٣٧ .

(٨) التبيان ١/٩٦ .

(٩) شرح الكافية الشافية ١/٣٠٢ .

(١٠) شرح الرضي ٤/٤٤٢ .

(١١) مغني اللبيب ١/٤٣٧ .

لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُرْجَحٍ مِنْ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ ﴿١﴾ .

ويرى البصريون أن (لو) هنا شرطية ، فهي حرف لما كان سيقع لوقوع غيره ، وتأولوا جوابها ومفعول يودّ على الحذف يؤولي أحدهم طول العمر لو يعمرّ ألف سنة لَسَرَّ بذلك .  
وحذف مفعول (يودّ) لدلالة (لو يعمرّ) عليه ، ف جواب (لو) لدلالة (يودّ) عليه .

أما (لو) على رأي بعض الكوفيين فتأتي مصدرية بمعنى (أن) ، وينسب منها مع ما بعدها في الآية مصدر في محلّ نصب مفعول به (يودّ) ولا تحتاج حينئذٍ إلى جواب ، ويكون تقدير الكلام : يودّ أحدهم تعمير ألف سنة .  
واستدلّ من (٢) أثبت ورود (لو) مصدرية بجملة من الأمور لا يمكن أن تكون (لو) معها شرطية ، وهي :

١ - أن الفعل (يودّ) يتعدّى لمفعول واحد ، فلا يعلق عن العمل ، فيلزم أن تكون (لو) بمعنى (أن) .

٢ - أن المعنى في (لو) الامتناعية إنما يكون في الماضي ، أما (لو) في هذه الآية فتخلص الفعل للاستقبال .

٣ - أن (أن) وقعت بعد يودّ في قوله تعالى : ﴿ أَيُّدُّ أَحَدِكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ ﴾ (٣) ، وهو كثير فهذا يدلّ على صحة ما قيل من ورود (لو) مصدرية بمعنى (أن) .

وذكر ابن هشام (٤) أن القول بأن (لو) شرطية فيه تكلف ، وأن السماع يعضد رأي من قال بأنّ (لو) جاءت مصدرية ، فقد قرئ (٥) ﴿ وَكُلُّوا تُدْهِنُ ﴾

(١) سورة البقرة : الآية (٩٦) .

(٢) التبيان ٩٦/١ .

(٣) سورة البقرة : الآية (٢٦٦) .

(٤) مغني اللبيب ٤٣٧/١ .

(٥) انظر القراءة في : التبيان ١٢٣٤/٢ ، البحر ٣٠٤/٨ ، الدرّ المصون ٤٠٣/١٠ ، مغني اللبيب ٤٣٧/١ .

فيُده نُوا ﴿١﴾ بالعطف على المعنى ، حيث عطف (يدهنوا) بالنصب على (تدهن) ؛ لأنَّ معناه أن تدهن .

ومن الجدير بالذكر أن مَنْ أثبت ورود (لو) مصدرية قد أشكل عليه ما في هذه الآية من قوله تعالى : ﴿وَمَا عَمِلْتَ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا﴾ ﴿٢﴾ ، حيث جاء بعد (لو) حرف مصدرى فصحَّ بذلك ألا تكون هي حرفاً مصدرياً ؛ إذ لا يدخل حرف مصدرى على مثله ﴿٣﴾ ، كذا قال المانعون ، وتأولوا الآية كما تأولوا ما قبلها من أن مفعول (يود) وجواب (لو) محذوفان ، والتقدير : تودُّ تباعد ما ليوئلهما بينها وبينه أمداً بعيداً لَسَرُّتُ بذلك . وقد دلَّ على مفعول (يود) : (لو) وما بعدها كما دلَّ على جواب (لو) الفعل (يود) . وأجاب مَنْ أجاز ورود (لو) مصدرية بأنَّ هناك فعلاً مقدراً بعدها ، و(أن) وبعدها في محلِّ رفع فاعل ، أي : لو ثبت أنَّ بينها ..

ولاحظ في التقدير حينئذٍ على هذا التوجيه ، حيث ينسب من (لو) وما بعدها مصدر هو مفعول به لـ (يود) ، أي : تودُّ تباعد ما بينها وبينه . والرأي أن (لو) مصدرية كما يأتي :

- ١ - أن من قال بأن (لو) مصدرية استدلَّ بجملة من الأمور سبقت .
- ٢ - أن التوجيه على أن (لو) شرطية فيه حذف ، والأخذ بما لا حذف فيه أولى .

(١) سورة القلم : الآية (٩) .

(٢) سورة آل عمران : الآية (٣٠) .

(٣) انظر : البحر ٢/٤٤٧-٤٤٨ للدرِّ المصون ٣/١٢٤-١٢٥ .

١٦ - (لَمَّ) في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَلَّا لَمَا لِيَؤْفَيْنَهُمْ ﴾<sup>(١)</sup> :

يرى ابن هشام<sup>(٢)</sup> أن (لَمَّ) في هذه القراءة<sup>(٣)</sup> هي (لَمَّ) الجازمة ، وحذف مجزومها للدلالة المعنى عليه ، مثل : قاربت المدينة ولما ، أي : ولما أدخلها .

وفي (لَمَّ) على هذه القراءة توجيهات ، ذكر منها ابن هشام :

١ - أن (لَمَّ) مركبة من عدة كلمات ؛ إذ الأصل فيها لَمَّ من ما - بكسر - الميم - ، ف(من)حرف جرّ دخل على (ما) الموصولة أو الموصوفة ، والتقدير لَمَّ من الذين والله ليؤفّينهم من أو جرّ لَمَّق والله ليؤفّينهم ، فلما جاءت نون ساكنة بعدها ميم ، وجب إدغام تلك النون ، فقلبت ميماً ، ثم أدغمت في الميم ، فاجتمع بذلك ثلاث ميّات ، فاستثقت ل ذلك فخرمف بحذف إحداها ، فحذفت الأولى وصار اللفظ (لَمَّ) .<sup>(٤)</sup>

ومن قال بهذا : الفراء<sup>(٥)</sup> ، ونسب للمهدوي<sup>(٦)</sup> وجماعة من نحاة البصرة والكوفة ، واستحسنه أبو شامة<sup>(٧)</sup> .

واستدل<sup>(٨)</sup> من قال بهذا بالسمع ، كقول الشاعر :

وإننا لمن ما نضرب الكبشَ ضربةً على رأسه تُلقي اللسانَ من الفمِ<sup>(٩)</sup>

(١) سورة هود : الآية (١١١) .

(٢) مغني اللبيب ١ / ٤٦٢ .

(٣) في قراءة ابن عامر وحمة وحفص عن عاصم بتشديد (إن) و(لما) . القراءة في معاني القرآن ، للفراء ٢ / ٢٨ ، إعراب القرآن ، للنحاس ٢ / ٣٠٥ ، الحجة ، للفارسي ٤ / ٣٨٧ ، المشكل ، لمكي ، ص ٣٧٥ ، الكشف ٢ / ٤١٦ ، المحرر الوجيز ٧ / ٤٠٧ ، البيان ، للأنباري ٢ / ٢٩ ، التبيان ، للعكبري ٢ / ٧٠١٦ ، البحر ٥ / ٢٦٦ ، الدر المصون ٦ / ٣٩٧ .

(٤) انظر : الأمالي النحوية ، لابن الحاجب ، تحقيق : هدي حمّودي ، عالم الكتب ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ ، ١ / ٦٧ .

(٥) معاني القرآن ٢ / ٢٨-٢٩ .

(٦) انظر : البحر ٥ / ٢٦٧ ، والدر ٦ / ٤٠١ .

(٧) انظر : الدر ٦ / ٤٠٣ .

(٨) انظر : الدر ٦ / ٤٠٢-٤٠٣ .

(٩) انظر : المحرر الوجيز ٧ / ٤١١ ، والدر ٦ / ٤٠٣ .



وبقول الآخر :

وإني لَمَنْ ما أُصِدُّ رُ الأَمْرَ وَجَهَهُ إِذا هُوَ أَعْيَا بالسَّبِيلِ مِصَادِ رُهُ<sup>(١)</sup> ،  
وَضُ عَفَّ هَذَا الْمَذْهَبُ بِهَا يَأْتِي :

١- أنه قد اجتمع ثمان ميمات في القرآن الكريم لا استثقال ولا حذف حينئذ ،  
وذلك في قوله : ﴿ وَعَلَى أُمَمٍ مِمَّنْ مَعَكَ ﴾<sup>(٢)</sup> ، فلأن لا يحذف مما اجتمع فيه  
ثلاث من قبيل الأولى ، ذكره الفارسي<sup>(٣)</sup> .

٢- أنه لم يثبت في السماع حذف مثل هذه الميم استثقلاً فكيف يُحْمَلُ عليه  
التنزيل ؟. ذكره ابن الحاجب<sup>(٤)</sup> وابن هشام<sup>(٥)</sup> .

٢ - أنها (لَمَّا) بالتنوين ، بمعنى (لَمَّا) ، فهي مصدلم (تَمَّ أَبْدَلُ مَنْ  
التنوين أَلْفٌ فِي الْوَقْفِ ، ثُمَّ أُجْرِي الْوَصْلُ مَجْرَى الْوَقْفِ ، فَصَارَ (لَمَّا) بِالْأَلْفِ .  
وأجاز الزجاج<sup>(٦)</sup> هذا المذهب .

واستدلوا<sup>(٧)</sup> بقراءة<sup>(٨)</sup> مَنْ قَرَأَ (لَمَّا) بالتنوين .

وَضُ عَفَّ هَذَا الْوَجْهَ بِهَا يَأْتِي :

١ - أنه يبعد استعمال (لَمَّا) في هذا المعنى (جمعاً) .

٢ - أن الأبعد منه أن يحذف التنوين من المتصرف في الوصل .

٣ - أن إبدال التنوين ألفاً إجراءً للوصل مجرى الوقف ، موضعه

الشعر .

(١) انظر : معاني القرآن ، للفراء ٢ / ٢٩ .

(٢) سورة هود : الآية (٤٨) .

(٣) الحجة ٤ / ٣٨٧-٣٨٨ .

(٤) أمالي ابن الحاجب ١ / ٦٧ .

(٥) مغني اللبيب ١ / ٤٦٢ .

(٦) معاني القرآن ٣ / ٨٢ .

(٧) انظر : البيان ٢ / ٣٠ .

(٨) وهي قراءة اليزيدي وابن الأرقم والزهري . انظر : معاني القرآن ، للفراء ٢ / ٣٠ ، إعراب القرآن ،  
للنحاس ٢ / ٣٠٥ ، المشكل ، لمكي ، ص ٣٧٥ ، المحرر الوجيز ٧ / ٤٠٦ ، الدر المصون ٦ / ٤١٤ .



وممن قال بهذا : ابن الحاجب<sup>(١)</sup> ، وأبو حيان<sup>(٢)</sup> ، واختاره ابن هشام<sup>(٣)</sup> .  
 واستدل أصحاب هذا الرأي بأن حذف مجزوم لكمَّ (لَا) شائع مطرد ، كقولهم :  
 فجئتُ قبورَهم بدءاً ألومُ فلناديتُ القبورَ فلم يجِبْنَه<sup>(٤)</sup>  
 والمعنى : لما أكن سيدياً إلا حين ماتوا فسدت بعد موتهم .  
 وهذا التوجيه جارٍ على قواعد العربية<sup>(٥)</sup> ، إذن أساس التوجيه عند ابن هشام هو  
 جواز حذف مجزوم (لَمَّا) لدليل ، والتقدير على هذا عند ابن الحاجب<sup>(٦)</sup> : وإنَّ كلاً  
 لمَّ يجِبْ ملوا ، ألومُ لا يترك ولو قد دلَّ على هذا المقدر ما تقدّم من تفصيل  
 للمجموعتين ، حيث قال : ﴿فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾<sup>(٧)</sup> .  
 ثم ذكر الأشقياء ومالهم من عقاب ، والسعداء ومالهم من ثواب ،  
 والتقدير عند أبي حيان<sup>(٨)</sup> : وإنَّ كلاً لما ينقص من جزاء عمله وقد دلَّ على  
 هذا ما جاء بعده من قوله : ﴿لِيُوفِيَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾<sup>(٩)</sup> .  
 ولم يرض<sup>(١٠)</sup> ابن هشام تقدير ابن الحاجب ، والتقدير عنده لَمَّ لا يوفوا أعمالهم .  
 أي أنهم لم يوفوها إلى الآن ، ولكنهم يوفونها ، وسبب ترجيح هذا عنده أمران :  
 الأول : أن التوفية لم تقع ، ولكنها ستقع دلَّ عليه ما جاء بعده من قوله تعالى :  
 ﴿لِيُوفِيَهُمْ﴾ .  
 الثاني : أن منفي لكمَّ (لَا) متوقع الثبوت ، وليس كذلك الإهمال .  
 وترجّح الباحثة التوجيه الرابع ، وهو كون لكمَّ (لَا) حوافزاً ما في الآية ؛ لِمَا

(١) الأمل النحوية ٦٨ / ١ .

(٢) البحر المحيط ٢٦٨ / ٥ .

(٣) مغني اللبيب ٤٦٢ / ١ .

(٤) انظر الشاهد في : مغني اللبيب ٤٥٩ / ١ ، الدر المصون ٤١١ / ٦ .

(٥) البحر المحيط ٢٦٨ / ٥ .

(٦) الأمل النحوية ٦٨ / ١ .

(٧) سورة هود : الآية (١٠٥) .

(٨) البحر ٢٦٧ / ٥ .

(٩) سورة هود : الآية (١١١) .

(١٠) مغني اللبيب ٤٦٢ / ١ .

يأتي :

- ١- أنه جائز في العربية ، فهو يوافق الصناعة ، ولا يخالف المعنى .
- ٢- أن الأقوال الأخرى ثبت ضعفها عند المناقشة .
- ٣- أن هذا التوجيه لا تكلف فيه ، كما ذكر ذلك أبو حيان<sup>(١)</sup> فهو جارٍ على قواعد العربية مع أنه يوافق المعنى ، بخلاف التوجيهات الأخرى .
- ٤- أن الأصل في لكمة (ل) أن تكون حرفاً ، فالقول بحرفيتها إنما هو جري على ما وضعت له .

## ١٧- وقوع الجملة نائب فاعل :

ذهب ابن هشام<sup>(١)</sup> في قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ ﴾<sup>(٢)</sup> إلى أن نائب الفاعل هو جملة (لا تفسدوا في الأرض) فهي عنده في محلّ رفع ، وأساس التوجيه عنده أنّ المفعول به أولى بالنيابة عن الفاعل .

وفي المسألة ثلاثة أقوال :

الأول : أن نائب الفاعل ضمير المصدر ، وهو قول قد أضمر ، ثم جاءت جملة النهي بعده تفسر ضمير الضمير ، والتقدير: وإذا قيل لهم قولٌ هو : لا تفسدوا ، والمعنى : وإذا قيل لهم قولٌ شديدٌ ، وجملة (لا تفسدوا في الأرض) مفسرة لا محلّ لها من الإعراب .

ومن قال بهذا : أبو البقاء<sup>(٣)</sup> .

وذكر ابن هشام أن ابن عصفور نسب<sup>(٤)</sup> هذا القول إلى البصريين .

ودليل<sup>(٥)</sup> مَنْ قال بذلك : أنه إذا أمكن الإسناد المعنوي لا يعدل عنه إلى الإسناد اللفظي ، وقد أمكن ذلك ، حيث جاء نائب الفاعل مصدراً أضمر ، ثم جاءت الجملة وفسرته .

ورد ابن هشام<sup>(٦)</sup> هذا التوجيه بأن جملة (لا تفسدوا في الأرض) كانت قبل حذف الفاعل في محلّ نصب مقول القول ، فكيف صارت سوفّة بعد حذف الفاعل؟! .  
الثاني : أن نائب الفاعل هو الجار والمجرور (لهم) .

ولا يجوز أن يقوم الجار والمجرور مقام الفاعل بعد حذفه ، إلا على مذهب

(١) مغني اللبيب ٢/ ٤٤ .

(٢) سورة البقرة : الآية (١١) .

(٣) التبيان ١/ ٢٨ .

(٤) ليس في شرح جمل الزجاجي ١/ ٥٦١ .

(٥) انظر : الدر المصون ١/ ١٣٦ .

(٦) مغني اللبيب ٢/ ٤٤ .

الكوفيين والأخفش<sup>(١)</sup> .

ومن أخذ بهذا القول : الأنباري<sup>(٢)</sup> .

ورد ابن هشام<sup>(٣)</sup> هذا القول بأنه لا تتم الفائدة به وأيضاً فإن المعنى قد تمّ بدون ذلك الظرف في قوله تعالى : ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ﴾<sup>(٤)</sup> .

الثالث<sup>(٥)</sup> : أن نائب الفاعل هو جملة (لا تفسدوا في الأرض) ، فهي المقول في المعنى ، والتقدير : وإذا قيل لهم هذا الكلام أو هذا اللفظ ، فهو من الإسناد اللفظي .

ومن قال بذلك : الزمخشري<sup>(٦)</sup> ، وابن هشام ، ولم ينسبه إلى الزمخشري .

وقد رد<sup>(٧)</sup> هذا القول بأن نائب الفاعل لا يأتي جملة .

وقد أجاب ابن هشام بأن هذا من قبيل الإسناد اللفظي ، فالجملة التي يقصد لفظها تدخل في حكم المفردات فتقع مبتدأً ، نحو : (لا حول ولا قوة إلا بالله ، كنز من كنوز الجنة) ، ولذا لم تحتج إلى رابط إذا وقعت خبراً ، نحو : (قولي لا إله إلا الله) حكمها في ذلك حكم الخبر المفرد الجامد .

وقد سبق الزمخشري<sup>(٨)</sup> ابن هشام إلى هذا الجواب فقد صحّ عند الزمخشري إسناد الفعل إلى الفعل ؛ لأنه إسناد إلى لفظه .

وترجّح الباحثة القول الثالث ، وهو أن نائب الفاعل هو جملة (لا تفسدوا في الأرض) كما يأتي :

١ - أن هذا القول فيه موافقة للأصل النحوي ، وهو أن المفعول به أولى بالنيابة

(١) الدر المصون ١/١٣٦ .

(٢) البيان ١/٥٦ .

(٣) مغني اللبيب ٢/٤٤ .

(٤) سورة الجاثية : الآية (٣٢) .

(٥) انظر هذا القول في : التبيان ١/٢٨ .

(٦) الكشف ١/٧١ .

(٧) انظر : التبيان ١/٢٨ ، ومغني اللبيب ٢/٤٤ .

(٨) الكشف ١/٧١ .

عن الفاعل من غيره .

٢- أن الذي سوَّغ مجيء نائب الفاعل جملة هو أنها محكية فهي في حكم الخبر المفرد الجامد ، كما ذكره الزمخشري وابن هشام .

## ١٨ - متعلق الجار والمجرور في قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهُ ﴾<sup>(١)</sup> وَفِي الْأَرْضِ إِلَهُ<sup>(٢)</sup>

يرى ابن هشام<sup>(٣)</sup> أن (إله) في قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهُ ﴾<sup>(٣)</sup> يتعين إعرابه خبر مبتدأ محذوف ؛ والتقدير : وهو الذي هو إله في السماء ، وحذف المبتدأ لطول الصلة بالمعمول ، والجار والمجرور (في السماء) متعلق بـ(إله) ، و(إله) وإن كان اسماً ؛ إذ يوصف ، فتقول : إلهٌ واحد ، ولا يُوصف به ، فلا تقول شيءٌ إله ، قد تعلق به الجار والمجرور ؛ لأنه أشبه الفعل في المعنى ، فمعنى (إله) : معبود فحينئذ يصح أن يتعلق به الجار والمجرور .

واعتمد ابن هشام في هذا التوجيه على القاعدة (الصلة لا بد لها من عائد يربطها بالموصل) .

ومن أعربه كذلك : الزمخشري<sup>(٤)</sup> ، والعكبري<sup>(٥)</sup> ، والسمين<sup>(٦)</sup> .  
وأورد ابن هشام أعراب أخرى ردّها ؛ لأنها ما خالفت القواعد النحوية ، ومنها ما أدى إلى فساد المعنى .

وسبق العكبري<sup>(٧)</sup> ابن هشام إلى إيراد تلك الأعراب والردّ عليها ، وهي :  
١ - أن يكون (إله) مبتدأ ، والجار والمجرور (في السماء) خبره ، ويكون المعنى حينئذ : وهو الذي إله كائن في السماء<sup>(٨)</sup> .

ورد ذلك بأنه يترتب عليه خلو الصلة (في السماء إله) من عائد يعود على

(١) سورة الزخرف : الآية (٨٤) .

(٢) مغني اللبيب ٢ / ٨٨ .

(٣) سورة الزخرف : الآية (٨٤) .

(٤) الكشف ٤ / ٢٦٠ .

(٥) التبيان ٢ / ١١٤٢ .

(٦) الدر المصون ٩ / ٦٠٩ .

(٧) انظر : التبيان ٢ / ١١٤٢ ، الدر المصون ٩ / ٦٠٩ - ٦١٠ .

(٨) حاشية الدسوقي ٢ / ٥١٤ .



الموصول ؛ إذ إن الضمير في الظرف يعود على (إله) ، ومثال ذلك أن تقول : جاء الذي علي<sup>١</sup> في الدار .

٢ - أن يكون (إله) فاعلاً للظرف ، أي : فاعلاً لما تعلق به الظرف أو الجار والمجرور ، فيكون التقدير على ذلك : وهو الذي ثبت أوتقر<sup>٢</sup> إله في السماء .  
ورُدَّ هذا التوجيه بخلو<sup>٣</sup> جملة الصلة من العائد ؛ لأنَّ الظرف يخلو من الضمير ؛ لرفعه الظاهر حينئذ<sup>(١)</sup> .

٣ - أن يكون (إله) بدلاً من الضمير المستتر في (استقر<sup>٢</sup>) أو (ثبت) العائد على (الذي) ، ويكون الجار<sup>٣</sup> والمجرور صلة (الذي) ، والمعنى فهو الذي استقر<sup>٢</sup> أو ثبت في السماء إله<sup>٣</sup> وإنما مَنع هذا الوجه في الآية قوله تعالى : ﴿ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهُ ﴾<sup>(٢)</sup> ؛ لأنه إن عُدَّ معطوفاً على (في السماء إله) صلة الموصول والبدل من الضمير تضمن الإبدال من ضمير العائد مرتين :

الأول : في صدر الآية : ﴿ وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهُ ﴾<sup>(٣)</sup> .

والثاني : في المعطوف : ﴿ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهُ ﴾<sup>(٤)</sup> .

وهذا يؤدي إلى تأويلين وهما : أن تبدل من ضمير العائد مرتين ويستبعد مجموع هذا التقدير<sup>(٥)</sup> .

وإن أعرب (في الأرض إله) مبتدأ وخبراً - لا صلة ولا بدلاً - ؛ فإما أن تكون الجملة مستأنفة ، ويلزم فساد المعنى ؛ لأنه سيقضي - أن يكون هناك إله<sup>٣</sup> آخر ، فتعدد الآلهة ، وإما أن تكون الجملة معطوفة ويلزم خلو<sup>٣</sup> الصلة من عائد .

والرأي مع التوجيه الذي ذهب إليه العكبري وابن هشام ، وهو أن يكون (إله)

(١) حاشية الدسوقي ٥١٤ / ٢ .

(٢) سورة الزخرف : الآية (٨٤) .

(٣) سورة الزخرف : الآية (٨٤) .

(٤) سورة الزخرف : الآية (٨٤) .

(٥) انظر : حاشية الأمير على مغني اللبيب ، ٧٥ / ٢ .

خبر مبتدأ محذوف ؛ لموافقته القاعدة النحوية .  
أما التوجيهات التي ردّها العكبري وابن هشام فلم تقف<sup>(١)</sup> الباحثة على من ذهب إليها هذا إلى أنّها ضعيفة من حيث الصناعة النحوية ، بل إن منها ما يبطل ؛ لأنّه يؤدي إلى فساد المعنى ، وسواء أكانت تلك التوجيهات افتراضات من العكبري وابن هشام ، أم توجيهات فلا يمكن الأخذ بها على كلّ حال .

---

(١) انظر : معاني القرآن ، للفراء ٣/٣٨ ، ومعاني القرآن ، للأخفش ٢/٦٩٠ ، ومعاني القرآن وإعرابه ٤/٤٢١ ، وإعراب القرآن ، للنحاس ٤/١٢٢ ، والمشكل ، لمكي ٢/٦٥١ ، والمحرر الوجيز ١٣/٢٥٧ ، والبيان ، للأنباري ٢/٣٥٥ .

## ١٩ - تعلق شبه الجملة بالفعل الناقص :

يرى ابن هشام<sup>(١)</sup> أنَّ الجار والمجرور (للناس) في قوله تعالى : ﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا ﴾<sup>(٢)</sup> متعلقان بالفعل الناقص (كان) ، واسم كان (أن أوحينا) وخبرها (عجبا) واستدلَّ ابن هشام بالآية على صحة قول مَنْ أثبت جواز تعلق الجار والمجرور بـ(كان) وأخواتها .

ودليلهم كما ذكره ابن هشام الآية نفسها ، ﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا ﴾ فإن اللام لا تتعلق بـ(عجبا) ؛ لأنه مصدر مؤخر ، ولا تتعلق بـ(أوحينا) ؛ لفساد المعنى ؛ إذ يصبح التقدير : أوحينا للناس أن أنذر الناس ؛ ولأن معمول الصلة لا يتقدم عليها .

إذن عندما منع التوجيهين الآخرين اعتمد على الأصل النحوي (معمول الصلة لا يتقدم عليها) والمعنى وهناك من علق (للناس) بمحذوف حال من (عجبا) ؛ لأنه في الأصل صفة ، فلما تقدم صار حالا كما في قول الشاعر :

مِيَّةٌ لَهُمْ وَحِشًا طَلَبُ ۖ يَلُوحُ كَأَنَّهُ خَلَلُ ۖ

وقول آخر :

والصالحاتُ عليها مغلقاً بابٌ<sup>(٣)</sup>

ومن قال بذلك : مكي<sup>(٤)</sup> ، والأنباري<sup>(٥)</sup> ، والعكبري<sup>(٦)</sup> ، وأجازه ابن هشام<sup>(٧)</sup> . وذكر العكبري والسمين أنه قد قيل : يتعلق (للناس) بـ(عجبا) ، ولا يضر- أن

(١) مغني اللبيب ٢/ ٩٢ .

(٢) سورة يونس : الآية (٢) .

(٣) البيان ١/ ٤٠٨ .

(٤) المشكل ١/ ٣٣٩ .

(٥) البيان ١/ ٤٠٨ .

(٦) التبيان ٢/ ٦٦٤ .

(٧) مغني اللبيب ٢/ ٩٢-٩٣ .

يكون مصدرها ما يأتي<sup>(١)</sup> :

- ١ - أنه يتوسع في الجار والمجرور والظرف ما لا يتوسع في غيرهما .
  - ٢ - أنه جاز تقديم معمول المصدر (عجباً)؛ لأنَّ المصدر (عجباً) وقع موقع اسم الفاعل أو اسم المفعول .
- وتعلق الجار والمجرور (للناس) بـ(كان) الناقصة على رأي من يرى أن (كان) الناقصة وأخواتها تدل على الحدث مختلف فيه ؛ إذ اختلف العلماء في ذلك ، فمن العلماء مَنْ ذهب إلى أن (كان)الناقصة وأخواتها لا تدلّ على الحدث ، ويرون أنها تدلّ على الزمن فقط .
- ومن قال بذلك : ابن السراج<sup>(٢)</sup> ، والفارسي<sup>(٣)</sup> ، وابن جني<sup>(٤)</sup> ، والرجزاني<sup>(٥)</sup> ، وابن برهان<sup>(٦)</sup> ، والشلوين<sup>(٧)</sup> ، وغيرهم .
- ودليلهم<sup>(٨)</sup> هو : أنه لا يذكر مع (كان) الناقصة وأخواتها مصدر ، لا يقال : كان زيد قائماً كوناً ، ولا : أوسى عبدالله ضاحكاً إمساءً ، وكذلك بقية أخواتها .
- ومن العلماء مَنْ رأى أن (كان) الناقصة وأخواتها تدلّ على الحدث والزمن معاً إلا ليس .

(١) انظر : التبيان ٢/ ٦٦٤ ، والدر ٦/ ١٤٤ ، مغني اللبيب ٢/ ٩٢ .

(٢) الأصول في النحو ١/ ٨٢-٨٣ .

(٣) المسائل العسكرية ، تحقيق : محمد الشاطر ، مطبعة المدني ، ط ١ ، ١٤٠٣هـ ، ص ٩٦ ، الإيضاح ، تحقيق : د. كاظم بحر المرجان ، عالم الكتب ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٦هـ ، ص ١١٧ .

(٤) انظر : شرح التسهيل ١/ ٣٣٨ ، ومغني اللبيب ٢/ ٩٢ .

(٥) المقتصد في شرح الإيضاح ، لعبدالقاهر الجرجاني ، تحقيق : د. كاظم بحر المرجان ، وزارة الثقافة والإعلام ، الجمهورية العراقية ، ١٩٨٢م ، ١/ ٣٩٨ .

(٦) شرح اللمع ، لابن برهان الأسدي ، تحقيق : د. فائز فارس ، الكويت ، ط ١ ، ١٤٠٤هـ ، ١/ ٤٩ .

(٧) التوطئة ، لأبي علي الشلوين ، تحقيق : د. يوسف أحمد المطوع ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م ، ص ٢٢٤ .

(٨) شرح جمل الزجاج ، لابن عصفور ١/ ٣٧٠ .

- وممن يرى ذلك : ابن خروف<sup>(١)</sup> ، وابن عصفور<sup>(٢)</sup> ، وابن مالك<sup>(٣)</sup> ،  
وأبو حيان<sup>(٤)</sup> ، وابن هشام<sup>(٥)</sup> ، وابن عقيل<sup>(٦)</sup> ، والسيوطي<sup>(٧)</sup> ، وغيرهم .  
وترجح الباحثة أن يتعلق (للناس) بمحذوف حال من (عجبا) لما يأتي :  
١- أنه ورد من السماع ما يميز تقدم الصفة وصيرورتها حالاً .  
٢- أن من أجاز تعلق (للناس) بـ(كان) يرى أن (كان) تدل على الحدث وهذا  
يرده أنه لا يوجد معها مصدر فلا تقول أمسى عبدالله ضاحكاً إمساءً .  
٣- أن القول بتعلق (للناس) بـ(أوحينا) يؤدي إلى فساد المعنى كما مرّ .

---

(١) شرح جمل الزجاجي ١/٤١٧ .

(٢) شرح جمل الزجاجي ١/٣٧٠ .

(٣) شرح التسهيل ١/٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ .

(٤) الارتشاف ٣/١١٥١ .

(٥) مغني اللبيب ٢/٩٢ .

(٦) المساعد ١/٢٥٢ .

(٧) الهمع ٢/٧٤ .

## ٢٠ - تعلق الجار والمجرور بمحذوف :

إن متعلق شبه الجملة إذا كان كوناً خاصاً يمتنع فيه الحذف دون قرينة ، أما مع القرينة فيجوز الحذف فيه<sup>(١)</sup> .

ومن ذهب إلى جواز حذف الكون الخاص إن دلّ عليه دليل : الرضي<sup>(٢)</sup> ، وابن هشام<sup>(٣)</sup> ، وذكر ابن هشام أن جماعة من النحاة منعوا حذف الكون الخاص ، ومنع ذلك : أبو حيان<sup>(٤)</sup> ، وأبطل ابن هشام رأيهم بأن النحاة قد أجازوا حذف الخبر عند وجود دليل وعدم وجود المعمول ، فكيف يمنع وجود المعمول من الحذف مع أنه إما أن يكون هو الدليل أو مقوياً له ؟ .

واعتمد ابن هشام في الأخذ بهذا التوجيه (جواز حذف الكون الخاص لدليل) على قاعدة (جواز حذف الخبر عند وجود الدليل) .

وقد عرض ابن هشام آيات تدلّ على جواز حذف الكون الخاص إن علم بدليل أو قرينة تدلّ عليه ، وذلك فيما إذا كان متعلق الجار والمجرور :

١ - خبر المبتدأ :

أ - كقوله تعالى : ﴿الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى﴾<sup>(٥)</sup> ،

فالتقدير على تعلق الجار والمجرور بالكون الخاص المحذوف : الحر مقتول أو يُقتل بالحر ، وكذا الباقي .

ولا يجوز في هذه الآية أن يتعلق الجار والمجرور بكون عام ؛ إذ لا فائدة من

(١) والظرف المستقر هو ما يكون خبراً أو حالاً أو صفة أو صلة سواء كان متعلقه كوناً عاماً أو خاصاً ، واللغو ما ليس كذلك ويتعلق بالأفعال وما هو بمعناها . انظر : حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١ / ١١ ، تحقيق : د. تركي مصطفى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٩ هـ .

(٢) شرح الرضي ١ / ٢٤٤ .

(٣) مغني اللبيب ٢ / ١٠٩ .

(٤) البحر المحيط ٨ / ٢٧٧ .

(٥) سورة البقرة : الآية (١٧٨) .

ذلك التعلق ، فلا فائدة من تقدير : الحر كائنٌ بالحر<sup>(١)</sup> ، وأجاز أبو حيان<sup>(٢)</sup> تقدير الكون العام مع تقدير مضافين ، والتقدير يقتل الحرَّ كائن بقتل الحر . واستبعد ابن هشام<sup>(٣)</sup> هذا التقدير ؛ لوجهين :

الأول : أن هذا التقدير ظاهر التكلف ، حيث يلزم منه تقدير خمس كلمات ، وهي الكون المقدر والمضافان وفاعلهما .

الثاني : أنه لا يعلم معنى المضاف المقدر مع المبتدأ إلا بعد تمام الكلام ، ومن الحسن أن يعلم عند موضع تقديره .

وهذه الآية من أوضح الحجج على جواز حذف الكون الخاص ؛ وذلك

كما يأتي :

١ - أنه لا يصلح تقدير الكون العام إلا بتكلف ظاهر كما سبق .

٢ - أن أبا حيان نفسه وهو ممن منع تقدير الكون الخاص - أجاز في هذه الآية أن يتعلق الجار بالكون الخاص بعد حذفه ؛ وذلك للعلم به ، قال عن الكون الخاص في الآية : « لا يجوز حذفه إلا في مثل هذا إذ الدليل على حذفه قوي إذ تقدم القصاص في القتلى »<sup>(٤)</sup> .

ب - وقوله تعالى : ﴿ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ ﴾<sup>(٥)</sup> ، فالتقدير على تعلق الجار والمجرور بالكون الخاص المحذوف : يجريان بحساب ودل المعنى على هذا التقدير .

(١) انظر : البحر المحيط ٢ / ١٥ ، والدر ٢ / ١٧٨ .

(٢) البحر المحيط ٢ / ١٥ .

(٣) مغني اللبيب ٢ / ١١٠ .

(٤) البحر المحيط ٢ / ١٥ .

(٥) سورة الرحمن : الآية (٥) .

وممن قدره هذا التقدير : الأخفش<sup>(١)</sup> ، ومكي<sup>(٢)</sup> ، والأنباري<sup>(٣)</sup> ، والعكبري<sup>(٤)</sup> ،  
 والتقدير عند أبي حيان<sup>(٥)</sup> جزي الشمس والقمر كائن بحسبان .  
 وهنا يلزم منه تقدير مضاف للمبتدأ قبل تمام الكلام ، كما ذكر ذلك ابن هشام .  
 ٢ - خبر (أن) ، كقوله تعالى : ﴿أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ  
 وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ﴾<sup>(٦)</sup> ، فقد تعلق الجار والمجرور  
 في هذه الآيات بكون خاص محذوف يناسب الجار والمجرور المذكور ويبدل عليه  
 المعنى ، فالتقدير على ذلك عند الزمخشري<sup>(٧)</sup> : أن النفس مأخوذة بالنفس ، مقتولة  
 بها إذا قتلها بغير حق والعين مفقوءة بالعين والأنف مجدوع بالأنف ، والأذن  
 مصلومة بالأذن والسن مقلوعة بالسن .  
 ولم يرتض أبو حيان<sup>(٨)</sup> هذا التقدير ؛ إذ إن المجرور إذا وقع خبراً لا بد أن يكون  
 عامله كوناً مطلقاً عنده لا مقيداً .

وذكر أن تقدير الزمخشري من قبيل تفسير المعنى لا تفسير الإعراب ، وأن في  
 تقديره ما يقرب تعلق الجار والمجرور بالكون العام ؛ إذ قدر النفس مأخوذة  
 بالنفس ، كما تقول : بعث الشاء شاة بدرهم ، فالمعنى : مأخوذة بدرهم ، وكذا  
 يكون التقدير في العين والبقية .

٣ - صلة الموصول ، كقوله تعالى : ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا  
 اللَّهُ﴾<sup>(٩)</sup> ، فقد تعلق الجار والمجرور في هذه الآية بكون خاص محذوف ، تقديره قائل

(١) معاني القرآن ، تحقيق : فائز فارس ٢ / ٤٩٠ .

(٢) المشكل ٢ / ٧٠٤ .

(٣) البيان ٢ / ٤٠٨ .

(٤) التبيان ٢ / ١١٩٧ .

(٥) البحر المحيط ٢ / ١٥ .

(٦) سورة المائدة : الآية (٤٥) .

(٧) الكشف ١ / ٦٢٥ .

(٨) البحر المحيط ٣ / ٥٠٦ ، وانظر : الدر المصون ٤ / ٢٧٣-٢٧٤ .

(٩) سورة النمل : الآية (٦٥) .



لا يعلم من يذكر في السموات والأرض .

ومن قدّره هذا التقدير : ابن مالك<sup>(١)</sup> ، وابن هشام<sup>(٢)</sup> .

وذهب العكبري<sup>(٣)</sup> وأبو حيان<sup>(٤)</sup> إلى تعلق الجار والمجرور بكون عام .

ونقل ابن هشام عن ابن مالك أن تعلق الجار والمجرور بكون عام على تقدير :

لا يعلم من استقرّ في السموات ، يؤدي إلى أحد محذورين :

الأول : الجمع بين الحقيقة والمجاز ؛ إذ إنّ غير الله عز وجل مستقرّ حقيقة في

السموات والأرض ، أما الله عز وجل فليس مستقراً فيها حقيقة ، بل مجازاً ، وهو

على هذا الجمع مستثنى متصل .

والثاني : بل قراءة السبعة على الاستثناء المنقطع ، ورفع لفظ الجلالة (الله) على

البدل ؛ لأنه جاء على لغة تميم ، وهي لغة مرجوحة ، ويكون المبدل منه على نية

الاطراح ، فكأنه استثناء مفرغ ؛ إذ إنّ البدل على نية تكرار العامل ، فكأن المعنى :

قل لا يعلم الغيب إلا الله .

وترجح الباحثة في الآية التعلق بالكون الخاص ؛ لأن التخريج على التعلق بكون

عام قد حمّل على لغة مرجوحة ، وهو لغة تميم وحمّل التنزيل على لغة مرجوحة

لا يمكن قبوله .

٤ - حالاً كقوله تعالى : ﴿ فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ ﴾<sup>(٥)</sup> ، فمعنى اللام -

أي معانيها - لا يناسب تعلق لعدتهنّ) بالفعل قبلها ، ومن ثم ذهب ابن هشام إلى

تقدير متعلق مناسب للمعنى ، هو كون ضمناً دلّ عليه دليل يُعرب حالاً ، أي :

مستقبلات لعدتهنّ ، وذكر أن ذلك تقدير جماعة من السلف وعلى ذلك عوّل

الزمخشري<sup>(١)</sup> ، ودليل الزمخشري في ذلك قراءة الرسول ﷺ : « في قبل عدتهن » .

(١) نقله عنه ابن هشام في : مغني اللبيب ١١١ / ٢ . ولم أجد ما نقله عن ابن مالك فيما بين يدي من كتبه .

(٢) انظر : المصدر السابق ١١١ / ٢ .

(٣) التبيان ١٠١٢ / ٢ .

(٤) البحر المحيط ٨٧ / ٧ .

(٥) سورة الطلاق : الآية (١) .

(١) الكشف ٥٤٠ / ٤ .

وممن منع حذف الكون الخاص أبو حيان<sup>(١)</sup> .

وقد ناقض أبو حيان<sup>(٢)</sup> الزمخشري بما يأتي :

١ أن الزمخشري قدّر حالاً يتعلق بها الجارّ والمجرور ، وهذا غير جيد ؛ لأنّ العامل في الظرف والجارّ والمجرور لا يحذف إذا كان خاصاً ، وإنما يحذف فقط إذا كان كوناً عاماً .

وهذا ردّه ابن هشام بأنه يجوز حذف الكون الخاص إفلّ عليه دليل .

٢ - أن قراءة فطلقوهنّ في قبل عدّتهنّ ( إنما هي من التفسير ، لا قرآن ؛ لأنّه خالف سواد المصحف الذي أجمع عليه المسلمون وخرّج أبو حيان الآية على حذف مضاف على أن يتعلق اللام ب(طلقوهنّ) ، أي : لاستقبال عدّتهنّ .

وفي كلام أبي حيان نظرك ما يأتي :

١ - أنه ينبغي قبول القراءة والاستشهاد بها ، فهي حجة في العربية ، وإن

خالفت سواد المصحف المجمع عليه .

٢ - أن المعنى يؤيد ما في القراءة التي ردها أبو حيان فمعنى لـ (هدتهنّ) أي :

عند أول ما يعتدّ لهنّ به ، وهو في قُبل الطهر<sup>(٣)</sup> .

وبعد ، فالرأي ما ذهب إليه ابن هشام من جواز حذف الكون الخاص في جميع ما

سبق ؛ لما مضى من الحجج القوية التي امتاز بها - وقد سبق تفصيلها - ، ومن موافقة

المعنى له ، وهذا ما حرص عليه ابن هشام في توجيهاته للآيات حين تكلم عن حكم

حذف المتعلق ، وجعل لذلك عنواناً ، وهو : (كيفية تقديره باعتبار المعنى)<sup>(٤)</sup> .

(١) البحر المحيط ٢٧٧/٨ .

(٢) المصدر السابق ٣٧٨/٨ .

(٣) انظر : التبيان ١٢٢٧/٢ .

(٤) مغني اللبيب ١٠٨/٢ .

## ٢١-الايح مل على التنازع م لا يرتبط فيه العاملان :

ذكر ابن هشام<sup>(١)</sup> في فاعل (تبين) في قوله تعالى : ﴿فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾<sup>(٢)</sup> توجيهاً ، هما :

١ - ضمير مستتر ، إما يعود إلى المصدر (مصدر الفعل السابق) ، أي فلما تبين له تبين<sup>٣</sup> . وممن قال به : ابن هشام<sup>(٣)</sup> .  
أو يعود على ما دل عليه الكلام ، والتقدير فلما تبين له الأمر أو ما أشكل عليه .  
وممن قال به : الزمخشري<sup>(٤)</sup> ، وابن هشام .

٢ - ضمير مستتر ، يرجع إلى المصدر المفهوم من (أن) وصلتها ، أي : فلما تبين له أن الله على كل شيء قدير ، قال أعلم أن الله على كل شيء قدير ، وهذا على رأي الزمخشري ، فتكون المسألة من باب التنازع ، ذلك أن تبين<sup>٥</sup> ( يطلب فاعلاً ، و(أعلم) يطلب مفعولاً ، و(أن الله) يصلح لكليهما .  
وقد جعله الزمخشري مفعولاً لـ(أعلم) ، أي : من إعمال الثاني ، وهو المختار عند البصريين ويبدل معمول (أعلم) على معمولين<sup>٦</sup> ) المحذوف : أن الله على كل شيء قدير ، نحوضربني وضربت<sup>٧</sup> زيدا ، ولا يجوز أن يعمل الأول ؛ لأنه يلزم من ذلك إضمار المفعول في الثاني ، ويصبح التقدير فلما تبين له قال أعلمه أن الله على كل شيء قدير .

ورد أبو حيان على الزمخشري بأن ما لا يرتبط فيه العاملان برابط لا يمكن أن يحمل على باب التنازع ، فشرط الإعمال اشتراك العاملين<sup>(٨)</sup> ، كأن يرتبطا بعاطف ، نحو : قام

(١) مغني اللبيب ٢ / ١٩٠ .

(٢) سورة البقرة : الآية (٢٥٩) .

(٣) مغني اللبيب ٢ / ١٩١ .

(٤) الكشف ١ / ٣٠٣ .

(٥) البحر ٢ / ٣٠٧ .

(٦) انظر : المساعد ٢ / ٤٥١ ، الدر المصون ٢ / ٥٦٩ .

وقعد أخواك ، أو يعمل أول العاملين في ثانيهما ، نحو : ﴿وَأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ سَفِيهًا عَلَى اللَّهِ شَطَطًا﴾<sup>(١)</sup> ، ﴿وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَن لَّن يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا﴾<sup>(٢)</sup> ، أو يكون ثاني العاملين جواباً لأولهما ، نحو : ﴿تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ﴾<sup>(٣)</sup> ، ونحو : ﴿ءَاتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قَطْرًا﴾<sup>(٤)</sup> ، ونحو : ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلْبَةِ﴾<sup>(٥)</sup> .

وأبطل ابن هشام<sup>(٦)</sup> بهذه القاعدة : (أنه لا بدّ من الاشتراك بين العاملين في باب التنازع) ، قول مَنْ قال : إن الآية من باب التنازع ، وذكر أن هذا القول لبعض معاصريه ، وذكر أيضاً أن جعل الآية من باب التنازع يوقع في أمرين ، هما :

١- إن أُعمل الثاني أضمر الفاعل في الأول ، والإضمار قبل الذكر ضعيف في باب التنازع .

٢- إن أُعمل الأول - ولم يقل به الزمخشرى - ففيه ضعف ؛ لأن فيه حذف معمول العامل الثاني إذا أهمل في باب التنازع ، نحو : ضربني وضربت زيد<sup>(٧)</sup> ؛ لأن في حذفه تهيئة العامل للعمل ، ثم قطعه عنه<sup>(٨)</sup> .

وترجّح الباحثة ما ذهب إليه أبو حيان وابن هشام أن الآية ليست من باب التنازع وذلك لما يأتي :

١- لأنّ هذا التوجيه اعتمد على أصل نحوي وهو لزوم الارتباط بين العاملين في باب التنازع وقد ورد سماع كثير يدل على لزوم ذلك الارتباط كما مرّ .

٢- لأنّ القول بأن الآية من باب التنازع قد ردّه ابن هشام بأنّ فيه إضماراً قبل الذكر وأن حذف معمول العامل الثاني إذا أهمل ضعيف في باب التنازع .

(١) سورة الجن : الآية (٤) .

(٢) سورة الجن : الآية (٧) .

(٣) سورة المنافقون : الآية (٥) .

(٤) سورة الكهف : الآية (٩٦) .

(٥) سورة النساء : الآية (١٧٦) .

(٦) مغني اللبيب ٢ / ١٩١ .

(٧) وكان ينبغي القول : ضربني وضربته زيد .

(٨) انظر : شرح الأشموني ١ / ٤٦٢ .

## ٢٢ - التوكيد المعنوي لا بدّ فيه من رابط :

يرى ابن هشام<sup>(١)</sup> أنّ ألفاظ التوكيد الأول<sup>(٢)</sup> لا بدّ لها من رابط ، وهو ضمير ملفوظ يطابق المؤكّد ويعود عليه ، وما ليس كذلك لا يكون توكيداً ، ولا سيما في القرآن الكريم فالتنزيل لا يحُمل إلا على الأشهر فلا يصحّ التوكيد عند ابن هشام في قوله تعالى : ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾<sup>(٣)</sup> .  
وردّ إعراب مَنْ أعربها توكيداً لـ (ما) ، وذكر أنّ هذا القول لبعض معاصريه ، وذكر أصحاب الحواشي<sup>(٤)</sup> أنّه ابن عقيل ، ونسب الخضرى<sup>(٥)</sup> هذا الإعراب إلى الزمخشري ، ولم يذكره الزمخشري في كشافه<sup>(٦)</sup> ، كما ردّ إعراب الهروي<sup>(٧)</sup> (جميع) توكيداً في نحو : جاء القوم جميعاً .

وردّ ابن هشام هذا الإعراب في الآية بأمرين :

الأول أنّ ألفاظ التوكيد الأول لا بدّ لها من رابط ، فلو أعربت (جميع) توكيداً لقليل : جميعه .  
والثاني : أنّ التوكيد بـ (جميع) وإن كانت مع العائد قليل والتنزيل إنما يحُمل على الأشهر .  
وأعرب (جميعاً) حالاً من الموصول الثاني (ما) ، والعامل فيه (خلق) ، و(ما) في محل نصب مفعول بها ، مكى<sup>(٨)</sup> ، والزمخشري<sup>(٩)</sup> ، وابن عطية<sup>(١٠)</sup> ،

(١) مغني اللبيب ٢/١٩١-١٩٢ .

(٢) يقصد بالأول : التي يؤكّد بها أولاً دون أن يتقدمها شيء ، نحو : نفس ، وعين ، وكلا ، وكلتا ، وكل... إلخ

(٣) سورة البقرة : الآية (٢٩) .

(٤) انظر : حاشية الشمسي ٢/١٩٤ ، حاشية الدسوقي ٣/١٣٧ ، وانظر رأي ابن عقيل في المساعد ٢/٣٨٦ .

(٥) حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل للألفية ٢/١٣٢ .

(٦) ١٢٧/١ .

(٧) لم أقف له على رأي في الأزهية في علم الحروف ، وقد ذكر ابن هشام أنه قال ذلك في (الذخائر) .

(٨) المشكل ١/٨٤ .

(٩) الكشاف ١/١٢٧ .

(١٠) المحرر الوجيز ١/٢٢٣ .

- والعكبري<sup>(١)</sup> ، وأبو حيان<sup>(٢)</sup> ، وابن هشام<sup>(٣)</sup> ، والسمين<sup>(٤)</sup> ، والخضري<sup>(٥)</sup> .  
وترجّح الباحثة ما ذهب إليه ابن هشام وهو أن تعرب (جميعاً) حالاً؛ ما يأتي:  
١- أن إعراب (جميعاً) حال فيه حمل التنزيل على الأشهر؛ إذ إنَّ التوكيد بـ (جميع)  
قليل ، كما ذكر ذلك ابن هشام .  
٢- أنوكليد يتبع المؤكّد تعريفاً وتنكيراً فلا يصحُّ أن يُعرب جميعٌ على التوكيد  
في مثل جاء القومُ جميعٌ .

---

(١) التبيان ١/ ٤٥ .

(٢) البحر المحيط ١/ ٢٨٠ .

(٣) مغني اللبيب ٢/ ١٩٢ .

(٤) الدر المصون ١/ ٢٤٢ .

(٥) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل للألفية ٢/ ١٣٢ .

## ٢٣ - التعليق بما فصل عن معموله بأجنبي :

يرفض ابن هشام<sup>(١)</sup> التوجيه الذي لا يراعي الصناعة وإن راعى المعنى ؛ ومن ذلك أن يؤدي التعليق إلى الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي ، رأى ذلك في عدة آيات ، كقوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنَادُونَ لَمَقْتُ اللَّهِ أَكْبَرُ مِنْ مَقَّتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى الْإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ﴾<sup>(٢)</sup> ، وقوله تعالى : ﴿إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ ﴿٨﴾ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ﴾<sup>(٣)</sup> ، وقوله تعالى : ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٨٣﴾ أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ ﴿٤﴾ .

ويذهب الزمخشري إلى التعليق بما فصل بأجنبي في الآيات الثلاث ، ففي الآية الأولى<sup>(٥)</sup> يرى أن (إذ تدعون) متعلق بـ(مقت) الأولى ، فهي ظرف منصوب به وفصل بينهما بأجنبي (أكبر) ووصح ذلك لكون الم معمول ظرفاً ، والمعنى : لمقت الله إياكم في الدنيا ؛ إذ تدعون إلى الإيمان فتكفرون أكبر من مقتكم أنفسكم في الآخرة . وفي الآية الثانية<sup>(٦)</sup> يرى أن (يوم) منصوب بـ(عنه) ، وفصل بينهما بأجنبي (لقادر) .

وفي الآية الثالثة<sup>(٧)</sup> يرى أن (أياماً) منصوب بـ(الصيام) ، كقولك نويت الخروج يوم الجمعة ، وفصل بينهما بأجنبي (كما كتب) . وقد يُقال<sup>(٨)</sup> : إن (كما كتب) ووصف للصيام بغلا يكون أجنياً عنه ، وذلك على رأي من يجيز أن يكون المعرف بـ(أل) الجنسية موصوفاً بما يجري مجرى النكرة .

(١) مغني اللبيب ٢/ ٢٣٥ .

(٢) سورة غافر : الآية (١٠) .

(٣) سورة الطارق : الآيتان (٨-٩) .

(٤) سورة البقرة : الآيتان (١٨٣-١٨٤) .

(٥) الكشف ٤/ ١٤٩ .

(٦) المصدر نفسه ٤/ ٧٢٢ .

(٧) المصدر نفسه ١/ ٢٢٣ .

(٨) انظر : البيان ١/ ١٤٢ ، البحر ٢/ ٣٨ ، ومغني اللبيب ٢/ ٢٣٦ ، والدر المصون ٢/ ٢٦٩ .

وردَّ ابن هشام<sup>(١)</sup> والسمين<sup>(٢)</sup> بأنَّ ذلك يؤدي إلى وصف المصدر قبل أن يكمل معموله .

ومنع مكي<sup>(٣)</sup> ، والأنباري<sup>(٤)</sup> ، والعكبري<sup>(٥)</sup> ، وأبو حيان<sup>(٦)</sup> ، وابن هشام<sup>(٧)</sup> ، والسمين<sup>(٨)</sup> ، هذا التوجيه ؛ لأنَّه يؤدي إلى الفصل بين العامل (الصيام) ومعموله (أياماً) بأجنبي .

وذهب من منع هذا التوجيه هو التعليق بما فُصِّل بأجنبي إلى أنَّ الظرف يتعلق بمحذوف يدلُّ عليه الظاهر ، والتقدير في الآية الأولى فمَقَّتكم إذ تدعون أو اذكروا إذ تدعون .

وفي الآية الثانية يرجعه يومَ تبلى ، وفي الآية الثالثة : صوموا أياماً ، وعلى هذا يحتمل أن يكون (أياماً) ظرفاً أو مفعولاً به اتساعاً .

ويؤيد<sup>(٩)</sup> رأي من أجاز تعلق الظرف بالعامل ولو كان هناك فصل بأجنبي بينهما بأن المعمول ظرف ، والظروف يتوسع فيها ما لا يتوسع في غيرها .  
وعلق السمين<sup>(١٠)</sup> على ما ذهب إليه الزمخشري بأنه إنَّه يُدَلُّ أنَّ المصدر يدلُّ على ناصب الظرف أي : إنَّ الناصب محذوف أو أنه يتوسع في الظروف ما لا يتوسع في غيرها .

وترجَّح الباحثة في الآيات الثلاث ما ذهب إليه ابن هشام ، وهو التعلق بمحذوف ؛ لما يلي :

- (١) مغني اللبيب ٢/٢٣٦ .
- (٢) الدر المصون ٢/٢٦٩ .
- (٣) المشكل ٢/٦٣٤ ، ٨١١ .
- (٤) البيان ٢/٣٢٨ ، ٥٠٧ ، ١٤٢/١ .
- (٥) التبيان ٢/١١١٦ ، ١٢٨١ ، ١٤٩/١ .
- (٦) البحر المحيط ٧/٤٣٥ ، ٨/٤٥٠ .
- (٧) مغني اللبيب ٢/٢٣٥ .
- (٨) الدر المصون ٩/٤٦١ ، ١٠/٧٥٥ ، ٢/٢٦٩ .
- (٩) انظر : الأمل النحوية ١/٥١ ، والدر المصون ٩/٤٦١ .
- (١٠) الدر المصون ٩/٤٦١ .



١- أنَّ تعليق الظرف بالمصادر في هذه الآيات يؤدي إلى الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي ، وهذا مخالف للصناعة النحوية .

أنَّ التوسُّع في الظروف وإن كان في الصناعة النحوية إلا أنَّ فيه تعليلاً للخروج على الأصل أو القاعدة؛ لأنَّ عدم الفصل بين العامل ومعموله هو الأولى بالأخذ .

٣- أنَّ التوسع في الظروف يباح في الصناعة النحوية **لِ** به بين الفعل الناقص ومعموله نحو « كان في الدار أو عندلثيدٌ جالساً » فهذا الفصل لا يؤدي إلى الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي بخلاف الآيات موطن النقاش .

## ٢٤ - لا يتعلق الظرف باسم (لا) المبني :

يمنع ابن هشام<sup>(١)</sup> أن تُعلق الظروف باسم (لا) النافية للجنس في قوله تعالى : ﴿لَا تَثْرِيْبَ عَلَيْكُمْ الْيَوْمَ﴾<sup>(٢)</sup> ، وقوله تعالى : ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾<sup>(٣)</sup> ، بناءً على أن اسم (لا) يتنزل يكون مطولاً ومتى كان كذلك وجب أن يُعرب وينوّن ، تقول : لِحَيْراً من زيد عندك ، ويمتنع في اسم (لا) إذا طولّ وكان شبيهاً بالمضاف أن يُبنى على الفتح .

ويرى جمهور النحاة<sup>(٤)</sup> أن اسم (لا) إذا كان مطولاً يجب نصبه وتنوينه . ورأى بعض العلماء أن اسم (لا) إذا طولّ يمكن أن يعمل مع ترك التنوين . ونسب أبو حيان<sup>(٥)</sup> الرأي الأخير إلى ابن كيسان والبغداديين ، ونسبه ابن عقيل<sup>(٦)</sup> إلى ابن كيسان وهشام ، ونسبه السيوطي<sup>(٧)</sup> إلى الكوفيين ، واختاره ابن مالك<sup>(٨)</sup> ، إذ يقول : « وقد يُعامل غير المضاف معاملة في الإعراب ونزع التنوين... وقد يحمل على المضاف مشابهة بالعمل ، ويمكن أن يكون من هذا قول النبي ﷺ : « لا صمت يومٌ إلى الليل » على رفع يوم بالمصدر على تقديره : بأن ، وفعل ما لم يسم فاعله »<sup>(٩)</sup> .

وفي الآية : ﴿لَا تَثْرِيْبَ عَلَيْكُمْ الْيَوْمَ﴾<sup>(١٠)</sup> ، جوّز الزمخشري<sup>(١١)</sup> أن يتعلق

(١) مغني اللبيب ٢/ ٢٣٨ .

(٢) سورة يوسف : الآية (٩٢) .

(٣) سورة هود : الآية (٤٣) .

(٤) انظر : ارتشاف الضرب ٣/ ١٣٠٤ ، والهمع ٢/ ١٩٤ .

(٥) ارتشاف الضرب ٣/ ١٣٠٤ .

(٦) المساعد ١/ ٣٤٣ .

(٧) الهمع ٢/ ١٩٤ .

(٨) شرح التسهيل ٢/ ٦٣ .

(٩) شرح التسهيل ٢/ ٦٢ ، ٦٣ .

(١٠) سورة يوسف : الآية (٩٢) .

(١١) الكشاف ٢/ ٤٨٣ .

الظرف (اليوم) باسم (لا) (تثريب) ، وسبقه إلى جواز إعمال اسم (لا) إذا طوّل مع ترك التنوين غيره ممن سبق ذكر أسمائهم .

وممن منع هذا : مكّي<sup>(١)</sup> ، والأنباري<sup>(٢)</sup> ، والعكبري<sup>(٣)</sup> ، وأبوحيان<sup>(٤)</sup> ، وابن هشام<sup>(٥)</sup> ، والسّمين<sup>(٦)</sup> .

وردّ أبوحيان<sup>(٧)</sup> ، والسّمين<sup>(٨)</sup> على الزمخشري بردّ آخر ، وهو أن في توجيهه مخالفة لأصل نحوي آخر ، وهو أنه يلزم من ذلك الفصل بين المصدر (تثريب) ومعموله (اليوم) بأجنبي ، وهو (عليكم) ؛ لأنّ (عليكم) إما خبر ، أو صفة لـ (تثريب) ؛ لأنّ معمول المصدر من تمامه ، وأيضاً لو تعلّق (اليوم) بتثريب لا يجوز فيه البناء ، لأنه يكون شبيهاً بالمضاف فيكون مطولاً ويعرب وينون .

ورأى ابن هشام أن يكون متعلق الظرف في الآية محذوفاً ، هو الخبر<sup>(٩)</sup> ، ويتعلق (اليوم) بما تعلق به (عليكم) ، والتقدير : لتثريب مستقرّ عليكم اليوم .

وأما الآية الثانية : ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾<sup>(١٠)</sup> ، فقد منع مكّي<sup>(١١)</sup> ، وابن عطية<sup>(١٢)</sup> ،

(١) المشكل ١/٣٩٤ .

(٢) البيان ٢/٤٥ .

(٣) التبيان ٢/٧٤٥ .

(٤) البحر المحيط ٥/٣٣٨ .

(٥) مغني اللبيب ٢/٢٣٨ .

(٦) الدر المصون ٦/٥٥٤ .

(٧) البحر المحيط ٥/٣٣٨ .

(٨) الدر المصون ٦/٥٥٤ .

(٩) المحرر الوجيز ٧/٣٠٤ .

(١٠) سورة هود : الآية (٤٣) .

(١١) المشكل ١/٣٦٦ .

(١٢) المحرر الوجيز ٧/٣٠٤ .

والأنباري<sup>(١)</sup>، والعكبري<sup>(٢)</sup>، وأبو حيان<sup>(٣)</sup>، وابن هشام<sup>(٤)</sup> أن يكون الظرف (اليوم) معمولاً لـ (عاصم)، وذهبوا إلى أنَّ (من أمر الله) هو الخبر، وهو متعلق بمحذوف تقديره لا: إذا عصمة كائنٌ من أمر الله في اليوم .  
ولم تقف<sup>(٥)</sup> الباحثة على من علقَّ الظرف باسم (لا) في هذه الآية .  
رويَّح الباحثة ما اختاره ابن هشام من أنَّ متعلق الظرف يكون محذوفاً ؛ لأنَّ في ذلك مراعاة لما قرَّره جمهور النحاة من أنَّ اسم (لا) إذا طُوِّل لزم نصبه وتنوينه .

(١) البيان ١٥ / ٢ .

(٢) التبيان ٧٠٠ / ٢ .

(٣) البحر المحيط ٢٢٨ / ٥ .

(٤) مغني اللبيب ٢٣٨ / ٢ .

(٥) انظر: معاني القرآن، للفراء ١٥ / ٢، معاني القرآن، للأخفش ٥٧٧ / ٢، معاني القرآن، للزجاج

٣ / ٥٤، إعراب القرآن، للنحاس ٢ / ٢٨٥، المشكل ١ / ٣٦٦، الكشاف ٢ / ٣٨٢، المحرر

الوجيز ٧ / ٣٠٤، البيان ١٥ / ٢، التبيان ٢ / ٧٠٠، البحر المحيط ٥ / ٢٢٨، الدر المصون ٦ / ٣٣٢

## ٢٥- ماله صدر الكلام لا يخرج عن الصدارة :

لا يجيز ابن هشام<sup>(١)</sup> التعليق إذا أدى إلى تأخير ماله صدر الكلام ، كقوله تعالى : ﴿فَنَازِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ﴾<sup>(٢)</sup> ، فالباء لا تتعلق بـ(ناظرة) ، وقوله تعالى : ﴿قَاتِلْهُمْ اللَّهُ أَنْفٌ يُؤَفَكُونَ﴾<sup>(٣)</sup> ، لا تكون (أنى) ظرفاً لـ(قاتلهم) متعلقاً به ، وقوله تعالى : ﴿مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقُفُوا أُخَذُوا﴾<sup>(٤)</sup> ، لا تكون (ملعونين) حالاً من معمول<sup>٥</sup> (فوا) أو (ذوا) ، وهو الواو فيهما ، والأصل : أن ماله صدر الكلام واجب التقديم ، فلا يعمل فيه ما قبله ، وبيان ذلك :

١ - قوله تعالى : ﴿فَنَازِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ﴾<sup>(٥)</sup> .

يرى ابن هشام<sup>(٦)</sup> أن الباء تتعلق بما بعدها (يرجع) ، ومنع أن تتعلق بـ(ناظرة) ، وذكر هذا الرأي : أبو حيان<sup>(٧)</sup> ، وأخذ به السمين<sup>(٨)</sup> ؛ لأن اسم الاستفهام له صدر الكلام ، فلو قلت : إن الباء تتعلق بـ(ناظرة) لأخرجت ما يستحق الصدارة عن موضعه ، ولم يرجع معلق لـ(ناظرة)<sup>(٩)</sup> .

ونقل ثلاثتهم عن الحوفي أنه علّق الباء بـ(ناظرة) .

ولم يشر غيرهم إلى إعراب الحوفي .

(١) مغني اللبيب ٢/ ٢٣٩ .

(٢) سورة النمل : الآية (٣٥) .

(٣) سورة التوبة : الآية (٣٠) .

(٤) سورة الأحزاب : الآية (٦١) .

(٥) سورة النمل : الآية (٣٥) .

(٦) مغني اللبيب ٢/ ٢٣٩ .

(٧) البحر المحيط ٧/ ٧٠ .

(٨) الدر المصون ٨/ ٦١١ .

(٩) انظر : المشكل ٢/ ٥٣٤ ، والكشاف ٣/ ٣٥٤ ، والبيان ٢/ ٢٢١ ، والبيان ٢/ ١٠٠٨ .

٢ - قوله تعالى : ﴿قَاتِلْهُمْ اللَّهُ أَنْ يُوَفَّكَونَ﴾<sup>(١)</sup> .

يرى ابن هشام<sup>(٢)</sup> أن (أتى ظرف لما بعده ،رداً على ابن عطية<sup>(٣)</sup> الذي يرى أنه ظرف لـ(قاتلهم) ، وفي ذلك تأخير ما له صدر الكلام ، كما فيه أن جملة قاتلهم الله دعاء فتصبح (يؤفكون) « لا موقع لها »<sup>(٤)</sup> ، وذكر الدسوقي معنى « لا موقع لها » : لا يقصد به ابن هشام : لا محل له من الإعراب وإنما يقصد : لا وجه لذكر (يؤفكون) ولا محل له .

٣ - قوله تعالى : ﴿لَنْ لَمْ يَنْهَ الْمُنْفِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ وَالْمُرْجِفُونَ فِي الْمَدِينَةِ لَنُغْرِبَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوا أُخِذُوا﴾<sup>(٥)</sup> .

يرى ابن هشام<sup>(٦)</sup> أن (ملعونين) منصوب على الذم ، أي : أذم ملعونين ، وممن قال بهذا : الفراء<sup>(٧)</sup> ، ومكي<sup>(٨)</sup> ، والزمخشري<sup>(٩)</sup> ، وابن عطية<sup>(١٠)</sup> ، والأنباري<sup>(١١)</sup> ، وأبو حيان<sup>(١٢)</sup> .

ومنع ابن هشام أن يكون (ملعونين) حالاً من معمول (ثقفوا) أو (أخذوا)؛ لأنَّ الشرط له صدر الكلام .

وقال أبو حيان : إنَّ هذا القول قال به بعض النحويين ، ولم يصرح بأسمائهم ،

(١) سورة التوبة : الآية (٣٠) .

(٢) مغني اللبيب ٢/٢٣٩ .

(٣) المحرر الوجيز ٦/٤٦٦-٤٦٧ .

(٤) انظر : حاشية الدسوقي ٣/٢٠٧ ، ومغني اللبيب ت : عبداللطيف الخطيب ٦/٦٠ .

(٥) سورة الأحزاب : الآيتان (٦٠ ، ٦١) .

(٦) مغني اللبيب ٢/٢٣٩ .

(٧) معاني القرآن ٢/٣٤٩ .

(٨) المشكل ٢/٥٨٢ .

(٩) الكشف ٣/٥٤٤ .

(١٠) المحرر الوجيز ١٢/١١٩ .

(١١) البيان ٢/٢٧٣ .

(١٢) البحر المحيط ٧/٢٤١ .

ونسبه السمين<sup>(١)</sup> إلى الكسائي والفراء ، وفي (معاني القرآن) أجاز الفراء أن يكون (ملعونين) منصوباً على الشتم .  
وترجّح الباحثة ما قاله ابن هشام اعتماداً على الأصل النحوي وهو أن ما له صدر الكلام لا يخرج عن الصدارة-؛ لأنّ في الأخذ به مراعاة للصناعة .

## ٢٦ - لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئان :

ردَّ ابن هشام<sup>(١)</sup> قول العكبري<sup>(٢)</sup> في قوله تعالى : ﴿لَيْنَ لَمَّ يَنْتَهِ الْمُنْفِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ وَالْمُرْجِفُونَ فِي الْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا﴾ (٦٠) مَلْعُونِينَ أَيَّنَمَا تُقْفُوا أَخْذُوا ﴿٣﴾ : إن (ملعونين) حال من الواو - فاعل (يجاور) - ذاكراً أن الصحيح ألا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئان .  
وممن أجاز أن يكون (ملعونين) حالاً من فاعل (يجاور) : مكِّي<sup>(٤)</sup> ، والزمخشري<sup>(٥)</sup> ، وابن عطية<sup>(٦)</sup> .

ويرى ابن هشام أن (ملعونين) منصوب على الذم ، أي : أذم ملعونين ، وممن قال بهذا : الفراء<sup>(٧)</sup> ، ومكِّي ، والزمخشري ، وابن عطية ، والأنباري<sup>(٨)</sup> ، وأبو حيان<sup>(٩)</sup> .

وقاعدة : لا يستثنى بأداة واحدة شيئان « نسبها أبو حيان<sup>(١٠)</sup> إلى الجمهور ، ونسب إلى الأخفش والكسائي جواز أن يستثنى بـ (إلا) شيئان أحدهما حال كقولك : ما ذهب القوم إلا يوم الجمعة راحلين عنا .

(١) مغني اللبيب ٢/٢٣٩ .

(٢) التبيان ٢/١٠٦٠ .

(٣) سورة الأحزاب ، الآية (٦١) .

(٤) المشكل ٢/٥٨٢ .

(٥) الكشف ٣/٥٤٤ .

(٦) المحرر الوجيز ١٢/١١٩ .

(٧) معاني القرآن ٢/٣٤٩ .

(٨) البيان ٢/٢٧٣ .

(٩) البحر المحيط ٧/٢٤١ .

(١٠) المصدر السابق ٧/٢٣٧ .



واعترض أبو حيان<sup>(١)</sup> على الزمخشري<sup>(٢)</sup> حين استثنى بالأداة الواحدة الظرف والحال ، وذلك في قوله تعالى : ﴿إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَىٰ طَعَامٍ غَيْرٍ نَظِيرٍ لِئِنَّهُ﴾<sup>(٣)</sup> .

والمعنى : لا تدخلوا بيوت النبي ﷺ إلا وقت الإذن ، ولا تدخلوها إلا غير ناظرين إناه .

وقد ر أبو حيان باء في الآية جعلها للسببية أي : إلا بأن يؤذن لكفلاً يتعين<sup>س</sup> على هذا التقدير وجود ظرف ، أما غير ناظرين عند أبي حيان فعلى الحال وعامله محذوف تقديره : ادخلوا بالإذن غير ناظرين .

وتجيز الباحثة أن يكون (ملعونين) حالاً من الواو في (يجاورونك)؛ لأن الاستعمال يوافق ما عارضه أبو حيان وابن هشام ، فيصح في الاستعمال أن تقول : ما جاء إلا الأمير صباحاً ضاحكاً ، وما رأيت إلا زيدا أمس ضاحكاً ؛ إذ جاء بعد (إلا) شيئان ثانيهما حال .

(١) البحر المحيط ٧ / ٢٣٧ .

(٢) الكشف ٣ / ٣٧ .

(٣) سورة الأحزاب : الآية (٥٣) .

## ٢٧ - لا تزداء ان في أول الماضي :

اعترض ابن هشام<sup>(١)</sup> جهات الاعتراض على المعرب الذي يُخْرِجُ على ما لم يثبت في العربية ، وذلك كما في قراءة مَنْ قرأ : (إن البقر تشابهت)<sup>(٢)</sup> -بتشديد التاء- ؛ إذ نقل قول ابن مهران<sup>(٣)</sup> في كتاب الشواذ<sup>(٤)</sup> في تفسير هذه القراءة :إن العرب تزيد تاءً على التاء الزائدة في أول الماضي ، كما في قول الشاعر :

تَقَطَّعْتَ بِي دُونَكَ الْأَسْبَابُ

وردَّ على ابن مهران قائلاً : « ولا حقيقة لهذا البيت ولا لهذه القاعدة » ، وإنَّما أصل القراءة : (إن البقرة) بتاء الوحدة<sup>(٥)</sup> اجتمعت مع تاء (تشابهت) ، فأدغمت فيها ، فهو إدغام من كلمتين .

والبيت كاملاً :

طلبٌ لَعْرِفِكَ يَا ابْنَ يَحْيَى بَعْدَمَا تَقَطَّعْتَ بِي دُونَكَ الْأَسْبَابُ<sup>(٦)</sup>

(١) مغني اللبيب ٢/٢٤٣ ، ٢٤٤ .

(٢) سورة البقرة : الآية (٧٠) .

(٣) ابن مهران هو أبوبكر أحمد بن الحسين بن مهران النيسابوري ، إمام عصره في القراءات ، وله مؤلفات في القراءات ، منها : كتاب (الغاية في القراءات العشر) ، و(غرائب القراءات) ، و(الشامل في القراءات) توفي سنة (٣٨١هـ) . انظر : الأعلام للزركلي ، دار العلم للملايين ، ط ٤ ، ١٩٨٩ م ، ١٥/١ .

(٤) قد بُحِثَ في كتب الشواذ في المحتسب ، لابن جني ١/١٧٤ ، وإعراب القراءات الشواذ ، لأبي البقاء العكبري ، تحقيق محمد عزّوز ، عالم الكتب ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٧هـ ، ١/١٧٣ ، ومعجم القراءات القرآنية ، عالم الكتب ، ط ٣ ، ١٩٩٧ م ، ١/٢١٤ ، للدكتور : أحمد مختار عمر ، والدكتور : عبدالعال سالم مكرم ، وكتب إعراب القرآن ، مثل : المشكل ١/٩٨ ، الكشاف ١/١٥٣ ، البيان ١/٩٣ ، التبيان ١/٥٧٥ ، البحر المحيط ١/٤١٩ ، الدر المصون ١/٤٢٦ - ٤٢٧ ، وشرح المغني في حاشية الشمسي ٢/٢١٠ ، وحاشية الدسوقي ٣/٢١٤-٢١٥ ، فلم يُعثر على القراءة أو التوجيه المنقول عن ابن مهران .

(٥) مغني اللبيب ٢/٢٤٣ .

(٦) مغني اللبيب ٢/٢٤٣ ، وشرح أبيات مغني اللبيب ، لعبدالقادر البغدادي ، ٧/١٧٥ . ولم يعلق البغدادي على القراءة .

ونسبه ابن عصفور<sup>(١)</sup> لقدامة بن جعفر<sup>(٢)</sup> .

وذكر ابن عصفور أنَّ التاء في (تقطعت) زادها (قدامة) على التوهم ، حيث إن (تقطعت) قد كثرت في كلام قدامة حتى ظُنَّ أنَّ تقطعت قطعت فزاد التاء .

ويلحظ أن ابن هشام عندما ردَّ توجيه ابن مهران السابق اعتمد على قاعدة وهي : ليس في أبنية الماضي تتفاعل<sup>(٣)</sup>

وترجَّح الباحثة ما ذهب إليه ابن هشام ؛ لما يلي :

١- أنَّ التوجيه المنقول عن ابن مهران لم يثبت في العربية ، أما البيت الذي استدلَّ به على هذا التوجيه فليس له نظير في العربية ، فضلاً عن أنه منسوب إلى قدامة بن جعفر ، وقدامة لا يستشهد بشعره .

أَنَّ ردَّ ابن هشام على ابن مهران موافق لما روي من مواضع الإدغام ؛ وأصل القراءة : (إنَّ البقرة تشابهت) ، وحصل بعد ذلك الإدغام ، فصار : (إن البقر تشابهت) .

(١) ضرائر الشعر ، ص ٥٥ .

(٢) هو من البلغاء الفصحاء المتقدمين في علم المنطق ، وكان في أيام المكنفي بالله ، وتوفي ببغداد عام (٣٣٧هـ) . انظر : الأعلام ، للزركلي ، ١٩١ / ٥ .

(٣) انظر : الممتع لابن عصفور ، تحقيق : د. فخر الدين قباوة ، ط ١ ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٤٠٧هـ ، ١ / ١٦٦ ، شرح شافية ابن الحاجب للرضي الاسترابادي ، تحقيق : محمد نور الحسن ، محمد الزفزاف ، محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م ، ٣٥ / ١ .

## ٢٨ - لا يجوز نعت النكرة بالمعرفة :

اعترض ابن هشام<sup>(١)</sup> على مَنْ أجاز أن تُنعت النكرة بالمعرفة ، كما في قوله تعالى : ﴿فِي أَيِّ صُورَةٍ مَّا شَاءَ رَكَّبَكَ﴾<sup>(٢)</sup> ، وقوله تعالى : ﴿تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ﴾<sup>(٣)</sup> ، وقوله تعالى : ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ﴾<sup>(٤)</sup> .

وفي نعت النكرة بالمعرفة أقوال :

- ١ - أجازته بعض الكوفيين<sup>(٥)</sup> وذلك في كلِّ ما فيه مدح أو ذمّ ، ودليلهم قوله تعالى : ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ﴾<sup>(٦)</sup> الَّذِي جَمَعَ مَا لَا<sup>(٧)</sup> .
- ٢ - نُسب إلى الأَخفش<sup>(٨)</sup> أنه أجاز وصف النكرة بالمعرفة إذا خصصت بوصف فتعامل حينئذ معاملته المعرفة ، وجعل منه قوله تعالى : ﴿فَأَخْرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنْ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلِيَانِ﴾<sup>(٩)</sup> .
- خصصت النكرة بـ(يقومان) فصحَّ أن توصف بـ(الأوليان) ، وفي (معاني القرآن)<sup>(٩)</sup> ، أعرب (الأوليان) بدلاً من (أخران) .
- وقيدَّ الفراء<sup>(١٠)</sup> جواز نعت النكرة بالمعرفة بكون تلك النكرة غير موقته كغير وكون تلك المعرفة غير موقته كالذين - أي لم يقصد بها قوماً بأعيانهم - كما في قوله

(١) مغني اللبيب ٢ / ٢٨١ .

(٢) سورة الانفطار : الآية (٨) .

(٣) سورة آل عمران : الآية (٦٤) .

(٤) سورة الهمزة : الآيتان (١-٢) .

(٥) انظر : شرح الرضي ٢ / ٣٠٧ ، الارتشاف ٤ / ١٩٠٨ ، المساعد ٢ / ٤٠٢ ، الهمع ٥ / ١٧٢ .

(٦) سورة الهمزة : الآيتان (١-٢) .

(٧) انظر : شرح الرضي ٢ / ٣٠٧ ، مغني اللبيب ٢ / ٢٨٢ ، المساعد ٢ / ٤٠٢ ، شرح الأشموني

٢ / ٣١٧ ، الهمع ٥ / ١٧٢ .

(٨) سورة المائدة : الآية (٧) .

(٩) ٢ / ٤٧٩ .

(١٠) معاني القرآن ١ / ٧ .

تعالى : ﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾<sup>(١)</sup> .

والمصدر المؤول في الآيتين الأوليين معرفة فلا يصح أن توصف به النكرة ،  
وممن قال بذلك ابن مالك<sup>(٢)</sup> ، وأبو حيان<sup>(٣)</sup> ، وابن هشام<sup>(٤)</sup> ، وابن عقيل<sup>(٥)</sup> .

١ - وفي قوله تعالى : ﴿ فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ ﴾<sup>(٦)</sup> .

اعترض ابن هشام<sup>(٧)</sup> على صاحب التوشيح<sup>(٨)</sup> ؛ إذ جعل (ما) مصدرية ، ثم  
أعربها نعتاً للنكرة (صورة) ، أي في أي صورة مشيئته ، أي يشاؤها ؛ لأن (ما)  
المصدرية في حكم المعرفة ، فلا يُنعت بها نكرة .

وذكر ابن هشام أن الصواب أن تجعل (ما) إما زائدة ، أو شرطية ، فإن جعلت  
(ما) زائدة فجملة (شاء) وحدها هي الصفة ، أي : شاءها ، وتعلق (في)  
ب(ركَّبَكَ) ، أو باستقرار محذوف هو حال من مفعوله ، أو ب(عدلك) ، أي :  
وضعت في صورة أي صورة .

وممن أجاز أن تكون (ما) زائدة : الزمخشري<sup>(٩)</sup> ، والأنباري<sup>(١٠)</sup> ، والعكبري<sup>(١١)</sup> ،  
وأبو حيان<sup>(١٢)</sup> .

(١) سورة الفاتحة : الآية (٧) .

(٢) شرح التسهيل ٣/٣١٦ .

(٣) الارتشاف ٤/١٩٢١ .

(٤) مغني اللبيب ٢/٢٨١ .

(٥) المساعد ٢/٤١٣ .

(٦) سورة الانفطار : الآية (٨) .

(٧) مغني اللبيب ٢/٢٨١ .

(٨) هو أبو بكر خطّاب بن يوسف بن هلال القرطبي المارديوي هو من جملة النحاة ومحققهم ،  
والمتمدّد من المعرفة بعلوم اللسان . مات بعد الخمسين وأربعمئة . انظر : تحفة الأديب في نحاة  
مغني اللبيب ، للسيوطي ١/١١٩ .

(٩) الكشف ٤/٧٠٢ .

(١٠) البيان ٢/٤٩٨ .

(١١) التبيان ٢/١٢٧٤ .

(١٢) البحر المحيط ٨/٤٢٨ .

وإن جعلت (ما) شرطية فمجموع جملتي الشرط ما شاء ركبك صفة لـ « صورة ،  
والعائد محذوف ، أي : عليها ، وتتعلق (فيجئند بـ(عدلك) ، أي : عدلك في  
صورة أي صورة ، وذكر ابن هشام أن الكلام مستأنف بعد (في أي صورتو)فسر  
الأمير<sup>(١)</sup> معنى الاستئناف في كلام ابن هشام بأن (ما شاء ركبك) كلام منقطع عن  
قوله : « أي صورة » فلا يعمل « ما شاء ركبك » في الجار والمجرور (في أي صورة)  
لتعلق (أي صورة) بما قبله .

وممن أجاز أن تجيء (ما) شرطية : الأنباري<sup>(٢)</sup> ، والعكبري<sup>(٣)</sup> .

٢ - قوله تعالى : ﴿تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ﴾<sup>(٤)</sup> .

اعترض ابن هشام<sup>(٥)</sup> على أبي البقاء العكبري<sup>(٦)</sup> عندما جعل (أن) وصلتها بدلاً  
من (سواء) ، فيصبح المعنى : تعالوا إلى ترك عبادة غير الله ، و(سواء) صفة وهي  
نكرة ، وبديل الصفة صفة مثلها ، والحرف المصدرى وصلته معرفة ، فلا يكون بدلاً  
من النكرة (سواء) .

وذكر ابن هشام أن الآية على تقدير مبتدأ ، والمصدر المؤول خبره ، والتقدير :  
هي أن لا نعبد إلا الله .

وممن أجاز هذا : مكي<sup>(٧)</sup> ، والأنباري<sup>(٨)</sup> ، وأبو حيان<sup>(٩)</sup> .

٣ - قوله تعالى : ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ۗ الَّذِي جَمَعَ مَالًا﴾<sup>(١٠)</sup> .

(١) حاشية الأمير على مغنى اللبيب ، للشيخ محمد الأمير ١٤١/٢ .

(٢) البيان ٤٩٨/٢ .

(٣) التبيان ١٢٧٤/٢ .

(٤) سورة آل عمران : الآية (٦٤) .

(٥) مغنى اللبيب ٢٨١/٢ .

(٦) التبيان ٢٦٩/١ .

(٧) المشكل ١٦٢/١ .

(٨) البيان ٢٠٦/١ .

(٩) البحر المحيط ٥٠٧/٢ .

(١٠) سورة الهمزة : الآيتان (١-٢) .

اعترض ابن هشام<sup>(١)</sup> على مَن أعرب (الذي) صفة لـ (همزة)؛ لأنَّ (الذي) معرفة فلا يصحُّ أن يكون صفة للنكرة .  
ولم يجزِ السمين<sup>(٢)</sup> هذا الإعراب ؛ لهذا السبب أيضاً .  
والجمهور<sup>(٣)</sup> يرون (الذي) في الآية في موضع خفض على البدلية من (كل) ، أو أنه نعت مقطوع للنصب ، فتكون (الذي) مفعولاً به لفعل محذوف ، بتقدير : أعني أو أذم ، أو للرفع ، فتكون (الذي) خبراً لمبتدأ محذوف بتقدير : هو .  
وممن أجاز الأوجه الثلاثة : مكِّي<sup>(٤)</sup> ، والأنباري<sup>(٥)</sup> ، والعكبري<sup>(٦)</sup> ، والسمين<sup>(٧)</sup> .  
وممن أجاز الأول والثاني : الزمخشري<sup>(٨)</sup> ، وأبو حيان<sup>(٩)</sup> ، وابن هشام<sup>(١٠)</sup> .  
وترجَّح الباحثة ما ذهب إليه الكوفيون والفراء خاصة من جواز نعت النكرة بالمعرفة ولا سيما وقد جاءت تلك المعرفة في تلك الآيات غير موقفة كالذي فكأنها في حكم النكرة .

(١) مغني اللبيب ٢ / ٢٨١ .

(٢) الدر المصون ١١ / ١٠٦ .

(٣) انظر : شرح الرضي ٢ / ٣٠٧ .

(٤) المشكل ٢ / ٨٤٢ .

(٥) البيان ٢ / ٥٣٥ .

(٦) التبيان ٢ / ١٣٠٣ .

(٧) الدر المصون ١١ / ١٠٦ .

(٨) الكشف ٤ / ٧٨٩ .

(٩) البحر المحيط ٨ / ٥١٠ .

(١٠) مغني اللبيب ٢ / ٢٨٢ .

## ٢٩- ما ينصب ظرف مكان :

ذكر ابن هشام<sup>(١)</sup> أن النحاة يشترطون الإبهام في بعض الألفاظ ، كظروف المكائمه كان مبهماً يُعرف بكونه يصلح لكل بقعة ، كمكان ، وجانبو، جهة ، وآمام.. ومن اشترط الإبهام : الرضي<sup>(٢)</sup> ، وأبو حيان<sup>(٣)</sup> ، وابن هشام<sup>(٤)</sup> .

وذكر ابن هشام آيات جعل بعض العلماء المنصوبات فيها ظرف مكان ، كقوله تعالى : ﴿فَأَسْتَبِقُوا الصِّرَاطَ﴾<sup>(٥)</sup> ، وقوله تعالى : ﴿سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا الْأُولَى﴾<sup>(٦)</sup> ، وقوله تعالى : ﴿وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ﴾<sup>(٧)</sup> .

وهذه الألفاظ عند ابن هشام أمكنة مختصة ، أي : لها أقطار محدودة ، فهي تخلو من الإبهام ، وما ذهب إليه ابن هشام إنما هو مذهب ابن مالك<sup>(٨)</sup> .

وتفصيل التوجيهات في الآيات السابقة :

١ - في نصب (الصراط) توجيهان :

الأول : أن يكون مكاناً مختصاً إما على إسقاط الجار ، أي : إلى الصراط ، أو على تضمين معنى (تبادروا) .

ونسب السمين<sup>(٩)</sup> هذا التوجيه - وهو : أن يكون (الصراط) مكاناً مختصاً - إلى

(١) مغني اللبيب ٢ / ٢٨٤ .

(٢) شرح الرضي ١ / ٤٨٨ .

(٣) ارتشاف الضرب ٣ / ١٤٣١ .

(٤) مغني اللبيب ٢ / ٢٨٤ .

(٥) سورة يس : الآية (٦٦) .

(٦) سورة طه : الآية (٢١) .

(٧) سورة التوبة : الآية (٥) ، ومعنى السيرة : الطريقة والهيئة . انظر : لسان العرب ٤ / ٣٩٠ ، مادة

(س ي ر) ، وكذلك معنى الصراط والمرصد : الطريق . انظر : لسان العرب ، مادة (ص ر ط) ،

ومادة (ر ص د) .

(٨) شرح التسهيل ٢ / ٢٢٦-٢٢٨ .

(٩) الدر المصون ٩ / ٢٨٣ .



الجمهور ، وممن ذهب إلى ذلك : الزمخشري<sup>(١)</sup> ، وأبو حيان<sup>(٢)</sup> ، واختاره ابن هشام<sup>(٣)</sup> .

الثاني : أن يكون الصراط ظرف مكان مبهم ، فينصب على الظرفية ، وهذا هو رأي ابن الطراوة<sup>(٤)</sup> ، وأجازة الزمخشري<sup>(٥)</sup> .

٢ - ... وفي نصب (سيرتها) ثلاثة توجيهات :

الأول : أنها مكان مختص ، فهي منصوبة على إسقاط الخافض ، أي : إلى سيرتها ، ومعنى سيرتها : طريقتها ، ونسبه أبو حيان<sup>(٦)</sup> إلى الحوفي .

وأجازة الزمخشري<sup>(٧)</sup> ، وذهب إليه الأنباري<sup>(٨)</sup> ، وأبو حيان<sup>(٩)</sup> ، واختاره ابن هشام<sup>(١٠)</sup> .

الثاني : أنها مكان مبهم ، فهي منصوبة على الظرف ، أي : في سيرتها ، أي : طريقتها .

وأجاز هذا التوجيه : الزمخشري<sup>(١١)</sup> ، والعكبري<sup>(١٢)</sup> .

وردَّ أبو حيان<sup>(١٣)</sup> على هذا بأن (سيرة) مكان مختص ، فلا يصل الفعل إليه بنفسه على طريقة الظرفية إلاَّ بواسطة (في) ، ولا يجوز الحذف إلاَّ لضرورة أو شذوذ .

(١) الكشف ٢٤/٤ .

(٢) البحر المحيط ٣٢٨/٧ .

(٣) مغني اللبيب ٢٨٣/٢ .

(٤) انظر : شرح التسهيل ٢٢٨/٢ ، والارتشاف ١٤٣٨/٣ ، والبحر ٣٢٩/٧ ، والهمع ١٥٤/٣ .

(٥) الكشف ٢٤/٤ .

(٦) البحر المحيط ٢٢٢/٦ .

(٧) الكشف ٥٧/٣ .

(٨) البيان ١٤١/٢ .

(٩) البحر المحيط ٢٢٢/٦ .

(١٠) مغني اللبيب ٢٨٤/٢ .

(١١) الكشف ٥٧/٣ .

(١٢) التبيان ٨٨٩/٢ .

(١٣) البحر المحيط ٢٢٢/٦ .

الثالث : أنها بدل اشتغال من (ها) سنعيدها ، فمعنى السيرة : الصفة والطريقة ، أي : سنعيدها صفتها وشكلها وطريقتها .

وذهب إلى هذا التوجيه : العكبري<sup>(١)</sup> ، وأجازه ابن هشام<sup>(٢)</sup> .

٣ - قال تعالى : ﴿وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ﴾<sup>(٣)</sup> .

اختلف العلماء في إعراب الاسم الذي يدلُّ على محل الحدث ، وليس مشتقاً من اسمه ، أو لم يكن العامل فيه هو أصله المشتق منه ؛ فمنهم من ذهب إلى أنه لا يجوز أن يعمل في الاسم الذي يدلُّ على محل الحدث غير عامله الذي هو أصله المشتق منه ، فلا تقول : ضحكت مجلس زيد ، أي : فيه ، فإن ورد سماع بذلك فإنه يحفظ ولا يقاس عليه ، كقولهم : مني مقعد القابلة ومعهمة الإزار ونزلت الولد ، أي : في القرب ، ومناط الثريا ومزجر الكلب ، أي : في الارتفاع والبعده .

وهذا مذهب الجمهور<sup>(٤)</sup> ، ومن ذهب إليه : ابن مالك<sup>(٥)</sup> ، وابن هشام<sup>(٦)</sup> .

ومن العلماء من ذهب إلى جواز أن يعمل في الاسم الذي يدلُّ على محل الحدث عامل ليس أصله الذي اشتق منه فينتصب الاسم الذي يدلُّ على محل الحدث على الظرفية المكانية ، ونسب أبو حيان<sup>(٧)</sup> ، والسيوطي<sup>(٨)</sup> إلى الكسائي أنه أجاز انتصاب ذلك الاسم على الظرفية المكانية ، وجعله مقيساً .

ومن ذهب إلى الجواز : الرضي<sup>(٩)</sup> ، وأبو حيان<sup>(١٠)</sup> .

وعُدِّلَ مَنْ مَنَعَ انتصاب ذلك الاسم الذي يدلُّ على محل الحدث وليس مشتقاً منه

(١) التبيان ٢/ ٨٨٩ .

(٢) مغني اللبيب ٢/ ٢٨٤ .

(٣) سورة التوبة : الآية (٥) .

(٤) انظر رأيهم في : الارتشاف ٣/ ١٤٣٩ ، والهمع ٣/ ١٥٤ .

(٥) شرح التسهيل ٢/ ٢٢٧ .

(٦) أوضح المسالك ١/ ٢٩٥-٢٩٦ .

(٧) الارتشاف ٣/ ١٤٤٠ .

(٨) الهمع ٣/ ١٥٥ .

(٩) شرح الرضي ١/ ٤٩٠ .

(١٠) البحر المحيط ٥/ ١٢ .

على الظرفية المكانية بوجوب اتحاد مادة ظرف المكان ومادة الفعل العامل فيه ،  
كمرمى ، من رمى ، تقول زميتٌ مرمى زيد<sup>(١)</sup> ، وكقوله تعالى : ﴿وَأَنَا كُنَّا نَقْعُدُ  
مِنْهَا مَقْعَدَ لِلْسَّمْعِ﴾<sup>(٢)</sup> .

وعليه قيل في الآية السابقة<sup>(٣)</sup> :

١- أن كلَّ<sup>٤</sup> مرصد) منصوب على الظرفية .

ومن ذهب إلى ذلك : الزجاج<sup>(٤)</sup> ، والزمخشري<sup>(٥)</sup> ، والعكبري<sup>(٦)</sup> ، والرضي<sup>(٧)</sup> ،  
وأبو حيان<sup>(٨)</sup> .

وذكر أبو حيان<sup>(٩)</sup> أنَّ (اقعدوا) ليس على حقيقته ، بل معناه ازصدوهم كلَّ<sup>٤</sup>  
مرصد فكما صحَّ ازصدوهم كلَّ<sup>٤</sup> مرصد فكذلك يصحُّ قعدت كلَّ<sup>٤</sup> مرصد .

٢- أن كلَّ<sup>٤</sup> مرصد) مكان مختص ، فهو منصوب إما على إسقاط الخافض (على) ،  
أي اقعدوا لهم على كلَّ<sup>٤</sup> مرصد ، أو على تضمين معنى : لألزمين ، أو الزموا ،  
فيتعدَّى الفعل بنفسه .

والتوجيه الثاني للأخفش<sup>(١٠)</sup> ، وذهب إليه مكي<sup>(١١)</sup> ، واختاره ابن هشام<sup>(١٢)</sup> .

ورُدَّ رأي مَنْ ذهب إلى أنَّ (كل مرصد) منصوب على الظرفية المكانية بما يلي :

١- أن كلَّ<sup>٤</sup> مرصد) مكان مختص ، فلا يصل الفعل إليه بنفسه ، بل لا بدَّ من

(١) انظر : شرح التسهيل ٢/ ٢٢٥ ، وشرح الأشموني ١/ ٤٨٧-٤٨٨ ، الممع ٣/ ١٥٤ .

(٢) سورة الجن : الآية (٩) .

(٣) وهي قوله تعالى : ﴿وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ﴾ [التوبة : ٥] .

(٤) معاني القرآن ٢/ ٤٣١ .

(٥) الكشف ٢/ ٢٤٠ .

(٦) التبيان ٢/ ٦٣٥ .

(٧) شرح الرضي ١/ ٤٩٠ .

(٨) البحر ٥/ ١٢ .

(٩) المصدر السابق ٥/ ١٢ .

(١٠) معاني القرآن ٢/ ٥٤٩ .

(١١) المشكل ١/ ٣٢٤ .

(١٢) مغني اللبيب ٢/ ٢٨٥ .

واسطة (في) ، نحو ضليت<sup>١</sup> في الطريق ، وفي البيت ، ولم يصل الفعل إلى الظرف بنفسه إلاَّ في ألفاظ محدودة ، كقول الشاعر :

لَدُنْهُمْ كَفُّ يَعْسَلُ مَتْنُهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ<sup>(١)</sup>

٢- عدم اتحاد مادة الأسم المراد نصبه على الظرفية المكانية ، ومادة عامله في قوله : « اقعدهوا لهم كل مرصد » ، ف« كل مرصد » لم تتحد مادته (رصد) مع مادة عامله (اقعدوا) .

وترجَّحُ الباحثة أن تكون (الصراط ، سيرتهاكل<sup>٢</sup> مرصد) في الآيات أمكنة مختصة وذلك مراعاة لما قرَّره النحاة من الأصول إذا اشترطوا الإبهام في ظروف المكان وما كان له أقطار محدودة فهو مكان مختص؛ إذ يخلو من الإبهام فلا يُعدُّ ظرف مكان ، قال ابن مالك : « الطريق اسم لمكان مرور وذهاب ولا يطلق على المكان طريق لمجرد صلاحيته أن يكون طريقاً كما لا يطلق عليه بيت لمجرد صلاحيته أن يكون بيتاً ، فالطريق إذن مكان مختص »<sup>(٢)</sup> .

(١) انظر الشاهد في : الكتاب ١/٣٦ ، والدر ٦/١١ .

(٢) شرح التسهيل ٢/٢٢٨ .

### ٣٠ - العطف على الضمير المرفوع المستتر :

اعترض ابن هشام<sup>(١)</sup> على قول النحويين : إن العطف على الضمير المستتر في نحو قوله تعالى : ﴿أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾<sup>(٢)</sup> .

يرى النحاة والمعربون أنه يعطف على الضمير المرفوع المستتر إذا أكد أو فُصل . وذكر الأنباري<sup>(٣)</sup> ، وأبو حيان<sup>(٤)</sup> أن النحاة أجمعوا على ذلك ، فـ(زوجك) في الآية معطوف على الضمير المستتر في (اسكن) وقد أكد بـ(أنت) ، وهو من عطف المفردات ، ومن قال بذلك : سيبويه<sup>(٥)</sup> ، والمبرد<sup>(٦)</sup> ، والزمخشري<sup>(٧)</sup> ، وابن عطية<sup>(٨)</sup> ، والعكبري<sup>(٩)</sup> ، وابن يعيش<sup>(١٠)</sup> ، وأبو حيان<sup>(١١)</sup> ، والسمين<sup>(١٢)</sup> ، والشيخ خالد الأزهرى<sup>(١٣)</sup> .

ويرى ابن مالك<sup>(١٤)</sup> ، وابن هشام<sup>(١٥)</sup> ، أن العطف على الضمير المرفوع المستتر هنا لا يجوز ، فـ(زوجك) مرفوعة عندهم بـفعلٍ محذوف ، أي : ولتسكن زوجك ،

- 
- (١) مغني اللبيب ٢/٢٩١ .
  - (٢) سورة البقرة : الآية (٣٥) .
  - (٣) الإنصاف ٢/٤٧٥ ، م ٦٦ .
  - (٤) ارتشاف الضرب ٤/٢٠١٢ .
  - (٥) الكتاب ٢/٣٧٨ .
  - (٦) المقتضب ٣/٢١٠ .
  - (٧) الكشف ١/١٣١ ، المفصل ، ص ١٢٤ .
  - (٨) المحرر الوجيز ١/٢٤٩ .
  - (٩) التبيان ١/٥٢ .
  - (١٠) شرح المفصل ٣/٧٦ .
  - (١١) الارتشاف ٤/٢٠١٢ ، البحر المحيط ١/٣٠٧ .
  - (١٢) الدر المصون ١/٢٧٨ .
  - (١٣) شرح التصريح بمضمون التوضيح ٢/١٥٤ .
  - (١٤) شرح التسهيل ٣/٣٧١ .
  - (١٥) مغني اللبيب ٢/٢٩١-٢٩٢ ، أوضح المسالك ١/٤٨٦ .

وحذف هذا الفعل لدلالة (اسكن) عليه ، فهو من قبيل عطف الجمل وكذلك قوله تعالى : ﴿لَا نُخَلِّفُهُمْ نَحْنُ وَلَا أَنْتَ﴾<sup>(١)</sup> ، يكون التقدير : ولا تخلفه أنت .

وحجة<sup>(٢)</sup> من منع العطف على الضمير المرفوع المستتر هنا : أنه يشترط في صحة العطف صلاحية المعطوف ، لمباشرة العامل ولا يصحُّ في الآية أن يباشر (زوجك) فعل الأمر ؛ إذ إن فعل الأمر مرفوعه لا يكون ظاهراً ، أما مرفوع الفعل المضارع المبدوء بالنون فلا يكون غير ضمير المتكلم ولا يصحُّ هنا أن يقع الظاهر موقع المضمر ، فلو كانا بعد العاطف لا يصحُّ أن يباشر العامل فإنه يضم له عامل يدل عليه ما قبل العاطف .

ورُدَّ على هذه الحجة بما يأتي :

١- أنَّ النحاة قد أجمعوا على جواز : تقوم عائشة وزيد ، مع أن زيدا لا يمكن أن يباشر العامل<sup>(٣)</sup> .

٢- أنَّ الشيء قد يصحُّ تبعاً ، ولا يصح استقلالاً ؛ إذ يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل ، فمن ثم يصح عطف الظاهر على ضمير المرفوع المستتر في الأمر والمضارع المبدوء بالنون<sup>(٤)</sup> .

وردَّ الشيخ خالد هذا التوجيه بأنَّ فيه تقدير ، (ليسكن) ، وفيه اجتماع حذف الفعل ولام الأمر ، وذلك شاذٌّ ، فلا يحسن أن يخجَّج التنزيل عليه .

وترجَّح الباحثة رأي جماعة النحاة ، وهو أنه يعطف على الضمير المرفوع المستتر إذا أكَّد أو فُصِّل ؛ لما يأتي :

١- أنَّ هذا الرأي هو ما اتفق عليه الجمهور .

٢- أن الدليل الذي ذكره ابن مالك وتبعه فيه ابن هشام قد رده النحاة ،

(١) سورة طه : الآية (٥٨) .

(٢) انظر : شرح التسهيل ٣/ ٣٧١ ، مغني اللبيب ٢/ ٢٩١ ، الدر المصون ١/ ٢٧٩ ، شرح التصريح على التوضيح ٢/ ١٥٤ ، شرح الأشموني ٢/ ٣٩٩ .

(٣) البحر المحيط ١/ ٣٠٧ .

(٤) شرح التصريح على التوضيح ٢/ ١٥٤ .

كما سبق .

٣- أنَّ في توجيه ابن مالك وابن هشام تقديراً ، وتوجيه جماعة النحاة ليس فيه تقدير يؤمن المعلوم أنَّ ما لا يحتاج إلى تقدير أولى بالأخذ مما يحتاج إلى تقدير .

### ٣١ خبر طَفَقَ ق :

اعترض ابن هشام<sup>(١)</sup> على مَنْ أعرب (مسحاً) خبراً لـ (طفق) في قوله تعالى : ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ﴾<sup>(٢)</sup> .

إذ يرى النحاة والمعربون أنَّ خبر أفعال المقاربة يكون جملة فعلية فعلها مضارع ، و(طفق) من أفعال المقاربة ، وهي للشروع في الفعل وتجرُّ رد أفعال المقاربة التي تدل على الشروع من (أَنَّ) ، ولأنهم يشترطون في خبر هذه الأفعال أن يكون جملة فعلية قدَّرون في الآية فعلاً عاملاً في المصدر يدلُّ عليه المصدر ، و(مسحاً) مفعول مطلق ، والجملة الفعلية هي الخبر ، والتقدير : يمسح مسحاً .

ومن قال بذلك : الأخفش<sup>(٣)</sup> ، والنحاس<sup>(٤)</sup> ، والزنجشيري<sup>(٥)</sup> ، وأبو حيان<sup>(٦)</sup> ، وابن هشام<sup>(٧)</sup> ، والسمين<sup>(٨)</sup> ، والأشموني<sup>(٩)</sup> ، والشيخ خالد الأزهري<sup>(١٠)</sup> ، والصبان<sup>(١١)</sup> . ولم أقف<sup>(١٢)</sup> على مَنْ أعرب (مسحاً) خبر (طفق) .

(١) مغني اللبيب ٢/٢٩٣ .

(٢) سورة ص : الآية (٣٣) .

(٣) معاني القرآن ٢/٦٧٠ .

(٤) إعراب القرآن ٣/٤٦٣ .

(٥) الكشف ٤/٩٠ .

(٦) البحر المحيط ٧/٣٨٠ .

(٧) مغني اللبيب ٢/٢٩٣ ، أوضح المسالك ١/١٥٨ .

(٨) الدر المصون ٩/٣٧٧ .

(٩) شرح الأشموني ١/٢٧٥ .

(١٠) شرح التصريح على التوضيح ١/٢٠٤ .

(١١) حاشية الصبان على شرح الأشموني ، تحقيق : إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٧ هـ ، ٣٨/١ .

(١٢) انظر : معاني القرآن ، للأخفش ٢/٦٧٠ ، إعراب القرآن ، للنحاس ٣/٤٦٣ ، الكشف ٤/٩٠ ، شرح الكافية الشافية ١/٤٥٣ ، الارتشاف ٣/١٢٢٤ ، البحر المحيط ٧/٣٨٠ ، الدر المصون ٩/٣٧٧ ، شرح الأشموني ١/٢٧٥ ، شرح التصريح على التوضيح ١/٢٠٤ ، الهمع ٢/١٣٨ ، حاشية الصبان ١/٣٨١ .



### ٣٢ - لا يقع الجار والمجرور جواباً للشرط :

ذكر ابن هشام<sup>(١)</sup> أن بدر الدين بن مالك جعل (من) شرطية وجوابها جاراً ومجروراً محذوفين ، وذلك في قوله تعالى : ﴿ أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا ﴾<sup>(٢)</sup> ، وقدره بدر الدين بـ : (كمن هداه الله)<sup>(٣)</sup> .

ويرى المعربون<sup>(٤)</sup> أن (من) في الآية اسم موصول مبتدأ ، وما بعده صلته ، والخبر محذوف قدره الكسائي<sup>(٥)</sup> بـ (تذهب نفسك عليهم حسرات) ويبدل عليه : ﴿ فَلَا نَذْهَبُ نَفْسَكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَتٍ ﴾<sup>(٦)</sup> ، وقدّره أبو حيان بكلمن لم يُزَيَّنْ له) ، وذكر السمين<sup>(٧)</sup> أن تقدير أبي حيان هو أفضل تقدير ؛ لأنه يوافق اللفظ والمعنى .

وأبطل ابن هشام<sup>(٨)</sup> رأي بدر الدين بن مالك ؛ إذ ذكر أنه جعل جواب الشرط جاراً ومجروراً ، والتقدير : كمن هداه الله ، والدليل على هذا التقدير عنده : قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ ﴾<sup>(٩)</sup> .

وذكر ابن هشام أن النحاة اشترطوا<sup>(١٠)</sup> أن يكون جواب الشرط جملة ، ولم يرد

(١) مغني اللبيب ٢/٢٩٣ .

(٢) سورة فاطر : الآية (٨) . تمام الآية : ﴿ أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ فَلَا نَذْهَبُ نَفْسَكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَتٍ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا يَصْنَعُونَ ﴾ .

(٣) شرح ألفية ابن مالك ، لبدر الدين ابن مالك ، تحقيق : د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ، دار الجيل ، بيروت ، ص ٧٠٤-٧٠٥ .

(٤) انظر : البحر المحيط ٧/٢٨٧ ، والدر المصون ٩/٢١٣-٢١٤ .

(٥) انظر : إعراب القرآن ، للنحاس ٣/٣٦٢ ، والمحزر الوجيز ١٢/٢١٩ ، والبحر المحيط ٧/٢٨٧ ، والدر المصون ٩/٢١٣-٢١٤ .

(٦) سورة فاطر : الآية (٨) .

(٧) الدر المصون ٩/٢١٤ .

(٨) مغني اللبيب ٢/٢٩٣ .

(٩) سورة فاطر : الآية (٨) .

(١٠) انظر : شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور ٢/٣١٤ ، شرح التسهيل ، لبدر الدين ابن مالك ٤/٧٣ ، الارتشاف ٤/١٨٦٨ ، أوضح المسالك ٢/٩٢ ، شرح الأشموني ٣/٢٥٥ ، الهمع

عنهم أنه جاء جاراً ومجروراً .

وحرّر الدسوقي<sup>(١)</sup> رأي بدر الدين بن مالك؛ إذ ذكر أن رأي بدر الدين يبطل إن اعتقد أن (من) شرطية لا موصولة في الآية، أما إن كان يقصد بأن (من) موصولة وأطلق على خبرها أنه جواب الشرط تجوزاً؛ لأنه يشبهه في المعنى فلا يبطل رأيه حينئذٍ، ووجه الشبه أن المبتدأ الموصول الذي صلته جملة فعلية مستقبلة يشبه اسم الشرط فتكون صلته كجملة الشرط، وخبره كجملة الجزاء من حيث المعنى؛ لأنك عندما تقول: الذي يأتيني أكرمه يكون في معنى: من يأتيني أكرمه .

ولم يصرح بدر الدين بأن (من) شرطية في الآية فرأيه يحتمل أن تكون (من) شرطية أو موصولة وقد فصل الدسوقي ذلك آنفاً، ونص بدر الدين: « إذا لم يتقدم على الشرط ما هو الجواب في المعنى فلا بد من ذكره إلا إذا دل عليه دليل فإنه حينئذ يسوغ حذفه... في قوله تعالى: ﴿ أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا ﴾ ، تتمته: ذهب نفسك عليهم حسرة ، فحذوا فالتلألأ القرب نفسك عديهم حَسَرَاتٍ ، أو تتمته: كمن هداه الله منبهاً عليه بقوله تعالى: ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ ﴾<sup>(٢)</sup> .

والصواب ما ذكره ابن هشام من أن جواب الشرط لا يقع جاراً ومجروراً؛ لأن القول بذلك فيه مخالفة لما اشترطه النحاة وهو أن جواب الشرط يكون جملة .

(١) حاشية الدسوقي ٢٩٥/٣ .

(٢) شرح ألفية ابن مالك ص ٧٠٤ ، ٧٠٥ .

### ٣٣ - لا تقع الجملة الاسمية جواباً لـ (لو) :

اعترض ابن هشام<sup>(١)</sup> على قول جماعة - منهم الزمخشري - : إنَّ الجملة الاسمية ﴿لَمْثُوبَةٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ﴾ ، هي جواب (لو) ، وذلك من قوله تعالى : ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ﴾<sup>(٢)</sup> .

إذ يشترط النحاة أن يكون جواب (لو) فعلاً ، فإن ورد ما ظاهره خلاف ذلك جعل الجواب محذوفاً ؛ وفي نوع (لو) وجوابها في الآية أقوال ، ذكر منها ابن هشام :

أ - أن (لو) شرطية ، وقيل في جوابها :

أولاً : محذوف ؛ لدلالة ما بعده عليه ، قدَّره أبو حيان<sup>(٤)</sup> بـ (لأثيوا) ، وقدَّره ابن هشام بـ (لكان خيراً لهم) ، وتكون اللام في (لمثوبة) لام ابتداء ؛ إذ إنَّ ما بعدها لا يتعلق بإيمانهم وتقواهم ، ولا يترتب عليه ، فتكون الجملة مستأنفة .  
وذكر أبو حيان<sup>(٥)</sup> أنَّ هذا الوجه هو اختيار الراغب الأصفهاني ، وإليه ذهب الأخفش<sup>(٦)</sup> ، وأبو حيان<sup>(٧)</sup> ، وابن هشام<sup>(٨)</sup> ، والسمين<sup>(٩)</sup> .

ثانياً : أن الجملة الاسمية (لمثوبة من عند الله) هي جواب (لو) ، واللام هي الواقعة في جوابها .

(١) مغني اللبيب ٢/٢٩٧ .

(٢) سورة البقرة : الآية (١٠٣) .

(٣) انظر : شرح الرضي ٤/٤٥٤ ، الارتشاف ٤/١٩٠١-١٠٩٢ ، الجنى الداني ، ص ٢٨٣ ، المساعد ٣/١٩٤-١٩٦ ، شرح الأشموني ٣/٢٩٤-٢٩٥ ، الهمع ٤/٣٤٨-٣٥٠ .

(٤) البحر المحيط ١/٥٠٣ .

(٥) المصدر السابق ١/٥٠٣ .

(٦) معاني القرآن ١/٣٢٩ .

(٧) البحر المحيط ١/٥٠٣ .

(٨) مغني اللبيب ٢/٢٩٧ .

(٩) الدر المصون ٢/٤٩ .

وممن ذهب إلى هذا : الزجاج<sup>(١)</sup> ، ومكي<sup>(٢)</sup> ، والزمخشري<sup>(٣)</sup> ، والأنباري<sup>(٤)</sup> ،  
والعكبري<sup>(٥)</sup> .

واعترض أبوحيان<sup>(٦)</sup> على الزمخشري ، وتبعه ابن هشام<sup>(٧)</sup> والسمين<sup>(٨)</sup> بأن جواب  
(لو) لا يكون إلا جملة فعلية ، وذكر أبوحيان أنه ليس في كلام العرب أن تأتي الجملة  
الابتدائية جواباً لـ (لو) ، وأن هذه الآية قد اختلف في تخريجها ، ولا تثبت القواعد  
الكلية بما دخله الاحتمال .

ب - أن (لو) للتمني ، فلا تحتاج إلى جواب ، واللام هنا للابتداء ، وذكر  
الزمخشري<sup>(٩)</sup> أن المعنى : ليتهم آمنوا ، ثم ابتدئ : لمثوبة من عند الله خير .  
وأجاز الزمخشري<sup>(١٠)</sup> وابن هشام<sup>(١١)</sup> أن تكون (لو) في الآية للتمني .  
وترى الباحثة أن جواب (لو) الشرطية لا يكون جملة اسمية ، وما ورد ظاهره  
خلاف ذلك ، فإنه يمكن تأويله بتقدير الجواب بأجراء لقواعد النحاة وأصولهم  
المقررة المستقرة من اللغة التي تنصُّ على أن جواب (لو) يكون جملة فعلية .

(١) معاني القرآن وإعرابه ١/١٨٧ .

(٢) المشكل ١/١٠٨ .

(٣) الكشف ١/١٧٤ .

(٤) البيان ١/١١٦ .

(٥) التبيان ١/١٠١ .

(٦) البحر المحيط ١/٥٠٣ .

(٧) مغني اللبيب ٢/٢٩٧ .

(٨) الدر المصون ٢/٤٩ .

(٩) الكشف ١/١٧٤ .

(١٠) الكشف ١/١٧٤ .

(١١) مغني اللبيب ٢/٢٩٧ .

### ٣٤- وقوع جملة الاستفهام حالاً :

اعترض ابن هشام<sup>(١)</sup> على من أعرب جملة الاستفهام : ﴿كَيْفَ نُنشِزُهَا﴾  
حالاً من (العظام) ، وذلك في قوله تعالى : ﴿وَأَنْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ  
نُنشِزُهَا﴾<sup>(٢)</sup> .

وللعلماء في إعراب (كيف ننشزها) قولان :

الأول : أن جملة (كيف ننشزها) جميعاً حال من (العظام) ، والعامل فيها : انظر ،  
أي انظر إلى العظام محييةً ، وهذا القول للعكبري ، قال : « كيف وننشزها جميعاً  
حال من العظام »<sup>(٣)</sup> .

واعترض<sup>(٤)</sup> ض عليه بأن جملة الاستفهام لا تقع حالاً .

ويشترط النحاة أن تكون جملة الحال خبرية .

وممن قال بذلك : ابن مالك<sup>(٥)</sup> ، والرضي<sup>(٦)</sup> ، والأشموني<sup>(٧)</sup> ، والسيوطي<sup>(٨)</sup> .

وذكر السيوطي<sup>(٩)</sup> أن الفراء يجوز فيها أن تكون أمراً وأن الأمين المحلي يجوز فيها  
أن تكون نهياً .

ولم تقف الباحثة على من يقول بأن جملة الحال تأتي استفهاماً غير ما ذكره العكبري ،

فقد أعرب جملة الاستفهام حالاً في هذه الآية وغيرها من الآيات<sup>(١٠)</sup> .

(١) مغني اللبيب ٢/٣٠٠ .

(٢) سورة البقرة : الآية (٢٥٩) .

(٣) التبيان ١/٢١٠ .

(٤) انظر : البحر المحيط ٢/٣٠٥ ، مغني اللبيب ٢/٣٠٠ ، الدر المصون ٢/٥٦٦ .

(٥) شرح التسهيل ٢/٣٥٩ .

(٦) شرح الرضي ٢/٤٠ .

(٧) شرح الأشموني ٢/٢٩ .

(٨) الهمع ٤/٤٢ .

(٩) المصدر السابق ٤/٤٢ .

(١٠) انظر : آل عمران ، آية (٦) وفي التبيان ١/٢٣٧ ، المائة ، آية (٣١) ، ١/٣٦٤ ، الأنعام ، آية

(٤٦) ، ١/٤٩٧ ، الأنعام ، آية (٨١) ، ١/٥١٤ ، الإسراء ، آية (٢١) ، ٢/٨١٦ .

وعُدِّل الرضي وجوب خبرية جملة الحال بأنَّ « مقصود المجيء بالحال تخصيص وقوع مضمون عامله بوقت وقوع مضمون الحال »<sup>(١)</sup> ، فإذا قلت : جاءني زيدٌ ركباً فمضمون العامل هنا هو المجيء ، وهو يقع وقت وقوع مضمون الحال الذي هو الركوب ، أما الجملة الإنشائية فحصول مضمونها غير متعين منه فكيف يتم تخصيص مضمون العامل بوقت حصول ذلك المضمون ؟ .

الثاني : أن (كيف) وحدها حال من الضمير المتصل في (ننشزها) ، والعامل فيها (ننشز) ، وجملة (كيف نشزها) بدل من (العظام) .

وذهب إلى هذا : أبو حيان<sup>(٢)</sup> ، وابن هشام<sup>(٣)</sup> ، والسمين<sup>(٤)</sup> .  
وتعقب الدماميني<sup>(٥)</sup> هشام بأنه لا يصحُّ أن يحلَّ البدل (الجملة الاستفهامية) محلَّ المبدل منه (العظام) ؛ لأنَّ ذلك يؤدي إلى تعليق حرف الجر عن العمل .  
وردَّه الشَّحْمَنِي<sup>(٦)</sup> بأنه قد يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع ، فإنه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل .

والرأي ما ذهب إليه ابن هشام ؛ لأن المعنى على هذا التوجيه هو الأقوى ، إذ يؤدي معنى (كيف نحييها) ما لا يؤديه معنى (محياة) ويستقيم أيضاً هذا المعنى مع العطف بعده (ثم نكسوها لحماً) .

(١) شرح الرضي ٢/٤٠ .

(٢) البحر المحيط ٢/٣٠٥-٣٠٦ .

(٣) مغني اللبيب ٢/٣٠٠ .

(٤) الدر المصون ٢/٥٦٦ .

(٥) شرح الدماميني ٢/٢٣٥ .

(٦) حاشية الشمني ٢/٢٣٥ .

### ٣٥ - وصف (كم) :

اعترض ابن هشام<sup>(١)</sup> على الزمخشري وأبي البقاء عندما أعربا (هم أحسن) بعد (كم) صفة لها ، وذلك في قوله تعالى : ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِّنْ قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ أَثْنًا﴾<sup>(٢)</sup> ؛ لأنَّ النحاة رأوا<sup>(٣)</sup> في (كم) ألا توصف ولا يوصف بها ، وعدلوا منع وصف (كم) بأنها مما أوغل من الأسماء في شبه الحرف .

وابن هشام تابع لغيره<sup>(٤)</sup> في رد هذا الرأي والاعتماد على الأصل النحوي .

وللعلماء في إعراب جملة (هم أحسن) قولان :

الأول أنها في محل نصب صفة لـ (كم) .

وذهب إلى هذا : الزمخشري<sup>(٥)</sup> ، وأبو البقاء<sup>(٦)</sup> ، والدماميني<sup>(٧)</sup> .

الثاني : أنه في محل جرّ صفة لـ (قرن) ، وجمع (هم) ؛ لأنَّ (قرن) معناه جمع ، وإن أفرد لفظه ، وذلك مثل (جميع) فإنَّ معناه جمع وإن أفرد لفظه لذلك جمُّع وصفه (محضرون) في قوله تعالى : ﴿لَمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾<sup>(٨)</sup> .

وذهب إلى هذا التوجيه : أبو حيان<sup>(٩)</sup> ، وابن هشام<sup>(١٠)</sup> ، والسمين<sup>(١١)</sup> .

(١) مغني اللبيب ٢/٣٠٣ .

(٢) سورة مريم : الآية (٧٤) .

(٣) انظر : شرح الجمل ، لابن عصفور ١/١٥٥ ، مغني اللبيب ٢/٣٠١ ، الهمع ٥/١٧٧ ، الأشباه والنظائر في النحو ، للسيوطي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ ، ٢/١٢٠ ، حاشية الدسوقي ٣/٣١١ .

(٤) ينظر البحر ٦/١٩٨ .

(٥) الكشف ٣/٣٥ .

(٦) التبيان ٢/٧٩ .

(٧) شرح الدماميني ٢/٢٣٦ .

(٨) سورة يس : الآية (٣٢) .

(٩) البحر المحيط ٦/١٩٨ .

(١٠) مغني اللبيب ٢/٣٠٣ .

(١١) الدر المصون ٧/٦٣٠ .

وذكر الدماميني<sup>(١)</sup> أنَّ التوغل في الإبهام لا يكفي لمنع وصف (كم) وإلا كيف يصنع ابن هشام في قولك: كم من رجل قام ، وكم من قرية هلكت ، فالظاهر في إعرابه أن الجار والمجرور متعلق بمحذوف وهو في محل رفع صفة لـ(كم) ، و(كم) مبتدأ ، والمعنى كثيرٌ من الرجال قام وكثيرٌ من القرى هلك ، ثم ذكر قول الرضي : « وإذا انجر المميز بمن وجب تقدير (كم) منونة »<sup>(٢)</sup> ، فتكون (كم) مبتدأ نكرة ، والجار والمجرور بعدها متعلق بمحذوف صفة لها ، والمعنى يساعد على ذلك .

وعقب الشمني<sup>(٣)</sup> على الدماميني بأنه لا يسلم بأن ما نقله عن الرضي هو معنى كلام الرضي ، بل ظاهر كلام الرضي أن (كم) إذا انجرَّ مميزها بمن وجب لها متمم ولا يكون ذلك إلا بتقدير تنوينها .

وترجِّح الباحثة أن تعرب جملة (هم أحسن) صفة لـ(قرن) ؛ لما يلي :

١- أنَّ إعراب (هم أحسن) صفة لـ(كم) مخالف لما اشترطه النحاة من منع وصف (كم) .

٢- أن الأصل في الصفة أن تتبع الموصوف ، ف(هم أحسن) صفة وقد تبعت الموصوف (قرن) مباشرة وذلك بخلاف القول بأن (هم أحسن) صفة (كم) .

(١) شرح الدماميني ٢/٢٣٦ .

(٢) شرح الرضي ٣/١٥٧ .

(٣) حاشية الشمني ٢/٢٣٦ .



٣٦ - نوع الكاف في قوله تعالى : ﴿لَا يُبْطَلُوا صِدْقَتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِثَاءَ النَّاسِ﴾<sup>(١)</sup> :

ذكر ابن هشام<sup>(٢)</sup> في إعراب الكاف في الآية توجيهين ، وهما :  
 ١- أنَّ الكاف نعت مصدر محذوف في محلِّ نصب ، أي : إبطالاً كالذي ، وفي الكلام حذف مضاف ، والتقليل يُبْطَلُ لِمَا يُبْطَلُ كإبطال الذي يُنْفِقُ ماله رِثَاءَ الناس .

وذهب إلى هذا التوجيه : النحاس<sup>(٣)</sup> ، ومكي<sup>(٤)</sup> ، والأنباري<sup>(٥)</sup> ، والعكبري<sup>(٦)</sup> .  
 ٢- أنَّ الكاف حال من الواو في (تبطلوا) ، أي لا تبطلوها مشبهين الذي يُنْفِقُ ماله رِثَاءً ، أي : مشبهين الذي يبطل إنفاقه بالرياء .  
 وأجاز هذا التوجيه : النحاس<sup>(٧)</sup> ، والعكبري<sup>(٨)</sup> .  
 واختار ابن هشام<sup>(٩)</sup> هذا التوجيه ؛ وأساس التوجيه عدم الحذف ، واعتراض على قول مكي ؛ لما فيه من الحذف فهذا خروج عن الأصل لغير مقتض .  
 وسبق ابن هشام إلى هذا ابنُ الشجري<sup>(١٠)</sup> فأخذ ابن هشام نصَّ عبارته دون أن يشير إلى ذلك ، وقد أشار إلى ذلك محققُ الأمالي .  
 وترجَّح الباحثة أن تكون الكاف نعت مصدر محذوف في محلِّ نصب ؛ لأن القول إنها حال ضعيف من حيث المعنى ، إذ إنهم لو نهوا أن يبطلوها في حال الرياء فهل

(١) سورة البقرة : الآية (٢٦٤) .

(٢) مغني اللبيب ٢ / ٣٢٠ .

(٣) إعراب القرآن ١ / ٣٣٤ .

(٤) المشكل ١ / ١٣٩ .

(٥) البيان ١ / ١٧٤ .

(٦) التبيان ١ / ٢١٤ .

(٧) إعراب القرآن ١ / ٣٣٤ .

(٨) التبيان ١ / ٢١٤ .

(٩) مغني اللبيب ٢ / ٣٢٠ .

(١٠) أمالي ابن الشجري ٣ / ١٧١ .

يعني هذا أنهم يبطلونها في حال أخرى كما لو قلت: لا تقرأ ساهياً بل اقرأ متيقظاً ،  
وكذلك لا تبطلوها مشبهين الذي ينفق ماله رياء بل أبطلوها استعلاءً على الناس  
مثلاً وهذا ليس المراد .

### ٣٧- إعراب (السموات) في قوله تعالى : ﴿خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾<sup>(١)</sup> :

يرفض ابن هشام<sup>(٢)</sup> أن تعرب (السموات) مفعولاً به ، في قوله تعالى : ﴿خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾<sup>(٣)</sup> .

فهو يرى أن المنصوب مفعولٌ مطلق ، لا مفعول به .

وعدّل ذلك بأن المفعول المطلق يقع عليه اسم (المفعول) دون قيد<sup>(٤)</sup> ، مثل قولك : ضربت ضرباً ، أما المفعول به فلا يقع عليه اسم (المفعول) إلا مقيداً بالقول (به) ، كقولك : ضربت زيداً ، فالسموات مفعول ، كما أن (الضرب) مفعول ، ولكن لا يصح أن يعرب (السموات) مفعولاً به كما تعرب (زيداً) مفعولاً به في نحو : ضربت زيداً .

ثم ذكر أن هذا قد يعارض بأنه قد يسند لـ(السموات) اسم مفعول ، كالسموات مخلوقة ، وهذا يختص بالمفعول به فقط ، ولم يرد على هذه المعارضة .

وذكر أيضاً إيضاحاً آخر يدعم ما ذهب إليه وهو أن المفعول به يكون موجوداً قبل الفعل الذي يعمل فيه ، أما المفعول المطلق فهو ما كان العامل فيه هو فعل إيجاده ، فنحو : ضربت ضرباً ، الضرب لم يكن موجوداً من قبل ، وإنما يوجد الفعل ومعموله (المصلي) وقت واحد ، و(السموات) خلقت مع خلق الله لها ، ولم تكن موجودة قبل خلق الله لها ، ثم ذكر أن : الذي غرّ أكثر النحويين في هذه المسألة أنهم يمثلون المفعول المطلق بأفعال العباد ، كالضرب ونحوه ، وهم إنما يجري على أيديهم إنشاء الأفعال لا الذوات فتوهموا أن المفعول المطلق لا يكون

(١) سورة الأنعام : الآية (١) .

(٢) مغني اللبيب ٢ / ٤١٠ .

(٣) سورة الأنعام : الآية (١) ، (٧٣) ، سورة الأعراف : الآية (٥٤) ، سورة التوبة : الآية (٣٦) ،

سورة يونس : الآية (٣) ، سورة هود ، الآية (٧) .

(٤) أي : دون قيد من جار ومجرور كالمفعول (به) والمفعول (له) والمفعول (فيه) ، أو من الظرف ،

كالمفعول معه .

إلا حدثاً ، ولو مثلوا بأفعال الله تعالى لظهر لهم أنّ المفعول للفق لا يختصّ بذلك ؛ لأنّ الله تعالى موجد للأفعال والذوات جميعاً ، لا موجد لهما في الحقيقة سواء»<sup>(١)</sup> .  
 وذكر ابن هشام أنّ هذا الذي ذكره قال به الجرجاني وابن الحاجب في أماليه .  
 وأنّ مثل ذلك : أنشأت كتاباً بوعمل فلان خيراً .. وقوله تعالى : ﴿ءَأْمَنُوا  
 وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾<sup>(٢)</sup> .

دور الشّحّ<sup>(٣)</sup> على ما ذكره ابن هشام بأنّ المقدور الواحد يدخل تحت قدرتين من جهتين مختلفتين ، وتفصيل ذلك هو أنّ فعل العبد يُسند إلى الله سبحانه وتعالى من جهة الإيجاد ، وإلى العبد من جهة الكسب ، فصرف العبد قدرته إلى الفعل كسب ، وإيجاد الله تعالى الفعل خلق ، فيكون فعل العبد مقدور الله تعالى من جهة الإيجاد ، ومقدور العبد من جهة الكسب .

ونقل الدسوقي<sup>(٤)</sup> عن الدماميني أنّ القول : إنّ (السموات) في قوله : ﴿خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾<sup>(٥)</sup> مفعول مطلق ؛ دعوى بلا دليل ، وهو ممنوع .  
 ونقل السيوطي<sup>(٦)</sup> عن أبي حيان أنّه نقل عن ركن الدين الحسن الإستراباذي (ت ٧١٧هـ) أنّه ذهب إلى جعل الجواهر الخارجة عنا مطلقة في حق الله ، كقولك : خلق الله زيداً ، فإنّ (زيداً) مفعول مطلق .

وفي (المقتصد)<sup>(٧)</sup> للجرجاني ذكر الكلام الذي قاله ابن هشام ، وهو «أنّ المفعول المطلق يقع عليه اسم المفعول دون قيد ، وأنّ العامل فيه هو فعل إيجاده » ، ولكنه لم

(١) مغني اللبيب ٢ / ٤١٠ .

(٢) سورة البقرة : الآية (٢٥) .

(٣) حاشية الشمني ٢ / ٢٧١ .

(٤) حاشية الدسوقي ٣ / ٤٧٧ ، وليس في شرح الدماميني ما نقله الدسوقي عنه . انظر : شرح الدماميني ٢ / ٢٧١ .

(٥) سورة الأنعام : الآية (١) .

(٦) الهمع ٣ / ٩٤ . ورجعت الباحثة إلى الارتشاف ، لأبي حيان فلم تجد فيه ما ذُكر ر ٣ / ١٣٥٣ .

(٧) ١ / ٥٨٠ .

يذكر الآية - موطن النقاش - ، وهي : ﴿خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾<sup>(١)</sup> .  
 أمّا ابن الحاجب فقد أورد<sup>(٢)</sup> الآية ، وجزم أنّ (السموات) يعرب مفعولاً مطلقاً ،  
 ثم ذكر ما قاله ابن هشام ، وردّ في ذلك على طائفة تنكر صفات الله ، حيث قال :  
 « من قال إن الخلق هو المخلوق ، فواجب أن تكون (السموات) مفعولاً مطلقاً  
 لبيان النوع... ومن قال : إن المخلوق غير الخلق ، وإنما هو متعلق الخلق ، وجب أن  
 يقول : إن (السموات) مفعول به مثله في قولك : ضربت زيداً ، ولكنّه غير  
 مستقيم ؛ لأنّه لا يستقيم أن يكون المخلوق متعلق الخلق ؛ لأنّه لو كان متعلقاً له لم  
 يخلُ أن يكون الخلق المتعلق قديماً أو مخلوقاً ، فإن كان مخلوقاً تسلسل فكان باطلاً ،  
 وإن كان قديماً فباطل ؛ لأنّه يجب أن يكون متعلّقه معه ؛ إذ خلق ولا مخلوق محال ؛  
 فيؤدي إلى أن تكون المخلوقات أزلية ، وهو باطل ، فصار القول بأن الخلق غير  
 المخلوق يلزم منه محال . وإذا كان اللازم محالاً فملزومه كذلك ، فثبت أن الخلق هو  
 المخلوق . وإنما جاء الوهم لهذه الطائفة من جهة أنهم لم يعهدوا في الشاهد مصدراً إلا  
 وهو غير جسم ، فتوهموا أنه لا مصدر إلا كذلك فلما جاءت هذه أجساماً ،  
 استبعدوا مصدريّتها لذلك ، ورأوا تعلّق الفعل بها ، فحملوه على المفعول به ، ولو  
 نظروا حقّ النظر لعلموا أنّ الله تعالى يفعل الأجسام كما يفعل الأعراض ، فنسبتها  
 إلى خلقه واحدة »<sup>(٣)</sup> .

فالقضية عقدية ، ولا ينبغي لابن الحاجب أن يفصل في هذه القضية العقدية من  
 وجهة نحوية فكلّ قضية لها أدوات الإثبات التي تصلح لها .  
 وترى الباحثة أنّه لا يصحّ أن يعرب (السموات) الآية مفعولاً مطلقاً ؛ لما يأتي :  
 أنّ ما استدلّ به ابن هشام فيه نظر ، فقوله : إنّ المفعول المطلق لم يتقيد بشيء ،  
 قد قال به النحويون<sup>(٤)</sup> فلا يُعدُّ دليلاً على أنّ (السموات) هنا مفعول مطلق .

(١) سورة الأنعام : الآية (١) .

(٢) الأمالي النحوية ٤/ ٢٧ ، الأملية رقم (٢٢) .

(٣) المصدر السابق ٤/ ٢٨ ، الأملية رقم (٢٢) .

(٤) انظر : شرح الرضي ١/ ٢٩٦ ، شرح الأشموني ١/ ٤٦٧ ، الهمع ٣/ ٩٤ .

وقوله: إنَّ المفعول المطلق يكون العامل فيه هو فعل إيجاده بخلاف المفعول به ، فيوجد قبل الفعل الذي يعمل فيه .. إلى آخره لا يسلم به ؛ لما يأتي :

أ - قولُئِنِّي الدارَ فالدارُ لم تكن موجودة قبل الفعل (بنيت) ، فهل تُعرب مفعولاً مطلقاً ؟.

ب - أنه ليس من الصواب أن نطلق على كل ما خلقه الله أنه مفعول مطلق ؛ لأنه موجود مع إيجاد الفعل ، فما يتصل بأفعال الله وخلقها ليس النحو مجاله ، فالنحو إنما وضعه أهل الصناعة ، ووضعوا له مصطلحات اتفقوا عليها يجب أن تُراعى .

٢- أنَّ ابن هشام عرف<sup>(١)</sup> المفعول المطلق بأنه مصدر ، و(السموات) ليست بمصدر .

٣- أن ما استدلَّ به ابن هشام أخذه من ابن الحاجب ، وقد سبق القول بأن ابن الحاجب لم يكن موفقاً فيما استدلَّ به ؛ إذ إنه ردَّ بردُّ نحوي على قضية عقدية .

ثمَّ ردَّ به الشَّهْمَنِي وما نقله الدسوقي عن الدماميني من ردِّ الكلام الذي قاله ابن هشام .

٥- أنَّ ابن الحاجب في (الكافية)<sup>(٢)</sup> ، وفي (الإيضاح في شرح المفصل)<sup>(٣)</sup> ، وابن هشام في (أوضح المسالك)<sup>(٤)</sup> ، و(شرح شذور الذهب)<sup>(٥)</sup> ، و(شرح قطر الندى)<sup>(٦)</sup> - وهي مواطن دراسة المفعول المطلق - لم يذكر ذلك لا في تعريفه ولا أنواعه ولا ما ينوب عنه .

(١) انظر : شرح قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام ، ص ١٦٤ .

(٢) الكافية في النحو ، لجمال الدين أبي عمرو عثمان المعروف بابن الحاجب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١١٣/١ .

(٣) ٢١٨/١ .

(٤) ٢٨١/١ .

(٥) ص ٢٢٥ .

(٦) ص ١٦٤ .

### المبحث الثالث : قواعد الترجيح :

هي تلك القواعد والأحكام النحوية التي رجح بها ابن هشام حكماً على آخر في اختيار التوجيهات التي يذهب إليها في الآيات القرآنية ومسائلها كالاتي :

#### ١ - (فَعَّلَ) في التعدية والمبالغة :

يرى ابن هشام<sup>(١)</sup> أن أصلَ ليرَ (بتضعيف العين في قوله تعالى : ﴿هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾<sup>(٢)</sup> فعل قاصر (سار) ، وأفاد التضعيف تعديته . ويرى أبو علي الفارسي أن الفعل (سار) متعدِّ بنفسه قبل التضعيف فلما ضُ عَفَّ أفاد المبالغة والتأكيد .

وذكر في الحجة أمثلة تدلُّ على أنَّ الفعل المجرد (سار) يأتي لازماً ومتعدياً ، فمن مجيئه لازماً قولهم : سار الدابةُ ، ومن مجيئه متعدياً بنفسه قوله :  
فلا تجزَعَنَّ من سدنة أنت سفؤنهم أراض سدنة من يسد يرها  
ويرى ابن جني<sup>(٤)</sup> أنَّ مجيء الفعل (سار) متعدياً أقوى من مجيئه لازماً في قول الشاعر :

فاذكري موقفي إذا التقت الخيلُ - لُ وسارت إلى الرجال الرجالا  
أهي سارت الخيلُ الرجالَ إلى الرجال ، وأجاز أن يكون النصب على إسقاط حرف الجر ، والتقدير : وسارت إلى الرجال بالرجال ، ولكن الأول هو الأقوى عنده .

ورُدَّ على أبي علي الفارسي بما يأتي :

(١) مغني اللبيب ٢/٢١٣ .

(٢) سورة يونس : الآية (٢٢) .

(٣) ٢٦٥/٤ .

(٤) الخصائص ، لابن جني ، تحقيق محمد النجار ، المكتبة العلمية ، ط ٢ ، ١٣٧١ هـ ، ٢/٢١١-٢١٢

١- أن الأكثر في كلام العرب<sup>(١)</sup> استعمال (سار) لازماً ، فمجيئه متعدياً إنما هو على لغة قليلة ، فمن الأولى أن يؤخذ المضعف من الأكثر ، وممن قال بذلك : أبوحيان<sup>(٢)</sup> ، وتبعه في ذلك : ابن هشام<sup>(٣)</sup> ، والسمين<sup>(٤)</sup> .  
وهذا هو أساس التوجيه عند ابن هشام ، وهو أن ما حكاه أبو علي من تعدية (سار) إلى المفعول به قليل ، ولا يحمل عليه التأويل .  
٢- أن ما جاء به أبو علي من شاهد شعري يفيد تعدية (سار) يمكن تأويله على إسقاط حرف الجر توسعاً ، فيتعدى الفعل إلى الضمير ، والتقدير : تٌ بها ، يسير بها ، قاله ابن هشام<sup>(٥)</sup> .  
وترجح الباحثة رأي الفارسي وهو أن (سار) متعد بنفسه قبل التضعيف ، فلما ضعف أفاده التضعيف المبالغة والتأكيد ؛ لأن المعنى عليه يستقيم في الآية .

(١) انظر : لسان العرب ، لابن منظور ٤/ ٣٨٩ ، مادة (سير) .

(٢) البحر المحيط ٥/ ١٤١ .

(٣) مغني اللبيب ٢/ ٢١٣ .

(٤) الدر المصون ٦/ ١٦٩ .

(٥) مغني اللبيب ٢/ ٢١٣ .



## ٢ - إعراب (فلا تجعلوا) في قوله تعالى : ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾<sup>(١)</sup> .

يرى ابن هشام<sup>(٢)</sup> أن (لا) في الآية حرف نهي وجزم ، و(تجعلوا) فعل مضارع مجزوم بـ(لا) الناهية ، وعلامة جزمه حذف النون ، و(تجعلوا) هنا بمعنى تُصَدِّيرٌ (وا) ، وهذا هو التوجيه القوي القريب الوجه في الآية<sup>(٣)</sup> .

فأساس التوجيه عنده اختيار التوجيه القوي القريب الوجه .

وأجاز الزمخشري<sup>(٤)</sup> أن يكون (تجعلوا) منصوباً بإضمار (أن) في جواب الترجي في قوله تعالى : ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾<sup>(٥)</sup> ، وعلى هذا تكون (لا) نافية ، وانتصب (تجعلوا) هنا كما انتصب ﴿فَأَطَّلِعَ﴾<sup>(٦)</sup> ، في قراءة حفص<sup>(٧)</sup> ، والمعنى : خلقكم لكي تتقوا وتخافوا عقابه فلا تُشبهوه بخَلْقِهِ .

وقد خُـرِّجَتْ<sup>(٨)</sup> قراءة حفص على أن (أَطَّلِعَ) جواب الأمر ، وهو : ﴿أَبْنِ لِي صِرْحًا﴾<sup>(٩)</sup> ، وهو منصوب بـ(أن) مضمرة بعد الفاء في جوابه ، وخرجها أبوحيان<sup>(١٠)</sup> على العطف على المعنى ؛ لأن خبر (لعل) يُقرن بـ(أن) في النظم ، ويقبل اقترانه بـ(أن) في النثر ، فمن نصب (أبلغ) توهم أنه منصوب بـ(أن) .

وترجَّح الباحثة الجزم في الآية لما يأتي ؛ :

- 
- (١) سورة البقرة : الآية (٢٢) .
  - (٢) مغني اللبيب ٢/٢٤٨ .
  - (٣) الدر المصون ١/١٩٤ .
  - (٤) الكشف ١/١٠١ .
  - (٥) سورة البقرة : الآية (٢١) .
  - (٦) سورة غافر : الآية (٣٧) .
  - (٧) انظر القراءة في الدر ٩/٤٨٢ .
  - (٨) البحر المحيط ٧/٤٤٦ ، الدر المصون ٩/٤٨٢ .
  - (٩) سورة غافر : الآية (٣٦) .
  - (١٠) البحر المحيط ٧/٤٤٦ .

- ١- أنَّ الجزم هو الوجه القريب القوي في الآية ، فمن الأولى ترجيحه .
- ٢- أنَّ القراءة التي استشهد بها الزمخشري بنصبأطلدِ معقله خُرُّ جت بما يوافق قواعد العربية .

### ٣ - (ترجيح الجزم على الرفع) :

اعترض ابن هشام<sup>(١)</sup> على مَنْ يعرب لا يضر<sup>٢</sup> - كم) مرفوعاً في قوله تعالى : ﴿وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئاً﴾<sup>(٢)</sup> .

وذكر في الآية توجيهين :

الأول : أنَّ الفعل يضر<sup>٣</sup> كم) مرفوع ، وليس بجواب شرط بل هو دالٌّ على جواب الشرط المحذوف ، وهو على نية التقديم ، والتقليلاً يضر<sup>٤</sup> - كم إن تصبروا وتتقوا فلا يضر<sup>٥</sup> كم ، فحذف جواب الشرط « فلا يضركم » ؛ لدلالة ما قبله عليه وأخبر ما هو دليل عليه .

ونُسب<sup>(٤)</sup> هذا التوجيه إلى سيبويه ، وقصرَّح سيبويه بأنَّه لا يكون إلاَّ في الشعر ، فلا تقول : آتيك إن تأتني ، وذلك لما رأى عدم الجزم في فعل مضارع لا مانع من أن يعمل الجازم فيه .

وجاء في الشعر :

يا أقرعُ بنَ حابسٍ يا أقْلِنكُ إنْ يُصرَّ عَ أخوكَ تُصرَّ ع<sup>(٦)</sup>  
والأصلانك تُصرَّعُ إنْ يُصرَّعُ أخوكَ تصرَّعُ .

ف«تصرَّعُ» مع مرفوعه في الشاهد خبر إن والجملة دليل جواب الشرط المحذوف .

(١) مغني اللبيب ٢/٢٥١ .

(٢) سورة آل عمران : الآية (١٢٠) ، والقراءة بالرفع لابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي . انظر : البيان ١/٢١٨ ، والدر المصون ٣/٣٧٤ .

(٣) الدر المصون ٣/٣٧٤ .

(٤) انظر : التبيان ١/٢٨٩ ، والدر ٣/٣٧٥ .

(٥) الكتاب ٣/٦٦ .

(٦) انظر الشاهد في : الكتاب ٣/٦٧ ، والمشكل ١/١٧٢ ، والبيان ١/٢١٨ ، ومغني اللبيب ٢/٢٥١ ، والدر المصون ٣/٣٧٤ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ، تصحيح وتعليق : محمد محمود الشنقيطي ، دار مكتبة الحياة ، ٢/٨٩٧ ، وشرح أبيات مغني اللبيب ٧/١٨٠ .

وضعَّف الأنباري<sup>(١)</sup> هذا التوجيه؛ لأنَّ التقديم والتأخير إنَّما يكون في حال الاضطرار .

الثاني: أنَّ الفعل مجزوم ، وعلامة جزمه السكون المقدَّر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة الإتياع ، فالضمة للإتياع ، كما في قولك يَشْدُ ولم يَرُدُّ ، والأصل : لا يَضْرُ رُ كُمْ .

والإدغام لغة تميم ، والفك لغة الحجاز ، ولا يمكن الإدغام إلا إذا تحرك الثاني من المثليين فلذلك حُرِّك ، واختيرت الضمة لأنَّها أقرب الحركات إلى ذلك المثل ، فهي على (الراء الأولى) الذي قبله .

وممن ذهب إلى هذا : مكِّي<sup>(٢)</sup> ، والأنباري<sup>(٣)</sup> . واختاره ابن هشام<sup>(٤)</sup> ، وذكر أنَّ التوجيه برفع يَهْرُ كَمْ لا يجوز إلاَّ في الشعر ، فلا يصحَّ أن تخُرج القراءة المتواترة عليه .

وترجَّح الباحثة التوجيه الذي ذهب إليه ابن هشام في الآية من أنَّ الفعل يَهْرُ كَمْ (مجزوم والحركة فيه للإتياع ؛ كما يأتي :

١- أنَّ القول بأنَّ الفعل مرفوع والحركة فيه حركة إعراب ، فيه حذف وتقديم وتأخير دون الحاجة إلى ذلك ولا يكون ذلك إلاَّ في حال الاضطرار ، كما ذكر ذلك الأنباري وابن هشام لا تخُرج القراءة على ما جاء في ضرورة الشعر .  
٢- أنَّ الفعل يَهْرُ كَمْ لا مانع من أن يعمل الجازم فيه .

(١) البيان ١/٢١٨ .

(٢) المشكل ١/١٧٣ .

(٣) البيان ١/٢١٨ .

(٤) مغني اللبيب ٢/٢٥١ .

## ٤ - (الحمد لله) :

يرى ابن هشام<sup>(١)</sup> أن (الحمد لله) مبتدأ وخبر، أفى الجار والمجرور (الله) متعلق بمحذوف هو الخبر في الحقيقة ، والتقدير : الحمد مستقر لله أو استقر لله .  
 ومن ذكر هذا التوجيه في (الحمد لله) : مكى<sup>(٢)</sup> ، والزخشي<sup>(٣)</sup> ، والأنباري<sup>(٤)</sup> ،  
 والعكبري<sup>(٥)</sup> ، وأبو حيان<sup>(٦)</sup> ، والسمين الحلبي<sup>(٧)</sup> .  
 وموضع<sup>(٨)</sup> (بسم الله) عند ابن هشام نصب بتقدير بدأتُ بسم الله ، فالباء للإلصاق ، كما تقول : كتبت بالقلم ، وهذا رأي كوفي ، أمم البصريون فهم يقدرون مبتدأً وخبراً محذوفين ، والتقدير ابتدائي ثابت أو مستقرٌ باسم الله<sup>(٩)</sup> .  
 واعترض ابن هشام على ابن حبيب<sup>(١٠)</sup> عندما أعرب (بسم الله) خبراً ، و(الحمد) مبتدأ ، و(الله) حالاً ، والتقدير : الحمد حالة كونه لله كائن باسمه تعالى<sup>(١١)</sup> .  
 إذ يرى ابن هشام أن التوجيه الذي ذهب إليه هو التوجيه القوي والقريب في الآية .

وترجّح الباحثة ما ذهب إليه ابن هشام وهو أن (الحمد لله) مبتدأ وخبر؛ ما يأتي :  
 ١- أن هذا التوجيه هو التوجيه القوي في الآية .

(١) مغني اللبيب ١/ ٢٥٢ .

(٢) المشكل ١/ ٦٨ .

(٣) الكشف ١/ ١٩ .

(٤) البيان ١/ ٣٤ .

(٥) التبيان ١/ ٥ .

(٦) البحر المحيط ١/ ١٣١ .

(٧) الدر المصون ١/ ٣٨ .

(٨) شرح الجمل للزجاجي ، لابن هشام ، تحقيق : د. علي محسن عيسى ، عالم الكتب ، ط ٢ ، ١٤٠٦ هـ -

١٩٨٦ م ، ص ٨٣ .

(٩) البحر المحيط ١/ ١٢٧ .

(١٠) بحث في تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب للسيوطي ٢/ ٧٨٤ فلم أقف على المترجم له .

(١١) انظر : حاشية الدسوقي ٣/ ٢٢٩ .

٢- أنَّ التوجيه المنسوب لابن حبيب يعد جملة واحدة ذات معنى واحد ، بينما التوجيه الذي رجحه ابن هشام جملتان لهما معنيان فمن الأولى الأخذ به .

## ٥ - (ترجيح عدم الحذف على الحذف):

ذكر ابن هشام<sup>(١)</sup> في تبييت<sup>(٢)</sup> في قوله تعالى: ﴿تَبَيَّنَتِ الْجِنُّ أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ مَا لَبِثُوا فِي الْعَذَابِ الْمُهِينِ﴾<sup>(٣)</sup> توجيهين:  
 الأول: (أثبيني<sup>٤</sup>) فعل متعدّد بمعنى أهلك وعادَم، ويقتصد بالجن ضعفاؤهم، وبالضمير في (كانوا) رؤساؤهم، ويكون إعراب (أن لو كانوا) مفعولاً به، والمعنى: علمت ضعفاء الجن أن لو كان رؤساؤهم يعلمون الغيب كما كانوا يوهمونهم بذلك، ما لبثوا في العذاب المهين.

ومن مجيء الفعلين<sup>(٥)</sup> (بمعنى (أدرك) متعدّياً، قول الشاعر:  
 أفاطِمُ إِنِّي مَيِّتٌ فَتَبَيَّنِي لَا تَجْزَعِي كُلُّ الْأَنَامِ يَمُوتُ<sup>(٦)</sup>  
 أي: تبيني ذلك.

وذكر هذا: الزمخشري<sup>(٧)</sup>، وأجازه ابن عطية<sup>(٨)</sup>، وأبو حيان<sup>(٩)</sup>، ولم يرجحه ابن هشام لأن فيه حذف مضافين من غير دليل دلي<sup>(١٠)</sup> عليهما.  
 الثاني: (أثبيني<sup>١١</sup>) بمعنى (بانَ وظهر ووضّح)، فهو فعل لازم، و(الجنّ) فاعل، و(أن لو كانوا) بدل اشتغال من الجن، أي: ظهر للناس أن الجن لو كانوا... إلخ.  
 ومن ذهب إلى هذا التوجيه: مكّي<sup>(١٢)</sup>، والأنباري<sup>(١٣)</sup>، والزمخشري<sup>(١٤)</sup>. وأجازه

(١) مغني اللبيب ٢/٢٥٣.

(٢) سورة سبأ: الآية (١٤).

(٣) انظر الشاهد في: البحر ٧/٢٥٧، والدر ٩/١٦٨.

(٤) الكشف ٣/٥٥٦.

(٥) المحرر الوجيز ١٢/١٦٠.

(٦) البحر المحيط ٧/٢٥٧.

(٧) المشكل ٢/٥٨٥.

(٨) البيان ٢/٢٧٧.

(٩) الكشف ٣/٥٥٦.

ابن عطية<sup>(١)</sup> ، وأبو حيان<sup>(٢)</sup> ، واختاره ابن هشام<sup>(٣)</sup> .  
 وترجّح الباحثة التوجيه الذي رجّحه ابن هشام وهو أن يكونين<sup>(٣)</sup> (فعلاً لازماً  
 لما يلي :

- ١- أن التوجيه الذي لا حذف فيه أولى بالأخذ مما فيه الحذف .
- ٢- أن سياق الآية لا يفهم منه الإخبار عن رؤساء الجن وضعفائهم .

---

(١) المحرر الوجيز ١٢/١٦٠ .  
 (٢) البحر المحيط ٧/٢٥٧ .  
 (٣) مغني اللبيب ٢/٢٥٣ .



## ٦ - (سلسبيلاً) مفرد لا جملة :

ذكر ابن هشام<sup>(١)</sup> في (سلسبيلاً) في قوله تعالى : ﴿عَيْنَاهَا تَسْمَى سَلْسَبِيلًا﴾<sup>(٢)</sup> ثلاثة توجيهات :

الأول : أن (سلسبيلاً) جملة من فعل أمر وفاعل مستتر ومفعول ، والتقديم : بل أنت سَـبَيْلاً إليها ، ويكون الوقف<sup>(٣)</sup> على تُسْمَى ، أي عيناً مسماةً معروفة ، ثم يُبتدأ بسلسبيلاً . وذكر هذا الزمخشري<sup>(٤)</sup> .

وذكر الزمخشري أن هذا التوجيه منسوب إلى علي بن أبي طالب ، ولم يعثر على من عزاتلك النسبة إليه رضي الله عنه ، وقد ردَّ الزمخشري على هذا التوجيه بأنه لا يستقيم على ظاهره .

وممن نقل هذا : أبو حيان<sup>(٥)</sup> .

وقد خطأ<sup>(٦)</sup> العلماء هذا الإعراب ، وبعده ابن هشام ، وضعفه ابن عطية<sup>(٧)</sup> ذاكراً أن براعة القرآن وفصاحته لا تقبل مثل هذا .

الثاني : أن (سلسبيلاً) مركَّب تركيباً إسنادياً ، فنقول ل (سَـبَيْلاً) ، كما تقول : تأبط شراً ، وشاب قرناها وذرَّي حباً ، فتكون (سل سبيلاً) علم عين .

(١) مغني اللبيب ٢/٢٥٣ .

(٢) سورة الإنسان : الآية (١٨) .

(٣) لم أقف عليه في كتب الوقف . انظر : إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله ﷻ ، لأبي بكر الأنباري ، تحقيق : محيي الدين عبدالرحمن رمضان ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م ، ٢/٩٦٠ ، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء ، للأشموني ، ص ٤١٢ ، المكتفى في الوقف والابتداء ، لأبي عمرو الداني ، تحقيق : د. محيي الدين عبدالرحمن رمضان ، ط ١ ، دار عمار ، عمان ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م ، ص ٢٧٧ .

(٤) الكشف ٤/٦٥٩ .

(٥) البحر المحيط ٨/٣٩٠ .

(٦) انظر : الكشف ٤/٦٥٩ ، والبحر المحيط ٨/٣٩٠ ، ومغني اللبيب ٢/٢٥٣ ، والدر المصون ١٠/٦١٣ .

(٧) المحرر الوجيز ١٥/٢٤٧ .

وهذا التوجيه للزمخشري<sup>(١)</sup>، وبعده ابن هشام أيضاً .  
 وذكر السمين<sup>(٢)</sup> أنَّ العكبري ألمح إلى هذا التوجيه عندما قال : « والسلسيل  
 كلمة واحدة »<sup>(٣)</sup> .

الثالث : أن (سلسيلا) اسم مفرد ، وقد جاء للمبالغة في السلسال<sup>(٤)</sup> . وهو في  
 اللغة ضفة لما كان في غاية السلاسة .

واختار هذا التوجيه ابن هشام .  
 وممن ذكره : الأخفش<sup>(٥)</sup> ، والزجاج<sup>(٦)</sup> ، والنحاس<sup>(٧)</sup> ، وأبوحيان<sup>(٨)</sup> ،  
 والسمين<sup>(٩)</sup> .

وترجح الباحثة أن يكون (سلسيلا) اسماً مفرداً لما يأتي :  
 ١- أنَّ التوجيه على أن يكون (سلسيلا) اسماً مفرداً هو التوجيه القريب والقوي  
 في العربية ، لذلك رجحه ابن هشام ، والمعنى يساعد عليه فقد جاء في اللغة آنفاً أن  
 (سلسيلا) صفة لما كان في غاية السلاسة .

٢- أن جعل (سلسيلا) جملة لا يتناسب وسياق القرآن الكريم ؛ إذ إنَّ السياق  
 القرآني في معرض الحديث عن النعم التي أنعم الله بها على المؤمنين في الجنة ،  
 والتوجيه على أنَّ (سل سيلا إليها) جملة أمرية لا يتناسب وهذا السياق ، وقد أشار  
 ابن عطية إلى هذا كما مرَّ .

(١) الكشف ٤/٦٥٩ .

(٢) الدر المصون ١٠/٦١٤ .

(٣) التبيان ٢/١٢٦٠ .

(٤) انظر : اللسان ١١/٣٤٤ ، مادة (سلس) .

(٥) معاني القرآن ٢/٧٢٣ .

(٦) معاني القرآن وإعرابه ٥/٢٦١ .

(٧) إعراب القرآن ٥/١٠٢ .

(٨) البحر المحيط ٨/٣٩٠ .

(٩) الدر المصون ١٠/٦١٢ .

## ٧ - إعراب (زهرة) في قوله تعالى : ﴿زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ :

ذكر ابن هشام<sup>(١)</sup> في إعراب (زهرة) من قوله تعالى : ﴿وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ﴾<sup>(٢)</sup> ستة توجيهات ، هي :  
 الأول : أن (زهرة) حال من الهاء في (به) ، أو من (ما) ، والحياة بدل من (ما) ،  
 و(زهرة) نكرة ، وحذف التنوين منها لمنع التقاء الساكنين ، والتقدير وَلَا تَمُدَّنَّ  
 عَيْنَيْكَ إِلَى الْحَيَاةِ الدُّنْيَا زَهْرَةً أَي فِي حَالِ زَهْرَتِهَا .  
 وذهب الفراء<sup>(٣)</sup> إلى أَنَّ زَهْرَةَ مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ ، وَالْعَامِلُ فِيهِ (مَتَّعْنَا) .  
 ونسب العكبري<sup>(٤)</sup> ، وابن هشام<sup>(٥)</sup> هذا التوجيه إلى مكى ، ولم يقل به مكى<sup>(٦)</sup> ،  
 بل نسبه إلى الفراء فحسب .

وأجاز ابن عطية<sup>(٧)</sup> هذا التوجيه ، وممن ذكره : الأنباري<sup>(٨)</sup> ، وأبو حيان<sup>(٩)</sup> .  
 الثاني : أَنَّ (زهرة) مفعول به منصوب بفعل مضمر يدلُّ عليه (متَّعْنَا) ، والتقدير :  
 جعلناهم زهرة ، أو : آتيناهم زهرة ، أو أنه منصوب بتقدير أَدُمُّ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ .  
 وذكر ابن هشام أن المقام يقتضيه ، أو بتقدير : أعني .  
 وصوَّب ابن هشام هذا التوجيه .  
 وممن ذهب إليه : الزجاج<sup>(١٠)</sup> ، والنحاس<sup>(١١)</sup> .

(١) مغني اللبيب ٢/٢٥٣ .

(٢) سورة طه : الآية (١٣١) .

(٣) معاني القرآن ٢/١٦٦ .

(٤) التبيان ٢/٩٠٩ .

(٥) مغني اللبيب ٢/٢٥٣ .

(٦) المشكل ٢/٤٧٤ .

(٧) البحر المحيط ٦/٢٦٩ .

(٨) المحرر الوجيز ١٠/١١٦ .

(٩) البيان ٢/١٥٥ .

(١٠) معاني القرآن وإعرابه ٣/٣٨٠ .

(١١) إعراب القرآن ٣/٦١ .

وممن ذكره : مكّي<sup>(١)</sup> ، والزنجشري<sup>(٢)</sup> ، وابن عطية<sup>(٣)</sup> ، والأنباري<sup>(٤)</sup> ،  
والعكبري<sup>(٥)</sup> ، وأبو حيان<sup>(٦)</sup> .

ويستقيم هذا التوجيه من جهة الصناعة والمعنى .

الثالث : أنَّ (زهرة) بدل من (أزواجاً) ، ويكون إما على حذف مضاف ، والتقدير :  
ذوي زهرة وإمّا على أنَّ الأزواج جعلوا نفس الزهرة على سبيل المجاز للمبالغة .  
وأجازه ابن هشام .

وممن ذكره : الزنجشري<sup>(٧)</sup> ، والعكبري<sup>(٨)</sup> ، وأبو حيان<sup>(٩)</sup> .

الرابع : أنَّ (زهرة) تميز لـ(ما) أو للهاء في (به) .

ونسب العكبري<sup>(١٠)</sup> وابن هشام<sup>(١١)</sup> هذا التوجيه إلى الفراء<sup>(١٢)</sup> .

وما ذكره الفراء في إعراب زهرة هو أنها نصبت على الفعل : أي على الحال ، وقال بعد

ذلك : « وإن كان معرفة ، فإن العرب تقول فررت به الشريفَ الكريم »<sup>(١٣)</sup> .

وذكر ابن هشام أنَّ هذا الوجه إنما يكون على المذهب الكوفي في تعريف التمييز .

الخامس : أنَّ (زهرة) بدل من (ما) الموصولة .

(١) المشكل ٤٧٤/٢ .

(٢) الكشف ٩٥/٣ .

(٣) المحرر الوجيز ١١٦/١٠ .

(٤) البيان ١٥٥/٢ .

(٥) التبيان ٩٠٩/٢ .

(٦) البحر المحيط ٢٦٩/٦ .

(٧) الكشف ٩٥/٣ .

(٨) التبيان ٩٠٩/٢ .

(٩) البحر المحيط ٢٦٩/٦ .

(١٠) التبيان ٩٠٩/٢ .

(١١) مغني اللبيب ٢٥٤/٢ .

(١٢) معاني القرآن ١٩٦/٢ .

(١٣) معاني القرآن ١٩٦/٢ .

وضعف مكى<sup>(١)</sup> هذا التوجيه .

ومن ذكر هذا التوجيه : العكبري<sup>(٢)</sup> .

وردّه ابن هشام بما يلي :

١- أنّ هذا التوجيه يؤدي إلى الفصل بين أبعاض الصلة بأجنبي؛ وذلك لأنّ

(لنفتنهم) من صلة (ما) مع (متعنا) ، واستحسن السمين<sup>(٣)</sup> هذا الرد .

٢- أنّ الموصول لا يتبع قبل تمام صلته .

وهذان الردان لمكى<sup>(٤)</sup> .

٣- أنّ العامل في المبدل منه (ما) ليس هو العامل في البديل (زهرة) ، ويفترض أن

يتوجه العامل إلى البديل بنفسه ، فيكون العامل في المبدل منه هو نفسه العامل في

البديل ، فلا تقول: مزرت يزيد أخاك ، على البديل .

ويصحُّ نرتُ بزييدٌ أخيك ، و(زهرة) منصوب ، و(ما) في

محلّ جرّ .

السادس: أنّ (زهرة) بدل من موضع الهاء في (به) .

ومن ذكر هذا التوجيه : الزمخشري<sup>(٥)</sup> ، والأنباري<sup>(٦)</sup> ، والعكبري<sup>(٧)</sup> ،

وأبو حيان<sup>(٨)</sup> .

وردّ ابن هشام على هذا التوجيه بما سبق عدا الرد الثاني ، وزاد أنّ فيه إبدالاً من

العائد ؛ إذ المبدل منه (الهاء في به) في نية الطرح فلو طُرح لبقى الموصول (ما) بلا

عائد .

(١) المشكل ٢/ ٤٧٥ .

(٢) التبيان ٢/ ٩٠٩ .

(٣) الدر المصون ٨/ ١٢٣ .

(٤) المشكل ٢/ ٤٧٥-٤٧٦ .

(٥) الكشف ٢/ ٩٥ .

(٦) البيان ٢/ ١٥٥ .

(٧) التبيان ٢/ ٩٠٩ .

(٨) البحر المحيط ٦/ ٢٦٩ .

وترجّح الباحثة أن تعرب (زهرة) مفعولاً به ؛ لما يأتي :

- ١ - أن هذا التوجيه هو القوي والقريب في الآية ويصح صناعة ومعنى .
- ٢ - أن التوجيهات الأخرى سبق رد ابن هشام عليها لضعفها في الصناعة كما سبق .

## الفصل الثالث : التوجيه على أساس المعنى

اهتم ابن هشام في (مغني اللبيب) بالمعنى اهتماماً بالغاً ، فكثيراً ما يستدل به في مناقشاته لإثبات صحة آرائه والرد على مخالفيه ، وإذا ما تعارض المعنى والقاعدة فإنه يقدم المعنى عليها ، وهذا منهج سليم سار عليه في أغلب مناقشاته .  
ويهتم بصحة المعنى ويرفض كل ما يؤدي إلى فساد ، وذلك كما فعل في الجهة الأولى<sup>(١)</sup> من الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها وهي مراعاة ما تقتضيه الصناعة وعدم مراعاة المعنى .  
وذكر ابن هشام أنَّ أوَّل واجب ينبغي للمعرب أن يفعله هو فهمه معنى الإعراب الذي يذهب إليه في الأفراد والتركيب .

#### ١ - (حتى) الداخلة على المضارع المنصوب بين الغاية والاستثناء :

يرى ابن هشام<sup>(٢)</sup> أنَّ (حتى) قبل المضارع المنصوب تفيد معنى الغاية في قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَعْلَمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ ﴾<sup>(٣)</sup> ، وهو الغالب<sup>(٤)</sup> فيها .

ومن يرى أنها تفيد الغاية العكبري<sup>(٥)</sup> ، وأبو حيان<sup>(٦)</sup> ، والسمين<sup>(٧)</sup> ، والمعنى : أنه ينتفي تعليمهما الناس السحر إلى أن يقولوا إنما نحن فتنة فلا تكفر .

وذكر العكبري رأياً آخر ؛ قال : « وقيل : (حتى) بمعنى (إلا) ، أي : وما يعلمان من أحدٍ إلاَّ أن يقولوا »<sup>(٨)</sup> .

(١) مغني اللبيب ، تحقيق : د. الفاخوري ٢/٢١٩ .

(٢) مغني اللبيب ١/٢٠٩ .

(٣) سورة البقرة : الآية (١٠٢) .

(٤) انظر : توضيح المقاصد ٣/١٢٥٠ ، مغني اللبيب ١/٢٠٥ .

(٥) التبيان ١/٩٩ .

(٦) البحر المحيط ١/٤٩٩ .

(٧) الدر المصون ٢/٣٦ .

(٨) التبيان ١/٩٩ .



وعزا إليه أبو حيان<sup>(١)</sup> : أنه أجاز أن تأتي (حتى) بمعنى (إلا أن) ، وتبعه السمين<sup>(٢)</sup> .

وابن هشام أدقُّ في نسبة الرأي ؛ إذ قال : « ونقله أبو البقاء عن بعضهم »<sup>(٣)</sup> . واعتمد ابن هشام في اختياره على المعنى الظاهر في الآية ، إذ قال : « والظاهر في هذه الآية خلافه - أي خلاف أن تكون حتى بمعنى إلا - وأن المراد معنى الغاية »<sup>(٤)</sup> .

ورد عليه الدماميني<sup>(٥)</sup> بأن معنى الغاية في الآية ممكن إلا أنه لا مرجح له حتى يكون القول به هو الظاهر .

وذكر كثيرون<sup>(٦)</sup> أن إفادة (حتى) قبل المضارع المنصوب : الاستثناء ، لا يعرف عند أكثر المتقدمين ، وذكره ابن هشام الخضراوي<sup>(٧)</sup> وابن مالك<sup>(٨)</sup> في غير الآية . ولا ترى الباحثة فرقا في معنى الآية بين أن تكون (حتى) بمعنى (إلى) وأن تكون بمعنى (إلا أن) فعلى كلا المعنيين يتم تعليم الناس السحر من قبل الملكين ولا يتم ذلك إلا بعد قولهما إنما نحن فتنة فلا تكفر وعليه فليس ظاهراً في معنى الآية القول بالغاية ولا مرجح له فيها كما ذكر ذلك الدماميني .

(١) البحر ٤٩٩/١ .

(٢) الدر ٣٦-٣٧ .

(٣) مغني اللبيب ٢٠٩/١ .

(٤) المصدر السابق ٢٠٩/١ .

(٥) شرح الدماميني ٢٥٦/١ .

(٦) انظر : الجنى الداني ، ص ٥٥٤ ، وتوضيح المقاصد ١٢٥٠/٣ ، والبحر ٤٩٩/١ ، والدر ٣٦/٦ -

٣٧ . ولم يذكر صاحب الرأي في معاني القرآن ، للفراء ٦٤/١ ، إعراب القرآن ، للنحاس

٢٥٣/١ ، المشكل ١٠٦/١ ، الكشاف ١٧٢/١ ، البيان ١١٤/١ .

(٧) انظر رأيه في : توضيح المقاصد ١٢٥٠/٣ .

(٨) التسهيل ، ص ٢٣٠ .

## ٢ - خروج (حيث) عن الظرفية :

يرى ابن هشام<sup>(١)</sup> أنَّ (حيث) في قوله تعالى : ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾<sup>(٢)</sup> مفعول به وناصبه فعل محذوف دلَّ عليه (أعلم) المذكور ، وتقديره : يعلم المكان المستحق للرسالة ؛ إذ لا ينصب اسم التفضيل المفعول به مع بقاءه على معنى التفضيل باتفاق<sup>(٣)</sup> .

واعتمد ابن هشام في اختيار هذا التوجيه على المعنى إذ قال : « إذ المعنى أنه تعالى يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فيه ، لا شيئاً في المكان »<sup>(٤)</sup> . وهذا رأي الفارسي<sup>(٥)</sup> ، ووافقه ابن هشام<sup>(٦)</sup> ، والحويني<sup>(٧)</sup> ، وابن عطية<sup>(٨)</sup> ، والعكبري<sup>(٩)</sup> .

ومنهم من أجاز أن يكون اسم التفضيل هو عامل النصب في المفعول به ، ولكن على تأويله باسم الفاعل ، فيكون (أعلم) في معنى (عالم) ، وممن قال بذلك : السمين<sup>(١٠)</sup> .

ولم تقف الباحثة على من جعل (حيث) ظرفاً في الآية غير أبي حيان<sup>(١١)</sup> ، حيث أجاز أن تكون ظرفاً في هذا الموضع .  
أمّا من قال بأنَّ (حيث) مفعول به فقد استدللَّ بأنها لو بقيت على أصل وضعها

(١) مغني اللبيب ٢١٧/١ ، ٢٢٤/٢ .

(٢) سورة الأنعام : الآية (١٢٤) .

(٣) انظر : التسهيل ، ص ١٣٥ ، أوضح المسالك ٢٩٥/١ ، حاشية الشمني ٢٦٨/١ .

(٤) مغني اللبيب ٢١٧/١ .

(٥) مغني اللبيب ٢١٧/١ ، والدر المصون ١٣٧/٥ .

(٦) مغني اللبيب ٢١٧/١ .

(٧) البحر ٢١٩/٤ ، والدر ١٣٨/٥ .

(٨) المحرر الوجيز ٣٤٠/٥ .

(٩) التبيان ٥٣٧/١ .

(١٠) الدر المصون ١٣٩/٥ .

(١١) البحر ٢١٨-٢١٩/٤ .

ظرفاً لأدى ذلك إلى فساد المعنى ؛ إذ يصير التقدير : الله أعلم في هذا المكان كذا وكذا ، والله عز وجل لا يوصف بأنه أعلم في مواضع أو أوقات دون أخرى ؛ إذ لا يختلف علمه باختلاف المكان والزمان .

ونظير الآية عند الفارسي في انتصاب (حيث) على المفعول به <sup>(١)</sup> قول الشماخ :  
 وحلاً عن ذي الأراكة عامراً أخو الخضر ° يرمي حيث تُكوى النواحر <sup>(٢)</sup>  
 والمعنى في البيت : أنه يرمي ذلك الموضع لأنه يريد أن يرمي شيئاً حيث تكون النواحر .

وذكر أبو حيان <sup>(٣)</sup> هذا التوجيه تأباه قواعد النحو ؛ إذ نصَّ النحاة على أن (حيث) من الظروف التي لا تتصرف ؛ لذا فإن (حيث) عنده ظرف ويضمَّن (أعلم) معنى ما يتعدى إلى الظرف ، والتقدير : الله أنفذ علماً حيث يجعل رسالاته ، والمعنى : إن الله نافذ العلم في الموضع الذي يجعل فيه رسالاته .

وترجح الباحثة أن تعرب (حيث) مفعولاً به في الآية ؛ لما يأتي :

- ١- أن كثيراً من العلماء قد قال بهذا التوجيه .
- ٢- أن التوجيه المقابل يؤدي إلى فساد المعنى كما مر .
- ٣- أن هذا التوجيه وإن خالف القاعدة وهي : أن الأصل في (حيث) أن تكون ظرفاً إلا أن لكل قاعدة شواذ .

(١) انظر : الدر المصون ٥/١٣٨-١٣٩ .

(٢) حلاً لها : منعها من الماء ، والضمير للحمر . وذو الأراكة : نخل . النواحر : الإبل التي بهاء الرثة . انظر الشاهد في : البحر ٤/٢١٨ ، والدر ٥/١٣٧ .

(٣) البحر المحيط ٤/٢١٨-٢١٩ .

### ٣ - (على) الاسمية :

يرى ابن هشام<sup>(١)</sup> أنَّ (على) - عندما يكون مجرورها وفاعل متعلقها ضميرين لمسمى واحد - حرف ، نحو قوله تعالى : ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾<sup>(٢)</sup> ، فإنَّ مجرور (على) في : عليك ، وفاعل (أمسك) ضمير ، تقديره : أنت ، ومسماهما واحد ، وهو المخاطب .

ونُسب إلى الأخفش<sup>(٣)</sup> أنَّ في هذا التركيب اسم كما في نحو: يتُّ عليَّ ثيابي ، وممن قال باسمية (على) في مثل هذا التركيب : ابن عصفور<sup>(٤)</sup> .

ونقل ابن هشام<sup>(٥)</sup> أنَّ جماعة زعموا أنها لا تكون إلا اسماً مطلقاً ، ونسبوه إلى سيبويه ، ونسبه المرادي<sup>(٦)</sup> إلى ابن طاهر ، وابن خروف ، وابن الطراوة ، والزيدي ، والشلوين في أحد قوليهِ ، وذكر أنهم زعموا أنه مذهب سيبويه ، وما نسبوه إلى سيبويه من أنَّ (على) تكون إلاَّ اسماً غير صحيح ، فسيبويه<sup>(٧)</sup> يرى أنَّها لا تكون حرفاً ، نحو : هذا على ظهر الجبل ، وتكون اسماً ، كقول بعض العرب : نهض من عليه ، أي : من فوقه .

ويرى ابن خروف<sup>(٨)</sup> أنَّ (على) تكون حرفاً إن جاءت خافضة ، وتكون اسماً إن دخل عليها الخافض .

(١) مغني اللبيب ١/ ٢٤٣ .

(٢) سورة الأحزاب : الآية (٣٧) .

(٣) انظر : الجنى ، ص ٤٧٢ ، مغني اللبيب ١/ ٢٤٣ ، والهمع ٤/ ١٨٨ . ولم يتكلم الأخفش عن الآية في معاني القرآن ٢/ ٦٦٠ .

(٤) المقرب ، لابن عصفور الإشبيلي ، ص ٢٦٩ .

(٥) مغني اللبيب ١/ ٢٣٧ .

(٦) الجنى الداني ، ص ٤٧٣ .

(٧) الكتاب ١/ ٤٢٠ ، ٤/ ٢٣٠-٢٣١ .

(٨) شرح جمل الزجاجي ، لابن خروف ، ١/ ٤٨٠ .

ويرى الشلوبين<sup>(١)</sup> أن (على) يمكن أن تأتي اسماً ويمكن أن تأتي حرفاً . وتكون اسماً ، كقولك : جئت من عن يمينه وغدوت من عليه . كقول الشاعر :

غَلَّتْ من عليه بعد ما نَحْمَسُهَا صَدَلٌ وعن قَيْضٍ بَزِيَاءٍ مَجْهَلٌ<sup>(٢)</sup>

واعتمد ابن هشام في رفض اسمية (على) على أمرين :

الأول : عدم صحة حلول ما هي بمعناه وهو فوق محلها .

والثاني : عدم صحة ذلك في النظير ؛ إذ لا يقال في (إلى) : إنها اسم إذا كان مجرورها

وفاعل متعلقها ضميرين لمسمى واحد ، كما في قوله تعالى : ﴿ فَصُرْهُنَّ

إِلَيْكَ ﴾<sup>(٣)</sup> ، وقوله : ﴿ وَأَضْمَمُ إِلَيْكَ ﴾<sup>(٤)</sup> ، وقوله : ﴿ وَهَزَى إِلَيْكَ ﴾<sup>(٥)</sup> .

وخرَّج ابن هشام الثلاث آيات المذكورة آنفاً إما على التعلق بمحذوف ، كما

في : سقياً لك ، فإن اللام هنا لا تتعلق بالمصدر ، بل بمحذوف تقديره : إرادتي

لك ، أو أريد لك ، أو على حذف مضاف ، والتقدير في : هوَّ ن عليك : هوَّ ن

على نفسك .

وابن هشام تابع لأبي حيان<sup>(٦)</sup> في القول بعدم صحة ذلك في النظير والتخريج .

ويعتمد دليل الأخفش<sup>(٧)</sup> على أن الفعل الذي يرفع ضميراً متصلاً لا يتعدى إلى

ضمير متصل آخر ، وهما لمدلول واحد ، إلا في أفعال القلوب ، نحو : ظننتني ، كما

يقال : فقدتني ، وعدمتني ، ولا يقال : ضربتني .

والراجح ما ذهب إليه ابن هشام من حرفية (على) في هذا التركيب لما يلي :

١ - أنه قد وجد مثل هذا التركيب في (إلى) كما ذكر ابن هشام و(إلى) حرف .

(١) شرح المقدمة الجزولية ، لأبي علي الشلوبين ، تحقيق : د. تركي العتيبي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٤ هـ ، ٢ / ٨١٥ ، ٨١٧ .

(٢) انظر الشاهد في الكتاب ٢٣١ / ٤ ، والخزانة ٤٨٦ / ٦ .

(٣) سورة البقرة : الآية (٢٦٠) .

(٤) سورة القصص : الآية (٣٢) .

(٥) سورة مريم : الآية (٢٥) .

(٦) البحر المحيط ١٧٤ / ٦ ، ٢٢٧ / ٧ .

(٧) انظر : الجنى ، ص ٢٧٤ ، مغني اللبيب ١ / ٢٤٣ ، الهمع ٤ / ١٨٨ .

٢- أنَّ (على) لا تكون اسماً إلا إذا جاءت ظرفاً ، كما ذكر ذلك سيويه<sup>(١)</sup> ، وهي في هذا التركيب لم تأتِ بمعنى الظرف (فوق) .

#### ٤ - دلالة (لو) على الامتناع :

نُسب إلى جماعة من النحويين<sup>(١)</sup> أنَّ (لوتكدلُّ) في بعض الاستعمالات على امتناع الجواب لامتناع الشرط ، كما في : لو جئتني أكرمك ، فالإكرام لا يتحقق إذا لم يتحقق المجيء .

ومن قال بذلك : المبرد<sup>(٢)</sup> .

وأبطل ابن هشام<sup>(٣)</sup> هذا القول بما ورد من شواهد لا يفيد معناها أن (لوتكدلُّ) على امتناع الجواب لامتناع الشرط ، كقوله تعالى : ﴿وَلَوْ أَنَّا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَكِيَّةَ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتَى وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ وَلَكِنْ أَكْثَرُهُمْ يَجْهَلُونَ﴾<sup>(٤)</sup> ، وقوله تعالى : ﴿وَلَوْ أَنَّ فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ وَالْبَحْرِ يَمْدُهُ، مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ﴾<sup>(٥)</sup> ، وقوله تعالى : ﴿وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا﴾<sup>(٦)</sup> ، وقوله تعالى : ﴿لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ﴾<sup>(٧)</sup> ، وقول عمر رضي الله عنه : « عم العبد صهيب ، لو لم يخف الله لم يعصه » .

فإن هذه الشواهد في ظاهرها تعارض مقولة : (إنَّ (لو) حرف امتناع لامتناع) ؛ إذ لو كانت كذلك لكان المعنى : « ثبوت إيمانهم مع عدم نزول الملائكة وتكليم الموتى لهم حشر كل شيء عليهم » ، فالمعنى من هذه الآية على عدم الإيذان « ما كانوا ليؤمنوا » .

(١) انظر : شرح الرضي ٤/ ٤٥١ ، الارتشاف ٤/ ١٨٩٨ ، تذكرة النحاة ، ص ٤١ ، الجنى الداني ،

ص ٢٧٢ ، مغني اللبيب ١/ ٤٢٥ ، الهمع ٤/ ٣٤٣ .

(٢) المقتضب ٣/ ٧٦ .

(٣) مغني اللبيب ١/ ٤٢٥ .

(٤) سورة الأنعام : الآية (١١١) .

(٥) سورة لقمان : الآية (٢٧) .

(٦) سورة الأنفال : الآية (٢٣) .

(٧) سورة الإسراء : الآية (١٠٠) .

وفي الشاهد الثاني نفاذ كلمات الله لو لم يكن « كل ما في الأرض من شجرة أقلاماً تكتب الكلمات وكون البحر الأعظم بمنزلة الدواة ، وكون السبعة الأبحر مملوءة مداداً ، وهي تمد ذلك البحر »<sup>(١)</sup> . والمراد من هذه الآية عدم نفاذ كلمات الله .

وفي الشاهد الثالث : عدم توليهم إذا لم يسمعهم . والمراد من الآية : توليهم .  
وفي الشاهد الرابع : عدم إمساكهم إذا لم يملكوا خزائن رحمة الله . والمراد من الآية : إمساكهم ، وفي قول عمر : « ثبوت المعصية مع ثبوت الخوف من الله » والمراد من الأثر : عدم ثبوت المعصية .  
ويرى ابن هشام أن (لو) تفيد الامتناع في الشرط خاصة ، أما الجواب فمسكوت عنه .

ولذلك استجاد ابن هشام عبارتي سيويه وابن مالك في معنى (لو) ، فعند سيويه أن (لو) حرف لا ما كان سيقع لوقوع غيره<sup>(٢)</sup> ، وعند ابن مالك أن (لو) حرف يدل على انتفاء تال يلزم لثبوته ثبوت تاليه<sup>(٣)</sup> .

وتذهب الباحثة إلى ما ذهب إليه ابن هشام من رفض تفسير (لو) بأنها حرف امتناع لامتناع حيث جاءت شواهد من السماع لا يدل معناها على أن (لو) تكدل على امتناع الجواب لامتناع الشرط - كما سبق - .

وترى ما يراه ابن هشام من أن (لو) تفيد الامتناع في الشرط خاصة والجواب مسكوت عنه وبذلك يستقيم المعنى في الشواهد السابقة والمعنى في الشاهد الأول مثلاً عدم نزول الملائكة وتكليم الموتى لهم وحشر كل شيء عليهم .

(١) مغني اللبيب ١ / ٤٢٥ .

(٢) الكتاب ٤ / ٢٢٤ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٣ / ١٦٣١ .



## ٥ - العطف على المعنى :

يرى ابن هشام<sup>(١)</sup> أنَّ (أكن) في قوله تعالى : ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقْتُ وَأَكُنُّ﴾<sup>(٢)(٣)</sup> مجزوم عطفاً على المعنى ؛ لأنَّ معنى (لولا أخرتني فأصدق) وإن أخرتني أصدق وأكنُّ واحدٌ . وتابع الخليل وسيبويه<sup>(٤)</sup> فإنهم ما قالوا بذلك ، وممن قال بذلك أيضاً : العكبري<sup>(٥)</sup> ، وأبو حيان<sup>(٦)</sup> .

وعند السيرافي<sup>(٧)</sup> ، والفارسي<sup>(٨)</sup> ، والزنجشيري<sup>(٩)</sup> ، والأنباري<sup>(١٠)</sup> : أنَّ عطف (أكنُّ) بالجزم إنما هو على موضع (أصدق) ، والتقدير أخذتني ، فإن تؤخرني أصدق .

أمَّا السيرافي والفارسي ، فقد استدلاً بقراءة الأخوين<sup>(١١)</sup> : (من يضل الله فلا هادي له ويذرهم) ، بجزم (يذرهم) عطفاً على موضع (لا هادي له) ، فإنه في موضع جزم ، كذلك (أصدق) أيضاً في موضع جزم .

(١) مغني اللبيب ٢/١٥١-١٥٢ .

(٢) سورة المنافقون : الآية (١٠) .

(٣) هي قراءة جمهور السبعة عدا أبي عمرو ، وهي القراءة التي في المصحف . انظر : الكشاف ٤/٥٣٢ ، المحرر ١٤/٤٦٩ ، البيان ٢/٤٤١ ، التبيان ٢/١٢٢٥ ، البحر ٨/٢٧٠ ، الدر المصون ١٠/٣٤٤ ، مغني اللبيب ٢/١٥١ .

(٤) الكتاب ٣/١٠٠-١٠١ .

(٥) التبيان ٢/١٢٢٥ .

(٦) البحر المحيط ٨/٢٧١ .

(٧) انظر رأيه في : مغني اللبيب ٢/١٥١ .

(٨) الحجة ٦/٢٩٣ .

(٩) الكشاف ٤/٥٣٢ .

(١٠) البيان ٢/٤٤١ .

(١١) هما : حمزة ، والكسائي ، الأعراف : ١٨٦ . وانظر القراءة في : الحجة ٦/٢٩٣ ، المحرر الوجيز ١٤/٤٦٩ ، البحر المحيط ٨/٢٧١ ، الدر المصون ١٠/٣٤٤ ، مغني اللبيب ٢/١٥٢ .

وردَّ ابن هشام<sup>(١)</sup> على السيرافي والفارسي بأنهما في نحو: (التني أكرمك) ، يسلمان بإضمار شرط فيه ، والتوجيه الذي ذكره في آية المنافقون ليس بين المتعاطفين فيه شرط مقدر

فما بعد الفاء ليس في موضع جزم إذ إن ما بعد الفاء منصوب بـ(أن) مضمرة ، و(أن) والفعل بعدها في تأويل مصدر يعطف على مصدر متوهم قبله ، أي : لولا تأخير فتصدق .

وتعقبه الدماميني<sup>(٢)</sup> بأنه يمكن لهما أن يجعلا المصدر المؤول بعد الفاء مبتدأ حذف خبره وتكون الجملة جواب شرط مقدر والفاء تربط الجواب ويعطف (أكن) على محل الفاء وما بعدها ، والتقدير : إن أخرتني فتصدقني ثابت .  
وفرَّق ابن هشام<sup>(٣)</sup> بين العطف على الموضع ، والعطف على المعنى ، فذكر شروطاً لكلٍّ منهما ، فشرط العطف على المعنى صحة دخول ذلك العامل المتوهم .  
وشرط العطف على المحل :

١ - أنه يمكن أن يظهر ذلك المحل في الفصيح ، ومن أمثلة ظهور المحل في الفصيح أنه يجوز في : (ليس زيد بقائم) أن تسقط الباء من الخبر فينصب ، فتقول ليس زيداً قائماً . ولا يجوزنتُ بزيد وعمراً ؛ لعدم جواز أن تقول : (مررت زيداً) ؛ لأنَّ الفعل القاصر لا يتعدَّى إليه مفعوله من غير مُعدِّ ، فلا ينصب الفعل (مر) زيداً من غير الباء .

٢ - «أن يكون بحق الأصلة ، فلا يجوزنا: ضاربُ زيد وأخيه»<sup>(٤)</sup> ؛ لأنَّه لا يجوز أن تعطف (أخيه) على (زيد) ؛ إذ إن الوصف إذا استوفى شروط العمل ، فإن الأصل إعماله ، لا إضافته .

فينبغي لاسم الفاعل أن يأخذ معمولاً صريحاً ولا يضاف .

(١) مغني اللبيب ٢/ ١٥٢ .

(٢) شرح الدماميني ٢/ ١٧٤ .

(٣) مغني اللبيب ٢/ ١٤٤-١٥١ .

(٤) المصدر نفسه ٢/ ١٤٥ .

٣- وجود الطالب لذلك المحل ، فلا يجوز إن زيدا وعمرو قائلان - برفع عمرو عطفاً على الموضع ؛ لأنّ الابتداء هو الطالب لرفع زيد ، وقد زال بدخول (إنّ) .

ولم يتحقق شرط العطف على المحل في الآية ؛ إذ لا يصح في الفصيح ظهور ذلك المحل فلا يصح أن تقول لولا أخرتني إلى أجل قريب أصدق ° وأكن بجزم أصدق بعد إسقاط الفاء منه ، كما أنّ موضع المعطوف عليه ليس هو الأصل إذ إن أصدق في الآية منصوب بـ(أن) مضمرة بعد الفاء فعلى شرط العطف على المحل «أن يكون الموضع بحق الأصالة» ، وكان يفترض أن ينصب المعطوف (أكن) لا أن يجزم ، كما لم يوجد الطالب لذلك المحل إذ إن (أصدق) يفترض أن يكون الطالب له (أي : جازمه) موجوداً ، وليس هو كذلك ، إذ إنه منصوب بـ(أن) مضمرة .

وترجح الباحثة ما ذهب إليه ابن هشام من العطف على المعنى في الآية ؛ لأن شرط العطف على الموضع لم يتحقق في الآية كما مر .

## ٦ - إعراب (كلالة) :

يرفض ابن هشام<sup>(١)</sup> أن تعرب (كلالة) في قوله تعالى : ﴿وَإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً﴾<sup>(٢)</sup>؛ تمييزاً لأنه عندما تعرب تمييزاً يكون محولاً عن الفاعل بعد حذفه يكون مفسراً للمحذوف ، وذلك ينقض القصد الذي من أجله حذف الفاعل فلا يصح ذلك كما لا يصح في كلامهم : ب أخوك رجلاً .  
وقد نقل ابن هشام عن الشلوبين أن نحوياً من كبار طلبة الجزولي أعرب (كلالة) تمييزاً في الآية بعدما سأل عن معنى (الكلالة) ، ف قيل له : الورثة الذين ليس فيهم أب<sup>٣</sup> وإن علا ، ولا ابن وإن سفل .

وقد أعرب ابن هشام (كلالة) في الآية بحسب المعاني التي تدل عليها :  
١ - إن كان معنى (الكلالة) : الورثة الذين ليس فيهم أب ولا ابن ، فتكون (كلالة) على تقدير مضاف ؛ لأن (الكلالة) غير الضمير المستكن في (يورث) حينئذ ، والتقدير : ذا كلالة ، وتعرب بحسب نوع (كان) ، فإن كانت ناقصة فـ(رجل) اسمها ، وجملة (يورث) خبرها ، و(كلالة) حالاً من الضمير المستكن في (يُورَثُ) .

ومن أعربها حالاً : الزجاج<sup>(٤)</sup> ، والنحاس<sup>(٥)</sup> ، والعكبري<sup>(٦)</sup> ، وأبو حيان<sup>(٧)</sup> .  
أو يكون (رجل) اسمها ، وجملة (يورث) صفة لـ(رجل) ، و(كلالة) خبر لـ(كان) ، والتقدير كان رجل<sup>٣</sup> كلالة على تقدير مضاف أي : ذا كلالة .

(١) مغني اللبيب ٢/٢١٩ ، ٢٢١ .

(٢) سورة النساء : الآية (١٢) .

(٣) انظر معاني (الكلالة) واشتقاقها وإعرابها بالتفصيل في : الدر ٣/٦٠٧-٦٠٩ ، وانظر : التبيان ١/٣٣٥-٣٣٦ ، والبحر ٣/١٩٧ ، وانظر : لسان العرب مادة (ك.ل.ل) ١١/٥٩٣ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٢/٢٥ .

(٥) إعراب القرآن ومعانيه ١/٤٤١ .

(٦) التبيان ١/٣٣٦ .

(٧) البحر المحيط ٣/١٩٧ .

وإن كانت تامة فيكتفى بالمرفوع ، أي وإن وجد رجل<sup>٣</sup> .  
 ووكورَ شطفة لـ (رجل) ، و (كلالة) حال ، وممن ذهب إلى ذلك :  
 الأخفش<sup>(١)</sup> ، وأبوحيان<sup>(٢)</sup> .

٢ - إن كان معنى (الكلالة) الميت الذي لا ولد له ولا والد ، فتعرب حالاً من  
 الضمير في (يورث) وتكون (كان) تامة ، والتقدير : إن وقع أو حضر رجل يموت  
 كلالة : أي يورث وهو كلالة أي كَلَّ<sup>(٣)</sup> .

أو خبراً كما تقدم ، ولكن ليس على حذف مضاف .  
 والتقدير فإن كان المورث كلالةً .

٣ - إن كان معنى (الكلالة) : القرابة ، فتعرب مفعولاً لأجله ، أي يُورثُ  
 لأجل الكلالة ، وممن ذهب إلى ذلك : الزمخشري<sup>(٤)</sup> ، وأبوحيان<sup>(٥)</sup> .

وممن أعرب (كلالة) تمييزاً : مكِّي<sup>(٦)</sup> ، والأنباري<sup>(٧)</sup> ، ويكون معنى (الكلالة) :  
 الميت ، و (كان) تامة على هذا الوجه ، و (رجل) مرفوع بها ، و (يورث) نعت للرجل .  
 ورفض ابن هشام أن تعرب (كلالة) تمييزاً - كما سبق - ، وقال السمين : فيه  
 « نظر لا يخفى »<sup>(٨)</sup> .

والرأي ما ذهب إليه ابن هشام من رفض توجيه مَن قال بأن (كلالة) منصوبة  
 على التمييز ؛ لأنَّ التمييز المحول عن فاعل يقتضي رفع إبهام ما تضمنته الجملة من  
 نسبة عامل إلى معموله<sup>(١)</sup> ، وإذا طُبِّقَ هذا على الآية : ﴿ وَإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ يُورَثُ ﴾

(١) معاني القرآن ٤٣٩ / ١ .

(٢) البحر المحيط ١٩٧ / ٣ .

(٣) اللسان ٥٩٣ / ١١ مادة (ك.ل.ل) .

(٤) الكشف ٤٧٥ / ١ .

(٥) البحر المحيط ١٩٧ / ٣ .

(٦) المشكل ١٩٢ / ١ .

(٧) البيان ٢٤٥ / ١ .

(٨) الدر المصون ٦٠٩ / ٣ .

(١) شرح الأشموني ٤٦ / ٢ .

كَلَلَةٌ ﴿١﴾ لا يستقيم ؛ إذ إن الفعلُ (ثَ) مبني للمجهول ، فالفاعل محذوف أصلاً ، إذ لا يوجد فاعل مذكور حتى يرفع التمييز إبهام ما تضمنته الجملة من نسبة العامل إلى معموله ، وذلك بخلاف قولك نطاب زيدٌ نفساً ، فالفاعل هنا مذكور ، والتمييز محول عنه ، والأصل نطاب نفسٌ زيدٌ ، أي أن التمييز هنا رفع إبهام ما تضمنته الجملة من نسبة العامل إلى معموله .

## ٧- المعنى وتعلُّق الجار :

ذهب العكبري<sup>(١)</sup> في قوله تعالى : ﴿وَلَا تَسْمُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰ أَجَلِهِ﴾<sup>(٢)</sup> إلى أنَّ (إلى أجله) متعلقان بـ(تكتبوه) ، ورأى ابن هشام<sup>(٣)</sup> أن هذا الإعراب فاسد ؛ لفساد المعنى المترتب عليه ؛ إذ إن المعنى عليه : أن تكتبوه كتابة مستمرة إلى أجله ، وهذا غير صحيح ، فالكتابة لا تستمر إلى أجل الدين ؛ إذ تنقضي في فترة يسيرة ، فلا تمتد للأجل الذي هو وقت حلول الدين ، وليست كأن تقول : سرتُ إلى الكوفة .

وهذا الرأي لأبي حيان<sup>(٤)</sup> .

وقد علّق أبو حيان وابن هشام الجار والمجرور باستقرار محذوف هو حال من الهاء في (تكتبوه) ، والتقدير : أن تكتبوه مستقراً في الذمة إلى أجل حلوله ، فالجار هنا تعلق بكون عام ، والمعنى المناسب لـ(إلى) : على هذا التقدير (مع) ، أي : تكتبوه وأجله .

والرأي ما ذهب إليه العكبري ؛ لأنه لا يؤدي إلى فساد المعنى فعندما أقول : كتبت إلى زيد فهل هذا يؤدي إلى فساد المعنى؟! ولم لا تكون (إلى) مرادفة للام<sup>(٥)</sup> كـ(كتبت لزيد) ، ويصبح المعنى في الآية : أن تكتبوه لأجله .

وفي المقابل لم لا يفسد المعنى إذا تعلق الجار والمجرور بمحذوف حالاً من الهاء في (به) ؛ فالحال قيد في عاملها ، إذ كيف يكتب حال كونه مستقراً ولا يكتب كتابة مستمرة؟!!

(١) التبيان ١/ ٢٣٠ .

(٢) سورة البقرة : الآية (٢٨٢) .

(٣) مغني اللبيب ٢/ ٢٢٢ .

(٤) البحر المحيط ٢/ ٣٦٧-٣٦٨ .

(٥) مغني اللبيب ١/ ١٣٥ .

## ٨ - أثر المعنى في تعين المستثنى منه :

يرى ابن هشام<sup>(١)</sup> أن ما بعد (إلا) في قوله تعالى : ﴿فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي إِلَّا مَنْ أُعْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ﴾<sup>(٢)</sup> ليس مستثنى مما قبلها : (من لم يطعمه) ؛ وذلك لفساد المعنى ؛ لأنه يقتضي أن الذي يغترف غرفة بيده ليس منه ، والأمر بخلاف ذلك ؛ إذ أبيض لهم ذلك الاعتراف ، وفي المستثنى منه في قوله تعالى : ﴿إِلَّا مَنْ أُعْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ﴾ قولان :

الأول : أنه (مَنْ) الأولى ، أما (مَنْ) الثانية فمعتضة بين المستثنى والمستثنى منه .  
 وذهب إلى ذلك أبو حيان<sup>(٣)</sup> ، وتبعه ابن هشام ووصححه السمين<sup>(٤)</sup> .  
 ومعنى الآية على ذلك : أن من شرب من هذا النهر فليس من أصحاب طالوت الممثلين أمره ، إلا أنه فسح لهم أن يغترفوا بأيديهم غرفة دون الكروع أو الشبع ، فهذا الاعتراف لم يخرجهم من تلك الجماعة ، بخلاف من شرب من هذا النهر ، فقد خرج منها .

الثاني : أنه مستثنى من (مَنْ) الأخيرة ، وأجازه العكبري<sup>(٥)</sup> .  
 ويرد هذا التوجيه فساد المعنى ، وهذا ما أوضحه أبو حيان ؛ إذ يصبح معنى الآية أن مَنْ لم يطعمه فإنه مني إلا من اغترف غرفة بيده ، فإنه ليس مني ؛ إذ إن الاستثناء من النفي إثبات ، ومن الإثبات نفي وهذا المعنى فاسد ؛ لأنه قد فسح لهم أن يغترفوا غرفة واحدة ، كما سبق .  
 والرأي ما ذهب إليه أبو حيان وابن هشام من أن المستثنى منه هو (مَنْ) الأولى ؛ لأنه لو كان الثانية لأدى ذلك إلى فساد المعنى .

(١) مغني اللبيب ٢/٢٢٦ .

(٢) سورة البقرة : الآية (٢٤٩) .

(٣) البحر المحيط ٢/٢٧٤ .

(٤) الدر المصون ٢/٥٢٦ .

(٥) التبيان ١/١٩٩ .



## ٩ - مراعاة المعنى في العطف :

يرى ابن هشام<sup>(١)</sup> أنَّ (جَنَّاتٍ) في قوله تعالى : ﴿ فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا نُخْرِجُ مِنْهُ حَبًّا مُتَرَاكِبًا وَمِنَ النَّخْلِ مِنَ طَلْعِهَا قَنَوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ ﴾<sup>(٢)</sup> - برفع (جَنَّاتٍ) -<sup>(٣)</sup> مبتدأ ، وخبره محذوف ، تقديره : ولهم جنات ، أو هناك جنات ، ونحو ذلك .

أما مَنْ أعربها معطوفة على (قنوان) عطف مفرد على مفرد ، فقد رده ابن هشام بأنه يؤدي إلى فساد المعنى .

وفي رفعها وجهان :

الأوّل أنّهم ما معطوفة على (قنوان) ، وإن لم تكن من جنسها إذ إن القنوان خاصٌ بالنخل ، ومن قال بذلك : الفراء<sup>(٤)</sup> ، والطبري<sup>(٥)</sup> ، وأتى الطبري بشاهد فيه إتباع الشيء الشيء وإن لم يكن من جنسه ، وهو :

ورأيت زوجك في الوغى متقلداً سيفاً ورماً محملاً

والمعنى على هذا التوجيه : « وحاصلة أو مخرجة من النخل قنوان وجنات من أعناب ، أي : من نبات أعناب »<sup>(٦)</sup> .

وذكر الدماميني<sup>(٧)</sup> أن التفتازاني عطف (جنات) على (قنوان) من باب المجاز ، وفيه جمع بين الحقيقة والمجاز ؛ إذ إن (جنات الأعناب) إنما جاز وصفها بأنها مخرجة

(١) مغني اللبيب ٢/٢٢٨ .

(٢) سورة الأنعام : الآية (٩٩) .

(٣) قراءة (جنات) - بالرفع - للأعمش ، ومحمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى  
انظر : إعراب القرآن ، للنحاس ٢/٨٦ ، المشكل ١/٢٦٤ ، الطبري ٧/٣٤١ ، الكشاف ٢/٤٩ ،  
المحرر الوجيز ٥/٣٠٠ ، البيان ١/٣٣٣ ، التبيان ١/٥٢٥ ، البحر ٤/١٩٣ ، الدر ٥/٧٦ .

(٤) معاني القرآن ١/٣٤٧ .

(٥) تفسير الطبري ٧/٣٤١ .

(٦) الكشاف ٢/٤٩ .

(٧) شرح الدماميني ٢/٢٠٤ .

من النخيل مجازاً ؛ لكونها كانت مغروسة تحت أشجار النخيل ، فأدركت هيئة أشجار الأعناب من خلال أشجار النخيل كما أدرك القنوان منها كذلك .

وفي هذا التوجيه نظراً فهناك مَنْ ضعّفه ، كابن عطية<sup>(١)</sup> ، ومن منعه ، كمكي<sup>(٢)</sup> ، وأبي البقاء<sup>(٣)</sup> ، وابن هشام<sup>(٤)</sup> ، حذراً من فساد المعنى ؛ القنوان خاصٌّ بالنخل ، فلو عطفت (جنات) على (قنوان) عطف مفرد على مفرد لأدّى ذلك إلى أن تكون (جنات الأعناب) من النخل لأنَّ المعنى حينئذٍ : القنوان الدانية والجنات من الأعناب كائنان من طلع النخل<sup>(٥)</sup> .

والثاني : أنها مبتدأ محذوف الخبر ، أي فوئثمَّ جنات ، وهناك جنات ، ولهم جنات ، ومن الكرم جنات ، ونحو ذلك .

وممن ذهب إلى هذا التوجيه : النحاس<sup>(٦)</sup> ، ومكي<sup>(٧)</sup> ، وذكره الزمخشري<sup>(٨)</sup> . وذهب إليه ابن عطية<sup>(٩)</sup> ، والأنباري<sup>(١٠)</sup> ، والعكبري<sup>(١١)</sup> وجوَّده أبوحيان<sup>(١٢)</sup> ، واختاره ابن هشام<sup>(١٣)</sup> .

والرأي ما ذهب إليه ابن هشام من إعراب جنات بالرفع على أنها مبتدأ حُذِف خبره ، والأولى أن يقدر : ومن الكرم جنات حتى ترتبط الجملة بها سبق « فأخرجنا

(١) المحرر الوجيز ٣٠١/٥ .

(٢) المشكل ٢٦٤/١ .

(٣) التبيان ٥٢٥/١ .

(٤) مغني اللبيب ٢٢٨/٢ .

(٥) انظر : حاشية الدسوقي ١٩٣/٣ .

(٦) إعراب القرآن ٨٦/٢ .

(٧) المشكل ٢٦٤/١ .

(٨) الكشف ٤٩/٢ .

(٩) المحرر الوجيز ٣٠٠/٥ .

(١٠) البيان ٣٣٣/١ .

(١١) التبيان ٥٢٥/١ .

(١٢) البحر المحيط ١٩٣/٤ .

(١٣) مغني اللبيب ٢٢٨/٢ .

منه « وهذا هو التوجيه الجيد في العربية ، كما ذكر ذلك أبو حيان<sup>(١)</sup> ، ولأن التوجيه المقابل يؤدي إلى فساد المعنى كما سبق .

---

(١) البحر المحيط ٤/١٩٣ .

## ١٠ - نصب (أواري) :

يرى ابن هشام<sup>(١)</sup> أنَّ (أواري) في قوله تعالى : ﴿يَوَيْلَٰتِیْٓ أَعْجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ فَأُوْرِي سَوَّءَ أَخِي﴾<sup>(٢)</sup> -منصوب عطفاً على (أكون) - .

وللعلماء في نصب (أواري) وجهان :

الأول : أنَّ (أواري) معطوف على (أكون) ، والتقدير : أعجزت عن كوني مشبهاً للغراب فموارياً ، والفاء عاطفة ، وإلى هذا القول ذهب الأخفش<sup>(٣)</sup> ، والنحاس<sup>(٤)</sup> ، وأبوالبقاء<sup>(٥)</sup> ، وأبوحيان<sup>(٦)</sup> ، وابن هشام<sup>(٧)</sup> ، والسمين<sup>(٨)</sup> .

والثاني : أن (أواري) منصوب في جواب الاستفهام في : أعجزت ، وتكون الفاء سببية ، وأجاز هذا القول : النحاس<sup>(٩)</sup> ، وذهب إليه الزمخشري<sup>(١٠)</sup> .

ومنع هذا التوجيه : العكبري<sup>(١١)</sup> ، وأبوحيان<sup>(١٢)</sup> ، وابن هشام<sup>(١٣)</sup> ؛ لأنه يؤدي إلى فساد المعنى ، فليس القصد في الآية أن تترتب المواراة على العجز ، فيكون العجز سبباً فيها ، والفاء سببية وما بعد الفاء جواباً لما قبلها ، ولكن المعنى على العطف ، فقابيل ينكر على نفسه عجزه عن أمرين :

(١) مغني اللبيب ٢ / ٢٣٠-٢٣١ .

(٢) سورة المائدة : الآية (٣١) .

(٣) معاني القرآن ٢ / ٤٦٨ .

(٤) إعراب القرآن ٢ / ١٧ .

(٥) التبيان ١ / ٤٣٣ .

(٦) البحر المحيط ٣ / ٤٨١ .

(٧) مغني اللبيب ٢ / ٢٣٠ .

(٨) الدر المصون ٤ / ٢٤٥ .

(٩) إعراب القرآن ٢ / ١٧ .

(١٠) الكشف ١ / ٦١٣ .

(١١) التبيان ١ / ٤٣٣ .

(١٢) البحر المحيط ٣ / ٤٨١ .

(١٣) مغني اللبيب ٢ / ٢٣٠ .

الأول : مماثلة الغراب ، والمفروض أنه أشرف منه وأعلى .  
والثاني : مواراة أخيه . فالمعنى : أعجزت عن أن أكون مشبهاً للغراب ، فأواري  
سواة أخي ؛ إذ إنَّ المواراة لا تترتب على عجزه عن كونه مثل الغراب .  
وترجَّح الباحثة ما ذهب إليه العكبري ، وتبعه فيه أبوحيان وابن هشام من أنَّ  
(أواري) منصوب عطفاً على (أكون) لأنَّ هذا التوجيه يصحُّ من حيث المعنى ، أمَّا  
التوجيه على أن يكون (أواري) منصوباً في جواب الاستفهام ، فإنَّه فاسد من حيث  
المعنى .

## ١١ - إعراب (قرباناً آلهة) :

للعلماء في إعراب (قرباناً آلهة) في قوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا نَصْرُهُمُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِ اللَّهِ قُرْبَانًا آلِهَةً ﴾<sup>(١)</sup> توجيهات ذكر منها ابن هشام<sup>(٢)</sup> توجيهين :

الأول : أن مفعول (اتخذوا) : الأول : ضمير محذوف يعود على الموصول ، والمفعول الثاني : آلهة ، و(قرباناً) حال ، والتقليلاً نصرهم حين جاءهم الهلاك الذين اتخذوهم متقرَّباً بهم آلهة .

وذهب إلى هذا : الزمخشري<sup>(٣)</sup> ، وأبو حيان<sup>(٤)</sup> ، وابن هشام<sup>(٥)</sup> ، والسمين الحلبي<sup>(٦)</sup> ، وأجاز ابن عطية<sup>(٧)</sup> .

الثاني : أن مفعول (اتخذوا) : الأول : ضمير محذوف يعود على الموصول ، والمفعول الثاني : (قرباناً) ، و(آلهة) بدل منه .

وممن قال به : النحاس<sup>(٨)</sup> ، وأجاز ابن عطية<sup>(٩)</sup> ، وذهب إليه الأنباري<sup>(١٠)</sup> ، والحوفي<sup>(١١)</sup> ، وأبو البقاء<sup>(١٢)</sup> .

(١) سورة الأحقاف : الآية (٢٨) .

(٢) مغني اللبيب ٢ / ٢٣١ .

(٣) الكشف ٤ / ٣٠٢ .

(٤) البحر المحيط ٨ / ٦٦ .

(٥) مغني اللبيب ٢ / ٢٣١ .

(٦) الدر المصون ٩ / ٦٧٧ .

(٧) المحرر الوجيز ١٣ / ٣٦٦ .

(٨) إعراب القرآن ٤ / ١٧١ .

(٩) المحرر الوجيز ١٣ / ٣٦٦ .

(١٠) البيان ٢ / ٣٧٢ .

(١١) انظر رأيه في : الدر المصون ٩ / ٦٧٧ .

(١٢) التبيان ٢ / ١١٥٨ .

ومنع الزمخشري<sup>(١)</sup> ولإمام أحمد بن المنير<sup>(٢)</sup> (ت ٦٠٣هـ) ، وابن هشام<sup>(٣)</sup> ، والسمين<sup>(٤)</sup> هذا التوجيه ؛ لأنه يؤدي إلى فساد المعنى ؛ إذ ذكر السمين<sup>(٥)</sup> أن القربان هو ما يتقرب به إلى الله تعالى ، فلو كان (القربان) مفعولاً ثانياً وآلهة بدلاً لصار المتقرب به هو الآلهة ، والمفروض أنه شيء يتقرب به إلى الآلهة ، فهو غيرها ، ولا تكون الآلهة بدلاً منه .

وبين ابن المنير<sup>(٦)</sup> وجه فساد المعنى ، وتبعه ابن هشام ، وهو أن الكفار وُبَّخوا حين اتخذوا غير الله متقرباً به ؛ وذلك أن السيد حين يوبخ عبده يقول : اتخذت فلاناً سيدياً دوني فالمعنى أنه لأمه على اتخذ ما سيد غيره ، وهذا المعنى ليس المراد ؛ لأن الإله يتقرب إليه ولا يتقرب به لغيره ، فالتوبيخ إنما يقع على نسبة الإلهية إلى غير الله . وترجح الباحثة التوجيه الأول ، وهو أن يعرب (قربانا) حالاً ، و(آلهة) مفعولاً ثانياً ، كما ذهب إليه ابن هشام ؛ لما يلي :

١- أن المعنى يؤيده ، فالمخاطب ﴿وقول الله تعالى: هَذَا كُنَّا مَا حَوَّ لَكُمْ مِّنَ الْقُرَىٰ﴾<sup>(٦)</sup> ، هم مشركو قريش ، فهم آمنوا بوجود الله كما آمن أهل القرى بوجوده ولكنهم مثلهم أشركوا معه آلهة أخرى يتقربون بها إلى الله تعالى<sup>(٧)</sup> .

٢- أن استعمال (قربان) في (لسان العرب)<sup>(٨)</sup> هو ما يتقرب ويتوسل به إلى الله ، لا ما يتقرب إليه .

٣- أن التوجيه على أن (قربانا) هو المفعول الثاني ، و(آلهة) بدل منه يؤدي إلى فساد المعنى كما مر .

(١) الكشاف ٣٠٢/٤ .

(٢) الانتصاف ٣٠٢/٤ .

(٣) مغني اللبيب ٢٣١/٢ .

(٤) الدر المصون ٦٧٧/٩ .

(٥) المصدر السابق ٦٧٧/٩ .

(٦) سورة الأحقاف : الآية (٢٧) .

(٧) تفسير الطبري ٣٦/٢٦ .

(٨) ٦٦٥/١ ، مادة (ق.ر.ب) .

## ١٢ - استثناء الأكثر من الأقل

ذكر ابن هشام<sup>(١)</sup> أن قوله تعالى : ﴿ إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ ﴾<sup>(٢)</sup> يدل على جواز استثناء الأكثر من الأقل ، وللعلماء في الآية قولان : الأول : أن المراد بـ(عبادي) عموم المملوكين ؛ طائعهم وعاصيهم ، ويكون الاستثناء متصلاً ، وذهب الزمخشري إلى هذا التوجيه في كشافه<sup>(٣)</sup> .  
وذهب إليه الدماميني<sup>(٤)</sup> أيضاً .

الثاني : أن المراد بـ(عبادي) : الخُلَّص الطائعون فقط ، ولا يراد من (عبادي) الغاؤون ، والإضافة في (عبادي) إضافة تشریف لهم ؛ إذ إنّ فيها معنى الإخلاص ، والتقدير : لكن من اتبعك من الغاوين لك عليهم سلطان ، ويكون الاستثناء منقطعاً ، ويلزم على هذا التوجيه استثناء الأكثر من الأقل ، فالمخلصون من عباد الله قلة ، والغاؤون أكثر منهم .

وذهب إلى هذا التوجيه : ابن عطية<sup>(٥)</sup> ، وابن عصفور<sup>(٦)</sup> ، وابن مالك<sup>(٧)</sup> ، وأبوحيان<sup>(٨)</sup> ، وابن هشام<sup>(٩)</sup> .

إذن اعتمد ابن هشام في هذا التوجيه على معنى (عبادي) إذ : « المراد بالعباد المخلصون لا عموم المملوكين »<sup>(١٠)</sup> .

(١) مغني اللبيب ٣١٧/٢ .

(٢) سورة الحجر : الآية (٤٢) .

(٣) ٥٥٦/٢ .

(٤) شرح الدماميني ٢٤١/٢ .

(٥) المحرر الوجيز ٣١٤/٨ .

(٦) شرح جمل الزجاجي ٣٨٢/٢ .

(٧) شرح التسهيل ٢٦٥/٢ .

(٨) البحر المحيط ٤٤٢/٥ .

(٩) مغني اللبيب ٣١٧/٢ .

(١٠) المصدر نفسه ٣١٧/٢ .



وذكر أبو قحليل أنه قنائة ضرر ﴿ اطُّ عَلِيٍّ سُدَّتْ يَمِّمٌ ﴾<sup>(١)(٢)</sup> - أي غال ؛ لارتفاع شأنه تتوكد أن عبادي هم المخلصون فقط ، والإشارة بـ (هذا) - على هذه القراءة - تعود إلى الإخلاص .

واستدلَّ ابن هشام<sup>(٣)</sup> عليَّ أن الاستثناء منقطع بسقوطه في قوله : ﴿ إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَنٌ وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ وَكِيلًا ﴾<sup>(٤)</sup> .

واعترض عليه الدماميني<sup>(٥)</sup> بأنَّ القول بأنَّ الاستثناء منقطع مقدوح فيه ؛ لأنَّ فيه ارتكاباً لخلاف الأصل من غير ضرورة ، فإذا أمكن حمل الشيء - على أصله فلا عدول عنه إلى خلافه ، وهنا يمكن أن يحمل الاستثناء على الاتصال الذي هو الأصل ، ويراد بالعباد عموم المملوكين أما ما استدللَّ به ابن هشام - وهو آية سبحان بدون استثناء - فإنَّه قصد بالعباد فيها المخلصون ، لذلك ترك الاستثناء فيها . وفي استثناء الأكثر من الأقل خلاف بين النحاة<sup>(٦)</sup> ، فالبصريون لا يميزون ذلك ، واختاره ابن عصفور<sup>(٧)</sup> ، والأبدي<sup>(٨)</sup> .

(١) سورة الحجر : الآية (٤١) .

(٢) هي قراءة الضحاك ، وإبراهيم ، وأبورجاء ، وابن سيرين ، ومجاهد ، وقتادة ، وقيس بن عباد ، وحميد ، وعمرو بن ميمون ، وعمارة بن أبي حفصة ، وأبوشرف مولى كندة ، ويعقوب . انظر القراءة في : الكشف ٥٥٦ / ٢ ، المحرر الوجيز ٣١٤ / ٨ ، التبيان ٧٨٢ / ٢ ، البحر المحيط ٤٤٢ / ٥ .

(٣) مغني اللبيب ٣١٧ / ٢ .

(٤) سورة الإسراء : الآية (٦٥) .

(٥) شرح الدماميني ٢٤٠ - ٢٤١ .

(٦) انظر الخلاف في : شرح التسهيل ٢٩٣ / ٢ ، وشرح الرضي ١١٤ / ٢ ، البحر المحيط ٤٤٢ / ٥ ، والارتشاف ١٥٠٠ / ٣ ، الهمع ٢٦٨ - ٢٦٩ .

(٧) شرح جمل الزجاجي ٣٨٢ / ٢ .

(٨) انظر رأيه في الهمع ٢٦٨ / ٣ .

وأجازه الكوفيون ، وهو مذهب أبي عبيد والسيرافي<sup>(١)</sup> ، واختاره ابن خروف<sup>(٢)</sup> ، والشلوين<sup>(٣)</sup> ، وابن مالك<sup>(٤)</sup> .

أمّا من منع استثناء الأكثر من الأقل فقد استدلّ<sup>(٥)</sup> بما يأتي :

١- أن استثناء الأكثر من الأقل يؤدي إلى إطلاق اسم الكلّ على الأقل ، كأن تقول : قام القوم إلا أربعة أخماسهم ، فهنا أوقع القوم على الخمس منهم ، وذلك بخلاف قولك قام القوم إلا خمسه ، فهنا أوقع القوم على أكثرهم ، فالعرب تقول : قام القوم ، إذا قام جميعهم أو أكثرهم .

٢- أن المستقراً من كلام العرب واستعمالهم إنما هو استثناء الأقل ، فاستثناء الأكثر من الأقل ليس معروفاً ، نقله ابن عطية<sup>(٦)</sup> عن أبي المعالي ، والسيوطي<sup>(٧)</sup> .

وأمّا من أجاز ذلك فقد استدلّ بالسماع ، كما في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَنٌ إِلَّا مَنْ أَتَبَعَكَ ﴾<sup>(٨)</sup> ، ذكره ابن عصفور<sup>(٩)</sup> ، والسيوطي<sup>(١٠)</sup> .

وقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾<sup>(١١)</sup> ، فمن سفه نفسه أكثر ممن لم يسفه نفسه ، والمقصود بمن سفه نفسه : من خالف ملة إبراهيم ، وهم أكثر ممن اتبعها ، ذكره ابن مالك ، وقوله تعالى : ﴿ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ ﴾<sup>(١٢)</sup> .

(١) انظر رأيها في : الارتشاف ٣/ ١٥٠٠ ، والهمع ٣/ ٢٦٨ .

(٢) شرح جمل الزجاجي ٢/ ٩٥٧ .

(٣) لم أقف عليه في كتابه شرح المقدمة الجزولية الكبير ٣/ ٩٩٣ . انظر رأيه في : الهمع ٣/ ٢٦٩ .

(٤) شرح التسهيل ٢/ ٢٩٣ .

(٥) شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور ٢/ ٣٨٢ .

(٦) المحرر الوجيز ٨/ ٣١٥ .

(٧) الهمع ٣/ ٢٦٩ .

(٨) سورة الحجر : الآية (٤٢) .

(٩) شرح جمل الزجاجي ٢/ ٣٨٢ .

(١٠) الهمع ٣/ ٢٦٩ .

(١١) سورة البقرة : الآية (١٣٠) .

(١٢) سورة الأعراف : الآية (٩٩) .

فالقوم الخاسرون هم غير المؤمنين ، وهم كثر ، ذكره ابن مالك<sup>(١)</sup> .

ولا تجيز الباحثة استثناء الأكثر من الأقل ؛ لما يأتي :

١- أن (عبادي) لفظ يدل على عموم المملوكين طائعهم وعاصيهم ، فالعصاة والكفرة هم من عباد الله أيضاً بدليل قوله تعالى : ﴿أَنْتُمْ أَضَلُّتُمْ عِبَادِي هَؤُلَاءِ أَمْ هُمْ ضَلُّوا السَّبِيلَ﴾<sup>(٢)</sup> .

٢- أن القول : إن الاستثناء منقطع خلاف الأصل ، فالأصل أن يكون متصلاً ، ومن الممكن في الآية الحمل على الاتصال كما ذكر ذلك الدماميني ، فالحمل على الأصل هو الصحيح .

٣- أن المستقراً في كلام العرب استثناء الأقل ؛ فاستثناء الأكثر من الأقل ليس معروفاً عندهم ، والأخذ بالكثير المطرد هو الأولى .

(١) شرح التسهيل ٢/٢٩٣ .

(٢) سورة الفرقان ، آية رقم (١٧) .

١٣ - إعراب (امرأتك) في قوله تعالى : ﴿ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرَانِكَ ﴾<sup>(١)</sup> :

ذكر ابن هشام<sup>(٢)</sup> في توجيه (امرأتك) بالنصب والرفع<sup>(٣)</sup> في الآية قولين للعلماء : الأول : قول الزمخشري<sup>(٤)</sup> بنصب (امرأتك) على الاستثناء من (أهلك) ، والأخرى بالرفع على البدلية من (أحد) ، فالمرأة تكون غير مسرى بها على قراءة النصب فقد روي أن لوطاً قد أمّر أن يخلفها مع قومها ، وتكون مسرى بها على قراءة الرفع ، فقد روي أنه أخرجها معهم ، وأمر أن لا يلتفت منهم أحد إلا هي لم تُنه عن الالتفات ، فالتفت ، فأدركها حجر فقتلها . وذهب إلى هذا التوجيه : الأنباري<sup>(٥)</sup> ، والعكبري<sup>(٦)</sup> .

وبنى الزمخشري توجيهه القراءتين على اختلاف الروايتين ، ورد عليه ابن الحاجب<sup>(٧)</sup> بأن إحدى الروايتين باطلة ، ولا يمكن أن تبنى القراءة عليها ، وذكر أبو حيان<sup>(٨)</sup> أن اختلاف الروايتين تكاذب في الأخبار ، ولا يمكن أن تبنى القراءة عليه ، وذكر ابن هشام أن كلام الزمخشري يخالف الظاهر ؛ إذ يرى ابن هشام<sup>(٩)</sup> أن المرأة كانت معهم ، فقد تبعتهم ثم التفت ، فأصابها حجر فقتلها .

الثاني : وفيه توجيهان ذكرهما ابن هشام تبعاً لقراءتي النصب والرفع : فعلى قراءة

(١) سورة هود : الآية (٨١) .

(٢) مغني اللبيب ٣١٧/٢ .

(٣) قراءة النصب عن نافع وابن عامر وحزمة والكسائي من السبعة ، وقرأها أبو جعفر ويعقوب من تنمة العشرة ، وقراءة الرفع عن ابن كثير وأبي عمرو وابن محيصن واليزيدي والحسن وابن جهمّاز عن أبي جعفر . انظر القراءتين في : البيان ٢/٢٦ ، والتبيان ٢/٧١٠ ، والبحر ٥/٢٤٩ ، والدر ٦/٣٦٥ .

(٤) الكشف ٢/٤٠٠ .

(٥) البيان ٢/٢٦ .

(٦) التبيان ٢/٧١٠ .

(٧) الإيضاح في شرح المفصل ١/٣٦٦-٣٦٧ .

(٨) البحر المحيط ٥/٢٤٩ .

(٩) مغني اللبيب ٢/٣١٧ .

النصب يكون الاستثناء منقطعاً ؛ لأنه « لم يقصد به إخراجها من المأمور بالإسراء بهم ، ولا من المنهين عن الالتفات »<sup>(١)</sup> ، والمعنى : لكن امرأتك يجري لها كذا وكذا .

ونُقِلَ عن أبي شامة أنه قال بانقطاع الاستثناء ، وممن قال به أيضاً : ابن مالك<sup>(٢)</sup> ، وأبو حيان ، وابن هشام<sup>(٣)</sup> .

واستدلَّ ابن هشام أيضاً على أن الاستثناء منقطع بسقوطه في قوله تعالى : ﴿ فَاسْرِبْ بِأَهْلِكَ يَقْطَعَنَّ اللَّيْلَ وَاتَّبِعْ أَذْبُرَهُمْ وَلَا يَلْنَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ وَامْضُوا حَيْثُ تُؤْمَرُونَ ﴾<sup>(٤)</sup> . وسبقه إليه أبو شامة<sup>(٥)</sup> ، وأبو حيان .

وفسرَّ ابن هشام انقطاع الاستثناء بأن المقصود بالأهل هنا : المؤمنون ، حتى وإن لم يكونوا من أهل بيته ، وليس المراد أهل بيته ، وإن لم يكونوا مؤمنين ، بدليل ما ذكره الله عن ابن نوح في قوله تعالى : ﴿ يَنْوِجُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ ﴾<sup>(٦)</sup> . وعلى قراءة الرفع يُعرب ( امرأتك ) مبتدأ والجملة بعده خبر ، والجملة الاسمية « امرأتك إنه مصيبتها ما أصابهم » هي المستثنى<sup>(٧)</sup> .

وسبقه إلى هذا الإعراب ابن مالك<sup>(٨)</sup> .

واستدلَّ ابن هشام على أن الاستثناء يكون من جملة الأمر ، وهو فأسرِبْ بأهلك ، في كلتا القراءتين بسقوط : ﴿ وَلَا يَلْنَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ ﴾ في قراءة ابن مسعود<sup>(٩)</sup> .

(١) البحر المحيط ٥/٢٤٩ .

(٢) انظر : البحر المحيط ٥/٢٤٩ ، مغني اللبيب ٢/٣١٨ ، الدر المصون ٦/٣٦٩ .

(٣) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، لابن مالك ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ص ٤٢ ، وشرح التسهيل ٢/٢٦٧ .

(٤) مغني اللبيب ٢/٣١٨ .

(٥) سورة الحجر ، آية (٦٥) .

(٦) انظر رأيه في الدر المصون ٦/٣٦٦ .

(٧) سورة هود : الآية (٤٦) .

(٨) ابن هشام يقول بأن المستثنى يمكن أن يكون جملة . انظر : مغني اللبيب ٢/٧٩ .

(٩) شواهد التوضيح والتصحيح ، ص ٤٢ .

(١) انظر القراءة في : معاني القرآن ، للفراء ٢/٢٤ ، تقسيم الطبري ١٢/١١١ ، المحرر الوجيز ٧/٣٦٨ ، البحر المحيط ٥/٢٤٨ ، الدر المصون ٦/٣٦٨ . والآية من سورة هود : ٨١ : ﴿ قَالُوا ﴾

وسبقه إلى هذا الاستدلال : أبو حيان<sup>(١)</sup> .

وهناك توجيه في الآية ذكره السمين<sup>(٢)</sup> ، وأيده ونسبه إلى أبي شامة ، وهو أن يكون التوجيه على الاستثناء المنقطع في كلتا القراءتين (النصب والرفع) فذكر حال امرأة لوط إنما جاء تبعاً ولم يكن مقصوداً بالإخراج ، وأن هناك اختصاراً في الآية نبه على هذا الاختصار اختلاف القراءتين ، وأن المعنى على النصب كأنه قيل : فأسر بأهلك إلا امرأتك ، ويؤيده قراءة ابن مسعود على إسقاط : « ولا يلتفت منكم أحد » ، فهذا دليل على أن المرأة استثنت من أن يسرى بها وعلى قراءة النصب جُـ ل الاستثناء من جملة الأمر ، « فأسر بأهلك » ، أما المعنى على الرفع فكأن الله - سبحانه وتعالى - قَلَّلَ خَرَجَتْْ مَعَكُمْ وتبعتم - ولم تكن أنت سریت بها - فإنه أهلك عن الالتفات غيرَها ؛ لأنها ستلتفت فيصيبها ما أصاب قومها ، وعلى قراءة الرفع جُـ ل الاستثناء من جملة النهي : « ولا يلتفت منكم أحد » .

إذن لم تخالف القراءتان ما جاء في العربية فالاستثناء منقطع على كلتا القراءتين والنصب لغة أهل الحجاز والرفع لغة تميم .

وترجح الباحثة التوجيه الذي ذهب إليه أبو شامة وأيده السمين وهو أن يكون الاستثناء منقطعاً على قراءتي الرفع والنصب ؛ لما يأتي :

١ - أن توجيه الزمخشري يلزم منه اختلاف الروايتين مما يؤدي إلى التناقض في أخبار القرآن الكريم .

٢ - أن ابن هشام في توجيهه قراءة الرفع أجاز أن يكون المستثنى جملة فهل يصح استثناء الجملة من المفرد ، وما المستثنى فيها أهو المسند أم المسند إليه أم الحكم؟! .

٣ - أن توجيه أبي شامة جار على قواعد العربية ويصح معنى .

يَلُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَنْ يَصِلُوا إِلَيْكَ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرًا نَّكَتُ  
إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ إِنَّ مَوْعِدَهُمُ الصُّبْحُ أَلَيْسَ الصُّبْحُ بِقَرِيبٍ ﴿١٠﴾ .

(١) البحر المحيط ٥/٢٤٩ .

(٢) الدر المصون ٦/٣٦٦-٣٦٩ .

١٤ - عامل (قادرين) في قوله تعالى : ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتَّخَذَ عِظَامُهُ ۖ بَلَىٰ قَادِرِينَ﴾<sup>(١)</sup> :

ذكر ابن هشام أنّ شرط الدليل اللفظي الذي يدلّ على المحذوف أن يطابقه من حيث المعنى ، سواء طابقه من حيث اللفظ ، كقولك : زيدا ضربته ، أو لم يطابقه من حيث اللفظ ، كقولك : زيدا مررت به<sup>(٢)</sup> .  
وبناء على هذا لا يجوز زيدٌ ضاربٌ وعمروٌ ، على أن تقدير المحذوف ضارب ، وأنت تقصد معنى آخر ، وهو السفر ، كما في قوله تعالى : ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ﴾<sup>(٣)</sup> .

ولهذا الشرط ردّ ابن هشام ما نسبه إلى الفراء ، وهو أن يكون (يحسب المذكور بمعنى الظن ويُقدر العامل في (قادرين) : بـ(يحسبنا) ، ويكون المقدر بمعنى العلم ، أي : بلى ليحسبنا قادرين ، وذلك في قوله تعالى : ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتَّخَذَ عِظَامُهُ ۖ بَلَىٰ قَادِرِينَ﴾<sup>(٤)</sup> .

وللعلماء في ناصب (قادرين) قولان ذكرهما ابن هشام ؛ هما :  
١ أنّه الفعل المقدر الذي دلّ عليه حرف الجواب ، أي : بلى نجمعها قادرين ، ويعرب (قادرين) حالاً من فاعل ذلك الفعل المقدّر .  
ونسب الطبري<sup>(٥)</sup> هذا التوجيه إلى بعض نحاة البصريين .

(١) سورة القيامة : الآيتان (٣ ، ٤) .

(٢) مغني اللبيب ٢/٣٢٨ .

(٣) أي : جاوزت زيدا مررت به ، شرح الدماميني ٢/٢٤٤ .

(٤) سورة النساء : الآية (١٠١) .

(٥) سورة القيامة : الآيتان (٣ ، ٤) .

(٦) تفسير الطبري ٢٩/٢١٠ .

وذهب إلى هذا التوجيه : سيويه<sup>(١)</sup> ، والزجاج<sup>(٢)</sup> ، ومكي<sup>(٣)</sup> ، والزمخشري<sup>(٤)</sup> ، وابن عطية<sup>(٥)</sup> ، والأنباري<sup>(٦)</sup> ، والعكبري<sup>(٧)</sup> ، وابن هشام<sup>(٨)</sup> .

وذكر ابن هشام أن تقدير (نجمها) أولى من تقدير (يحسبنا) لما يأتي :

١- أن فعل الجمع أقرب إلى الحال من فعل الحسبان .

٢- أن (بلى) يجاب بها عن المنفي ، والمنفي في الآية فعل (نجم) ، فيجاب

بـ(بلى) إثباتاً له .

وفيه نظر؛ إذ إنَّ الجسبُ (استفهام على معنى النفي أيضاً) .

٢- أنه الفعل المقدّر مطابقاً للمذكور (يحسبنا) أي : بلى يحسبنا قادرين ، أي :

يعلمنا قادرين ، فيكون الحسبان الأول المذكور بمعنى الظن ، والثاني المحذوف

بمعنى العلم ، والتقدير لفظاً لا معنى ، ويعرب (قادرين) مفعولاً به ثانياً

لـ(يحسبنا) المقدّر .

وهذا التوجيه نسبة ابن هشام إلى الفراء كما مرّ .

ورفض ابن هشام<sup>(٩)</sup> هذا التوجيه .

وذكر ابن هشام أنه لو لم للفراء أن العامل في (قادرين) هو يحسبنا فلن يمدّ له

أن الحسبان المذكور يكون بمعنى الظن ، بل هو بمعنى : الاعتقاد والجزم من قبل

الكفار بعدم جمع الله عظام الإنسان بعد موته ، وإنما كان ذلك الاعتقاد والجزم

منهم؛ لشدة كفرهم وعنادهم .

(١) الكتاب ١/٣٤٦ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٥/٢٥١ .

(٣) المشكل ٢/٧٧٧ .

(٤) الكشف ٤/٦٤٧ .

(٥) المحرر الوجيز ١٥/٢٠٨ .

(٦) البيان ٢/٤٧٦ .

(٧) التبيان ٢/١٢٥٤ .

(٨) مغني اللبيب ٢/٣٢٩ .

(٩) المصدر نفسه ٢/٣٢٨ .



وهذا التوجيه الذي نسبه ابن هشام إلى الفراء ليس في كتابه (معاني القرآن)<sup>(١)</sup>؛ إذ يرى الفراء أنَّ التقدير: بل نقوى على ذلك قادرين، ولم يشر- المعربون<sup>(٢)</sup> إلى نسبة هذا التوجيه إلى الفراء، بل ذكر النحاس<sup>(٣)</sup> أن قول الفراء مستخرج من قول سيبويه، وهو: بلى نجمعها قادرين.

والراجح ما ذهب إليه ابن هشام؛ لأنَّ التوجيه المنسوب إلى الفراء لا يطابق اللفظ المذكور فيه ما دلَّ عليه من محذوف من جهة المعنى، ومن المعلوم أنَّ التقدير الذي يوافق اللفظ والمعنى أولى بالأخذ مما يوافق اللفظ دون المعنى.

(١) ٢٠٨/٣.

(٢) انظر: المصادر السابقة التي ذكرتها الباحثة في إعراب القرآن في المسألة.

(٣) إعراب القرآن ٧٩/٥.

## الباب الثالث :

### منهج ابن هشام في التوجيه ،

وفيه ثلاثة فصول :

الفصل الأول : موقفه من السماع .

الفصل الثاني : موقفه من آراء النحاة .

الفصل الثالث : موقفه من المعنى .

الفصل الأول :  
موقفه من السماع

لقد اتخذ ابن هشام من السماع دليلاً اعتمد عليه في اختيار التوجيهات التي ذهب إليها أو التي ردها ، وذلك كالآتي :

### أولاً : أ - القراءات القرآنية :

تُعدّ القراءات القرآنية من الأدلة التي احتج بها ابن هشام في اختيار توجيهات الشواهد القرآنية التي ذهب إليها ، ولم تكن تلك القراءات كثيرة مقارنةً بما احتج به من الأصول والقواعد كما سيأتي .

هذا ويحتج ابن هشام بالقراءة وإن كانت شاذة عند اختياره التوجيه الذي يذهب إليه في الآية ، كما في (حاشي) ؛ إذ يرى ابن هشام<sup>(١)</sup> أن (حاشي) إذا جاءت للتنزيه تكون اسماً كما في قوله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾<sup>(٢)</sup> ، وعضدٌ مد توجيهه بقراءة ابن مسعود : «حاشى الله» ، بالإضافة وقراءة أبي السمال : «حاشاً لله» بالتنوين .

وكما في إعراب (جَنَات) في قوله تعالى : ﴿ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ﴾<sup>(٣)</sup> .

إذ يختار أن تُعرب (جَنَات) مبتدأ ، وجملة (يدخلونها) هي الخبر ؛ لأن هناك ما يؤيده وهي قراءة الجحدري وهارون عن عاصم<sup>(٤)</sup> (جنات) بالنصب على الاشتغال .

وعندما اختار ابن هشام هذا التوجيه جمع ووفق بينه وبين قراءة الجحدري الشاذة ؛ إذ إن كل ما جاز أن يُعرب بالنصب على الاشتغال يجوز رفعه على الابتداء .

هذا وعندما يعتمد التوجيه على قراءة لأكرُد دليل التوجيه المقابل فإن ابن هشام يختار التوجيه المقابل ، ولا سيما إن عضدته قراءة أخرى وإن كانت شاذة كما في (حاشي) ، فهو يرى أن تكون اسمية ، واستدل بما سبق من قراءة ابن مسعود

(١) مغني اللبيب ١ / ٢٠٤ .

(٢) سورة يوسف ، آية (٣١) ، وهي قراءة السبعة عند أبي عمرو . انظر مصادر القراءة في المسألة .

(٣) سورة فاطر ، آية (٣٢ ، ٣٣) .

(٤) انظر مصادر القراءة في المسألة .

وأبوالسما ل .

أما من رأى أن (حاشى) تكون فعلاً ، فقد استدل بقراءة الجماعة ﴿لَسَ لَهِ اللهُ﴾ ، وقراءة الأعمش (شَى اللهُ) ، إذ حصل في القراءتين حذف للألف ، والحذف في الحروف قليل ، ورد ذلك ابن هشام بأن هذا الدليل ينفي الحرفية ولا يثبت الفعلية .

ويتضح مما سبق أن ابن هشام كان موضوعياً عندما احتج بالقراءات في توجيهات الشواهد القرآنية التي اختارها ؛ إذ لا يتعصب لرأيه ، فهو يختار التوجيه التي تعضده القراءة وإن كانت شاذة .

### ب - رسم المصحف :

لقد جعل ابن هشام الرسم دليلاً اعتمد عليه في اختيار التوجيه الذي يذهب إليه في الآية وإن لم يعضده دليل آخر ، وذلك كما في إعراب (الذين) في قوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ﴾<sup>(١)</sup> ؛ إذ رفض ابن هشام<sup>(٢)</sup> أن يعرب (الذين) مبتدأ ، واللام لام ابتداء ، وجملة ﴿أُولَئِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ هي الخبر ؛ لأن رسم المصحف يخالف هذا التوجيه ؛ إذ المرسوم إنما هو لام وألف - وهي النافية - وألف ولام التعريف التي دخلت على الموصول ، وصورته : ولا الذين . ويرى ابن هشام أن يعرب (الذين) معطوفاً ، و(لا) نافية ، والمعطوف عليه : (الَّذِينَ يَعْمَلُونَ) في قوله تعالى : ﴿وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ﴾<sup>(٣)</sup> .

وكما في إعراب (هم) في قوله تعالى : ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾<sup>(٤)</sup> الَّذِينَ إِذَا أَكَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ<sup>(٥)</sup> وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ<sup>(٤)</sup> ، إذ رفض ابن هشام<sup>(١)</sup> أن يكون (هم) في الآية ضمير رفع منفصل ، فيُعرب توكيداً للواو ؛ لأن رسم

(١) سورة النساء ، آية (١٨) .

(٢) مغني اللبيب ٢ / ٣١٥ .

(٣) سورة النساء ، آية (١٨) .

(٤) سورة المطففين ، آية (١ - ٣) .

(٥) مغني اللبيب ٢ / ٣١٦ .

المصحف يخالف هذا التوجيه ؛ إذ المكتوب في المصحف (كالوهم) و(وزنوهم) دون ألف ، وكان من المفترض على هذا التوجيه أن تثبت الألف فيكتب (كالوا) و(وزنوا) ، ورأى ابن هشام أن (هم) ضمير نصب متصل ، فيُعرب مفعولاً به .

### ثانياً : مراعاة النظير :

لقد اتخذ ابن هشام من النظير دليلاً اعتمد عليه عند اختيار توجيهات الشواهد القرآنية ، وللنظير صور عند ابن هشام راعاها في توجيه الشاهد القرآني ، وهي :

أَيُّ مِظْرَ ابْنِ هِشَامٍ أَدَاةٌ بِأَدَاةٍ أُخْرَى فِي الْمَوْضِعِ نَفْسَهُ .

ومثاله :

ما ذكره في (لولا) في قوله تعالى : ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرِيَّةً ءَامَنْتَ فَنَفَعَهَا إِيْمَانُهَا إِلَّا قَوْمٌ يُونُسُ﴾<sup>(١)</sup> .

إذ يرى ابن هشام<sup>(٢)</sup> أن (لولا) في الآية تحضيضية ، ونظر لها بهلا (في) قراءة أبيّ وعبدالله<sup>(٣)</sup> (فهللا<sup>٣</sup> كانت) .

وما ذكره في : واو القسم لا تتكرر : يرى ابن هشام<sup>(٤)</sup> أن الواو إذا تكررت بعد واو القسم كما في قوله تعالى : ﴿وَالضُّحَىٰ ۝ وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ ۝﴾<sup>(٥)</sup> ، وقوله تعالى : ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ۝ وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ۝ وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَىٰ ۝﴾<sup>(٦)</sup> ، فإن الواو الثانية والثالثة واو العطف لا واو القسم ، وهذا التوجيه له نظائر في كلام العرب ، وهو مجيء حروف العطف الأخرى في الموضع الذي جاءت فيه الواو ، كالفاء في قوله تعالى : ﴿وَالنَّازِعَاتِ غَرْقًا ۝ وَالنَّشِطَاتِ نَشْطًا ۝﴾<sup>(١)</sup> ، وقوله تعالى : ﴿وَالْمُرْسَلَاتِ عُرْفًا

(١) سورة يونس ، آية (٩٨) .

(٢) مغني اللبيب ١ / ٤٥٢ .

(٣) انظر مصادر القراءة في المسألة .

(٤) مغني اللبيب ٢ / ٢٧٤ .

(٥) سورة الضحى ، آية (١ ، ٢) .

(٦) سورة الليل ، آية (١ - ٣) .

(١) سورة النازعات ، آية (١ ، ٢) .



وفي (ما) التي تدخل الباء في خبرها تيمية وحجازية : اختار ابن هشام<sup>(١)</sup> أن تكون (ما) التي يدخل الباء في خبرها حجازية ومجرورها في موضع نصب ، كقوله تعالى : ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾<sup>(٢)</sup> ، وقوله تعالى : ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَفْلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾<sup>(٣)</sup> لأنه لم يرَ د في التنزيل خبر (ما) مجرداً من الباء إلا وهو منصوب ، وذلك كقوله تعالى : ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾<sup>(٤)</sup> ، وقوله تعالى : ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾<sup>(٥)</sup> .

هذا ويرفض ابن هشام التوجيه إن وجد استعمال يخالفه في نظير ذلك الموضع ، إذا يقول في الجهة السابعة من جهات الاعتراض على المعرب : « أن يحمل كلاماً على شيء ، ويشهد استعمال آخر في نظير ذلك الموضع بخلافه »<sup>(٦)</sup> . كما في : احتمال وقوع الجملة صفة أو مستأنفة . إذ ذكر ابن هشام<sup>(٧)</sup> أن إعراب جملة (يضل) مستأنفة في قوله تعالى : ﴿مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا﴾<sup>(٨)</sup> هو الصواب ؛ لأنه يتعين استئنافها في قوله تعالى : ﴿مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا كَذَلِكَ يُضِلُّ اللَّهُ مَن يَشَاءُ﴾<sup>(٩)</sup> .

(١) مغني اللبيب ٢ / ٣١٤ .

(٢) سورة فصلت ، آية (٤٦) .

(٣) سورة البقرة ، آية (٧٤) .

(٤) سورة المجادلة ، آية (٢) .

(٥) سورة يوسف ، آية (٣١) .

(٦) مغني اللبيب ٢ / ٣١١ .

(٧) المصدر نفسه ٢ / ٣١١ .

(٨) سورة البقرة ، آية (٢٦) .

(٩) سورة المدثر ، آية (٣١) .



وفي : بين الخبر والاستئناف : يرى ابن هشام<sup>(١)</sup> أن (لا يؤمنون) في قوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾<sup>(٢)</sup> إلا ولى فيها أن تكون مستأنفة ؛ مراعاةً للنظير في قوله تعالى : ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾<sup>(٣)</sup> .

وفي : إعراب الجار والمجرور في قوله تعالى : ﴿أَفَمَنْ أَسَّسَ بُيُوتَهُ عَلَى تَقْوَىٰ﴾<sup>(٤)</sup> . اختار ابن هشام<sup>(٥)</sup> أن يتعلق الجار والمجرور (على تقوى) بـ (بَدَأَ سَسَّ) ؛ لتعيينه في قوله تعالى : ﴿لَمَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَىٰ﴾<sup>(٦)</sup> .

ويلمح من هذا أن ابن هشام عندما يحتج بالنظير في اختيار التوجيهات لا ينظر إلى سياق الآية التي يُنظَرُ بها ؛ إذ إن كل جملة في سياقها لها أحكامها الخاصة التي ترتبط بها ، بحيث لا تصلح للتنظير في كل موضع .

ومن الجدير بالذكر أن ابن هشام لم يستعمل الشعر أو الحديث أو المثل دليلاً يحتج به عند اختياره توجيهات الشواهد القرآنية التي ذهب إليها .

ولعل السر في ذلك هو أن ابن هشام وضع « مغني اللبيب » لإفادة متعاطي التفسير والعربية<sup>(٧)</sup> ، فعند توجيه الشاهد القرآني إما يعتمد في اختياره على القراءة أو رسم المصحف أو مراعاة النظير أو يعتمد على آراء النحاة وأصولهم النحوية أو المعنى .

ولم يستعمل الشعر إلا في التنظير للتعليل الذي يذكره لتعزيد التوجيه الذي يذهب إليه في الشاهد القرآني ، وذلك كما في مسألة (ما) التي تدخل في خبرها الباء تيمية أو حجازية .

(١) مغني اللبيب ٢ / ٣١٤ .

(٢) سورة البقرة ، آية (٦) .

(٣) سورة يس ، آية (١٠) .

(٤) سورة التوبة ، آية (١٠٩) .

(٥) مغني اللبيب ٢ / ٣١٤ .

(٦) سورة التوبة ، آية (١٠٨) .

(٧) مغني اللبيب ٢ / ٣٩٥ .

إذ يرى ابن هشام<sup>(١)</sup> أن الصواب في (ما) النافية التي يدخل الباء في خبرها أن تكون حجازية ومجرورها في موضع نصب ، وذلك في قوله تعالى : ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَمٍ لِلْعَبِيدِ﴾<sup>(٢)</sup> ، وقوله تعالى : ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَفِيلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾<sup>(٣)</sup> ، وقوله تعالى : ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَفِيلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾<sup>(٤)</sup> ؛ مراعاة للنظير ، إذ لم يرد في التنزيل مجيء خبر (ما) مجرداً من الباء إلا وهو منصوب ، وذلك كقوله تعالى : ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾<sup>(٥)</sup> ، وقوله تعالى : ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾<sup>(٦)</sup> .

وذكر ابن هشام أن من أوجب أن تكون (ما) حجازية ، ومجرورها في موضع نصب ظن أن المقتضى لزيادة الباء نصب الخبر ، وعلل ابن هشام المقتضى - لزيادة الباء نفي الخبر لا نصبه ، إذ تمتنع الباء في نحو : كان زيد قائماً ، ويجوز ذكرها في : وإن مُدَّتْ الأيدي إلى الزاد لم أكن بأعجلهم إذا أجشع القوم أعجل<sup>(٧)</sup> أو يعضد به الدليل الذي يدعم به التوجيه الذي يختاره في الآية ، كما في (أن) بين المصدرية والزائدة . إذ يرى ابن هشام<sup>(٨)</sup> أن تكون (أن) في قوله تعالى : ﴿وَمَا لَنَا إِلَّا نُنَوِّكَلْ عَلَى اللَّهِ﴾<sup>(٩)</sup> ، وقوله تعالى : ﴿وَمَا لَنَا إِلَّا نُقْتَلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾<sup>(١٠)</sup> ، مصدرية وليست زائدة ؛ لأن من شرط عمل الحرف الاختصاص ، فما يختص بعمل ، وما لا يختص لا يعمل ، وعليه فإن حرف الجر الزائد الذي يعمل في الأسماء اختص بالأسماء فعمل بها ، بخلاف (أن) الزائدة ، فهي غير مختصة ، فقد تدخل على الحرف نحو قول الشاعر :

(١) مغني اللبيب ٢ / ٢٦١ ، ٣١٤ .

(٢) سورة فصلت ، آية (٤٦) .

(٣) سورة البقرة ، آية (٧٤) .

(٤) سورة الأنعام ، آية (١٣٢) .

(٥) سورة المجادلة ، آية (٢) .

(٦) سورة يوسف ، آية (٣١) .

(٧) مغني اللبيب ٢ / ٢٦١ .

(٨) المصدر نفسه ١ / ٦٥ ، ٦٦ .

(٩) سورة إبراهيم ، آية (١٢) .

(١٠) سورة البقرة ، آية (٢٤٦) .

أما واللكنات لجرراً<sup>(١)</sup> وما بالحُرِّ أنت ولا العتيق<sup>(٢)</sup>

وقول الشاعر :

فأمَّهَ لَهُ حَتَّى إِذَا نَ كَانُمُعَا طِ يَ يَدٍ فِي لِحْمِهِ الْمَاءُ غَامِرٌ<sup>(٣)</sup>

وقد تدخل على الاسم ، نحو قول الشاعر :

ويوماً توافينا بوجه مُقسَّمٍ كَأَنَّ ظِيْبَةَ تَعطُو إِلَى وَارِقِ السَّلْمِ<sup>(٤)</sup>

أو يذكر ابن هشام شواهد شعرية فيها إشكال ، كالإشكال الموجود في الآية التي

يناقش توجيهاتها ، وهو إما يسكت عن تلك الشواهد الشعرية أو يخرجها .

ومثال الأول : ما ذكره في : العطف على المعنى : يرى ابن هشام<sup>(٥)</sup> أن (أكن) في

قوله تعالى : ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقْتُ وَأَكُنُ﴾<sup>(٦)</sup> مجزوم عطفاً على

المعنى ، و(أكن) في الرأي المقابل إن عطف فإنما هو على موضع (فأصدق) ،

وَاللَّعْطِيرَتْنِي فَإِنْ تُؤَخِّرْنِي أَصَدَّقْتُ ، وذكر ابن هشام أن الرأيين قد جاءا في قول

الشاعر :

فَأَبْلُؤُنِي بَدَلِيَّتِكُمْ لِعَلِيٍّ أَصَالِحُكُمْ وَأَسَدٌ تَدْرَجُ نَوِيًّا<sup>(٧)</sup>

ومثال الثاني : ما ذكره في : إعراب (كلالة) : يرفض ابن هشام<sup>(٨)</sup> أن تُعرب

(كلالة) في قوله تعالى : ﴿وَإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً﴾<sup>(٩)</sup> ، تمييزاً ؛ لأنه عند

تُعرب تمييزاً ، فإنه يكون محولاً عن الفاعل بعد حذفه فيكون مفسراً للمحذوف ،

وذلك ينقض القصد الذي من أجله حذف الفاعل ، فلا يصح في كلامهم : ب

أخوك رجلاً ، وذكر ابن هشام أن مثل هذا الإعراب في (كلالة) موجود أيضاً في

(١) انظر مغني اللبيب ١/٦٤ .

(٢) المصدر نفسه ١/٦٥ .

(٣) المصدر نفسه ١/٦٥ .

(٤) مغني اللبيب ٢/١٥١ ، ١٥٢ .

(٥) سورة المنافقون ، آية (١٠) .

(٦) مغني اللبيب ٢/١٥٢ .

(٧) المصدر نفسه ٢/٢٢٠ ، ٢٢١ .

(٨) سورة النساء ، آية (١٢) .

قول الشاعر :

يُبْسَطُ لِلأَضْيَافِ وَجْهًا رَحْبًا      بَسَطُ ذِرَاعِيهِ لِعَظْمِ كَلْبًا<sup>(١)</sup>  
 وأن الأصل كما بسط كلبٌ ذراعيه ثم جيء بمصدر بَسَطَ طً وأسند للمفعول  
 (يُبْسَطُ) ، ثم أضيف ذلك المصدر ، ثم جيء بالفاعل (كلبا) تمييزاً .  
 وقد خطأ ابن هشام هذا التوجيه ، وهو أن تكون (كلبا) تمييزاً ، كما خطأه في  
 الآية وخرّج البيت على القلب ، وأن الأصل كنا بَسَطَ ذِرَاعَاهُ كَلْبًا ، ثم جيء  
 بالمصدر بَسَطَ طً ، وأضيف للفاعل (ذراعاه) الذي قُلب عن المفعول ، وانتصب  
 (كلبا) على المفعول الذي قُلب عن الفاعل .

الفصل الثاني :  
موقفه من آراء النُّحاة

لقد عني ابن هشام في كتابه « مغني اللبيب » بأراء النحاة وتوجيهاتهم وأصولهم النحوية ، واستعملها في مناقشاته وبناء أحكامه والرد على مخالفه .

ويطلق ابن هشام لفظ الجمهور على جمهور البصريين والكوفيين ، وينص على أن التوجيه الذي اختاره في الآية هو توجيه الجمهور ، كما في تقديم همزة الاستفهام على حروف العطف ، إذ يرى ابن هشام<sup>(١)</sup> والجمهور أن الهمزة قُدمت على العاطف في نحو قوله تعالى : ﴿ أَوْلَمْ يَنْظُرُوا ﴾<sup>(٢)</sup> .

وفي : (حتى) بين الجر والابتداء : يرى ابن هشام<sup>(٣)</sup> والجمهور أن (حتى) عندما تدخل على الماضي تكون حرف ابتداء ، كما في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ حَتَّىٰ عَفَوْا وَقَالُوا ﴾<sup>(٤)</sup> .

وقد لا ينص على ذلك كما في : إعراب (إلا الله) في قوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا ءَالِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾<sup>(٥)</sup> ، إذ ذكر ابن هشام<sup>(٦)</sup> أن سيبويه<sup>(٧)</sup> يرى أن (إلا الله) في الآية صفة للجمع المنكر ، وعزا الدماميني<sup>(٨)</sup> والدسوقي<sup>(٩)</sup> هذا التوجيه إلى الجمهور .

وفي : معنى السين : يرى ابن هشام<sup>(١٠)</sup> أن السين حرف يختص بالدخول على المضارع ، ويخلصه للاستقبال ، ولا تفيد الاستمرار مطلقاً ، كما في قوله تعالى :

- 
- (١) مغني اللبيب ٤٨/١ .  
(٢) سورة الأعراف ، آية (١٨٥) .  
(٣) مغني اللبيب ٢١٤/١ .  
(٤) سورة الأعراف ، آية (٩٥) .  
(٥) سورة الأنبياء ، آية (٢٢) .  
(٦) مغني اللبيب ١٢٩/١ .  
(٧) الكتاب ٣٣١/٢ .  
(٨) شرح الدماميني ١٥٣/١ .  
(٩) حاشية الدسوقي ١٩٤/١ .  
(١٠) مغني اللبيب ٢٣١/١ ، ٢٣٢ .

﴿سَتَجِدُونَ ءَاخِرِينَ﴾<sup>(١)</sup> ولم يعزُ هذا التوجيه إلى الجمهور ، وعزاه إليهم ابن يعيش<sup>(٢)</sup> ، والمرادي<sup>(٣)</sup> ، والسيوطي<sup>(٤)</sup> .

وقد يخالف ابن هشام توجيه جمهور النحاة إن بنى توجيهه على القاعدة ، كما في العطف على الضمير المرفوع المستتر إذا أُكِّد أو فُصل في قوله تعالى : ﴿أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾<sup>(٥)</sup> ، إذ يرى جمهور النحاة صحة ذلك العطف ، ويرى ابن هشام<sup>(٦)</sup> عدم جوازه ، و(زوجك) مرفوعة عنده بفعل محذوف ، أي : ولتسكن زوجك ؛ إذ يُشترط في صحة العطف صلاحية المعطوف لمباشرة العامل ، ولا يصح في الآية أن يباشر (زوجك) فعل الأمر إذ إن فعل الأمر مرفوعة لا يكون إلا ظاهراً .

وإذا اختلف البصريون والكوفيون في توجيه الآية فإنه يختار الرأي البصري ، ولا سيما إن عضدته القاعدة التي قررها البصريون وإن خالفت الرأي الكوفي ، كما في : الكاف في (أرأيتك) بمعنى (أخبرني) وأنها حرف خطاب لا ضمير في قوله تعالى : ﴿أَرَأَيْتَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ﴾<sup>(٧)</sup> ، إذ يرى ابن هشام<sup>(٨)</sup> أن التاء فاعل ، والكاف حرف خطاب لا محل له من الإعراب ؛ اتباعاً للرأي البصري ، ورفض أن تكون التاء حرف خطاب ، والكاف فاعلاً ، معتمداً على قاعدة : عدم مجيء الكاف فاعلة قط ، وقاعدة الفاعل ألا يستغنى عنه ، إذ يصح الاستغناء عن الكاف مع صحة المعنى .

(١) سورة النساء ، آية (٩١) .

(٢) شرح المفصل ١٤٨/٨ .

(٣) الجنى الداني ص ٥٩ .

(٤) الهمع ٣٧٥/٤ .

(٥) سورة البقرة ، آية (٣٥) .

(٦) مغني اللبيب ٢٩١/١ .

(٧) سورة الإسراء ، آية (٦٢) .

(٨) مغني اللبيب ٣٠٧/١ .

وفي : التمييز لا يكون معرفة : لم يقبل ابن هشام<sup>(١)</sup> أن يُعرب (قلبه) تمييزاً في قراءة ابن أبي عَبلَةَ : ﴿فَإِنَّهُ دَعَاكُمْ قَلْبُهُ﴾<sup>(٢)</sup> ، بنصب قلبه اتباعاً للرأي البصري ؛ إذ رأى البصريون أن التمييز لا يكون إلا نكرة ، ويميز الكوفيون أن يكون معرفة .  
وفي : (كم) تلزم التصدير : يرى ابن هشام<sup>(٣)</sup> أن (كم) لها الصدارة في الكلام ، كما في قوله تعالى : ﴿أَوْلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾<sup>(٤)</sup> ، إذ اختلف العلماء<sup>(٥)</sup> في لزوم (كم) التصدير ، فأعرب الكوفيون (كم) فاعلاً ولم يُجِز ابن هشام والبصريون ذلك ؛ لأن (كم) لها صدر الكلام ، وذكر ابن هشام أن (كم) في موضع نصب بـ(أهلكنا) .

وفي : لا يتعلق الظرف باسم (لا) : يمنع ابن هشام<sup>(٦)</sup> والبصريون أن تعلق الظروف باسم (لا) النافية للجنس في نحو قوله تعالى : ﴿لَا تَثْرِيْبَ عَلَيْكُمْ الْيَوْمَ﴾<sup>(٧)</sup> ، وقوله تعالى : ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾<sup>(٨)</sup> ، بناء على أن اسم (لا) حينئذ يكون مطولاً ، ومتى كان كذلك وجب أن يُعرب (ينصب ويُنَوِّن ، ويمتنع فيه أن يُبنى على الفتح ، ونُقل عن الكوفيين<sup>(٩)</sup> أنهم يرون أن اسم (لا) إذا طُوِّل يمكن أن يعمل مع ترك التنوين .

وفي : لا يجوز نعت النكرة بالمعرفة : منع ابن هشام<sup>(١٠)</sup> والبصريون أن تنعت النكرة بالمعرفة ، كما في قوله تعالى : ﴿فِي أَيِّ صُورَةٍ مَّا شَاءَ رَكَّبَكَ﴾<sup>(١١)</sup> . وأجازه

(١) المصدر نفسه ٢/ ٢٧٩ .

(٢) سورة البقرة ، آية (٢٨٣) ، وقد ذُكرت مصادر القراءة في المسألة .

(٣) مغني اللبيب ١/ ٣١٣ .

(٤) سورة السجدة ، آية (٢٦) .

(٥) انظر المحرر الوجيز ١٠/ ١١٠ .

(٦) مغني اللبيب ٢/ ٢٣٨ .

(٧) سورة يوسف ، آية (٩٢) .

(٨) سورة هود ، آية (٤٣) .

(٩) انظر الهمع ٢/ ١٩٤ .

(١٠) مغني اللبيب ١/ ٢٨١ .

(١١) سورة الانفطار ، آية (٨) .



بعض الكوفيين<sup>(١)</sup> ، وذلك في كل ما فيه مدح أو ذم ، ودليلهم قوله تعالى : ﴿وَلَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ۝١ الَّذِي جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُ﴾<sup>(٢)</sup> .

وقد يختار ابن هشام توجيه الكوفيين إن كان التوجيه الذي ذهب إليه البصريون في الآية لا يستقيم من جهة المعنى ، كما في مسألة : مجيء الباء للمجازة ، إذ اختار ابن هشام<sup>(٣)</sup> أن تكون الباء للمجازة في نحو قوله تعالى : ﴿ثُمَّ أَسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ الرَّحْمَنُ فَسَأَلَ بِهِ خَيْرًا﴾<sup>(٤)</sup> ، ومجيء الباء بمعنى : عن ، منقول عن الكوفيين<sup>(٥)</sup> .

ورأي البصريون أن الباء في الآية للسببية ، واستبعده ابن هشام ؛ لأن المجرور يقتضي أن يكون هو المسئول عنه ، والقول بالسببية لا يقتضي ذلك . أو كان التوجيه الذي ذهب إليه الكوفيون معضداً بالقاعدة ، كما في مسألة : جازم الفعل الواقع في جواب الأمر ؛ إذ يرى ابن هشام<sup>(٦)</sup> أن الفعل الواقع في جواب الطلب في قوله تعالى : ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾<sup>(٧)</sup> مجزوم بلام الطلب المحذوفة حذفاً مستمراً ، وعلل ابن هشام اختياره هذا التوجيه ؛ بأن حق الأمر أن يؤدَّى بالحرف ، ولأنه أخو النهي ، والنهي يُلَدَّالٌ عليه إلا بالحرف ، ولأن الفعل لم يوضع إلا ليُقَيَّدَ الحدث المقترن بالزمان الحاصل ، ولأن العرب قد نطقت بهذا الأصل ، أي : وجود اللام مع الطلب في صورة الخطاب ، كقول الشاعر :

لِ تَقْمُ أَنْتَ يَا ابْنَ خَيْرِ قَرِيشٍ      ظَلَيْتُ حَوَائِجَ الْمُسْلِمِينَ

(١) انظر : شرح الرضي ٣٠٧/٢ ، الارتشاف ١٩٠٨/٤ ، المساعد ٤٠٢/٢ ، الهمع ١٧٢/٥ .

(٢) سورة الهمزة ، آية (١ ، ٢) .

(٣) مغني اللبيب ١٧٧/١ .

(٤) سورة الفرقان ، آية (٥٩) .

(٥) انظر : ارتشاف الضرب ١٦٩٨/٤ ، الجنى الداني ٤٢ ، الهمع ١٦١/٤ .

(٦) مغني اللبيب ٣٧٦/١ .

(٧) سورة إبراهيم ، آية (٣١) .

وفي : وقوع (لو) مصدرية : ذهب ابن هشام<sup>(١)</sup> إلى أن (لو) يصح أن تأتي مصدرية بعدما يفيد تمنياً ، كما في قوله تعالى : ﴿يُودُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُزَحَّزِحٍ مِنْ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ﴾<sup>(٢)</sup> ، وقد أجاز الكوفيون مجيء (لو) مصدرية بعدما يفهم تمنياً ، ومنع البصريون ذلك .

ويرفض ابن هشام توجيه الكوفيين في الآية متى كان الدليل الذي قدموه في توجيه الآية لا يثبت صحة هذا التوجيه ، وذلك في مسألة (حاشى) بين الفعلية والاسمية ، إذ يرى ابن هشام<sup>(٣)</sup> أنها في نحو قوله تعالى : ﴿حَشَّ لِلَّهِ﴾<sup>(٤)</sup> اسم ، ويرى الكوفيون أنها فعل ؛ لدخول (حاش) على لام الجر المتصل بلفظ الجلالة ، والحرف لا يدخل على الحرف ، ولتصرفها بالحذف ، والحذف في الحروف قليل ، وقد ذكر ابن هشام أن هذين الدليلين لا يثبتان الفعلية وإن نفي الحرفية .

ولم يذكر ابن هشام مصادره في تحرير رأي الجمهور إلا أنه يلحظ أن ما عزاه المتأخرون في تحرير رأي الجمهور قد أخذ به ابن هشام كما في : تقديم همزة الاستفهام على حروف العطف ؛ إذ عزا ابن هشام<sup>(٥)</sup> تقديم الهمزة على العاطف في نحو : ﴿أَوَلَمْ يَنْظُرُوا﴾<sup>(٦)</sup> إلى الجمهور ، وسبقه إلى هذا العزو المرادي<sup>(٧)</sup> .

ومن الجدير بالذكر أن ابن هشام كان دقيقاً في عزو الآراء إلى الجمهور عامة أو جمهور البصريين أو جمهور الكوفيين خاصة ، أو الآراء المفردة إلا في بعض المواضع التي لا تكاد تذكر ، كما في : جازم الفعل المضارع في جواب الأمر ؛ إذ نسب ابن هشام<sup>(٨)</sup> إلى الكوفيين والأخفش أنهم يرون أن الفعل الواقع في جواب

(١) مغني اللبيب ١/ ٤٣٦ .

(٢) سورة البقرة ، آية (٩٦) .

(٣) مغني اللبيب ١/ ٢٠٤ .

(٤) يوسف ، آية (٣١) .

(٥) مغني اللبيب ١/ ٢٨ .

(٦) سورة الأعراف ، آية (١٨٥) .

(٧) الجنى الداني ص ٣١ .

(٨) مغني اللبيب ١/ ٣٧٧ .

الطلب في قوله تعالى : ﴿ قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾<sup>(١)</sup> مجزوم بلام الطلب المحذوفة ، وما في كتاب « معاني القرآن »<sup>(٢)</sup> للأخفش خلاف لما نسبه إليه ابن هشام ، وقد سبق شرحه في المسألة .

وفي عامل (قادرين) في قوله تعالى : ﴿ أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتَّخَذَ عِظَامُهُ ۖ بِلَىٰ قَادِرِينَ عَلَىٰ أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ ﴾<sup>(٣)</sup> : نسب ابن هشام<sup>(٤)</sup> إلى الفرّاء أن ناصب (قادرين) فعل مقدّر يطابق المذكور (يحسبنا) ، ويكون الحسبان الأول المذكور بمعنى الظن ، والثاني المحذوف بمعنى العلم ، وما في كتاب « معاني القرآن »<sup>(٥)</sup> للفرّاء خلاف لما نسبه إليه ابن هشام ، وقد سبق شرحه في المسألة .

وفي : إعراب (إلا الله) في قوله تعالى : ﴿ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾<sup>(٦)</sup> : نسب ابن هشام<sup>(٧)</sup> إلى المبرد أنه يرى أن (إلا) للاستثناء ورُفِعَ لفظ الجلالة (الله) على البدل من (آلهة) ، وما في « المقتضب »<sup>(٨)</sup> خلاف لما نسبه إليه ابن هشام فالمبرد يرى أن (إلا الله) وصف للجمع المنكر الذي قبلها ، وقد حقق ابن مالك<sup>(٩)</sup> في نسبة الرأي إلى المبرد ، وأثبت خلاف ما نسب إليه .

وفي : التمييز لا يكون معرفة : نسب ابن هشام<sup>(١٠)</sup> إلى مكّي<sup>(١١)</sup> أنه أعرب (قلبه) تمييزاً في قراءة ابن أبي عمير : ﴿ نَزَّلْنَا آثِمَ قَلْبَهُ ﴾<sup>(١٢)</sup> بنصب قلبه ، وليس ما نسبه ابن

(١) سورة إبراهيم ، آية (٣١) .

(٢) ٢٧٠ / ٢ .

(٣) سورة القيامة ، آية (٣ ، ٤) .

(٤) مغني اللبيب ٣٢٨ / ٢ .

(٥) ٢٠٨ / ٣ .

(٦) سورة الأنبياء ، آية (٢٢) .

(٧) مغني اللبيب ١٢٩ / ١ .

(٨) ٤٠٨ / ٤ ، ٤٠٩ .

(٩) شرح التسهيل ٢٩٩ / ٢ .

(١٠) مغني اللبيب ٢٧٩ / ٢ .

(١١) المشكل ١٤٦ / ١ .

(١٢) سورة البقرة ، آية (٢٨٣) ، والقراءة سبق تخريجها في المسألة .

هشام إلى مكّي صحيحاً ، فقد ذكر مكّي هذا التوجيه واستبعده ؛ لأنه معرفة .  
وفي : لا يجوز نعت النكرة بالمعرفة ، في قوله تعالى : ﴿فَأَخْرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا  
مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلِيَانِ﴾<sup>(١)</sup> : نسب ابن هشام<sup>(٢)</sup> إلى الأخفش أنه أجاز  
وصف النكرة بالمعرفة إذا خصصت بوصف ، فتعامل حينئذ معاملة المعرفة ، وقد  
خصصت النكرة (آخران) بـ(يقومان) ، فصح أن توصف بـ(الأوليان) ، وما في  
« معاني القرآن »<sup>(٣)</sup> للأخفش خلاف لما نسبه إليه ابن هشام ؛ إذ أعرب الأخفش  
(الأوليان) بدلاً من (آخران) .

وفي : (على) الاسمية : ذكر ابن هشام<sup>(٤)</sup> أن جماعة زعموا أن (على) عندما يكون  
مجرورها وفاعل متعلقها ضميرين لمسمى واحد لا تكون إلا اسماً كما في قوله تعالى :  
﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾<sup>(٥)</sup> .

وذكر ابن هشام أن هذه الجماعة نسبت هذا التوجيه إلى سيبويه دون أن يتحقق من  
صحة تلك النسبة ؛ لأنها غير صحيحة ، فسبويه<sup>(٦)</sup> يرى أن (على) تكون حرفاً  
وتكون اسماً .

هذا وقد كان ابن هشام كثيراً ما يأخذ توجيهات العلماء وأدلتهم في الشواهد  
القرآنية بنصها تقريباً دون أن يشير إلى ذلك ، وكثيراً ما نقده الدكتور : عبد اللطيف  
محمد الخطيب في ذلك ، وأكثر العلماء الذين أخذ عنهم توجيهات الشواهد القرآنية  
وأدلتها هو أبو حيان ، فكان كثيراً ما يأخذ عنه ولا يحيل إليه ، وأحياناً لا يكون  
الرأي الذي أخذه ابن هشام لأبي حيان ، ولكن ابن هشام لا يرجع إلى المصادر  
الأصيلة في أخذ التوجيه ، بل يكتفي بما نقله عن أبي حيان وغيره ممن أخذ عنهم  
دون الإشارة إلى ذلك النقل .

(١) سورة المائدة ، آية (١٠٧) .

(٢) مغني اللبيب ٢ / ٢٨٢ .

(٣) ٤٧٩ / ٢ .

(٤) مغني اللبيب ١ / ٢٣٧ .

(٥) سورة الأحزاب ، آية (٣٧) .

(٦) الكتاب ١ / ٢٠ ، ٤ / ٢٣٠ ، ٢٣١ .

ومن الأمثلة :

ما جاء في : إعراب قراءة في قوله تعالى : ﴿كُلًّا بِمَا﴾<sup>(١)</sup> : اختار ابن هشام<sup>(٢)</sup> أن تُعْرَبَ كَلًّا ( في الآية على البدل من اسم (إن) ، وقد سبقه أبو حيان<sup>(٣)</sup> إلى هذا الرأي<sup>(٤)</sup> .

وفي : وقوع جملة الاستفهام حالاً في قوله تعالى : ﴿وَأَنْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا﴾<sup>(٥)</sup> : ذكر ابن هشام<sup>(٦)</sup> أن جملة (كيفشذُ زُها) ليست حالاً من (العظام) بل (كيف) وحدها هي الحال من مفعولنُشدُ (ز) ، وجمليقتل نُشدُ زُها) بدل من (العظام) ، وهذا التوجيه سبقه إليه أبو حيان<sup>(٧)</sup> .

وفي : وصف (كم) في قوله تعالى : ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ أَثْنًا وَرِيًّا﴾<sup>(٨)</sup> : اعترض ابن هشام<sup>(٩)</sup> على الزمخشري<sup>(١٠)</sup> وأبي البقاء<sup>(١١)</sup> عندما أعربا (هم) أحسن) بعد (كم) صفة لها في الآية ، وسبقه إلى هذا الاعتراض أبو حيان<sup>(١٢)</sup> .

(١) سورة غافر ، آية (٤٨) .

(٢) مغني اللبيب ١/ ٣٢٧ .

(٣) البحر المحيط ٧/ ٤٤٩ .

(٤) وانظر : مغني اللبيب ، تحقيق د. عبد اللطيف الخطيب ٣/ ٩٠ .

(٥) سورة البقرة ، آية (٢٥٩) .

(٦) مغني اللبيب ٢/ ٣٠٠ .

(٧) البحر المحيط ٢/ ٣٠٥ ، وانظر : مغني اللبيب بتحقيق د. عبد اللطيف الخطيب ٦/ ٢٤٢ ، ٢٤٣ .

(٨) سورة مريم ، آية (٧٤) .

(٩) مغني اللبيب ٢/ ٣٠٣ .

(١٠) الكشاف ٣/ ٣٥ .

(١١) التبيان ٢/ ٧٩ .

(١٢) البحر المحيط ٦/ ١٩٨ ، وانظر : مغني اللبيب بتحقيق د. عبد اللطيف الخطيب ٦/ ٢٥٠ ، ٢٥١ .

وفي : نوع الكاف في قوله تعالى : ﴿لَا تُبْطِلُوا صِدْقَتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى كَالَّذِي﴾<sup>(١)</sup> : يرى ابن هشام<sup>(٢)</sup> أن الكاف حال من الواو في بَطِطْ لموا ؛ لأن هذه التوجيه لا حذف فيه ، واعترض على توجيهه مكى<sup>(٣)</sup> ، وهو أن تكون الكاف نعت مصدر محذوف في محل نصب ، إذ إن هذا التوجيه فيه حذف ، والحذف خروج عن الأصل لغير مقتضى ، وسبق ابن هشام إلى هذا التعليل ابن الشجري<sup>(٤)</sup> .

وقد يرجع إلى المصادر الأصيلة في نقله التوجيه في الآية ، كما في : إعراب (إلا الله) في قوله تعالى : ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾<sup>(٥)</sup> ، نسب ابن هشام<sup>(٦)</sup> إلى سيبويه<sup>(٧)</sup> أنه يرى أن (إلا الله) في الآية صفة للجمع المنكر الذي قبله وهو (آلهة) .

وفي : الكاف في (أرأيتك) بمعنى (أخبرني) وأنها حرف خطاب لا ضمير : نسب ابن هشام<sup>(٨)</sup> إلى سيبويه<sup>(٩)</sup> أنه يرى الكاف في قوله تعالى : ﴿أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ﴾<sup>(١٠)</sup> حرف خطاب لا محل له من الإعراب ، والتاء فاعل .

(١) سورة البقرة ، آية (٢٦٤) .

(٢) مغني اللبيب ٢ / ٣٢٠ .

(٣) المشكل ١ / ١٣٩ .

(٤) أمالي ابن الشجري ٣ / ١٧١ ، وانظر : مغني اللبيب بتحقيق د. عبد اللطيف ٦ / ٣٠٣ .

(٥) سورة الأنبياء ، آية (٢٢) .

(٦) مغني اللبيب ١ / ١٣٠ .

(٧) الكتاب ١ / ٣٣١ - ٣٣٤ .

(٨) مغني اللبيب ١ / ٣٠٧ ، ٣٠٨ .

(٩) الكتاب ١ / ٢٣٩ ، ٢٤٠ .

(١٠) سورة الإسراء ، آية (٦٢) .

وفي : العطف على المعنى : ذكر ابن هشام<sup>(١)</sup> أن الخليل وسيبويه<sup>(٢)</sup> يريان أن (أكن) في قوله تعالى : ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقْتُ وَأَكُنُّ﴾<sup>(٣)</sup> مجزوم عطفاً على المعنى ، ثم ذكر أن السيرافي<sup>(٤)</sup> والفارسي<sup>(٥)</sup> يريان أن (أكن) بالجزم إنما هو عطف على موضعاً (صدَّق) .

إن القواعد التي اعتمد عليها ابن هشام في التوجيهات غالباً ما كانت شائعة يعرفها النحاة ، بل قرروها كما في : كم تلزم التصدير في نحو قوله تعالى : ﴿الْمُرُوءُ كَمَ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِّنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾<sup>(٦)</sup> ؛ لأن (كم) لها الصدارة في الكلام<sup>(٧)</sup> .

وفي : لا يجوز نعت النكرة بالمعرفة : منع ابن هشام<sup>(٨)</sup> أن نعت النكرة بالمعرفة في نحو قوله تعالى : ﴿تَعَالَوْا إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ﴾<sup>(٩)</sup> ؛ لأنه لا يجوز ذلك .

وفي : لا تقع الجملة الاسمية جواباً لـ (لو) : منع ابن هشام<sup>(١٠)</sup> أن يكون جواب (لو) جملة اسمية ؛ إذ لا بد أن يكون جملة فعلية كما قرره جماعة النحاة لمذلك أوّل ابن هشام قوله تعالى : ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ لَّوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾<sup>(١١)</sup> على حذف جواب (لو) ، والتقدير : لكان خيراً لهم .

(١) مغني اللبيب ١٥١/٢ .

(٢) الكتاب ١٠٠/٣ ، ١٠١ .

(٣) سورة المنافقون ، آية (١٠) .

(٤) مغني اللبيب ١٥١/٢ .

(٥) الحجة ٢٩٣/٦ .

(٦) سورة يس ، آية (٣١) .

(٧) مغني اللبيب ٣١٣/١ .

(٨) مغني اللبيب ٢٨١/٢ .

(٩) سورة آل عمران ، آية (٦٤) .

(١٠) مغني اللبيب ٢٩٧/٢ .

(١١) سورة البقرة ، آية (١٠٣) .

وفي : وقوع جملة الاستفهام حالاً : منع ابن هشام<sup>(١)</sup> ذلك في نحو قوله تعالى : ﴿وَأَنْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا﴾<sup>(٢)</sup> ، ف(كيف نُنشِزُها) ليست حالاً من (العظام) ؛ لأن النحاة يشترطون أن تكون جملة الحال خبرية .

وفي : وصف (كم) : منع ابن هشام<sup>(٣)</sup> في قوله تعالى : ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ أَثْنًا وَرِئَاءَ﴾<sup>(٤)</sup> أن تكون (هم أحسن) صفة لـ(كم) بعدها ؛ لأن النحاة رأوا ألا توصف (كم) ولا يوصف بها .

واعتمد ابن هشام على القواعد التي قررها النحاة بناء على سماع كثير مطرد . كقاعدة لزوم (كم) التصدير<sup>(٥)</sup> ، وعدم جواز نعت النكرة بالمعرفة<sup>(٦)</sup> ، وجعل جملة الاستفهام خبرية لا حالاً<sup>(٧)</sup> ، ومنع وصف (كم)<sup>(٨)</sup> وغيرها . فهو يعتمد على القواعد التي قررها النحاة بناءً على سماع كثير مطرد ، فاشتهرت عندهم .

كما يعتمد ابن هشام على الآراء التي تبطل التوجيهات عندما لا تحمل تلك التوجيهات التنزيل على الأشهر كما في : زيادة اللام في مفعول يدعو في قوله تعالى : ﴿يَدْعُوا لِمَنْ ضَرَّهُمْ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ﴾<sup>(٩)</sup> ؛ إذ يرى ابن هشام<sup>(١٠)</sup> أن اللام في الآية لام ابتداء ، والقول بزيادتها أمر في غاية الشذوذ ، والقرآن يُخرِّج على الشائع المشهور لا على النادر الشاذ .

(١) مغني اللبيب ٢/ ٣٠٠ .

(٢) سورة البقرة ، آية (٢٥٩) .

(٣) مغني اللبيب ٢/ ٣٠٣ .

(٤) سورة مريم ، آية (٧٤) .

(٥) مغني اللبيب ١/ ٣١٣ .

(٦) المصدر نفسه ٢/ ٢٨١ .

(٧) المصدر نفسه ٢/ ٣٠٠ .

(٨) المصدر نفسه ٢/ ٣٠٣ .

(٩) سورة الحج ، آية (١٣) .

(١٠) مغني اللبيب ١/ ٣٨٧ .



وفي : لِحْمَلٍ عَلَى التَّنَازَعِ مَا لَا يَرْتَبِطُ فِيهِ الْعَامِلَانِ ، وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُمْ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾<sup>(١)</sup> : أبطل ابن هشام<sup>(٢)</sup> بقاعدة : « أنه لأبَدٌ من الاشتراك بين العاملين في باب التنازع » ، توجيه من جعل الآية من باب التنازع ؛ إذ التنزيل لِحْمَلٍ إِلَّا عَلَى الْأَشْهَرِ .

وفي : التوكيد المعنوي لأبَدٍ فيه من رابط في قوله تعالى : ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾<sup>(٣)</sup> : رفض ابن هشام<sup>(٤)</sup> أن يُعْرَبَ (جميعاً) توكيداً لـ(ما) ؛ لأن ألفاظ التوكيد الأول لأبَدٍ لها من رابط ، فلو أُعْرِبَتْ (جميعاً) توكيداً ، لقليل : جميعه .

ويرفض ابن هشام الرأي المبني على سماع لا حقيقة له ، كما في : لا تُزَادُ تَاءُ أَنْ فِي أَوَّلِ الْمَاضِي ، إِذْ رَدَّ ابْنُ هِشَامٍ<sup>(٥)</sup> قَوْلَ ابْنِ مِهْرَانَ ، وَهُوَ : إِنْ الْعَرَبُ تَزِيدُ تَاءً عَلَى التَّاءِ الزَّائِدَةِ فِي أَوَّلِ الْمَاضِي ، كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ :

تتقطعت بي دونك الأسبابُ

وفي قراءة من قرأ<sup>(٦)</sup> : « إِنْ الْبَقْرُ تَشَابَهَتْ » ، بتشديد التاء ، وذكر ابن هشام أن هذا البيت وهذه القاعدة لا حقيقة لهما .

وهناك قواعد يعتمدها ابن هشام في ترجيح حكم على آخر أفضل منه ، ويعتمد في هذا الاختيار على التوجيه القريب والقوي في العربية ؛ لأن التنزيل لا يَحْجُجُ إِلَّا عَلَى مَا يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ إِرَادَاتِهِ<sup>(٧)</sup> .

ومن الأمثلة على ذلك :

(١) سورة البقرة ، آية (٢٥٩) .

(٢) مغني اللبيب ٢ / ١٩٠ .

(٣) سورة البقرة ، آية (٢٩) .

(٤) مغني اللبيب ٢ / ١٩١ ، ١٩٢ .

(٥) مغني اللبيب ٢ / ٢٤٣ .

(٦) مغني اللبيب ٢ / ٢٤٣ .

(٧) مغني اللبيب ٢ / ٢٤٥ .

ما جاء في : إعراب (فلا تجعلوا) في قوله تعالى : ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾<sup>(١)</sup> : يرى ابن هشام<sup>(٢)</sup> أن (لا) في الآية حرف نهي وجزم ، و(تجعلوا) فعل مضارع مجزوم ، وهذا هو التوجيه القوي والقريب في الآية ، ورفض أن تكون (لا) نافية ، و(تجعلوا) منصوباً بإضمار (أن) في جواب الترجي في قوله تعالى : ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾<sup>(٣)</sup> .

وفي : ترجيح عدم الحذف على الحذف : يرى ابن هشام<sup>(٤)</sup> أن (تبيّنت) في قوله تعالى : ﴿تَبَيَّنَتِ الْجَنُّ أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ مَا لَبِثُوا فِي الْعَذَابِ الْمُهِينِ﴾<sup>(٥)</sup> ، فعل لازم متبوعاً (بمعنى : بان وظهر ووضح ، و(الجن) فاعل ، ورفض أن تكون (تبين) فعلاً متعدياً ، والمعنى : علمت ضعفاء الجن أن لو كان رؤسائهم يعلمون الغيب ، كما كان يوهمونهم بذلك ما لبثوا في العذاب المهين ؛ لأن هذا التوجيه فيه حذف مضافين من غير دليل يدل عليهما .

وفي : ترجيح الجزم على الرفع : اعترض ابن هشام<sup>(٦)</sup> على من يعرب (لا يضر-كم) مرفوعاً في قوله تعالى : ﴿وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا﴾<sup>(٧)</sup> ، فهو يرى أن الفعل في الآية مجزوم ؛ لأن التوجيه برفع (يضر-كم) لا يجوز إلا في الشعر ، فيلحظ أن تحوُّر ج القراءة المتواترة عليه .

كانت القواعد النحوية عند ابن هشام هي أكثر ما اتخذها أساساً اعتمد عليه في اختيار توجيهاته في الشواهد القرآنية ، ولعل السر في ذلك هو أن القواعد النحوية ما قامت إلا على سماع كثير مستقراً من كلام العرب .

وختاماً : فإن الأصول والقواعد النحوية لا تقل أهمية عن المعنى ؛ فلولاها

(١) سورة البقرة ، آية (٢٢) .

(٢) مغني اللبيب ٢/٢٤٨ .

(٣) سورة البقرة ، آية (٢١) .

(٤) مغني اللبيب ٢/٢٥٣ .

(٥) سورة البقرة ، آية (٧٠) ، والقراءة سبق تخريجها في المسألة .

(٦) مغني اللبيب ٢/٢٥١ .

(٧) سورة آل عمران ، آية (١٢٠) .

لخرّج المعرب على ما لم يثبت في العربية ، أواخرّج على الأمور البعيدة والأوجه  
الضعيفة ، يُنوّرّج القراءة المتواترة على ما لا يجوز إلا في الضرورة الشعرية .

الفصل الثالث :  
موقفه من المعنى

اهتم ابن هشام في كتابه « مغني اللبيب » بالمعنى اهتماماً بالغاً ، فكثيراً ما يستدل به في مناقشاته لإثبات صحة آرائه والرد على مخالفيه .

وللمعاني التي استعملها ابن هشام في توجيه الشاهد القرآني أنواع ، هي :

### أولاً : المعنى الذي يفيد الحرف :

وهو المعنى المستفاد من ذلك الحرف المنتظم في سياق الجملة ، كما في مسألة : (حتى) الداخلة على المضارع المنصوب بين الغاية والاستثناء ، إذ يرى ابن هشام<sup>(١)</sup> أن (حتى) التي يليها المضارع المنصوب تفيد معنى الغاية ، في نحو قوله تعالى : ﴿وَمَا يَعْلَمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾<sup>(٢)</sup> ، والمعنى : أنه يتنفي تعليمهما الناس السحر إلى أن يقولوا : إنما نحن فتنة فلا تكفر .

وفي : دلالة (لو) على الامتناع : لا يرى ابن هشام<sup>(٣)</sup> أن (لو) تفيد امتناع الجواب لامتناع الشرط ، فقد أبطل هذا القول بما ورد من شواهد لا يفيد معناها أن (لو) تدل على امتناع الجواب لامتناع الشرط ، ومن تلك الشواهد قوله تعالى : ﴿وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتَى وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا﴾<sup>(٤)</sup> ، فلو كانت (لو) تفيد امتناع الجواب لامتناع الشرط لكان المعنى على : « ثبوت إيمانهم مع عدم نزول الملائكة وتكليم الموتى لهم وحشر- كل شيء عليهم »<sup>(٥)</sup> ، فالمعنى في الآية على عدم الإيمان : « ما كانوا ليؤمنوا » ، ولهذا يرى ابن هشام أن (لو) تفيد الامتناع في الشرط خاصة ، أما في الجواب فمسكوت عنه .

### ثانياً : المعنى النحوي :

هو المعنى الذي يبنى على أساسه الحكم النحوي وعلى أساسه يختار ابن هشام الإعراب في توجيه الشاهد القرآني ، وهذا النوع يمثل أكثر الأنواع استعمالاً عنده .

(١) مغني اللبيب ١/ ٢٠٩ .

(٢) سورة البقرة ، آية (١٠٢) .

(٣) مغني اللبيب ١/ ٤٢٥ .

(٤) سورة الأنعام ، آية (١١١) .

(٥) مغني اللبيب ١/ ٤٢٥ .

ومن الأمثلة على هذا النوع :

ما جاء في : العطف على المعنى : يرى ابن هشام<sup>(١)</sup> أن (أكن) في قوله تعالى : ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقْتُ وَأَكُنُ﴾<sup>(٢)</sup> مجزوم عطفاً على المعنى ؛ لأن معنى لولا أخرتني فأصدقت مدق وإن أخرتني أصدقت و أكن واحد .

وفي : إعراب (كلالة) : يرفض ابن هشام<sup>(٣)</sup> أن تُعرب (كلالة) في قوله تعالى : ﴿وَإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ يُوْرَثُ كَلَلَةً﴾<sup>(٤)</sup> تمييزاً ؛ لأنه عندما تُعرب تمييزاً يكون محولاً عن الفاعل بعد حذفه ، ويكون مفسراً للمحذوف ، وذلك ينقض القصد الذي من أجله حذف الفاعل ، فلا يصح ذلك ، كما لا يصح في كلامهضم : ب أخوك رجلاً .

وفي : مراعاة المعنى في العطف : رد ابن هشام<sup>(٥)</sup> أن تُعطف (جنات) على (قنوان) عطف مفرد على مفرد في قوله تعالى : ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا مَخْرُجًا مِنْهُ حَبًّا مُتَرَاكِبًا وَمِنَ النَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّاتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ﴾<sup>(٦)</sup> ؛ لأن هذا التوجيه يؤدي إلى فساد المعنى ؛ إذ يقتضي على هذا التوجيه أن تخرج جنات الأعناب من طلع النخل .

ويلحظ أن ابن هشام يقدّم المعنى على الإعراب ، فهو يأخذ الإعراب من المعنى ، ويعتمد في اختيار الإعراب على سياق ودلالة الجملة ، وهذا منهج سليم في اختيار التوجيه ؛ إذ الإعراب فرع المعنى ، فالمعنى هو الأساس في اختيار التوجيه ، وعليه المعول .

(١) مغني اللبيب ٢/ ١٥١ ، ١٥٢ .

(٢) سورة المنافقون ، آية (١٠) .

(٣) مغني اللبيب ٢/ ٢١٩ - ٢٢١ .

(٤) سورة النساء ، آية (١٢) .

(٥) مغني اللبيب ٢/ ٢٢٨ .

(٦) سورة الأنعام ، آية (٩٩) .

### ثالثاً : المعنى الدلالي :

هو معنى التركيب والجملة الذي على أساسه يختار ابن هشام توجيه الشاهد القرآني ، كما في نحو : (على) الاسمية ، إذ يرى ابن هشام<sup>(١)</sup> أن (على) - عندما يكون مجرورها وفاعل متعلقها ضميرين لمسمى واحد - حرف ، نحو قوله تعالى : ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ﴾<sup>(٢)</sup> ، فإن مجرور (على) في : عليك ، وفاعل (أمسك) ضمير ، تقديره : أنت ، ومساهما واحد ، وهو المخاطب ، ورفض ابن هشام أن تكون (على) اسمية ؛ لعدم صحة ما هي بمعناه - وهو فوق - محلها .

وفي : المعنى وتعلق الجار : يرفض ابن هشام<sup>(٣)</sup> أن تتعلق (إلى أجله) بـ(تكتبوه) في قوله تعالى : ﴿وَلَا تَسْمَعُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰ أَجَلِهِ﴾<sup>(٤)</sup> ؛ لأن هذا التوجيه يؤدي إلى فساد المعنى المترتب عليه ؛ إذ إن المعنى عليه : أن تكتبوه كتابة مستمرة إلى أجله ، وهذا غير صحيح ، فالكتابة لا تستمر إلى أجل الدين ؛ إذ تنقضي في فترة يسيرة ، فلا تمتد للأجل الذي هو وقت حلول الدين .

واعتمد ابن هشام على مصادر جلية أخذ منها المعاني التي راعاها في توجيه الشاهد القرآني ، كالسياق ، والحقائق الدينية ، والمعلومات التاريخية ، وكان السياق هو أكثر ما أخذ به ابن هشام في توجيه الشاهد القرآني .  
ومن أمثلة المعاني التي راعاها ابن هشام معتمداً على السياق :

(١) مغني اللبيب ١/ ٢٤٣ .

(٢) سورة الأحزاب ، آية (٣٧) .

(٣) مغني اللبيب ٢/ ٢٢٢ .

(٤) سورة البقرة ، آية (٢٨٢) .

ما جاء في : **نصبُ وِلايَ** ) : رفض ابن هشام<sup>(١)</sup> أن يكوناً **لِواريَ** ) منصوباً في جواب الاستفهام في قوله تعالى : **﴿يَتَوَلَّيْكَ أَعْجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ فَأُوْرِي سَوْءَةَ أَخِي﴾**<sup>(٢)</sup> ؛ إذ ليس القصد في الآية أن ترتب المواراة على العجز ، فيكون العجز سبباً فيها ، والفاء سببية ، وما بعد الفاء جواب لما قبلها ، ولكن المعنى على العطف ، أي : **عطفُ وِلايَ** ) على (أكون) ، فقايل يُنكر على نفسه إما مماثلة الغراب أو مواراة أخيه .

وفي : استثناء الأكثر من الأقل ، في نحو قوله تعالى : **﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَنٌ إِلَّا مَنْ أَتَبَعَكَ﴾**<sup>(٣)</sup> : يرى ابن هشام<sup>(٤)</sup> أنه يجوز استثناء الأكثر من الأقل على أن يكون المراد بـ(عبادي) : الخُدَّص الطائعون فقط ، والمعنى : لكن من اتبعك من الغاوين لك عليهم سلطان .

هذا وقد ذكرتُ مسائل أنفاً اعتمد فيها ابن هشام على السياق ، وذلك في توجيه الشاهد القرآني ، كمسألة : (حتى) الداخلة على المضارع المنصوب بين الغاية والاستثناء ، ومسألة : العطف على المعنى ، ومسألة : المعنى وتعلق الجار وغيرها . ومن أمثلة المعاني التي راعاها ابن هشام معتمداً على الحقائق الدينية :

ما جاء في : **خروج (حيث) عن الظرفية** : يرى ابن هشام<sup>(٥)</sup> أن (حيث) في قوله تعالى : **﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾**<sup>(٦)</sup> مفعول به ، وناصبه فعل محذوف دل عليه (أعلم) المذكور ، تقديره : يعلم المكان المستحق للرسالة ، ورفض أن يُعرب (حيث) ظرفاً ؛ لأن هذا التوجيه يؤدي إلى فساد المعنى ؛ إذ يصير التقدير : الله أعلم في هذا المكان كذا وكذا ، والله سبحانه وتعالى لا يوصف بأنه أعلم في مواضع أو أوقات دون أخرى ؛ إذ لا يختلف علمه باختلاف المكان والزمان .

(١) مغني اللبيب ٢/ ٢٣٠ ، ٢٣١ .

(٢) سورة المائدة ، آية (٣١) .

(٣) سورة الحجر ، آية (٤٢) .

(٤) مغني اللبيب ٢/ ٣١٧ .

(٥) مغني اللبيب ١/ ٢١٧ ، ٢/ ٢٢٤ .

(٦) سورة الأنعام ، آية (١٢٤) .



وفي : إعراب (فُرباناً آلهة) في قوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا نَصْرُهُمُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ قُرْبَانًا آلِهَةً ﴾<sup>(١)</sup> : منع ابن هشام<sup>(٢)</sup> أن يُعرب (فُرباناً) مفعولاً ثانياً ، و(آلهة) بدلاً منه ؛ لأن القربان هو ما يتقرب به إلى الآلهة ، فهو غيرها ، وإذا أعربت (آلهة) بدلاً لمصار المتقرب به هو الآلهة .

ومن أمثلة المعاني التي راعاها ابن هشام معتمداً على المعلومات التاريخية :  
ما جاء في : أثر المعنى في تعين المستثنى منه : يرى ابن هشام<sup>(٣)</sup> أن ما بعد (إلا) في قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي إِلَّا مَنْ أُغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ ﴾<sup>(٤)</sup> ليس مستثنى مما قبلها (من لم يطعمه) ، وذلك لفساد المعنى ؛ لأنه يقتضي أن الذي يغترف غُرْفَةً بِيَدِهِ ليس منه ، والأمر بخلاف ذلك ؛ إذ أبيع لهم ذلك الاغتراف .

وفي : إعراب (امراتك) في قوله تعالى : ﴿ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْنَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرَانِكَ ﴾<sup>(٥)</sup> بنصب (امراتك) ورفعها<sup>(٦)</sup> : رفض ابن هشام<sup>(٧)</sup> قول الزمخشري<sup>(٨)</sup> بنصب (امراتك) على الاستثناء من (أهلك) ، ورفعها على البدلية من (أحد) ، فالمرأة تكون غير مسري بها على قراءة النصب .  
فقد رُوي أن لوطاً قد أُمِر أن يخلفها مع قومها ، وتكون مسري بها ، على قراءة الرفع فقد رُوي أنه أخرجها معهم ، وأمر ألا يلتفت منهم أحد إلا هي لم تُنَه عن الالتفات ، فالتفتت ، فأدركها حجر فقتلها ، إذ يرى ابن هشام أن المرأة كانت معهم ، فقد تبعتهم ثم التفتت ، فأصابها حجر ، فقتلها .

(١) سورة الأحقاف ، آية (٢٨) .

(٢) مغني اللبيب ٢ / ٢٣١ .

(٣) المصدر نفسه ٢ / ٢٢٦ .

(٤) سورة البقرة ، آية (٢٤٩) .

(٥) سورة هود ، آية (٨١) .

(٦) القراءتان سبق تخريجها في المسألة .

(٧) مغني اللبيب ٢ / ٣١٧ .

(٨) الكشف ٢ / ٤٠٠ .

وعُلم مما سبق أن ابن هشام يقيم التوجيه على المعنى ويلجأ إليه متى كان التوجيه الذي يرفضه يخالف السياق أو الحقائق الدينية أو المعلومات التاريخية .  
هذا وقد كان ابن هشام تابعاً لغيره في المعاني التي نقلها عن غيره ، وغالبا ما كان يتبع شيخه أبا حيان في أكثر المسائل التي اعتمد فيها ابن هشام على المعنى في اختيار توجيهاته .

وكثيرا ما يوفق ابن هشام في اختيار المعنى في توجيه الشاهد القرآني إذ كان غالبا ما يعتمد على السياق في اختيار المعنى ، ولكنه كان في بعض المواضع يرفض التوجيه إذا أدّى إلى فساد المعنى ، وعند التحقيق يكون لذلك التوجيه تخرّيج يستقيم به المعنى ، ومثاله : ما جاء في : المعنى وتعلق الجار : إذ يرفض ابن هشام<sup>(١)</sup> أن تتعلق (إلى أجله) بـ(تكتبوه) في قوله تعالى : ﴿وَلَا تَسْمُؤْا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰ أَجَلِهِ﴾<sup>(٢)</sup> ؛ إذ يصبح المعنى عليه : أن تكتبوه كتابة مستمرة إلى أجله ، وهذا غير صحيح ، فالكتابة لا تستمر إلى أجل الدّين ، إذ تنقضي في فترة يسيرة ، فلا تمتد للأجل الذي هو وقت حلول الدّين .

وقد يكون التوجيه الذي يختاره ابن هشام على أساس المعنى يخالف المستقرأ من كلام العرب ، كما في : استثناء الأكثر من الأقل في قوله تعالى : ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ﴾<sup>(٣)</sup> ؛ إذ يرى ابن هشام<sup>(٤)</sup> أن المراد بـ(عبادي) : الخُلص الطائعون فقط ، ولا يراد من (عبادي) الغاوين ، والإضافة في (عبادي) إضافة تشريف لهم ، إذ فيها معنى الإخلاص ، والتقدير : لكن من اتبعك من الغاوين لك عليهم سلطان ، ويلزم من هذا التوجيه استثناء الأكثر من الأقل ، فالمخلصون من عباد الله قلة ، والغاوون أكثر منهم ، ولكن المستقرأ من

(١) مغني اللبيب ٢/ ٢٢٢ .

(٢) سورة البقرة ، آية (٢٨٢) .

(٣) سورة الحجر ، آية (٤٢) .

(٤) مغني اللبيب ٢/ ٣١٧ .

كلام العرب واستعمالهم إنما هو استثناء الأقل ، فاستثناء الأكثر من الأقل ليس  
معرفاً .

## الخاتمة

الحمد لله الذي بفضلته تتم الصالحات ، وتكمل المكرمات ، وتُذلل العقبات ،  
أحمدته تعالى وأشكره على أن أتمَّ عليَّ إنجاز هذا البحث .  
وبعد :فإني أقدم هذا التقرير أفصح فيه عن أهم نتائج البحث :  
فهو بحث بعنوان : (توجيه الشاهد القرآني في مغني اللبيب) ، ويتألف من ثلاثة  
أبواب مسبقة بتمهيد وقد كان الحديث في التمهيد عن اتجاهات المَعْرَبِينَ في  
إعراب القرآن الكريم إذ اتَّجه المَعْرَبُونَ في إعراب القرآن الكريم اتجاهات  
متعددة تميز كل اتجاه منها بمميزات انفرادها عن غيره من الاتجاهات الأخرى .  
واشتمل الباب الأول (وهو الدراسة النظرية) على ثلاثة فصول ، وهي :  
السماع ، وآراء النحاة ، ومراعاة المعنى .  
وعُرِّض في الفصل الأول (السماع) تعريفه ومصادره وتفاوت موقف النحاة في  
الاحتجاج به ، ومصادر السماع هي : القرآن الكريم ، والحديث الشريف ، وكلام  
العرب شعراً ونثراً .  
وعُرِّض في الفصل الثاني (آراء النحاة وأصولهم) سبب تعدد الآراء النحوية ،  
ومميزات كل من المدرستين : البصرية والكوفية .  
ثم عرض القواعد والأصول النحوية وموقف النحاة منها ، وقواعد الترجيح  
وموقف النحاة منها أيضاً .  
وعُرِّض في الفصل الثالث (مراعاة المعنى) موقف المفسرين من المعنى ، وكيف  
راعوه ، وابتعدوا عن التوجيهات التي يؤدي ظاهر لفظها إلى فساد .  
واشتمل الباب الثاني : وهو الدراسة التطبيقية على ثلاثة فصول ،  
وهي : السماع ، وآراء النحاة ، ومراعاة المعنى .  
وكان من أهم نتائج الباب الثاني ما يلي :  
١ - أن ابن هشام يحتج بالقراءات المتواترة أو الشاذة التي تعضد توجيهه الذي  
يختاره ، وفي المقابل يترك القراءات التي لا يكون فيها دليل يرد ذلك التوجيه الذي  
يذهب إليه ، كما في (حاشي) بين الفعلية والاسمية .

- ٢ - أن ابن هشام يرفض التوجيه إذا خالفه الرسم القرآني .
- ٣ - أن ابن هشام يحتج بالنظير في تعضيد التوجيه الذي يختاره في الشاهد القرآني ، ولا سيما إن انحصر هذا الاستعمال في القرآن الكريم ، وعند مراعاة النظير لا ينظر إلى سياق الآية التي يُنظر لها .
- ٤ - أن ابن هشام يختار التوجيه الذي يذهب إليه جمهور النحويين كما يختار بعض التوجيهات التي يذهب إليها جمهور البصريين ، وذلك إن كانت توجيهاتهم تعضدها القواعد النحوية التي قرروها وإن خالفها الرأي الكوفي ، أو كان التوجيه المقابل لتوجيهاتهم يؤدي إلى فساد المعنى .
- ٥ - أن ابن هشام يختار التوجيهات التي تعضدها الآراء النحوية إن بُنيت تلك الآراء على استعمال لم يقع في القرآن الكريم إلا كذلك أو بنيت على قواعد أجمع عليها النحاة ، أو كانت تلك القواعد مشهورة مطردة عندهم ، أو كان التوجيه المقابل لها تاباه الصناعة ويرفضه المعنى .
- ٦ - أن ابن هشام يرفض التوجيه إذا خالف القاعدة ولم يُخَوِّج على الأشهر ؛ إذ التنزيل لا يحمل إلا على الأشهر .
- ٧ - أن ابن هشام يتخذ من المعنى معياراً يحدّده ما يختاره من توجيهات ، فالتوجيه الذي لا يوافق المعنى يعده خطأ ، وإن راعى ما تقتضيه الصناعة ، فهو يوجب على المعرب أن يفهم المعنى أولاً .
- واشتمل الباب الثالث : وهو بيان منهج ابن هشام في التوجيه في « مغني اللبيب » على ثلاثة فصول وهي : موقفه من السماع ، وآراء النحاة ، والمعنى .
- وكان من أهم نتائج الباب الثالث ما يلي :
- ١ - أن ابن هشام يعوّل على الرسم القرآني دليلاً يدفع به التوجيهات التي تخالفه وإنما يوجد معه دليل آخر يعضد به التوجيه الذي يختاره .
- ٢ - أن ابن هشام اتخذ للنظير صوراً في توجيه الشاهد القرآن ، كأن يُنظر أداة بأداة أو استعمالاً بآخر يتعين في موضع ما .
- ٣ - أن ابن هشام لم يستعمل الشعر أو الحديث أو المثل دليلاً يحتج به عند

اختياره توجيهات الشواهد القرآنية التي يذهب إليها .

٤ - أن ابن هشام كان تابعاً لغيره في أغلب التوجيهات التي اختارها ، سواء اعتمد على السماع ، أو آراء النحاة أو المعنى ، وأكثر العلماء أخذ عنهم هو أبو حيان .

٥ - أنه عند اختلاف البصريين والكوفيين في توجيه الشاهد القرآني ، فإن ابن هشام غالباً ما يأخذ بالتوجيه الذي تعضده القاعدة التي قررها البصريون وإن لم يلتزم بها الكوفيون .

٦ - أن ابن هشام كان دقيقاً في عزو الآراء إلى الجمهور عامة أو جمهور البصريين أو جمهور الكوفيين أو الآراء المفردة إلا في بعض المواضع التي لا تكاد تذكر .

٧ - أن أكثر ما استعمله ابن هشام من الأدلة التي اعتمد عليها في توجيه الشاهد القرآني هي تلك الأدلة التي تقوم على القواعد والأصول النحوية .

٨ - أن ابن هشام غالباً ما يعتمد في اختيار التوجيهات على القواعد الشائعة التي قررها النحاة واشتهرت عندهم أو الآراء النحويَّة التي تُبطل التوجيهات عندما لا تحمل تلك التوجيهات التنزيل على الأشهر إذ إن التنزيل ينبغي ألا يحمل إلا على الأشهر ، وفي المقابل يرفض ابن هشام الرأي المبني على سماع لا حقيقة له .

٩ - أن ابن هشام كثيراً ما يوفق في اختيار المعنى في توجيه الشاهد القرآني إذ كان غالباً ما يعتمد على السياق .

وبعد فالمنقَّب في (مغني اللبيب) يجد كثيراً من الأمور تحتاج لبحث ودراسة سواء في اللغة أو الشواهد المتنوعة أو الآراء النحوية وموقف ابن هشام منها سواء انفراد بتلك الآراء أو تابع فيها آراء غيره من العلماء، كما تحتاج الشواهد عموماً والقرآنية منها على جهة الخصوص لكبير عناية من الباحثين في التنظير أو الاحتجاج بها في كتب النحاة والمفسرين على السواء .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وسلام على المرسلين .

## الفهارس

وتضم الفهارس التالية :

- ١ - فهرس الآيات القرآنية .
- ٢ - فهرس القراءات القرآنية .
- ٣ - الأحاديث النبوية .
- ٤ - فهرس الأشعار .
- ٥ - فهرس الأرجاز .
- ٦ - فهرس المصادر والمراجع .
- ٧ - فهرس الموضوعات .



## فهرس الآيات القرآنية

### سورة الفاتحة

اطَّاعُوا الذِّينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ (٧) ..... ١٩٧

### سورة البقرة

- اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ (٣٥) ..... ٢٨٧، ٢٠٥
- آمَنَّا بِاللَّهِ (٨) ..... ١٣
- إِنَّ الذِّينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ (٦) ..... ٢٨١، ٧٤
- لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ (٢٥) ..... ١٢
- أَنْ يُؤْمِنُوا بِالْكِتَابِ (٧٥) ..... ١٥
- مِنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ (١٩) ..... ١٧
- أَيُّودٌ أَحَدُكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ (٢٦٦) ..... ١٥٨
- تَظَاهَرُونَ عَلَيْهِمْ (٨٥) ..... ١٦، ١٥
- الْحُرِّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدِ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى (١٧٨) ..... ١٧٤
- ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ مِنْ بَارِئِكُمْ (٥٤) ..... ٢٠
- الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهم مَلَائِقُوا رَبِّهم (٤٦) ..... ١٨
- قَوْلُ السُّفَهَاءِ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَاهم عَقْلٌ وَلَا يَحْتَسِبُونَ (١٤٢) ..... ٩١، ٩٠
- صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً (١٣٨) ..... ١٣
- فِي مَا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ فَتَمَنَّوْا بِهِ أَمْ لَا تَمَنَّوْنَ (٣٨) ..... ١٦
- فَأَمَّا اللَّهُ فَمَنْ يَمُنُّ بِعَشْرَةِ (٢٥٩) ..... ٤١
- فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ (٢٤) ..... ١٩
- فَإِنَّهُ أَثَمٌ قَلْبُهُ (٢٨٣) ..... ٢٨٨، ١٠٦، ١٠٥
- فَصَهْنِ إِلَيْكَ (٢٦٠) ..... ٢٤٥
- فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَدَاءً وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ (٢٢) ..... ٢٩٨، ٢٢٥
- فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ (٣٨) ..... ١٧

- لَهُ قَالِ أَعَلِمَ أَنْ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ (٢٥٩)..... ٢٩٧، ١٧٩
- رَبِّغَمَلْتِ تَجَارَتَهُمْ (١٦)..... ٩
- مَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ (٥٠)..... ٥٥
- فَمَنْ شَرَبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي (٢٤٩)..... ٢٥٦
- فَمَنْ شَرَبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي (٢٤٩)..... ٣٠٥، ٦٣
- قَالُوا الْآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ (٧١)..... ١٥
- بَقُلُوبِنَا فِي السَّمَاءِ (١٤٤)..... ٩١
- لَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا مِنْ قَبْلِكُمْ (١٨٣)..... ١٨٣
- كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِنْكُمْ (١٥١)..... ١٠٩
- طُلُوعِ النُّجُومِ وَالَّذِي كَذَّبَ عَنْهَا رِئَاءَ النَّاسِ (٢٦٤)..... ٢٩٤، ٢١٧
- لِشُوبَةٍ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ (١٠٣)..... ٢٩٥، ٢١١
- مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهِ إِذْ مَثَلًا (٢٦)..... ٢٨٠، ٧١، ٧٠
- مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِينَ اسْتَوْقَدُوا نَارًا (١٧)..... ١٠
- ذَٰلِكَ الَّذِي يُقْرَأُ وَاللَّهُ قَرِيبٌ حَسْبُنَا مَا فِيهَا خَبْرٌ عَافَاكَ كَثِيرَةٌ (٢٤٥)..... ١٧
- وَالَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا (٢٩)..... ٢٩٧، ١٨١
- وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا (٤٨)..... ١٦
- وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمْ الْبَحْرَ (٥٠)..... ١٢٤
- وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ (٣٠)..... ١٢٤
- إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ (١١)..... ١٦٥
- وَإِذْ كُرِّهُوا كَمَا هَدَاكُمْ (١٩٨)..... ١٠٩
- مَنْ نُؤْنِ بِمَا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ وَمَا أَنْزَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ (٤)..... ١٦
- وَأَنْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا (٢٥٩)..... ٢٩٣، ٢١٣
- تَسْمَاءُ مَوَا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰ آجَلِهِ (٢٨٢)..... ٣٠٦، ٣٠٣، ٢٥٥، ٣٩
- وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ (٧٤)..... ٢٨٢، ٢٨٠
- وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ (١٤٤)..... ٢٨٢، ٧٧
- وَمَا يَعْلَمَانِ مِنْ أَحَدٍ قَوْلًا تَلَىٰ نَبِيًّا نَحْنُ فَتَنَّهُ (١٠٢)..... ٣٠١، ٢٤٠
- رُغَبٌ عَنْ مِلَّةٍ إِبْرَاهِيمَ إِلاَّ مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ (١٣٠)..... ٢٦٦
- يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ (٢١)..... ٢٤

- وَمَلُؤْنَ أَحْصَابَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّغِيرِ وَالْعَبْدِ الرَّائِيَةِ (١٩) ..... ٢٤  
 يَخْرُجُ لَنَا مَنَّا أَرْضَ الْأَرْضِ (٦١) ..... ١٩  
 يَوْمَ دُاعَاهُمْ لَوْ يَعْمَرُ أَلْفَ سَنَةٍ (٩٦) ..... ٢٩٠، ١٥٧

## سورة آل عمران

- أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْغُونَ (٨٣) ..... ٨٤  
 مَالُوا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ نَعْبُدُ إِلَّا اللَّهَ (٦٤) ..... ٢٩٥، ١٩٨، ١٩٦  
 حَتَّى إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ (١٥٢) ..... ١٣٨  
 مِنَ اللَّهِ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا (١٦٤) ..... ١٢٧  
 نَكُومٌ مِّنْ يَدِ الدُّنْيَا وَمِنْكُمْ مَّنْ يَرِي يَدَ الْآخِرَةِ (١٥٢) ..... ١٣٨، ٨٨  
 وَادْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً (١٠٣) ..... ١٢٥  
 نَتَصَبَّرُ وَأُوْتَقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا (١٢٠) ..... ٢٩٨، ٢٢٧، ٣٧  
 لَدُ صَدَقِكُمْ اللَّهُ وَعَدَهُ إِذْ تَحْسُبُوهُمْ بِأَذْنِهِ (١٥٢) ..... ٨٨  
 إِلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا (٩٧) ..... ٤٠

## سورة النساء

- لَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِّيثَاقٌ (٩٠) ..... ٩٢  
 فَغَرُّوا أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرْ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ شَاءَ (٤٨) ..... ١٣  
 إِنْ أَمْرٌ وَهُلِكَ (١٧٦) ..... ١٣  
 سَتَجِدُونَ آخِرِينَ يُرِيدُونَ أَنْ يَأْمَنُوكُمْ (٩١) ..... ٢٨٧، ٩٢  
 وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْضَ حَامًا (١) ..... ٢٢  
 وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ (١٠١) ..... ٢٧١  
 وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً (١٢) ..... ٣٠٢، ٢٨٣، ٢٥٣، ٢٥٢  
 وَلَا الَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارًا (١٨) ..... ٢٧٧، ٥٥، ٥٣  
 وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ (٢٤٦) ..... ٢٨٢، ١١٨  
 يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ (٢٦) ..... ١٥٦  
 يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ (١٧٦) ..... ١٨٠

## سورة المائدة

- سَبِيلًا بِالنَّفْسِ وَالْأَعْيُنِ وَالْأَنْفِ بِالْأَنْفِ (٤٥) ..... ١٧٦  
 تَكُونُ لَنَا يَدًا وَأَخْرَجْنَا (١١٤) ..... ١٤٤

- مَانَ مَقَامَهُمَا مِنْ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلِيَانِ (١٠٧) ..... ٢٩٢، ١٩٦  
 كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ (١١٧) ..... ١٣٠  
 قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ (١١٧) ..... ١١٤  
 وَيَلْتَمِ الْأَعْرَابُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ (٣١) ..... ٣٠٤، ٢٦٠

### سورة الأنعام

- ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَمْلُونَ (٣٢) ..... ١٣٢  
 اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ (١٢٤) ..... ٣٠٤، ٢٤٢  
 تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ (١٥٤) ..... ٩٣  
 خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ (١) ..... ٢١٩  
 نَبَاتٍ كُلِّ شَيْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا (٩٩) ..... ٣٠٢، ٢٥٧  
 مَا لِي فَلِحَبِّ النَّوَى (٩٥) ..... ٢٧٩، ٦٩  
 أَمْ رَأَى لِرَبِّ الْعَالَمِينَ (٧١) ..... ١٥٦  
 وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ (١١١) ..... ٣٠١، ٢٤٧  
 وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ (١٢٣) ..... ٧٧  
 وَمَا نَرَى مَعَكُمْ شَيْئًا فَفَعَلَهُمْ اللَّهُمْ فَيَكُفُّكُمْ شَرًّا كَأَنَّ (٩٤) ..... ٢٧٩، ٧٢

### سورة الأعراف

- إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ (٢٧) ..... ٤٩  
 أَوْ لَمْ يَنْظُرُوا (١٨٥) ..... ٢٩٠، ٢٨٦، ٨١  
 إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مَنِ الْمُحْسِنِينَ (٥٦) ..... ١٣٣  
 ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَنَقَ حَتَّىٰ عَفَوْا (٩٥) ..... ٢٨٦، ٨٨، ٨٣  
 فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ (٩٩) ..... ٢٦٦  
 وَادْكُرُوا وَإِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا (٨٦) ..... ١٢٥، ١٢٤

### سورة الأنفال

- وَلَوْ أَسَدٌ مَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا (٢٣) ..... ٢٤٧

## سورة التوبة

- أَفَمَنْ نَّاسٍ عَدُوًّا لِّمَنْ آمَنَ اللَّهُ (١٠٩) ..... ٢٨١، ٧٦
- إِذَا ضَلَّتْ سُلُوكُهُمْ فِي الْأَرْضِ بِمَا رَحِمْنَا (١١٨) ..... ١٤٠
- قَاتَلَهُمْ اللَّهُ أَتَى يَوْمَهُمُ الْمَوْتُ (٣٠) ..... ١٩٠، ١٨٩
- جِدُّ أَسَدٍ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ (١٠٨) ..... ٢٨١، ٧٦
- وَأَفْعُدْ كُفُلَهُمْ رِذَاذِ ..... (٥) ..... ٢٠٠

## سورة يونس

- أَنْتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ (٥١) ..... ٨٢
- أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا (٢) ..... ١٧١
- أَمَّنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يَهْدِي (٣٥) ..... ٢١
- فَلَوْ لَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهُمْ ذَلِكَ إِلَّا لَأَمَّ قَوْمٌ يُونُسَ (٩٨) ..... ٢٧٨، ٦٣، ٦٢، ٦١
- رَزَقَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ آمِنٌ يَمْلِكُ السَّمْعَ (٣١) ..... ٢٧٩، ٦٨
- هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ (٢٢) ..... ٢٢٣

## سورة هود

- تُكِّتُ تَأْمُرُ لِقَا أَنْ تَرَى كَمَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا (٨٧) ..... ٣٩
- هَذَا بِقَوْلِ طَعْنٍ مِنْ الدَّلِيلِ وَلَا يَلْتَفِتُ مِنْكُمْ أَحَدٌ (٨١) ..... ٣٠٥
- فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ (١٠٥) ..... ١٦٣
- لَأَعَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ (٤٣) ..... ٢٨٨، ١٨٧، ١٨٦
- لِيُؤْفِقَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَاهُمْ (١١١) ..... ١٦٣
- وَإِنْ كُنَّا لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ..... (١١١) ..... ١٦٠
- وَعَلَى أُمَّمٍ مِمَّنْ مَعَكَ (٤٨) ..... ١٦١
- لَا يَلْتَفِتُ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرًا تَكُ ..... (٨١) ..... ٨٦
- يَا نُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ (٤٦) ..... ٢٦٩

## سورة يوسف

- أَفَلَمْ يَسِيرُوا (١٠٩) ..... ٨١

- ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ يَوْمِهَا آيَاتٍ لِيَسْجُتَ مِنْهَا (٣٥) ..... ١٠٣  
 حَاشَ لِلَّهِ (٣١) ..... ٢٧٧، ٤٧، ٤٥، ٤٤  
 لَا تَشْرِبْ عَلَيْكُمْ الْيَوْمَ (٩٢) ..... ٢٨٨، ١٨٦، ٣٥  
 مَا هَذَا بَشَرًا (٣١) ..... ٢٨٢، ٢٨٠، ٧٧  
 وَادْكُرْ بَعْدَ أُمَّةٍ (٤٥) ..... ١١

### سورة الرعد

- أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَى نُجُومٍ بِهَا كَسَبَتْ (٣٣) ..... ٨٣

### سورة إبراهيم

- قُلْ لَعْنَةُ بَدِيعِ الدِّينِ أَمْنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ (٣١) ..... ٢٨٩، ١٥٠، ١٤٩  
 إِنْ كَانَ مَكْرَهُمْ لَ تَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ (٤٦) ..... ١٤٨، ١٤٦  
 وَمَا لَنَا أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى اللَّهِ (١٢) ..... ٢٨٢، ١١٨

### سورة الحجر

- بَدِيعِ لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنْ اتَّبَعَكَ (٤٢) ..... ٣٠٦، ٣٠٤، ٢٦٦، ٢٦٥، ٢٦٤  
 بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَاتَّبِعْ أَدْبَارَهُمْ (٦٥) ..... ٢٦٩

### سورة الإسراء

- أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ (٦٢) ..... ٢٩٤، ٢٨٧، ٩٦  
 أَنْتُمْ تَمَلِكُونَ خِزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي (١٠٠) ..... ٢٤٧

### سورة الكهف

- آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا (٩٦) ..... ١٨٠  
 بَلْ زَعَمْتُمْ أَلَّنْ نَجْعَلَ لَكُمْ مَوْعِدًا (٤٨) ..... ٧٢

## سورة مريم

- اذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ اتَّيَدَّتْ (١٦)..... ١٢٤  
 وَإِنِّي خَفْتُ الْمَوَالِيَ مِن وَرَائِي (٥)..... ٣٩  
 كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّن قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ أَثَانًا (٧٤)..... ٢٩٦، ٢٩٣، ٢١٥  
 وَهُزِّي لِيكِ (٢٥)..... ٢٤٥

## سورة طه

- سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا الْأُولَى (٢١)..... ٢٠٠  
 لَانْخَلْفَهُ نَحْنُ وَلَا أَنْتَ (٥٨)..... ٢٠٦  
 عَيْنِيكَ إِلَىٰ مَأْتَعْنَابِهِ أَزْوَاجًا مِّنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ (١٣١)..... ٢٣٥

## سورة الأنبياء

- لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا (٢٢)..... ٢٨٦، ٨٥

## سورة الحج

- بَدْعُوا لِمَن ضَرَّهُ أَقْرَبُ مِّن نَّفْعِهِ (١٣)..... ٢٩٦، ١٥٤، ٢٠

## سورة المؤمنون

- ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرًا (٤٤)..... ١٦٢  
 هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ (٣٦)..... ٤٧

## سورة الفرقان

- أَأَنْتُمْ أَعْدِدْتُمْ عِبَادِي هَوًىٰ لَّا (١٧)..... ٢٦٧  
 تَتَوَىٰ عَلَىٰ الْعَرْشِ الرَّحْمَنُ فَاسْئَلْ بِهِ خَبِيرًا (٥٩)..... ٢٨٩، ١٣٤

## سورة الشعراء

- إِن كُنَّا نَحْنُ الْغَالِبِينَ (٤١)..... ١٣٠

## سورة النمل

فَنَظَرَ رَوْحَ بَعِثِ الْمُرْسَلُونَ (٣٥) ..... ١٨٩، ٣٦  
 لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ (٦٥) ..... ١٧٦

## سورة القصص

وَاضْطَمَّ إِلَيْكَ (٣٢) ..... ٢٤٥  
 يَنْشُرُ كَذَّابِي الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ (٦٢) ..... ٢٧٩، ٧٢  
 أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا (٥٨) ..... ١٠٦

## سورة الروم

الْحَيِّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ (١٩) ..... ٢٧٩، ٦٨

## سورة لقمان

فَاللَّهُمَّ فَجَاهِدْهُمْ مِنْهُمْ مَقْتَصِدٌ (٣٢) ..... ١٣٦  
 وَأَنْتُمْ فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ (٢٧) ..... ٢٤٧

## سورة السجدة

أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا (٢٦) ..... ٢٨٨، ١٠١، ١٠٠

## سورة الأحزاب

إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرٍ نَظِيرٍ لِإِنِّه (٥٣) ..... ١٩٣  
 أَمْ سَكَ عَلَىكَ زَوْجَكَ (٣٧) ..... ٢٩٢، ٢٤٤  
 يَنْتَهِي الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ (٦٠) ..... ١٩٢، ١٩٠  
 مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوا أُخِذُوا (٦١) ..... ١٨٩

## سورة سبأ

تَبَيَّنَتِ الْجِنَّ أَنْ لَوْ كَانُوا لَمَيُّونَ الْغَيْبِ (١٤) ..... ٢٩٨، ٢٣١



## سورة فاطر

- فَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا (٨) ..... ٢١٠، ٢٠٩
- ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ (٣٢) ..... ٥١
- إِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ (٨) ..... ٢١٠، ٢٠٩
- فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَنْ عَشِيرَاتِ (٨) ..... ٢٠٩
- هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ يَرَزُقُكُمْ (٣) ..... ١١٨

## سورة يس

- أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ (٣١) ..... ٢٩٥، ١٠٠
- فَاسْتَبَقُوا الصِّرَاطَ (٦٦) ..... ٢٠٠
- أَعْلَيْهِمْ أَنْ نَنْذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ يُولَئِكَ نُونٌ (١٠) ..... ٢٨١، ٧٥

## سورة الصافات

- فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ (١٠٢) ..... ٤٠

## سورة ص

- فَطَفِقَ مَسَدًا حَابًّا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ (٣٣) ..... ٢٠٨

## سورة الزمر

- حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا (٧٣) ..... ١٤٠

## سورة غافر

- إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا هِيَ إِلَٰهَاتُهُمْ (١٠) ..... ١٨٣
- بِنِ كَفَرُوا وَيُنَادُونَ إِلَٰهَاتَهُمْ أَنْفُسَهُمْ (١٠) ..... ٣٥
- إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ فِيهَا (٤٨) ..... ١٤٢
- لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ (٣٦) ..... ١٠

## سورة فصلت

وَمَارَبُّكَ بِظَالِمٍ بَلِيدٍ (٤٦) ..... ٧٧، ٢٨٠، ٢٨٢

## سورة الشورى

لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ (١١) ..... ١١١  
 يَنْزِلُ إِذَا سَأَلْتَهُمْ الْبَغْيَ هُمْ يَنْتَصِرُونَ (٣٩) ..... ١٢٩  
 يَنْزِلُ يُجِيبُنَا بِكَلِمَاتٍ عَلِيمَةٍ وَالْفَوَاحِشَ (٣٧) ..... ١٢٩

## سورة الزخرف

أَفَلَا تُبْصِرُونَ أَنَّمَا خَيْرٌ مِنَّا (٥١، ٥٢) ..... ١٢١  
 كُفْرًا مَصْرُوعًا وَهَذِهِ الْأَنْهَارُ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا (٥١) ..... ١٢٢  
 وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهُ (٨٤) ..... ١٦٨، ١٦٩

## سورة الجاثية

وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ (٣٢) ..... ١٦٦

## سورة الأحقاف

هُمُ الَّذِينَ لَا يَنْصَلِحُونَ أَمْثَلًا مِمَّنْ دُونَ اللَّهِ قُرْبَانًا آلِهَةً (٢٨) ..... ٢٦٢، ٣٠٥  
 وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا مَا حَوْلَكُمْ مِمَّنَ الْقُرَى (٢٧) ..... ٢٦٣

## سورة القمر

إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ (٤٩) ..... ٥٢

## سورة الرحمن

الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ (٥) ..... ١٧٥

## سورة الواقعة

أَنَّا لَمَبْعُوثُونَ آوَابًا نَّالُونَ (٤٧-٤٨) ..... ٨٣

## سورة المجادلة

مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ (٢) ..... ٢٨٢، ٢٨٠، ٧٧

## سورة المنافقون

تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ (٥) ..... ١٨٠  
لَوْ لَا آخِرُ تَنْبِيٍّ إِلَيَّ أَجَلٍ قَرِيبٍ صَفَّادَقَ (١٠) ..... ٣٠٢، ٢٩٥، ٢٨٣، ٢٤٩

## سورة التغابن

زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَن لَّنْ يُبْعَثُوا (٧) ..... ٧٢

## سورة الطلاق

فَطَلَّقُوهُنَّ لِأَعْدَتِهِنَّ (١) ..... ١٧٧

## سورة الجن

وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُكُمْ نُهَامَ قَمَاعٍ دَلَّ لَمَسًا مَع (٩) ..... ٢٠٣  
وَأَنَّهُ كَانِئِيذْهُ لِيَهْلِكُنَا عَلَى اللَّهِ شَطَطًا (٤) ..... ١٨٠  
وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَن لَّنْ يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا (٧) ..... ١٨٠

## سورة القيامة

أَيُّ سَبِّ الْإِنْسَانِ أَنْ لَّنْ نَّجْمَعَهُ عَظَامَهُ (٣) ..... ٢٩١، ٢٧١  
سَ ذَٰلِكَ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى (٤٠) ..... ١١٨

## سورة المرسلات

وَالْمُرْسَلَاتِ عُرْفًا (١) ..... ٢٧٩، ٦٥

## سورة النازعات

وَالنَّازِعَاتِ غَرْقًا (١) ..... ٢٧٩

## سورة عبس

فَتَنفَعَهُ الذِّكْرَى (٤) ..... ١٠

## سورة الانفطار

فِي آيِّ صُورَةٍ مَّا شَاءَ رَكَّبَكَ (٨) ..... ٢٨٨، ١٩٧، ١٩٦

## سورة المطففين

هَلْ تُؤُوبَ (٣٦) ..... ١١  
وَيَلُّمُ طُفْفِينَ (١) ..... ٢٧٧، ٥٦

## سورة الطارق

إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ (٨) ..... ١٨٣

## سورة الليل

وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى (١) ..... ٢٧٨، ٦٤، ٥٩

## سورة الضحى

وَالضُّحَى (١) ..... ٢٧٨، ٦٤

## سورة العلق

أَرَآيْتَ الَّذِي يَنْهَى عَبْدًا إِذَا صَلَّى (٩-١٠) ..... ٩٨

## سورة الزلزلة

فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره (٧-٨) ..... ١٣٣

## سورة الهمزة

وَيَلُّمُ لِكُلِّ هَمَزَةٍ لُّمَّةٍ (١) ..... ٢٨٩، ١٩٨، ١٩٦

## فهرس القراءات القرآنية

الصفحة	السورة ورقم الآية	القراءة	الآية
١٦	البقرة (٨٥)	بتشديد الظاء	(نَظَّنَ عَلَيْنَهُمْ)
٢٠	البقرة (٥٤)	قراءة أبي عمرو بتسكين الهمزة	﴿رَبُّكُمْ عِنْدَ رَبِّكُمْ﴾
١٩٤، ١٩٥، ٢٦٥	البقرة (٧٠)	-----	(إن البقر تشابهت)
٦٣	البقرة (٢٤٩)	برفع قليل قراءة ابن مسعود وأبي والأعمش	﴿فَقُتِرُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾
١٠٥، ١٠٦، ٢٨٨، ٢٩١	البقرة (٢٨٣)	قراءة ابن أبي عبلة	(ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فإنه آثم قلبه)
١٢٧	آل عمران (١٦٤)	قراءة شاذة	(نِ مَنِ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ)
٢٢	النساء (١)	قراءة حمزة بجر الأرحام	(واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام)
٥٣	النساء (١٨)	-----	(وللَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارًا)
٣٧	الأنعام (١٥٤)	قراءة يحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق برفع أحسن	(عَلَى الذِّي أَحْسَنُ)

٤٩	الأعراف (٢٧)	بنصب قبيله	(إنه يراكم هو وقبيلته)
٢٧٨، ٦٢	يونس (٩٨)	قراءة أبي وعبدالله	فهللا كانت قرية آمنت فنفعها إيمانها)
٦٢	يونس (٩٨)	برفع قوم قراءة الجرمي والكسائي	إلا قوم يونس..)
١٥٣	يونس (٥٨)	قراءة زيد بن ثابت	( فَلَتَقْرَأُوا )
٢٧٠	هود (٨١)	قراءة ابن مسعود على إسقاط ولا يلتفت منكم أحد	(فأسر بأهلك بقطع من الليل إلا امرأتك)
٢٦٨	هود (٨١)	بالرفع قراءة ابن كثير وأبي عمرو وابن محيصن	(فأسر بأهلك بقطع من الليل ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك)
٤٧	يوسف (٣١)	بتنوين (حاشا) قراءة أبي السمال العدوي	(حاشاً لله)
٤٤	يوسف (٣١)	قراءة أبي عمرو	(حاشا لله)
٢٧٦	يوسف (٣١)	بإضافة حاشى قراءة ابن مسعود	حاشى الله
٢٧٧، ٤٥	يوسف (٣١)	قراءة الأعمش	(حشى لله)
٢٦٥	الحجر (٤١)	قراءة الضحاك وإبراهيم وأبوجاء وابن سيرين	( اَطَّعَ عَلِيٌّ ) مُسْتَقِيمٌ
١٥٤	الحج (١٣)	قراءة عبدالله بن مسعود على إسقاط اللام	يَدْعُو مَنْ كَرِهَ لَّهُ
٢٧٦، ٥٢	فاطر (٣٣)	بنصب جنات قراءة	(ت عدن

		الجحدري وهارون عن عاصم	يدخلوها)
١٤٣	الزمر (٦٧)	بنصب السماوات قراءة عيسى والجحدري	(سماوات مطويات بيمينه)
١٤٢	غافر (٤٨)	بنصب (كلاً) قراءة ابن السميع وعيسى بن عمر	(إنا كلاً فيها)
١٧٨، ١٧٧	الطلاق (١)	-----	(في قبل عدتهن)
١٥٩	القلم (٩)	-----	وَدُّوا تَدْهِنُ ه نُوا)
١٠	عبس (٤)	بالرفع	(تنفعه الذكرى)

## فهرس الأحادس النبوس

- فقسل لسن: تُرَعُ ..... ٢٠
- لا صمت يومٌ إلى اللسل ..... ١٨٦
- لتأخذوا مصافكم ..... ١٥٣
- لن ىدخل أحدكم الجنة بعمله ..... ١٣٢
- مات حَتْفَ أَنْفِهِ ..... ٣٠



## فهرس الأشعار

### قافية الباء

- وما قومي بثعلبة بن سعد ولا بفزارة الشُّعْر الرِّقَابَا  
 ١٠٦..... الوافر  
 والصالحاتُ عليها مغلقاً بابٌ  
 ١٧١..... البسيط  
 طلبٌ لعرفك يا ابن يحيى بعدما تتقطَّتْ بي دونك الأسبابُ  
 ١٩٤..... الكامل  
 كَدُنْ بِهِ زَكْفٌ يَعْسَلُ مَتْنُهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ  
 ٢٠٤..... الكامل  
 وكن لي شفيحاً يوم لا ذو شفاعة بمغن فتيلاً عن سواد بن قارب  
 ٧٨ ..... الطويل  
 فاليوم قدبت تهجونفاؤهشتمه لآبِكِ وَالْأَيَّامِ مِنْ عَجَابِ البسيط  
 ٢٢ .....

### قافية التاء

- أفَاطِمُ إِنِّي مَيِّتٌ فَتَيِّبِنِي وَلَا تَجْزَعِي كُلُّ الْأَنَامِ يَمُوتُ  
 ٢٣١..... الطويل  
 فلو أن الأطباء كان حولي وكلن مع الأطباء الأُساةُ  
 ٩٤ ..... الوافر

### قافية الحاء

- ورأيت زوجك في الوغى متقلداً سيفاً ورماً  
 ٢٥٧..... مجزوء الكامل

### قافية الدال

- وبالصريمة منها منزلٌ خَلَقْتُ عَافٍ تَغِيرُ إِلَّا النَّوْيُ وَالْوَتْدُ  
 ٦٣ ..... البسيط  
 دعا فأجبنا وهو بادي لَتَذُ لَدَيْكُمْ فَكَانَ النَّصْرُ غَيْرَ بَعِيدٍ  
 ١٤٣..... الطويل  
 وإن الذي حانت بفَلَجٍ دماؤهم هم القوم كلُّ القوم يا أمَّ خالدِ الطويل  
 ٩٥ .....  
 له داع بمكّة مُشْمَعِلٌ وَآخِرٌ فَوْقَ رَابِيَةٍ يُنَادِي الوافر  
 ١٠٧.....

### قافية الراء

- فألقيته يوماً يُبِيرُ عَدُوَّهُ وَبَحَرَ عَطَاءٍ يَسْتَخْفُ الْمَعَابِرَا  
 ٦٧ ..... الطويل

- إذا ما شاء ضرَّ وَا مِنْ أَرَادُوا وَلَا يَأْلُوهُمْ أَحَدٌ ضَرَّ أَرَا الوافر..... ٩٤  
لَعَمْرُكَ مَا مَعْنَى بَتَارِكِ حَقِّهِ مُنْسَوِّئًا مَعْنَى وَلَا مُتَسِرٌّ الطويل..... ٧٩  
عَلَى مَهْمَةٍ مُدَّتِ الرَّعْبَ وَالْحَرْبَ لَمْ تَقْدِرْ لظَاهِهَا وَلَمْ تُسْتَعْمَلِ الْبَيْضُ وَالسُّمْرُ الطويل..... ١٠٧  
فَأَمْ مَهَلِكُهُ حَتَّى إِذَا أَنْ كَانَتْهُ عَاطِي يَدٍ فِي لَجَّةِ الْمَاءِ غَامِرٌ الطويل..... ١١٩، ٢٨٣  
لَمَنْ مَا أَصَوْنِي رُ الْأَمْرَ وَجَهَهُ إِذَا هُوَ أَعْيَا بِالسَّبِيلِ مَصَادِرُهُ الطويل..... ١٦١  
بَزَعَنْ مَنْ سُدَّتْ أَنْتَ سَرْتَهَا فَأَوْلُ رَاضٍ سُدَّتْ مَنْ يَسِيرُهَا الطويل..... ٢٢٣  
رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجُوهَنَا صَدَدَتْ وَطَبَتِ النَّفْسُ يَاقِيسَ عَن عَمْرٍو الطويل..... ١٠٦  
رَهْطُ ابْنِ كُوزٍ مُحَقَّقٌ بِي أَدْرَاعِهِمْ فِيهِمْ وَرَهْطُ رِبِيعَةَ بْنِ حُذَارِ الكامل..... ١٤٣

### قافية القاف

- أَمَا وَاللَّهِ أَنْ كُنْتُ حُرًّا وَمَا بِالْحِرَانِ وَلَا الْعَتِيقِ الوافر..... ١١٩، ٢٨٣

### قافية اللام

- فَإِذْ كَرِي مَوْقِفِي إِذَا التَّقِيَا لُ وَسَارَتْ إِلَى الرِّجَالِ الرِّجَالَا الْخَفِيفِ..... ٢٢٣  
وَإِنْ مُدَّتِ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِ بِهِمْ إِذَا أَشْجَعُ الْقَوْمَ أَعْجَلُ الطويل..... ٧٩، ٢٨٢  
لَمِيَّةٌ مُوَحِّشًا طَلَدَلُ يَلُوحُ كَأَنَّهُ خَلَلُ الهزج..... ١٧١  
إِذَا مَا لَقَيْتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيِّهِمْ أَفْضَلُ المتقارب..... ٩٤  
مَنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ خَمْسُهُمَا تَصَلُّ لُ وَعَنْ قَيْضِ بَزَيْزَاءَ مَجْهَلُ الطويل..... ٢٤٥  
فَلَمَّا أَجْزَنَا سَاحَةَ الْحَيِّ وَانْتَحَى بِنَابِطُنْ حَقْفَ يَتَقَفَّ عَقَنْقَلُ الطويل..... ١٤٠

### قافية الميم

- وَيَوْمًا تَوَافَيْنَا بِوَجْهِهِ مُتَقَسِّمِ كَأَنَّ ظَبِيَّةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلْمِ الطويل..... ١١٩، ٢٨٣  
وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ كَمَا النَّاسُ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمُ الطويل..... ١١٠  
لَعَمْرُكَ إِنِّي وَأَبَا حَمِيدٍ كَمَا النَّشْوَانُ وَالرَّجُلُ الْحَلِيمُ الوافر..... ١١٠  
وَإِنَّا لَمِنْ مَا نَضْرِبُ الْكَبْشَ ضَرَبَةً عَلَى رَأْسِهِ تُلْقِي اللِّسَانَ مِنَ الْفَمِ الطويل..... ١٦٠  
حَاشَى أَبِي ثَوْبَانَ إِنْ بِهِ ضَمِنًا عَنِ الْمَلْحَاةِ وَالشَّدْتَمِ الكامل..... ٤٧

### قافية النون

السريع..... ١١٢	ليانقصا كما يؤثفان °°
الوافر..... ١٦٣	فجئت قبورهم بدءاً ولحمًا فناديت القبور فلم يجبهن
الخفيف..... ١٥٣، ٢٨٩	ل تقم أنت يا ابن خير قرفلشتتقضي حج وائلس له منا

### قافية الياء

الوافر..... ٢٨٣	فأبلوني بد يتكم لعي أصلحكم وأسد تد رج نو يا
-----------------	---

## فهرس الأرجاز

- ٢٨٤..... يُبْسَطُ لِلأَضْيَافِ وَجْهًا رَحْبًا بَسْطُ ذِرَاعِيهِ لِعَظْمِ كَلْبَا
- ٦٧..... يَارُبَّ بِيضَاءَ مِنَ الْعَوَاهِجِ أُمَّ صَبِيٍّ قَدْ جَا أَوْدَارِجَ
- ٦٧..... بَاتَ يُغَشِّئُ بِهَا بَعْضُ بَاتِرٍ يَقْصِدُ فِي أَسْوَقِهَا وَجَائِرَ
- ٢٢٧..... يَا أَقْرَعَ بَنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعَ إِنَّكَ إِنْ يَصْرُ عَ أَخُوكَ تُصْرِعُ
- ٩٤..... شَبَّوْا عَلَى الْمَجْدِ وَشَابُوا وَاکْتَهَلُوا

## فهرس المصادر والمراجع

- القرآن الكريم .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان ، تحقيق : د. رجب عثمان ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤١٨هـ .
- الأزهية في علم الحروف ، لعلي الهروي ، تحقيق : عبدالمعين الملوحي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ط ٢ ، ١٤٠١هـ .
- أسرار العربية ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق : محمد البيطار ، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق ، دون تاريخ .
- الأشباه والنظائر في النحو ، للسيوطي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ .
- الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن سهل السرّاج ، ت : د. عبدالحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٣ ، ١٤٠٨هـ .
- إعراب القراءات الشواذ ، لأبي البقاء العكبري ، تحقيق محمد عزّوز ، عالم الكتب ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٧هـ .
- إعراب القرآن ، لأبي جعفر النحاس ، تحقيق : د. زهير زاهد ، عالم الكتب ، بيروت ، ط ٣ ، ١٤٠٩هـ .
- إعراب القرآن وبيانه ، لمحيي الدين الدرويش ، دار اليمامة ودار ابن كثير ، دمشق ، بيروت ، ط ٧ ، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م .
- الأعلام ، للزركلي ، دار العلم للملايين ، ط ٤ ، ١٩٧٩م .
- الاقتراح في أصول النحو وجدله ، للسيوطي ، تحقيق : د. محمود فجال ، ط ١ ، مطبعة الشجر ، ١٤٠٩هـ .
- أمالي ابن الشجري ، تحقيق : د. محمود الطناحي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤١٣هـ .

- الأمالي النحوية ، لابن الحاجب ، تحقيق هادي حمّودي ، عالم الكتب ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ .
- الانتصاف للإمام أحمد بن المنير ، تحقيق : محمد عبد السلام شاهين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا ، ١٤١٤هـ .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م .
- الإيضاح ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق : د. كاظم بحر المرجان ، عالم الكتب ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٦هـ .
- الإيضاح في شرح المفصل ، لابن الحاجب ، تحقيق : د. موسى العليلي ، إحياء التراث الإسلامي ، الجمهورية العراقية ، دون تاريخ .
- إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل لأبي بكر الأنباري ، تحقيق : محيي الدين عبد الرحمن رمضان ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م .
- البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق : عادل عبدالموجود وعلي معوض وآخرين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٣هـ .
- البديع في ضوء أساليب القرآن ، د. عبد الفتاح لاشين ، ط ٣ ، مكتبة أنجلو المصرية ، ١٩٨٦م .
- البرهان في علوم القرآن ، للزركشي ، تحقيق : محمد أبي الفضل إبراهيم ، دار المعرفة ، بيروت ، ط ٢ ، دون تاريخ .
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، للحافظ جلال الدين السيوطي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، دون تاريخ .
- البيان في غريب إعراب القرآن ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق : طه عبد الحميد ،

- الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٤٠٠هـ .
- التبيان في إعراب القرآن ، لأبي البقاء العكبري ، تحقيق : علي محمد البجاوي ، دار الجليل ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
  - تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب ، للسيوطي ، تحقيق : د. حسن المنخ ، و د. سهى نعجة ، عالم الكتب الحديث ، الأردن ، ط ١ ، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م .
  - تذكرة النحاة ، لأبي حيان الأندلسي - ، تحقيق : د. عفيف عبدالرحمن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
  - توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، للمراي ، تحقيق : د. عبدالرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ٢٠٠١م .
  - التوطئة ، لأبي علي الشلوبين ، تحقيق : د. يوسف أحمد المطوع ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
  - جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، المعروف بتفسير الطبري ، لأبي جعفر الطبري ، تحقيق : محمود شاكر ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط ١ ، دون تاريخ .
  - الجامع لأحكام القرآن ، لأبي عبد الله القرطبي مصححه : أحمد عبد العليم البردوني ، ط ٢ ، ١٣٧٢هـ .
  - الجنى الداني في حروف المعاني ، للمراي ، تحقيق : د. فخر قباوة ، و : أ. محمد فاضل ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٣هـ .
  - حاشية الأمير على مغني اللبيب ، للشيخ محمد الأمير ، دار إحياء الكتب العربية ، مطبعة عيسى البابي وشركاه بمصر ، بدون .
  - حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ، ت : د. تركي مصطفى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٩هـ .
  - حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ، تحقيق : عبدالسلام هارون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .
  - حاشية الشَّهْهَني المسماة بالمصنف من الكلام على مغني ابن هشام للإمام تقي الدين أحمد بن محمد الشَّهْهَني ، المطبعة البهية ، مصر ، دون تاريخ .

- حاشية الصبان على شرح الأشموني ، تحقيق : إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٧هـ .
- الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق : بدر الدين قهوجي ، وأحمد الدقاق ، راجعه ودققه : عبد العزيز رباح ، وبشير حويجاتي ، دار المأمون للتراث ، ط ١ ، ١٤٠٤هـ .
- حروف المعاني ، للزجاجي ، تحقيق : د. علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب ، لعبدالقادر البغدادي ، تحقيق : د. محمد طريفني ، إشراف : د. إميل يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٨هـ .
- الخصائص ، لابن جني ، تحقيق محمد النجّار ، المكتبة العلمية ، ط ٢ ، ١٣٧١هـ .
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، للسمين الحلبي ، تحقيق أحمد محمد الخراساني ، دار القلم ، دمشق ، ط ٢ ، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م .
- رصف المباني في شرح حروف المعاني ، للمالقي ، تحقيق أحمد الخراساني ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، دون تاريخ .
- سرّ صناعة الإعراب ، لابن جني ، تحقيق : د. حسن هندراوي ، دار القلم ، دمشق ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ .
- شرح أبيات مغني اللبيب ، لعبدالقادر البغدادي ، تحقيق : عبد العزيز رباح ، وأحمد يوسف دقاق ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، ط ٢ ، ١٤٠٧هـ - ١٩٩٨م .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، تحقيق : د. إميل يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٩هـ .
- شرح ألفية ابن مالك لبدر الدين بن مالك ، تحقيق : د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ، دار الجيل ، بيروت ، دون تاريخ .
- شرح التسهيل ، لابن مالك ، تحقيق : د. عبد الرحمن السيد ، ود. محمد بدوي المختون ، هجر ، ط ١ ، ١٤١٠هـ .
- شرح التصريح على التوضيح ، لخالد الأزهري ، دار الفكر ، دون .



- شرح جمل الزجاجي ، لابن خروف الإشبيلي ، تحقيق : د.سلوى عرب ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي ، مكة المكرمة ، ١٤١٩ هـ .
- شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور الإشبيلي ، تحقيق : فواز الشعار ، إشراف : د.إميل يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٩ هـ .
- شرح جمل الزجاجي ، لابن هشام ، تحقيق : د.علي محسن عيسى ، عالم الكتب ، ط ٢ ، ١٤٠٦ هـ-١٩٨٦ م .
- شرح الدماميني على متن مغني اللبيب ، للإمام محمد بن أبي بكر الدماميني ، المطبعة البهية ، مصر ، دون تاريخ .
- شرح الرضي على الكافية ، ت : يوسف حسن عمر ، الجامعة الليبية ، دون تاريخ .
- شرح شافية ابن الحاجب ، للرضي الاستراباذي ، تحقيق : محمد نور الحسن ، محمد الزفازف ، محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٢ هـ-١٩٨٢ م .
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، لابن هشام ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الباز ، مكة المكرمة ، دون تاريخ .
- شرح شواهد المغني ، للسيوطي ، تصحيح وتعليق : محمد محمود الشنقيطي ، دار مكتبة الحياة ، دون تاريخ .
- شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام ، تحقيق : د.محمد علي أبوحمدة ، دار عمار ، عمان ، ١٤٢٦ هـ-٢٠٠٦ م .
- شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، تحقيق : د.عبد المنعم هريدي ، دار المأمون للتراث ، ط ١ ، ١٤٠٢ هـ .
- شرح اللمع ، لابن برهان الأسدي ، تحقيق : د.فائز فارس ، الكويت ، ط ١ ، ١٤٠٤ هـ .
- شرح المفصل ، لابن يعيش ، عالم الكتب ، بيروت ، دون تاريخ .
- شرح المقدمة الجزولية ، لأبي علي الشلوبين ، تحقيق : د.تركي العتيبي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٤ هـ .

- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، لابن مالك ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، دون تاريخ .
- ضرائر الشعر ، لابن عصفور الإشبيلي ، تحقيق : السيد إبراهيم محمد ، ط ٢ ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- العين ، للخليل بن أحمد الفراهيدي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م .
- فتح الباري شرح صحيح البخاري ، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٧٧٣هـ - ٨٥٢هـ) ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الفكر للطباعة والنشر- والتوزيع ، دون تاريخ .
- فتح المغيث شرح ألفية الحديث للعراقي ، تأليف الإمام : شمس الدين السخاوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- في أصول النحو ، لسعيد الأفغاني ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٤٠٧هـ .
- الكافية في النحو ، لجمال الدين أبي عمرو عثمان المعروف بابن الحاجب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، دون تاريخ .
- الكتاب ، لأبي بشر عمرو الشهير بسبويه ، تحقيق : عبد السلام هارون ، دار الجيل ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١١هـ .
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، للزمخشري ، تحقيق : محمد عبد السلام شاهين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٥هـ .
- كشف المشكلات وإيضاح العضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات ، للباقولي ، تحقيق : عبدالقادر السعدي ، دار عمار ، عمان ، ط ١ ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م .
- لسان العرب ، لابن منظور الإفريقي المصري ، دار صادر ، بيروت ، ط ٣ ، ١٤١٤هـ .
- مُثُلُ المقرب ، لابن عصفور الإشبيلي ، تحقيق : عادل أحمد عبدالموجود ، وعلي محمد معوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٨هـ .
- مجالس ثعلب ، تحقيق : عبد السلام هارون ، دار المعارف ، ط ٤ ، ١٤٠٠هـ .
- مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ، العدد الثالث .

- المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها ، لابن جني ، تحقيق : محمد عبدالقادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٩ هـ .
- المحرر الوجيز ، لابن عطية ، تحقيق : عبد الله الأنصاري ، والسيد عبد العال ، دار الفكر العربي ودار الكتاب الإسلامي ، القاهرة ، ط ٢ ، دون تاريخ .
- المدارس النحوية ، للدكتور : شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة ، ط ٧ ، دون تاريخ .
- المسائل العسكرية ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق : محمد الشاطر ، مطبعة المدني ، ط ١ ، ١٤٠٣ هـ .
- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق : صلاح الدين السنكاوي ، مطبعة القاني ، بغداد ، بدون .
- المسائل المثورة ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق : مصطفى الحدري ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، دون تاريخ .
- المساعد على تسهيل الفوائد ، تحقيق : د. محمد بركات ، دار الفكر ، دمشق ، ١٤٠٠ هـ .
- مشكل إعراب القرآن ، لمكي القيسي ، تحقيق : د. حاتم صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة ، ط ٤ ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
- معاني القرآن ، لسعيد بن مسعدة الأخفش ، تحقيق : عبد الأمير الورد ، عالم الكتب ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ .
- معاني القرآن ، للأخفش ، تحقيق : الدكتور فائز فارس ، دار البشير ودار الأمل ، ط ٣ ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
- معاني القرآن ، للفراء ، تحقيق : أحمد يوسف ومحمد النجار ، دار السرور ، دون تاريخ .
- معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج ، تحقيق : د. عبد الجليل شلبي ، عالم الكتب ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٨ هـ .
- معجم القراءات القرآنية ، للدكتور : أحمد مختار عمر ، والدكتور : عبد العال سالم

- مكرم ، عالم الكتب ، ط ٣ ، ١٩٩٧ م .
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، تحقيق : الفاخوري ، دار الجيل ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٧ هـ .
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، لابن هشام ، تحقيق وشرح : د. عبد اللطيف الخطيب ، السلسلة التراثية ، الكويت ، ط ١ ، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م .
- المفصل في علم العربية ، للزنجشري ، دار الجيل ، بيروت ، دون تاريخ .
- المقتصد في شرح الإيضاح ، لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق : د. كاظم بحر المرجان ، وزارة الثقافة والإعلام ، الجمهورية العراقية ، ١٩٨٢ م .
- المقتضب ، للمبرد ، تحقيق : محمد عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت ، دون تاريخ .
- المقرب ، لابن عصفور الإشبيلي ، تحقيق : عادل عبد الموجود وعلي معوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٨ هـ .
- المكتفى في الوقف والابتدا ، لأبي عمرو الداني ، تحقيق : د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان ، ط ١ ، دار عمار ، عمان ، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م .
- المتمتع في التصريف ، لابن عصفور الإشبيلي ، تحقيق : د. فخر الدين قباوة ، ط ١ ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٤٠٧ هـ .
- منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ، لأحمد الأشموني ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ط ٢ ، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م .
- النحو وكتب التفسير ، للدكتور : إبراهيم رفيدة ، الدار الجماهيرية ، ليبيا ، ط ٣ ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٩٠ م .
- النشر في القراءات العشر ، لابن الجزري ، تحقيق : علي الضبّاع ، دار الفكر ، دون تاريخ .
- النكت في تفسير كتاب سيويه ، للأعلم الشتمري ، تحقيق : زهير عبد المحسن سلطان ، ط ١ ، الكويت ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، للسيوطي ، تحقيق : عبد السلام هارون ، ود. عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، الكويت ، ط ٢ ، ١٤٠٧ هـ .

## فهرس الموضوعات

٢	ملخص الرسالة
٣	Abstract
٤	المقدمة
٥	خطة البحث :
٦	منهج البحث الذي سرتُ عليه :
٩	التمهيد اتجاهات المَعْرَبِينَ فِي إِعْرَابِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ
٩	الاتجاه الأول :
١٢	الاتجاه الثاني :
١٤	الاتجاه الثالث :
١٨	الاتجاه الرابع :
٢١	الاتجاه الخامس :
٢٢	الاتجاه السادس :
	الباب الأول : الدراسة النظرية (الأصول والأسس) ، ويشمل ثلاثة
٢٥	فصول :
٢٦	الفصل الأول : السماع
٢٧	أولاً : القرآن الكريم ، والقراءات القرآنية :
٢٩	ثانياً : الحديث الشريف :
٣٠	ثالثاً : كلام العرب شعراً ونثراً :
٣٣	الفصل الثاني : آراء النحاة وأصولهم
٣٨	الفصل الثالث : مراعاة المعنى
٤٢	الباب الثاني : الدراسة التطبيقية ، ويشمل ثلاثة فصول :

## الفصل الأول : التوجيه على أساس السماع ، وفيه مبحثان : ..... ٤٣

### المبحث الأول : القراءات - رسم المصحف ..... ٤٤

أ - القراءات . ..... ٤٤

١ - (حاشى) بين الفعلية والاسمية : ..... ٤٤

٢ - لا يُصار إلى ضمير الشأن إلا إذا تعين : ..... ٤٩

٣ - إعراب (جنات) في قوله تعالى : ﴿ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ ﴿٣٢﴾ جَنَّتٌ عَدْنٍ

يَدْخُلُونَهَا ﴿ : ..... ٥١

ب - رسم المصحف : ..... ٥٣

١ - إعراب (الذين) في قوله تعالى : ﴿وَلَا الَّذِينَ يُمُوتُونَ وَهُمْ كَفَارٌ﴾ ..... ٥٣

٢ - إعراب (هم) في قوله تعالى : ﴿وَبَلِّغْ لِلْمُطَفِّينَ ﴿١﴾ الَّذِينَ إِذَا أَكَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ﴿٢﴾

وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وُزِنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴿ : ..... ٥٦

### المبحث الثاني : مراعاة النظير . ..... ٥٩

١ - (إذا) بعد القسم : ..... ٥٩

٢ - (لولا) في قوله تعالى : ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرِيَةً ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيْمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ ﴿ : ..... ٦٢

٣ - واو القسم لا تتكرر : ..... ٦٥

٤ - عطف الاسم على الفعل : ..... ٦٧

٥ - احتمال وقوع الجملة صفة أو مستأنفة : ..... ٧١

٦ - مفعولا (زعم) : ..... ٧٣

٧ - بين الخبر والاستئناف : ..... ٧٥

٨ - إعراب الجارّ والمجرور في قوله تعالى : ﴿أَفَمَنْ أَسَّسَ بُيُوتَهُ عَلَى تَقْوَى ﴿ : ..... ٧٧

٩ - (لَا) التي تدخل في خبرها الباء تيمية وحجازية : ..... ٧٨

## الفصل الثاني : التوجيه على أساس آراء النحاة ، وفيه ثلاثة مباحث : ٨١

### المبحث الأول : أ - التوجيه على أساس رأي الجمهور ..... ٨٢

١ - تقديم همزة الاستفهام على حروف العطف : ..... ٨٢

٢ - إعراب (إلا الله) في قوله تعالى : ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا ءَالِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴿ : ..... ٨٦

٣ - (حتى) بين الجرّ والابتداء : ..... ٨٩

٤ - معنى السين : ..... ٩١

٥ - نوع (أحسن) في قوله تعالى : ﴿الَّذِي أَحْسَنُ بِالرَّفْعِ ..... ٩٤

## المبحث الأول : ب - التوجيه على أساس رأي جمهور البصريين ..... ٩٧

- ١ - الكاف في (أرأيتك) بمعنى (أخبرني) حرف خطاب لا ضمير : ..... ٩٧
- ٢ - (كم) تلزم التصدير : ..... ١٠١
- ٣ - التمييز لا يكون معرفة : ..... ١٠٦
- ٤ - (ك) بعد الكاف : ..... ١١٠
- ٥ - زيادة الكاف للتوكيد : ..... ١١٢

## المبحث الثاني : القواعد والأصول النحوية ..... ١١٥

- ١ - نوع (أن) وإعرابها هي وما بعدها في قوله تعالى : ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ ﴾ . ..... ١١٥
- ٢ - (أن) بين المصدرية والزائدة : ..... ١١٩
- ٣ - حذف معطوف (أم) المتصلة دونها ..... ١٢٢
- ٤ - (إذ) بين لزوم الظرفية والتصريف : ..... ١٢٥
- ٥ - وقوع (إذ) مبتدأ : ..... ١٢٨
- ٦ - خروج (إذا) عن الشرطية : ..... ١٣٠
- ٧ - مجيء الباء للمقابلة : ..... ١٣٣
- ٨ - مجيء الباء للمجازاة : ..... ١٣٥
- ٩ - جواب (لام) مقرون بالفاء : ..... ١٣٧
- ١٠ - جواب (إذا) في قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَزَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَعَصَيْتُمْ مِنْ بَعْدِ مَا أَرْسَلَكُمْ مَا تُحِبُّونَ مِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الْآخِرَةَ ثُمَّ صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ لِيَبْتَلِيَكُمْ ﴾ . ..... ١٣٩
- ١١ - إعراب قراءة في قوله تعالى : ﴿ إِنَّا كُلُّ فِيهَا ﴾ : ..... ١٤٣
- ١٢ - لام الجحود : ..... ١٤٧
- ١٣ - جازم الفعل المضارع في جواب الأمر : ..... ١٥٠
- ١٤ - زيادة اللام في مفعول (يدعو) : ..... ١٥٥
- ١٥ - وقوع (لو) مصدرية : ..... ١٥٨
- ١٦ - (لكم) في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَلَّا لَمَا يُؤْفِكُكُمْ ﴾ : ..... ١٦١
- ١٧ - وقوع الجملة نائب فاعل : ..... ١٦٦
- ١٨ - متعلق الجار والمجرور في قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌُ ﴾ . ..... ١٦٩

- ١٩ - تعلق شبه الجملة بالفعل الناقص : ..... ١٧٢
- ٢٠ - تعلق الجار والمجرور بمحذوف : ..... ١٧٥
- ٢١ - لا يَحْمِلُ على التنازع مَـ لا يرتبط فيه العاملان : ..... ١٨٠
- ٢٢ - التوكيد المعنوي لا بدَّ فيه من رابط : ..... ١٨٣
- ٢٣ - التعليق بما فصل عن معموله بأجنبي : ..... ١٨٥
- ٢٤ - لا يتعلق الظرف باسم (لا) المبني : ..... ١٨٨
- ٢٥ - مَـ له صدر الكلام لا يخرج عن الصدارة : ..... ١٩١
- ٢٦ - لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئان : ..... ١٩٤
- ٢٧ - لا تزداد تاءان في أول الماضي : ..... ١٩٦
- ٢٨ - لا يجوز نعت النكرة بالمعرفة : ..... ١٩٨
- ٢٩ - مَـ ينصب ظرف مكان : ..... ٢٠٢
- ٣٠ - العطف على الضمير المرفوع المستتر : ..... ٢٠٧
- ٣١ - خبر طَـ فـ ق : ..... ٢١٠
- ٣٢ - لا يقع الجار والمجرور جواباً للشرط : ..... ٢١١
- ٣٣ - لا تقع الجملة الاسمية جواباً لـ(لو) : ..... ٢١٣
- ٣٤ - وقوع جملة الاستفهام حالاً : ..... ٢١٥
- ٣٥ - وصف (كم) : ..... ٢١٧
- ٣٦ - نوع الكاف في قوله تعالى : ﴿لَا بُطْلُوهَا صَدَقْتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِثَاءَ
- النَّاسِ﴾ : ..... ٢١٩
- ٣٧ - إعراب (السموات) في قوله تعالى : ﴿خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ : ..... ٢٢١

### المبحث الثالث : قواعد الترجيح : ..... ٢٢٥

- ١ - (فَعَّل) في التعديّة والمبالغة : ..... ٢٢٥
- ٢ - إعراب (فلا تجعلوا) في قوله تعالى : ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ ..... ٢٢٧
- ٣ - (ترجيح الجزم على الرفع) : ..... ٢٢٩
- ٤ - (الحمد لله) : ..... ٢٣١
- ٥ - (ترجيح عدم الحذف على الحذف) : ..... ٢٣٣
- ٦ - (سلسبيلًا) مفرد لا جملة : ..... ٢٣٥
- ٧ - إعراب (زهرة) في قوله تعالى : ﴿زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ : ..... ٢٣٧

### الفصل الثالث : التوجيه على أساس المعنى ..... ٢٤١



- ١ - (حتى) الداخلة على المضارع المنصوب بين الغاية والاستثناء : ٢٤٢.....
- ٢ - خروج (حيث) عن الظرفية : ٢٤٤.....
- ٣ - (على) الاسمية : ٢٤٦.....
- ٤ - دلالة (لو) على الامتناع : ٢٤٩.....
- ٥ - العطف على المعنى : ٢٥١.....
- ٦ - إعراب (كلالة) : ٢٥٤.....
- ٧ - المعنى وتعلُّق الجار : ٢٥٧.....
- ٨ - أثر المعنى في تعيين المستثنى منه : ٢٥٨.....
- ٩ - مراعاة المعنى في العطف : ٢٥٩.....
- ١٠ - نصب (أواري) : ٢٦٢.....
- ١١ - إعراب (بنا آله) : ٢٦٤.....
- ١٢ - استثناء الأكثر من الأقل : ٢٦٦.....
- ١٣ - إعراب (امراتك) في قوله تعالى : ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْفُتْ  
مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرًا نَّكَ﴾ : ٢٧٠.....
- ١٤ - عامل (قادرين) في قوله تعالى : ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتَّجَعَ عِظَامُهُ﴾ ﴿٣﴾ بِلَى قَدْرَيْنَ :  
٢٧٤.....

## الباب الثالث : منهج ابن هشام في التوجيه ، وفيه ثلاثة فصول : ... ٢٧٧

### الفصل الأول : موقفه من السماع ..... ٢٧٨

- أولاً : أ - القراءات القرآنية : ٢٧٩.....
- ب - رسم المصحف : ٢٨٠.....
- ثانياً : مراعاة النظير : ٢٨١.....
- أ - يُنظَّر ابن هشام أداة بأداة أخرى في الموضوع نفسه . ٢٨١.....
- ب - يُنظَّر ابن هشام استعمالاً بآخر في نظير ذلك الموضوع ..... ٢٨٢.....

### الفصل الثاني : موقفه من آراء النحاة ..... ٢٨٨

### الفصل الثالث : موقفه من المعنى ..... ٣٠٣

- أولاً : المعنى الذي يفيد الحرف : ٣٠٤.....
- ثانياً : المعنى النحوي : ٣٠٤.....
- ثالثاً : المعنى الدلالي : ٣٠٦.....

٣١١	..... الخاتمة
٣١٥	..... الفهارس
٣١٦	..... فهرس الآيات القرآنية
٣٢٨	..... فهرس القراءات القرآنية
٣٣١	..... فهرس الأحاديث النبوية
٣٣٢	..... فهرس الأشعار
٣٣٥	..... فهرس الأرجاز
٣٣٦	..... فهرس المصادر والمراجع
٣٤٤	..... فهرس الموضوعات